



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٧٦٧



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو

أجريت لطالبة لتقديرها في العلوم
١ - محمد بن عبد الله بن محمد
٢ - عباد بن عبد الله بن محمد
٣ - محمد بن عبد الله بن محمد

كتاب شرح الجمل في النحو

للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجوهري المتوفى ٤٧١ هـ
تحقيق د. دراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد
الطالبة / غدير محمد بن محمد بن بالساني

٠٠٢٩٢٥

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن محمد بن العجوي



١٤٠٧ / ١٤٠٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي الحبيبة .. وروح أبي طاهرة
إلى اخوتي ... وأخواني .. وصديقاتي .
إلى محبي لغتي لغتي وأولادها العرب
أهدي ثمرة جهدي

خديجة

المقدم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١)

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنُسْتَهْدِيهِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، وَنُصَلِّي وَنُصَلِّى عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الطَّاهِرِينَ
وَتَابِعِيهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ . وبعد :

فإِنَّ علماءنا السابقين الأفاضل لم يتركوا باباً للخير إلا وطرقوه ،
ولا علماً عرفوا نفعه إلا وتناولوه . . . ملأوا صدورهم بالعلوم الجليلة ،
بل إِنَّ بعضهم جمع بين جنبه أكثر من علمٍ وتفوق في أكثر من مجال ،
وكان منهم الشيخ العالم " عبد القاهر الجرجاني " - إمام البلاغة والنحو -
الذي ملأت شهرته الآفاق ، وأثرت تأليفه المكتبات ، وما خلفه جميع
العلماء الأجلاء من تراث أصيل في كل الميادين لهو - بحق - مفخرة
عظمى لأبناء العرب والمسلمين ، غير أن كثيراً من كتب التراث ما تزال
محبوسة في ظلمات خزائن الكتب تنادي أبناءها البررة لينفضوا عنها
ما تراكم عليها من غبار السنين ويخرجوها إلى عالم النور والحياة فتأخذ
مكانها الطبيعي كما أراد لها موء لفوها .

وكان من الوفاء لأولئك العلماء الأفاضل أن تتجه طائفة من
الباحثين إلى تحقيق كتب التراث ، وهذا ما دفعني لأسهم بجهدي
المتواضع في هذا المجال .

فما إن أطلعني أستاذي الدكتور محسن سالم العميري " على
مخطوطة " شرح الجمل في النحو " للإمام عبد القاهر الجرجاني حتّى
بدأت في قراءتها فوجدت في تحقيقها ودراستها وفاء لعبد القاهر
الجرجاني وخدمة للدارسين بإبراز أثره عند من آثاره المفقودة ، ولذا

(ب)

اخترتها لتكون موضوع رسالتي للماجستير .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في بابين :

الباب الأول : الدراسة

ويشتمل الحديث عنها على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني ، وقد تحدثت فيه عن اسمه ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلاميذه ومكانته العلمية ، ووفاته ، وشعره وموئلاته .

الفصل الثاني : وتحدثت فيه عن كتاب " الجمل " لعبد القاهر الجرجاني وشروحه .

أما الفصل الثالث : فكان الحديث فيه عن " شرح الجمل " توثيقاً وتعريفاً من خلال المباحث التالية :

- ١ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- ٢ - تحقيق عنوان الكتاب .
- ٣ - المنهج الذي سلكه المؤلف في الكتاب .
- ٤ - مصادر الكتاب .
- ٥ - شواهد الكتاب .
- ٦ - موازنة بينه وبين اثنين من شروح جمل عبد القاهر وهما :
أ - شرح ابن الخشاب المسمى بالمرتجل في شرح الجمل .
ب - شرح البعلبي المسمى بالفاخر في شرح جمل عبد القاهر .
- ٧ - قيمة الكتاب العلمية .
- ٨ - وصف المخطوطة .
- ٩ - المنهج الذي اتبعته في التحقيق .

الباب الثاني : التحقيق

اعتمدت في تحقيق النص على نسخة يتيمة لم أعثر على سواها ، رغم البحث في فهارس المخطوطات ، وقد أفدت كثيراً من " الإيضاح " لأبي على الفارسي ، و " المقتصد في شرح الإيضاح " ، مع حرصي على عدم تغيير النص ما أمكن .

أما المنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب فيتمثل في الآتي :

- ١ - تقويم النص ومحاولة إخراجه لإخراجاً سليماً قدر الامكان .
- ٢ - كتابة النص وفق القواعد الاملائية المعروفة اليوم .
- ٣ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح ، فالآيات الكريمة ذكرت لها اسم السورة ورقم الآية ، والأحاديث النبوية ذكرت رواياتها ومطانيها ، أما الشواهد الشعرية فذكرت قائلها - قدر الامكان - وترجمت له وذكرت موطن الشاهد ، والأمثال والأقوال خرجتها من مطانيها .
- ٤ - وضع عناوين مناسبة للأبواب التي جاءت خالية من العناوين وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [] .
- ٥ - توثيق الآراء النحوية الموجودة في الشرح قدر الامكان .
- ٦ - شرح غوامض النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .
- ٨ - الإشارة إلى بداية الصفحة بوضع خط مائل هكذا (/) مع اثبات رقمها " أ " أو " ب " على يسار الهامش .
- ٩ - وأخيراً نيلت البحث بفهارس فنية عامة ومنها مصادر البحث ومراجعته .

وبعد : فهذا جُهدِي وجَهدِي ، ويعلم الله أنني بذلت غاية الجهد فلم أدر وسعاً ولم أقصر حتى خرج الكتاب على هذه الصورة التي أرجو أن تكون جديرة بالشيخ الفاضل عبد القاهر . فإن وفقت لذلك فله الحمد وجزيل الشكر وإن كانت الأخرى - لا قدر الله - فعذري أنها بداية على الطريق حاولت فيها جُهدِي وطاقتي ووقفت بعدها بقليل واسع على أتم الاستعداد لتقبل النصح والارشاد ليخرج البحث بالصورة المناسبة إن شاء الله تعالى .

وغتاً : أتقدم بوافر الشكر وبالغ الامتنان لأستاذي المشرف / الدكتور محسن سالم العميري / الذي ما فتى يرشدني ويقومني بأرائه النيرة وتوجيهاته القيمة فكان خير معين لي - بعد الله عز وجل - في تذليل كثير من الصعاب . فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتوجه بعظيم الشكر لأسرة المناقشة الفاضلة ممثلة في أستاذتيها الكريمين الدكتور أحمد محمد عبد الدائم ، والدكتور عياد بن عيد الشبتي ، والتي تفضلت مشكورة بقبول المناقشة وتقييم البحث راجية من المولى القدير أن يوفقني للاستئارة بأرائها وتوجيهاتها وجزاها الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالعرفان لجامعة أم القرى العامرة ، التي منحتني فرصة إكمال دراستي العليا - ممثلة في جميع مسئوليتها وعلى رأسهم مدير الجامعة معالي الدكتور راشد الراجح ، وشكرى أيضاً لعميد كلية اللغة العربية ومدير مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ولعموم الأساتذة الكرام الذين اغترفت من بحورهم خلال السنة المنهجية فجزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء .

وأخيرا أوجه شكري لوالدتي الكريمة وإخوتي عبد الرحمن وإسماعيل
محمد حسين والأخ سعيد المحمودي وأخواتي وصديقاتي اللائي ساعدنني
في الحصول على بعض المراجع وشكري للصديقات اللاتي كان لهن أثر طيب
في نفسي ولكل من نصحتني وشجعني أو مدد لي يد العون من قريب أو بعيد
فجزى الله الجميع عني خيرا الجزاء .

والله أسأل أن يلهمني الصواب في القول والسداد في العمل وأن يتم
بعملي هذا النفع والفائدة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خديجة محمد حسين باكستاني

الباب الأول الدراسة

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني .

الفصل الثاني : كتاب " الجمل " لعبد القاهر الجرجاني وشروحه .

الفصل الثالث : " شرح الجمل " توثيقاً وتعريفاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

- ٢ -

الباب الأول

(دراسة عن عبد القاهر الجرجاني وشرح الجمل)

(ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول)

الفصل الأول

أ - التعريف بعبد القاهر الجرجاني

عبد القاهر الجرجاني إمام جهيد ، وعالم جليل ، شهرته ملأت الآفاق ، وكفاه فخراً أن العلماء رحلوا إليه وتلمذوا على يديه ، وكان يودى أن أترجم له ترجمة مستفيضة تليق بمكانته ، ولكنه كان محظوظاً حين ظفر ببعض التراجيم من قبل بعض الباحثين المعاصرين ^(١) ؛ ولهذا سيكون حديثي عن هذا الإمام الجليل حديثاً وسطاً لا إيجاز ولا إطناب ، فأقول وبالله التوفيق :

هو ^(٢) الإمام أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ^(٣)

(١) انظر مثلاً عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية للدكتور أحمد بدوى ، وعبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده للدكتور أحمد مطلوب ، ومقدمة "المقتصد في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ص ١٧ ، ومقدمة "التتمة في النحو" لعبد القاهر تحقيق د. طارق نجم ص ٧٠ .

(٢) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦٤ ، وإنباء الرواة ١٨٨/٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، ودمية القصر ١٢/٢ وإشارة التعيين ١٨٨ ، ومغية الوعاة ١٠٦/٢ ، والأعلام ١٧٤/٤ ، وفوات الوفيات ٦١٢/١ ، والهلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥ ، وروضات الجنات ٨٩/٥ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات المفسرين للدودي ٣٣٠/١ ، وهديّة العارفين ٦٠٦/١ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للدودي ص ٥ ، وغيرها .

(٣) ورد اسم جده "محمد" في الأعلام ١٧٤/٤ ، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للدودي ص ٥ .

(١) الجرجاني

كان فارسي الأصل^(٢)، جرجاني الدار^(٣)، ولد وعاش بجرجان ، ولم تحدد لنا الكتب التي تناولته بالترجمة سنة مولده . كما أنها لم تشير إلى أنه طعن في السن^(٤) .

نشأ في أسرة فارسية رقيقة الحال ، ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ونشأته شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء الذين لم يهتم بهم أصحاب التراجم والطبقات إلا بعد تفتق مواهبهم . وعموماً فقد نشأ محباً للعلم ، ولوعاً به ، قارئاً للكتب لا سيما كتب النحو والأدب ، ويروى أنه لم يبرح جرجان - لا مرماً - حتى لطلب العلم^(٥) .

(١) " الجرجاني " نسبة إلى جرجان من بلاد فارس ، وهي - كما وصفها ياقوت الحموي في معجم البلدان ٤٨/٢ - مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، . . . وهي أكبر مدينة بنواحيها تقع على وادٍ عظيم في شقوق بلدان السهل والجبل والبحر والبحر ، وهي أقل ندى ومطرًا من طبرستان ، وأهلها أحسن وقارا وأكثر مروءة ويسارا ، وقد بنى هذه المدينة يزيد بن مهلب بن أبي صفرة . وانظر أيضاً روضات الجنات ٩٠/٥ .

(٢) إنباء الرواة ١٨٨/٢ .

(٣) إشارة التعيين ١٨٨ .

(٤) انظر مصادر ترجمته السابقة .

(٥) نزهة الألباء ٢٦٤ ، وإنباء الرواة ١٨٨/٢ ، وبسفية الوعاة

١٠٦/٢ ، وروضات الجنات ٨٩/٥ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ .

شيوخه :

١ - أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ،
ابن أخت أبي علي الفارسي ، قال عنه ياقوت : أخذ عن خاله علم العربية ،
وطوف الآفاق ورجع إلى الوطن . أوفده خاله على صاحب بن عباد جهة
الري فارتضاه وأكرم مثواه ، ورد خراسان ونيسابور ، وصار وزيراً للأمير إسماعيل
ابن سبكتكين بغرنة ، طاف كثيراً من البلدان وأخيراً استوطن جرجان
إلى أن مات سنة ٤٢١ هـ . (١)

وقد أجمع المترجمون لحياة عبد القاهر الجرجاني على أنه تلمذ
لأبي الحسين محمد بن عبد الوارث ، بل ويقال : إنه لم يأخذ عن غيره ؛ (٢)
لأنه لم يلق شيخاً في علم العربية سواه ، ولأنه لم يخرج عن جرجان فني
طلب العلم ، وإنما طرأ عليه أبو الحسين فقرأ عليه . (٣)

٢ - علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي الجرجاني قاضي
القضاة بالري ، كان فقيهاً أديباً شاعراً ، طاف في صباه الأقاليم ، ونزل
نيسابور وهو صغير مع أخيه ، ومات بالري وهو قاضٍ سنة ٣٩٢ هـ . له
من المؤلفات " الوساطة بين العتبي وخصومه " وغيرها . (٤)

-
- (١) انظر ترجمته في إنباه الرواة ١١٦/٣ ، وبغية الوعاة ٩٤/١ وغيرها .
(٢) انظر البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ،
ومعجم الأئمة ١٨٦/١٨ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .
(٣) نزهة الألباء ٢٦٤ .
(٤) انظر ترجمته في معجم الأئمة ١٤/١٤ - ١٦ ، وطبقات الشافعية
للاسنوي ٣٤٨/١ ، وشذرات الذهب ٥٦/٣ .

وقد ذكر ياقوت الحموي أمر هذه التلمذة ، وهي - في نظري - غير مستبعدة ؛ لأن عبد القاهر الجرجاني ذكره في بعض كتبه ونقل عنه كثيراً^(١) . قال ياقوت : " وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه ، واغترف من بحره ، وكان إذا ذكره في كتبه تخبخ به وشمخ بأنفـه بالانتماء إليه " .^(٢)

وأضاف الخوانساري^(٣) أنه أخذ من :

- ١ - إسماعيل صاحب بن عباد صاحب " الإقتناع في العروض " و " المحيط في اللغة " وغيرها ، والمتوفى سنة ٣٨٥ هـ .^(٤)
- ٢ - وأبي الفتح عثمان بن جني صاحب " الخصائص " و " اللُّسَع " وغيرها ، والمتوفى سنة ٣٩٢ هـ .^(٥)

وأقول : إن رواية صاحب الروضات بالنسبة لتلمذته للصاحب وابسن جني خالية من السند والأدلة ، ولم يسبقه إلى ذكرها أحد - فيما أعلم - ، أما تلمذته للصاحب بن عباد فيردها النقل والعقل .

فالنقل أن الجرجاني نفسه قد روى في بعض كتبه عن صاحب الحكاية ولم يرو عنه مشافهة كما هي عادة التلاميذ مع شيوخهم ، استمع إليه

- (١) انظر دلائل الإعجاز ٤٣٤ ، ٥٠٩ ، وأسرار البلاغة ١٤٥ .
- (٢) معجم الأدباء ١٦/١٤ ، و " بَخْ : كلمة فخر ، وبخخ الرجل :
- قال بَخْ بَخْ " عن اللسان (بخخ) .
- (٣) روضات الجنات ٩٠/٥ .
- (٤) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٣٨ ، وبغية الوعاة ١/٤٤٩ .
- (٥) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٤٤ ، وإنباه الرواة ٢/٣٣٥ ، وبغية الوعاة ١٣٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣/١٤٠ .

يقول : " وما يدخل في ذلك ما حكي عن صاحب من أنه قال : " كان الأستاذ أبو الفضل يختار من شعرا بن الرومي وينقظ عليه ، قال فدفع إلي القصيدة التي أولها :

* أَتَحْتَ ضُلُوعِي جَمْرَةٌ تَتَوَقَّدُ *

وقال : تأملها فتأملتها ، فكان قد ترك خير بيت فيها ، وهو :

يَجْهَلُ كَجْهَلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُنْتَضَى

وَحِلْمٌ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُفْسَدٌ

فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تجاوزه ؟ " ، قال : " ثم رأيت من بعد فاعتذر بعدد كان شراً من تركه . قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف أربع مرات . قال صاحب : لو لم يُعده أربع — مرات فقال : " يجهل كجهل السيف وهو منتضى ، حلم كحلم السيف وهو مفسد " لفسد البيت " . والأمر كما قال صاحب ؛ والسبب في ذلك أنك إذا حدثت عن اسم مضاف ، شمس أردت أن تذكر المضاف إليه فإن البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر ولا تضره " . (١)

أما بالنسبة للعقل فالصاحب المتوفى سنة ٣٨٥ هـ من المستبعد أن يأخذ عنه الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ - كما سيأتي - اللهم إلا إذا كان الجرجاني من المعمرين ، ولم أر من وصفه بذلك .

وكذلك تلذته لابن جني لا تلقى لدى قبولاً للفارق الزمني بينهما ، ولعدم نص العلماء - عدا الخوانساري - على أمر هذه التلذذة ، فلو كان أخذ عنه لم يغيب ذلك عن المترجمين ؛ لأن الشيخ والتلميذ علما مشهوران .

والغالب أن الخوانساري قد وهم في أمر هذه التلمذة، فالجرجاني الذي أخذ
عن صاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود المظفر بن إبراهيم ^(١)، أما
الجرجاني الذي أخذ عن ابن جني فهو أبو الفتح شابت بن محمد الاندلسي ^(٢).
والله أعلم بالصواب وإليه المآب .

تلاميذه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لا مراً حتى لطلب العلم،
ولما ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق شُدت إليه الرحال، فتصدر ببليده يفيد
الراجلين إليه والوافدين عليه ^(٣)، وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى
علماء أجلاء، أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، قال القفطي :
" قال ابن غياض الشامي الكفرطابي النحوي - ونقلته بخطه في تذكرته -
في آخر نسخة "المقتصد" لعبد القاهر الجرجاني بالري مكتوباً ما حكايته :
" قرأ عليّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري
- أيده الله - هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل ،
وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان المبارك من سنة
أربع وخمسين وأربعمئة ، حامداً لربه ، ومصلحاً على محمد رسوله وآله " ^(٤) .
سنة ٤٩٠ هـ .
- ٢ - أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي المتوفى سنة (٥٠٠ هـ) ^(٥) ،
له شرح على "اللمع" لابن جني .

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٣١/٢ .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٤٨٢/١ ، والصلة لابن بشكوال ١٢٣ .

(٣) إنباه الرواة ١٨٨/٢ - ١٨٩ .

(٤) إنباه الرواة ١٩٠/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٦٠/٥ .

(٥) انظر ترجمته في معجم الأديباء ٢١٩/٣ .

٣ - علي بن محمد بن علي الفصيحى (١) ، قرأ النحو والأدب على الشيخ
عبد القاهر الجرجاني حتى برع فيه ، وسكن بغداد واستوطنها (٢) ، درس
الأدب بالمدرسة النظامية (٣) ، وسمي الفصيحى لتدريسه كتاب الفصيح
لثعلب ، توفي سنة ٥١٦ هـ (٤) ، وذكر تلميذته لعبد القاهر ابن الأثير ،
والقنطري ، واليماني ، وابن العماد ، والخوانساري . (٥)

٤ - أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني (٦) . كان معاصراً
للهاخريزى صاحب الدمية المتوفى سنة ٤٦٧ هـ . له من التصانيف البيان في علوم
القرآن ، وسلوة الغريباء وغيرها (٧) ، ونقل عنه الهاخريزى أبياتاً رواها عن عبد
القاهر وسيرد ذكرها في مبحث شعره ، كما أنه أورد أبياتاً في مدح عبد القاهر
لتلميذه أبي عامر ، من ذلك مثلاً :

مَا أَبُو عامر سِوَى اللطَفِ شَيْءٍ إِنَّهُ جَمَلَةٌ كَمَا هُوَ رُوحٌ
كُلُّ مَا لَا يَلُوحُ مِنْ سِرٍّ مَعْنَى عِنْدَ تَفْكِيرِهِ فَلَيْسَ يَلُوحُ (٨)

-
- (١) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٧٤ ، وإنباه الرواة ٣٠٦ / ٢ ، وإشارة
التعيين ٢٢٧ ، وبغية الوعاة ١٩٧ / ٢ ، وروضات الجنات ٢٤٩ / ٥ .
(٢) إشارة التعيين ٢٢٧ ، وإنباه الرواة ٣٠٧ / ٢ .
(٣) نزهة الألباء ٢٧٤ .
(٤) إشارة التعيين ٢٢٧ .
(٥) انظر مصادر ترجمته السابقة .
(٦) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٩٢ / ١٦ - ٢٠٤ ، ودمية القصر ١٥ / ٢ ،
وبغية الوعاة ٢٤٥ / ٢ ، وهدية العارفين ٨١٩ / ١ .
(٧) معجم الأدباء ٢٠٠ / ١٦ .
(٨) دمية القصر ١٧ / ٢ .

٥ - أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزي^(١)، وكان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، ولي تدريس الأدب بالنظامية^(٢)، وله من التصانيف ثلاثة شروح على الحماسة لأبي تمام، وشرح المفضليات، وشرح اللمع لابن جني وفيها، توفي سنة ٥٠٢ هـ.

مكانته العلمية :

عبد القاهر الجرجاني من كبار أئمة العربية^(٣) واللغة^(٤) والبيان^(٥)، وهو أول من دون علم المعاني والبيان^(٦)، وكان إماماً بارعاً مفتناً، لقب بالنحوي^(٧)، بل عدّ من أكابر النحويين^(٨)، انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه^(٩)، واتفقت على إمامته الأئمة، وتجلت بمكانه وزمانه الأُمكنة والأُزمنة، وأثنى عليه طيب العناصر، وشفيت به عقود الخناصر.

- (١) انظر ترجمته في دمية القصر ١/ ١٩٠، ونزهة الألباء ٢٧٠، وإنباء الرواة ٢٢/ ٤-٢٤، وإشارة التعيين ٣٨٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، ومعجم الأديباء ٢٠/ ٢٥-٢٨، وهدية العارفين ٢/ ٥١٩، ومفتاح السعادة ١/ ٢١٨.
- (٢) معجم الأديباء ٢٠/ ٢٧٧.
- (٣) فوات الوفيات ١/ ٦١٢، والنجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨، ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧.
- (٤) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦.
- (٥) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦، ومفتاح السعادة ١/ ١٧٧.
- (٦) إشارة التعيين ١٨٨.
- (٧) نزهة الألباء ٢٦٤، وإنباء الرواة ٢/ ١٨٨، وإشارة التعيين ١٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، وطبقات الشافعية للأُسُوى ٢/ ٤٩٢.
- (٨) نزهة الألباء ٢٦٤.
- (٩) النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٨.

فهو فردٌ في علمه الغزير ، لا بل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهير .^(١)
نظر في تصانيف النحاة والأدباء ، وصنّف التصانيف الجليلة ، ولكنه كان ضيق
العطن لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك ^(٢) ، قال عنه
السلفي " وسمعت أبا محمد الأبيوردي يقول : " ما مقلت عيني لغويًا مثله ،
وأما في النحو فعبد القاهر " ^(٣) .

كان شافعي المذهب متكلمًا على طريقة الأشعري ^(٤) ، ورعًا دينيًا ^(٥) ،
" ومن ذلك ما روى من دخول لص عليه وهو يصلي فأخذ جميع ما وجد وهو
ينظر ، فلم يقطع صلاته " ^(٦) .

وفاته :

عاش عبد القاهر الجرجاني حياته بجرجان ولم يخرج منها إلى أن
توفي بها سنة ٤٧١ هـ ، وقيل ٤٧٤ هـ ، والراجح في وفاته هو التاريخ الأول سنة
٤٧١ هـ ^(٧) .

- (١) دمية القصر ١٢/٢ .
- (٢) إنباء الرواة ١٨٨/٢ .
- (٣) طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ .
- (٤) بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٤٩٢/٢ ، وشذرات
الذهب ٣٤٠/٣ .
- (٥) شذرات الذهب ٣٤٠/٣ .
- (٦) النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات
المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ .
- (٧) إنباء الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ،
وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥ .

ب - شعره :

ذكرت كتب التراجم كثيراً من شعر عبد القاهر الجرجاني، وسأجتزئ هنا بعضاً منها .
فلله حـول مـذمـة الزمـان وأهله أشعار

كثيرة ، من ذلك ما أورده الباخرزي :

هَذَا زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ — وَسَوَى النَّذَالَةِ وَالْجَهَالَةِ
لَمْ يَرْقَ فِيهِ صَاعِدٌ — إِلَّا وَسُلَّمُهُ النَّذَالَةُ (١)

وما أورده القفطي :

أَيُّ وَقْتٍ هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ — قَدْ دَجَا بِالْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ
كُلَّمَا سَارَتِ الْعُقُولُ لِكِي تَقْ — طَعَّ تَيْهًا تَوَغَّلتْ فِي تَيْهِ (٢)

وله في الحكمة والموعظة الحسنة :

وَمَا لَكَ مَطْمَعٌ فِي الْمَرْءِ إِلَّا — إِذَا مَا أَنْكَرَ إِلَّا مَرَّ الْقَبِيحَا
فَأَمَّا وَهْوَ يَجْهَلُ بَيْنَ قُبُحٍ — وَبَيْنَ الْحُسْنِ فُرْقَانًا صَحِيحَا
فَأَنْتَ فِي رَجَاءِ الْخَيْرِ مِنْهُ — بِأَجْوَزِ الْفَلَاةِ تَكِيلُ رِيحَا (٣)

وله في مدح الشيخ أبي عامر :

قُولَا لَوَاحِدٍ عَصْرِهِ — فِيمَا يَدُقُّ مِنَ الصَّفَاتِ
ظُرْفٍ وَلُطْفٍ شَمَائِلَ — وَتَبَيَّنَ لِلْمُشْكِلَاتِ
هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا ذَهَبَ — تَ بَلُطْفٍ سَحَرِكِ فِي الْجِهَاتِ
أَلَا أَكُونُ وَحَقِّ فَضْلِكَ — حِينَ تَلْعَبُ فِي الْكِرَاتِ (٤)



(٢) إنباء الرواة ٢/١٩٠ .

(٤) دمية القصر ٢/١٥٠ .

(١) دمية القصر ٢/١٣٠ .

(٣) دمية القصر ٢/١٤٠ .

ج - مؤلفاته .

عبد القاهر الجرجاني عالم جليل كثير التأليف ، وسأحدث فيما يلي عن مؤلفاته على حسب الفنون التي صنف فيها :

أولاً : النحو والصرف :

١ - الإيجاز : وهو كتاب مختصر لإيضاح أبي علي الفارسي ^(١) ، جاء في كشف الظنون " أوله الحمد لله الذي تظاهرت علينا الآؤه " ^(٢) ، وهو من كتبه المفقودة .

٢ - التتمة في النحو ^(٣) : وهو كتاب مختصر قام الدكتور طارق نجم عبدالله بتحقيقه والتعليق عليه ، ونشرته المكتبة الفيصلية عام ١٤٠٥ هـ .

٣ - الجمل في النحو ^(٤) : وهو شرح مختصر لكتاب " العوامل " وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني .

(١) كشف الظنون ٢/٢١٢ ، وهدية العارفين ١/٦٠٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الأعلام ٤/١٧٤ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٦ .

(٤) نزهة الألباء ٢٦٥ ، وإنباه الرواة ٢/١٨٩ ، وفوات الوفيات ١/٦١٣ ، وبغية الوعاة ٢/١٠٦ ، وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ ، ومفتاح السعادة ١/١٧٧ .

٤ - ستة أبيات لفعل الأمر الباقي على حرف واحد ، شرحها الشيخ

عمر الطرابيشي من علماء القرن الثالث عشر الهجري ، وسمى

شرحه " شراب الراح فيما يتوصل للعزى والمراح " ، وقد حققه

الدكتور البدر اوي زهران .

٥ - العمدة في التصريف . (١)

٦ - شرح الجمل في النحو (٢) : وهو شرح متوسط لكتاب

" الجمل " السابق ، وهو موضوع البحث ، وأسأخسه بحديث

مفصل في فصل قادم إن شاء الله تعالى .

(١) فوات الوفيات ٦١٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات

الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، ومفتاح السعادة ١٧٨/١ ، وشذرات

الذهب ٣٤٠/٣ ، وكشف الظنون ١١٦٩/٢ ، وهدية العارفين

٠٦٠٦/١

(٢) نزهة الألباء ٢٦٥ ، وإنباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات

٦١٣/١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وشذرات الذهب

٠٣٤٠/٣

- ٧ - كتاب في التصريف : ويعمل الدكتور محسن العميرى على تحقيقه ، وسيرى النور قريباً إن شاء الله .
- ٨ - المغني : وهو شرح مبسوط لكتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي في نحو ثلاثين مجلداً (١) . وهو من كتبه المفقودة .
- ٩ - المقتصد في شرح الايضاح لأبي علي الفارسي (٢) : وقد قام الدكتور كاظم بحر المرجان بتحقيق الجزء الخاص بالنحو ونشره .
- ١٠ - المفتاح في الصرف : وقد طبع الكتاب الطبعة الأولى عام ١٤٠٧ هـ بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، نشره سسة الرسالة ببيروت .

(١) نزهة الألباء ٢٦٥ ، وفوات الوفيات ٦١٢/١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، ومغية الوعاة ١٠٦/٢ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، وكشف الظنون ٢٦٢/١ ، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .

(٢) المصادر السابقة .

ثانياً : البلاغة :

- ١ - أسرار البلاغة : وقد طبع في مصر أول مرة سنة ١٣٢٠ هـ حيث نشره السيد رشيد رضا .
- ٢ - دلائل الإعجاز : وقد طبع أيضاً في مصر لأول مرة سنة ١٣٢١ هـ ونشره السيد رشيد رضا . ثم حققه الأستاذ محمود محمد شاكر ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة . وجاء في نهايته " الرسالة الشافية في الإعجاز " لعبد القاهر الجرجاني .

ثالثاً : علوم القرآن :

- ١ - إعجاز القرآن الكبير ^(١) : وهو شرح كبير لكتاب " إعجاز القرآن " لأبي عبدالله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وسماه صاحب كشف الظنون " المعتضد " ^(٢) .
- ٢ - إعجاز القرآن الصغير ^(٣) : وهو شرح صغير لكتاب " إعجاز القرآن " للواسطي ولم يصل إلينا .

- (١) بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .
- (٢) كشف الظنون ١٢٠/١ .
- (٣) بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، والأعلام ١٧٤/٤ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وكشف الظنون ١٢٠/١ .

- ٣ - درج الدرر في تفسير الآي والسور (١) .
- ٤ - الرسالة الشافية في الإعجاز ، وفيها تفسير لقضية إعجاز القرآن ، وقد نُشرت ضمن كتاب بعنوان " ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للermanسي والخطابي وعبد القاهر الجرجاني " وحققه محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغلول سلام ، ونشرتها مطبعة دار المعارف بمصر (٢) . وقد نُشرت مؤخرًا في نهاية كتاب " دلائل الإعجاز " بتحقيق الأستاذان محمود محمد شاكر .
- ٥ - شرح الفاتحة (٣) في مجلد ، وهو أيضًا لم يصل إلينا .

-
- (١) هدية العارفين ٦٠٦/١ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ ، وذكر أنه موجود في الأسكوريال ثان برقم ١٤٠٠ ، ونور عثمانية ٣٠٦ .
- (٢) انظر مقدمة التتمة لمعبد القاهر تحقيق د . طارق نجم ٣٩ .
- (٣) فوات الوفيات ٦١٣/١ ، وطبقات المفسرين للدودي ٣٣١/١ ، وهديات الذهب ٣٤٠/٣ ، وكشف الظنون ٤٥٤/١ ، وهدية العارفين ٦٠٦/١ ، وعبد القاهر الجرجاني للدكتور بدوي ٤٣ .

رابعاً : مؤلفات أخرى :

- ١ - كتاب العروض ^(١) . ولا أعرف عنه شيئاً .
- ٢ - مختار الاختيار في فوائد معيار النظر في المعاني والبيان والبديع والقوافي ^(٢) ، ولم يصل إلينا .
- ٣ - المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام . نشره الأستاذ ^(٣) عبد العزيز الميني في " الطرائف الأدبية " بالقاهرة سنة ١٩٣٧م .
- ٤ - المسائل المنشورة في مجلد ^(٤) .

- (١) فوات الوفيات ٦١٢/١ .
- (٢) كشف الظنون ١٦٢١/٢ ، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .
- (٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ ، والكتاب مشكوك فني نسبه لعبد القاهر .
- (٤) إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

الفصل الثاني

الجُمْلُ وشُرُوحُه

" الجمل " اسم لاكثر من كتاب في النحو والعربي ، فهناك " الجمل " لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ ، وهو كتاب نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة ^(١) . و " الجمل " لحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ^(٢) ، و " الجمل " لأبي عبدالله محمد بن هشام المتوفى سنة ٥٧٠ هـ ^(٣) ، و " الجمل " لعبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، وهو شرح مختصر لكتاب " العوامل " ويقوم على خمسة فصول :

الأول في المقدمات ، والثاني في عوامل الأفعال ، والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة ^(٤) ، وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ .

وقد حظي الكتاب بشروح كثيرة من جهازة العلماء

منها :

(١) كشف الظنون ٦٠٣/١

(٢) المصدر نفسه ٦٠٢/١

(٣) المصدر نفسه ٦٠٥/١

(٤) المصدر نفسه ٦٠٢/١ ، وانظر مقدمة علي حيدر في تحقيق جمل

الجرجاني .

- ١ - شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني نفسه ، وهو موضوع التحقيق وسوف أعرضه بالتفصيل في الفصل الثالث .
- ٢ - المجلد في شرح جمل عبد القاهر لعلي بن الحسين بن علي الباقر الضير^(١) المتوفى سنة ٥٣٥ هـ .
- ٣ - المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب^(٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ ، وقد حققه الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٩٧٢ م . قال عنه حاجي خليفة " إنه ترك أبواباً من وسط الكتاب ولم يتكلم عنها " ^(٣) . وسأعقد فيما بعد إن شاء الله موازنة بينه وبين شرح عبد القاهر .

-
- (١) بغية الوعاة ١٦٠/٢ ، وكشف الظنون ٦٠٣/١ ، وهديّة المعارف ٦٩٧/٥ .
 - (٢) إشارة التعيين ١٥٩ ، وإنباء الرواة ١٠٠/٢ ، وبغية الوعاة ٣٠/٢ ، وروضات الجنات ١٢٢/٥ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٥/٥ .
 - (٣) كشف الظنون ٦٠٢/١ .

٤ - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الحضرمي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ^(١) . وقال عنه البغدادي " إنه شرح لجمل الزجاجي " (٢) . أما بروكلمان فأورد ضمن الشرح شرحاً لمجهول أكمله سنة ٥٩٦ هـ ، وقال ربما كان لأبي الحسن علي بن الخروف ، ومنه نسخة مخطوطة بالأسكوريال ثان ١٧٢^(٣) ، والصواب أن هذا الشرح هو لعبد القاهر الجرجاني صاحب الجمل ، وهو موضوع البحث .

٥ - شرح الجمل للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ^(٤) ، ذكره المؤلف في القسم الثاني من كتابه " مفتاح العلوم " (٥) علم النحو ، ولم أرَ من أشار إليه من قبل .

(١) بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ، وكشف الظنون ١/٦٠٢ ، وانظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٢٨ .

(٢) هدية العارفين ١/٧٠٤ ، وانظر إشارة التعيين ٢٢٨ ، والبسيط ١/٨٢ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٦ .

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٣٦٤ .

(٥) مفتاح العلوم ٦٦ .

- ٩ - شرح محمد بن أحمد بن أحمد القيصرى (١) حوالي سنة ٧٥٨ هـ ،
وذكر بروكلمان (٢) أن منه نسخة في الأسكوريال ثان برقم (١٧٣)
ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم "٧٨١" نحو .
- ١٠ - شرح شهاب الدين أحمد بن شرف الدين بن منصور الثعلبي ،
ألفه سنة ٧٨٧ هـ ويسمى " بالتعليقة النورانية في شرح الجمل
الجرجانية " ، وذكر بروكلمان أن منه نسخة بالأسكوريال ثان تحت
رقم (٢٨) (٣) ، ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة
أم القرى رقم (١٥٣) نحو ، ولدى مصورة منه . ولدى أستاذى المشرف
نسخة أخرى منه .
- ١١ - شرح لعاشق قيوالإزنبتى المتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، ذكر بروكلمان
أن منه نسخة بالمتحف البريطانى ٤٩٦ رقم ١ (٤) .
- ١٢ - ترشيح العلل في شرح الجمل لصدرالافاضل ناصر بن هادي
ابن ناصر الحسيني ، ومنه نسخة بمكتبة " لاله لي " رقم (٣٣١٤)
ولدى أستاذى المشرف مصورة منه .

(١) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢٠٥ / ٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

١٩- شرح مختصر لجمل الجرجاني لمجهول ، وهو بمكتبة " أياصوفيا " بالمكتبة السلمانية باستانبول تحت رقم (٤٥٢٨) . ولدى أستاذي المشرف مصورة منه .

وما تجدر الإشارة إليه أن بروكلمان وحاجي خليفة قد خلطا بين شروح الجمل للزجاجي وشروحها للجرجاني ، والصواب أن أكثرها لجمل الزجاجي . (١)

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د . عياد الثبتي

الفصل الثالث

شرح الجمل " توثيق وتعريف "

أولاً : توثيق نسبة الكتاب .

كتاب " شرح الجمل " أحد كتب عبد القاهر الجرجاني ، وما يؤكده صحة نسبته إليه الأثر التالية :

- ١ - جاء ت صفحة " العنوان " في المخطوط تحمل اسم الكتاب واسم مؤلفه : " كتاب شرح الجمل في النحو ما صنفه الشيخ الإمام العالم كمال الدين مجد الاسلام أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - بلّ الله ثراه - " .
- ٢ - أول صفحة في الكتاب تدل على صحة نسبته لعبد القاهر يقول : قال الشيخ (١) الإمام مجد الإسلام أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدس الله روحه ونور ضريحه ..
- ٣ - معظم كتب التراجم التي تناولت حياة عبد القاهر الجرجاني ذكرت أن من مؤلفاته شرحاً لجمله ، وإن اختلفت مسميات الشرح (٢) .
- ٤ - أسلوب عبد القاهر ذوسمات خاصة في شرحه تنطبق مع باقي مؤلفاته ، وكذلك طريقة معالجته للقضية .
- ٥ - لم يشك أحد من العلماء في أن لعبد القاهر الجرجاني كتاباً يشرح فيه جملة اللهم إلا ما ورد عن بروكلمان حينما عدد شروح الجمل فلم يذكر من بينها شرح عبد القاهر ، وذكر شرحاً لمجهول ، وقال " .. فرغ منه سنة ٥٩٦ هـ ، وربما كان لأبي الحسن علي بن الخروف ، ومنه نسخة بالاسكوريال (٣)
- ثان ١٢٢ ، ولعل الصواب مؤن هذا الشرح الذي أشار إليه هو شرح عبد القاهر الجرجاني ، والنسخة التي أشار إليها هي النسخة الوحيدة التي اعتمدتها في التحقيق .

(١) انظر ص ٢٠ .

(٢) راجع تراجم عبد القاهر فيما سبق ص ٢٠ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ .

٤ - بعض الكتب نقلت عن عبد القاهر الجرجاني في شرحه وإن

اختلفت مسميات الشرح ، من ذلك :

(أ) - ما ذكره ابن الحاجب في "الألمالي النحوية" ^(١) (وقال : قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها : سوء ال صعب وهو أن يقال من حكم المعطوف أن يتمتع فيه ما امتنع من المعطوف عليه ، وإذا كان كذلك وجب - إذا لم يصح إدخال الألف واللام على المنادى ، فلا يقال : يا الرجل - أن لا يقال ذلك في المعطوف عليه وأن لا يقال : يا جبالاً أو بـي معه والطير * .

والجواب أن الذي أوجب جواز ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه أن الذي منع أن تقول "يا الرجل" ما ذكر من الألف واللام في الاسم للعهد ، وأن تقدير العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب ، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة . تبين ذلك أنك إذا قلت : أَعْنِيكَ زَيْدًا ، لم يدخل "زيد" في الخطاب وإن كان معطوفاً على ضمير المخاطب ؛ وذلك أنه لا يصح الجمع بين شيئين في الخطاب على أن يُبْدَأَ بأحدهما ويشْتَقُ بالآخر . معنى ذلك أنه لا يصح أن تقول أنت فعلت كذا ، وأنت تخاطب "زيداً" ثم تقول : وأنت لم تفعل كذا ، وأنت تعنى "عمراً" وتقدر خطابك زيداً بقي على حاله في حال خطابك [عمراً] ^(٢) وإنما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب إذا لم تُفَرِّقْ ، فقلت : أنتما فعلتما وما شاكل ذلك ، وإذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الألف واللام على المعطوف على المنادى وإن لم يصح دخولها على نفس المنادى ^(٣) .

(١) انظر الألمالي النحوية لابن الحاجب ٨١/٤ - ٨٢ .

(٢) إضافة من النسخة وهي غير واردة في الألمالي النحوية .

(٣) انظر ص ١٢٥ .

(ب) - ما نقله أبو البقاء العكبري المتوفى ٦١٦ هـ عنه في التبيين عن مذاهب النحويين في مسألة حد الاسم حيث قال :

" قال عبد القاهر في شرح جملة : حد الاسم ما جاز الإخبار عنه ،

قال : والدليل على ذلك من وجهين :

أحدهما : أنه مطرد ومنعكس ، وهذا إِمارة صحة الحد .

والثاني : أن الفعل لا يصح الإخبار عنه ، والحرف لاحظ له ففي الإخبار ، فمعنى أن يكون الاسم هو المخبّر عنه ، إذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من إسناد الخبر إليها ، وإذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسند إليه خبر ارتفع الإخبار عن جملة الكلام . والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة - وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الإيضاح (١) أن هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس ، والدليل عليه قوله : " وإذا ، وأيان وأين ، وغير ذلك ، وأنها أسماء ولا يصح الإخبار عنها ، فعند ذلك يبطل كونها حداً " (٢) .

(ج) - ما ذكره رضي الدين الاسترأبادي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ في شرح الشافية (٣) قال " قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجسّن ، يريدون الملاسة " (٤) .

(د) - ما ذكره البعلبي في الفاخر (٥) قال : " قال الجرجاني في شرحه : فإذا كان الاسم دالاً على شيء يثبت له المعنى أو ينفي عنه

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/٢٠٧ .

(٢) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ١٢٦ ، ١٢٧ ونقل

العكبري عن الجرجاني في شرحه ليس حرفياً . انظر ص ٣٠٢ .

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٠٠ .

(٤) انظر ص ٢٩٢ .

(٥) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتح البعلبي لوحة ٢٣١/أ فما بعدها .

المعنى علمنا أنه مبتدأ ، وإذا رأيناه يدل على المعنى الذى يثبت أو ينفي علمنا أنه خبر ، ولهذا المعنى قالوا لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعراب لكننا لا نعدم بذلك معنى نحن نجده الآن ، وإذا كان الأمر كذلك وجب كون الفاعل أصلاً في الرفع وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه .^(١)

(هـ) - ما نقله الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح^(٢) عن الجرجاني ، قال : " قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألبأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول : أضربست زيدا ، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره ، أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله " .^(٣)

وكل هذه الأمور المتقدمة تؤيد أن هذا الشرح للجرجاني لا لغيره .

ثانياً - تحقيق عنوان الكتاب :

ظهر اسم الكتاب على صفحة الغلاف جلياً واضحاً وهو " كتاب شرح الجمل في النحو " ، وورد لهذا الكتاب أكثر من اسم في كتب التراجم والنحو ، فمنهم من سماه " التلخيص في شرح الجمل " .^(٤) ومنهم من سماه " شرح المقدمة " .^(٥) ، ومنهم من سماه " شرح المختصر " .^(٦) واعتقد أن جميعها شرح للجمل الجرجانية .

(١) انظر ص ٣١٠ ، ٣١١

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/٢٣٩-٢٤٠ .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

(٤) ابن الأنباري في نزهة الألباء ٢٦٥ ، والداودي في طبقات المفسرين

١/٣٣١ .

(٥) ابن الحاجب في الأمل في النحوية ٤/٨١ .

(٦) الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢/٢٣٩ فما بعدها .

ثالثاً : المنهج الذى سلكه عبد القاهر في شرحه :

- ١ - الكتاب إملاءً لجمل عبد القاهر شمله بالتوضيح والشرح ، غير أنه أدخل ببعض المواضع فذكرها في الجمل ولم يذكرها في الشرح ، وفي مواضع أخرى زاد شيئاً إلى الشرح ومن ذلك مثلاً :
 - أ - ذكر في الجمل زمن الفعل (ص ١٥) ، ولم يتطرق إليه في الشرح .
 - ب - ذكر في الجمل " الجمل التي لها محل من الإعراب (ص ٤٠) ، ولم يذكر في الشرح إلا جملة الحال (ص ٣٤٦) .
 - ج - ذكر في الجمل " مواضع الضمير المستتر جوازاً (ص ٣٩) ، ولم يتكلم عنها في الشرح .
 - د - ذكر في الجمل حروف العطف (ص ٣٣) وزاد في الشرح " إِمَّا " (ص ٢٨٨) .
 - ه - لم يذكر شيئاً في الجمل عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب واكتفى في الشرح بجملة الصلة (ص ٣٤٦) .
 - و - النص الوحيد الذى أورده من الجمل (ص ٣٤) في شرحه (ص ٢٩٩) هو قوله " كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل) . كما أنه كان يسمي كتابه " الجمل " بالكتاب ^(١) ويعول كثيراً بالرجوع إليه ، أما كتاب سيبويه ، فيسميه كذلك أو بقوله صاحب الكتاب ^(٢) .
- ٢ - جعل الجرجاني كتابه في أبواب وفصول ومسائل ، من ذلك مثلاً :

(١) انظر مثلاً ص ١٣-٦٤ - ١٩٥ .

(٢) انظر مثلاً ص ٤-٩٢ - ٢١٠ .

باب الإعراب (١) ، وباب حسبت وأخواتها (٢) ، وفصل فيما لا ينصرف (٣) ، وفصل في نعم ويئس (٤) ، ومسألة في "ماه وجور" (٥) ، ومسألة في "ما دام" وغيرها (٦) .
٣ - حرص الجرجاني على الاتيان بضابط أو أصل ثم عمد إلى تفسيره وتبيينه بضرب الأمثلة ، ومن النصوص الدالة على ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن الفاء : " كل ما يجاب بالفاء يجاب بالجزم إلا النفي ، فإنه لا يجوز أن يكون له جواب بالجزم . ويتبين هذا بأن تنظر إلى النهي ، وذلك أن المعنى يختلف ، فإذا كان الجواب بالفاء كان المعنى على أن وجود الفعل يكون سبباً لما بعد الفاء ، فإذا قلت : " لا تنقطع عنا فنجفوك " كان المعنى : إن انقطعت جفونك ، وإذا جزمت وجب أن يكون انتفاء الفعل سبباً للذي هو جواب ، تقول : " لا تفعل يكن خيراً لك " فيكون المعنى : فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك ، وعلى هذا قالوا " لا تدن من الأسد فيأكلك " ولم يقولوا : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنه إذا كان بالفاء كان المعنى : فإنك إن دنوت منه أكلك ، وهذا صحيح ، وإذا جزمت كان المعنى : فإنك إن لا تدن منه يأكلك ، وهذا محال . (٧)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن النداء : " الذي يجب أن يعلم أول شيء في النداء أن الاسم الظاهر يقع في النداء موقع الضمائر .

تفسير هذا أنك إذا قلت : " يا عبدالله " ، كان " عبدالله " واقعاً موقع : إياك أعني ، يدل على ذلك أنه لو كان الاسم الظاهر في النداء يكون باقياً على ما يكون عليه في غير النداء لكان ينبغي أن يعود الضمير إليه على لفظ الغيبة ، وكان يقال : يا عبدالله فعل كذا ، كما تقول : عبدالله فعل كذا ، فلما كان ذلك محالاً وكان الكلام أن تقول : يا عبدالله فعلت كذا

علم بذلك أنه واقع موقع الضمير ، وأنه قد دخله معنى أنت وإياك " (١)

٤ - ذكره بعض آراء النحاة البصريين والكوفيين ، من ذلك

مثلا ما يلي :

(أ) - قوله في " ليس " : " وأما " ليس " فقد اختلف النحويون فيه ، فمنهم من أجراه مجرى " ما زال ، وما فتى " في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم كقولك " ليس منطلقا زيد " ، ولا يقدم على نفس " ليس " فلا يقال : منطلقا ليس زيد ، ومنهم من أجراها مجرى " كان " فأجاز فيها الأمرين : تقديم الخبر على الاسم ، وتقديم الخبر على " ليس " نفسها ، والمذهب الصحيح هو (٢) الأول .

(ب) - قوله في معرض حديثه عن " إن " المكسورة إذا خفت ، قال : " وأعلم أن " إن " المكسورة إذا خفت لم يقع بعدها من الأفعال إلا ما تدخل على المبتدأ والخبر وهو باب " كان " وباب " ظننت " فمثال وقوع " كان " بعدها قوله تعالى * وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّزْوِلِ مِنْهُ الْجِبَالُ * ، ومثله * وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ * ، و " اللام " التي تراها هي التي قلنا إنها تلزم الخبر للفرق بينها وبين النافية ، ولو قلت : " إن كان زيد منطلقا " وأنت تريد " إن زيداً كان منطلقا " لم يجز .

وأما وقوع " ظننت " بعدها فمثاله قولك : " إن ظننت زيدا لمنطلقا " ، " اللام " يلزم المفعول الثاني ، لأن المفعول الثاني هو خبر المبتدأ فسي الأصل ، وقد أجاز الكوفيون وقوع غير ما ذكرنا من الأفعال بعدها " (٣)

(١) انظر ص ١١٥ .

(٢) انظر ص ٢٩ .

(٣) انظر ص ٨٤ - ٨٥ .

(ج) - قوله في معرض حديثه عن حروف العطف : " أول ما ينبغي أن تعلم في " الواو " أن الذي أرادته النحويون فيها بالجمع ليس هو ما يظنه الناس ، وذلك أنهم ظنوا أن المعنى إذا قلنا في مثل " جاءني زيد وعمرو " أن " الواو " للجمع أنهما جاءا معاً وفي حال واحدة ، وهذا خطأ منهم في الظن ، وإنما مرادهم بالجمع أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الذي علقته به ، فإذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " كنت قد جمعت بينهما في إثبات المجيء لهما ، وجعلتهما شريكين في هذا الحكم ، فأما المجيء نفسه فليس القصد بالجمع إليه ، ثم هذا الجمع الذي أرادوه لا يمنع من إرادة الجمع في المجيء ، ولكنه لا يوجب حتى لا يجوز إذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " إلا أن يكونا قد جاءا معاً ، بل يجوز ذلك ويجوز أن يكونا قد جاءا في وقتين ، ويجوز أيضاً أن يكون العبدو به في اللفظ قد تأخر مجيئه عن مجيء الثاني ، ويجوز أن يكون المقدم في اللفظ مقدماً في الفعل أيضاً . (١)

(د) - قوله في " لكن " : " وأعلم أن مذهب يونس في " لكن " أنها ليست بحرف عطف ، وأن الاسم بعدها يكون محمولاً على عامل مضمّر ، فإذا قلت : " ما جاءني زيد لكن عمرو " كان التقدير : لكن جاءني عمرو ، وإذا قلت : " ما رأيت زيدا لكن عمراً " ، كان المعنى لكن رأيت عمراً ، وكذلك يضر حرف الجر ، فإذا قلت : " ما مررت بزيد لكن عمرو " قدّر في " عمرو " أنه مجرور بباء مضمرة ، ويستدل على ذلك بأن " لكن " تدخل عليها " الواو " كقولك : " ما جاءني زيد ولكن عمرو " قال : فلو كانت حرف عطف لم يجز دخول حرف عطف آخر عليه كما لم يجز في شيء من حروف العطف ، وهذا مذهب قوی . (٢)

(١) انظر ص ٢٧٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

هـ - استخدام الافتراضات كقوله " فَإِنْ قِيلَ " و " إِنْ سَأَلَ

سائل ... " .

استخدم الجرجاني منهج الافتراضات لتوضيح الأحكام والمذاهب

والعلل ودفع الشبهات ، ومن النصوص التي تبين هذا المنهج ما يلي :

(أ) - قوله في المبتدأ والخبر : " إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : بماذا يكون
أولاً لثانٍ ؟ أَيَّانَ يُبْدَأُ بِهِ فِي اللَّفْظِ أَمْ بِمَعْنَى فِيهِ يُوجِبُ لَهُ الْأُولِيَّةُ ؟

فالجواب : أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولاً باللفظ ،

لأنهم يقدمون الخبر على المبتدأ في اللفظ ، فيقولون : " منطلق زيد " ، ولو
كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولاً لكان ينبغي أن لا يصح
تقديم الخبر عليه ، وأن يسلبه تقديمه عليه وصفاً لأولية ، وإذا بطل ذلك ثبت
أن الأولية تجب له لمعنى فيه . (١)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن العدد : " وَأَمَّا إِسْقَاطُهُمُ " التاء "
من العشرة مع المذكر إذا ركب معها الواحد إلى التسعة كقولك : أحد عشر
درهماً ، فالسبب في ذلك أن الاسمين لما جعلوا اسماً واحداً كرهوا أن يكون
فيه علامتا تانيث في مثل " ثلاثة عشر ، وأربعة عشر " إلى " تسعة عشر " ،
فإن قيل : فقد حذفوا في " أحد عشر واثنًا عشر " وإن كان لو لم تحذف

لم يجتمع تاءان ، فالجواب : أن من أصولهم إذا لزم حكم في باب أن
يطردوه فيه وإن لم يلزم في الجميع ، مثل أنهم قالوا : " يعد " فحذفوا
الواو لوقوعه بين ياء وكسرة ، ثم حملوا " تعد ، وأعد ، ونعد " عليه ،
وقالوا " أكرم " والأصل " أَكْرَمُ " فحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين ، ثم قالوا :
" تكرم ، ونكرم ، ويكرم " فحذفوها وإن كانوا لم يحذفوها لم يكن هناك

همزتان ، ولما ذكرنا من أن السبب في حذف التاء كراهية أن يجتمع تاءان في اسم واحد لم يحذفوا في المؤنث ، فقالوا : " ثلاث عشرة امرأة " وذلك أن التاء قد كانت حذفت من المضموم إلى العشرة " (١).

٦ - استخدام الجرجاني لأصول ونكت ومعانٍ خفية لطيفة ،
واليك بعض النصوص الدالة على ذلك :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر : " وفي هذا الباب أصل عظيم قد قل نظر الناس فيه ، وهو أن يعلم أنه لا بد من معرفة أصل يرجع إليه في الفرق بين المبتدأ والخبر ، ولا سبيل إلى معرفة ذلك من جهة اللفظ من حيث يظن الناس أنه يمكن الفرق بينهما بأن المبتدأ أول والخبر ثان ، وذلك لأنه إنما كان يكون هذا فرقا لو كان الخبر لا يقدم على المبتدأ في اللفظ ، وكان لا يكون الاسم مبتدأ إلا وهو مقدم ، ولا خبرا إلا وهو مؤخر ، وذلك محال . وإذا كان كذلك وجب أن يطلب الفرق بينهما من طريق المعنى ، والواجب في ذلك أن يقال : إن الخبر ينقسم إلى قسمين وهما : الإثبات ، والنفي ، وكل واحد منهما كما مضى يقتضي سببين ، فالإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له ، والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه . وإذا قد ثبت ذلك فالمبتدأ أبداً يكون الذي يدل على المثبت له أو المنفي عنه ، والخبر هو الذي يدل على المثبت أو المنفي ، فإذا قلت : " زيد منطلق " أو " ما زيد منطلق " علمت أن المبتدأ هو " زيد " بأن تنظر فتعلم أن الغرض من كلامك هذا أن تثبت الانطلاق لزيد أو تنفيه عنه ، وتعلم أن " منطلقا " هو الخبر ، لأنك تراه دالاً على الانطلاق الذي هو المثبت أو المنفي " (٢).

(١) انظر ص ٣٠٤ .

(٢) انظر ص ٣٢ .

(ب) - قوله عند حديثه عن النداء : " وأمر آخر خفي في هذا الموضع ، وهو أنك إذا قلت : " اذهب أنت وزيد " لم يكن " زيد " مخاطباً ولكن يكون في معنى : وليذهب زيد في كونه غائباً ، ثم إن قلت : " اذهب أنت وزيد فإنكما من شأنكما كذا وكذا " كان إدخال " زيد " في الخطاب على سبيل التغليب لا أن " زيدا " مخاطب ، كيف وأنت تقول هذا وزيد غائب ، ومعنى التغليب أنك تقول للرجل مخاطبه " أنتم فعلتم كذا " تعني أنت وقومك ، وتقول : " جئني وجاء زيد فقلتما لي كذا وكذا " فتجعل " زيدا " شريكاً للمخاطب في لفظ الخطاب وإن كان يعلم أن المعنى : جئني فقلت كذا ، وجاء زيد فقال كذا " (١)

(ج) - قوله في معرض حديثه عن النداء أيضا : " وها هنا معنى لطيف ، وهو أن الأسماء الظاهرة موضوعة ليعرف بذكرها غير المسمى القصد إلى المسمى " .

تفسير هذا أنك إذا قلت : " جاءني زيد " كنت عرفت غير " زيد " قصدك إلى " زيد " بإثبات المجيء له ، وإذا جئت إلى النداء وجدت المعنى على تعريف المسمى القصد إليه نفسه ، فإذا قلت : " يا عبدالله " كنت قصدت أن تعرف " عبدالله " نفسه قصدك إليه نفسه بكلامك الذي تريد أن تتكلم به ، ثم إنهم جعلوا " يا " نفسه دليلاً على هذا القصد الذي فسرناه ، ونصبوا به الاسم على تقدير معنى : أعني وأريد ، إلا أنه لا يصح إظهار هذا الفعل من حيث إنك إذا أظهرته لم يخلص به الذي فسرناه من كـون الاسم الظاهر في معنى المضمرة ومنزلته في أنك تذكره لتعرف المسمى القصد إليه نفسه ، وصار إلى ما يكون عليه في غير النداء من تعريف غير المسمى القصد إلى المسمى " (٢)

(١) انظر ص ١٢٦ .

(٢) انظر ص ١١٥ - ١١٦ .

(د) - قوله في معرض حديثه عن أسماء الأفعال : " وفي هذا أمرخفي ، وهو أنك لو أتيت في شيء من هذه الأسماء بالفعل الذي تقول إنه اسم له فقلت مكان " أف " أتضجر ، ومكان " أوه " أتألم ، ومكان " واها " أتعجب ، ومكان " وى " أتعجب أو أتندم لكان ذلك كله خبراً يصح أن يقال فيه : صدقت أو كذبت . وإذا ذكرت هذه الأسماء دلت على وجود الصفة في نفسك ، فإذا قلت " أف " دلت على أنك قد ضجرت ، ولم يصح أن يقال لك صدقت أو كذبت ، وكذلك الحكم في الباقي " (١)

٧ - التعليل :

استخدم عبد القاهر الجرجاني أسلوب تعليل الأحكام والمذاهب النحوية ، وهو في علته أقرب ما يكون إلى أهل المنطق ، ومن النصوص التي توضح ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله عند حديثه في دخول الفاء على الجواب : " والنكتة أن المعنى مع الفاء يكون على قولك ، فإنك إن تفعل ، ومع الجزم : فإنك إن لا تفعل ، ثم العلة في امتناع أن تقدر في النفي " إن لا تفعل " كما قدرت النهي أنه إنما يصح أن تقول : " إن لا تفعل " مع من هم بفعل يفعله ، والنهي يكون أبداً عن فعل يكون المخاطب قد هم بأن يفعله ، أو ينزل منزلة من هم ، ولا يتصور في النفي ذلك ، فإذا قلت للرجل " ما تأتينا " فأنت تحكم عليه بعدم الفعل منه ، وكيف تقول : فإنك إن لا تفعل " (٢)

(ب) - قوله في معرض حديثه عن حروف القسم : " وأما امتناع دخول الواو على الضمير فلاجل أنها ليست بأصل ، والفروع لا تتصرف تصرف الأصول ، وقد يقولون في هذا إن الضائرت ترد الأشياء فيها إلى أصولها ، ويذكرون " لا م الإضافة " وأنها ترد مع الضمير إلى الفتح الذي هو أصلها " (٣)

(١) انظر ص ٢٢٠ .

(٢) انظر ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) انظر ص ١٧٦ .

(ج) - قوله في "حيثما" : " وإن قد عرفت ذلك فإنه لا يجازى بـ
 "حيث" إلا إذا كان معه "ما" ، تقول "حيثما تكن أكن" ولا يجوز
 "حيث تكن أكن" ؛ والسبب في ذلك أنهم أرادوا أن يكفوها عن الإضافة
 بـ "ما" لأنها للكافة مثلها في "إنما ، وكأنما" وإنما وجب كفها عن
 الإضافة ؛ لأن المجازاة كالاستقهام في أن من حقها أن تكون في صدر الكلام ،
 فإذا لم تكف "حيث" عن الإضافة وصارت الجملة بعدها واقعة في الكلام
 من حيث إن المضاف إليه لا يكون صدرًا ، كيف والمضاف يكون متقدماً عليه
 ألبتة ؟

وأمر آخر : وهو أنك إذا لم تكفه عن الإضافة كان مكاناً مخصوصاً ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : "جلست حيث جلس زيد" فإنك تشير إلى موضع
 مخصوص والمجازاة تقتضي العموم ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : "أين تكن
 أكن" لم يختص مكاناً دون مكان ؟ ولذلك ينبغي أن يكون "حيث" عاماً ،
 (١)
 والإضافة تمنع من أن يكون عاماً للأمكنة ، ولذلك منعوها الإضافة بـ "ما" .

٨ - ذكر الجرجاني للغات الكلمة الواحدة ، وما يدل على

ذلك مايلي :

(أ) - قوله في "نعم وبئس" : " ثم إن الأصل في "نعم وبئس" نعم
 وبئس على "فعل" بفتح الفاء وكسر العين ، ثم نقلت الكسرة من العين
 إلى الفاء كما قالوا "شهد" في "شهد" وقد جاء مستعملاً على
 الأصل ، وذلك في قول الشاعر :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرَّرِ
 ويجوز فيه وجهان آخران "نعم" بكسر النون والعين جميعاً ، و"نعم" بفتح
 النون وسكون العين . (٢)

(١) انظر ص ٢٣٦ .

(٢) انظر ص ٥٣ .

(ب) - قوله في " لدن " : " لدن " فيه لغات : " لدُن " و " لَدِي " ،
و " لَد " وهو في معنى " عِنْدَ " ، ألا ترى إلى قوله تعالى * مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا
نَصِيرًا * ، ويقال : من لدن وقت الصلاة ، فيكون المعنى : من عند وقت
الصلاة : (١)

٩ - التعريفات والحدود :

يتضح من شرح الجرجاني اهتمامه بالتعريفات والحدود وتفسيرها ،
ونذكر أقوال النحاة في ذلك والاعتراض على بعضها وتأيد بعضها ، ومن
الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي :

(أ) - قوله في حد الاسم : " وقد قالوا : إن الاسم ما جاز الإخبار عنه ،
ثم إنك ترى في ظاهر كلامهم من بعد ما يوهم أنه وصف الاسم ، وليس يحد ،
وذلك أنهم قالوا : ومن صفات الاسم دخول الألف واللام عليه . والألف
واللام علامة للاسم وليس يحد له ؛ لأن الحد ما يطرد وينعكس ، مثل أن
تقول : كل ما كان بصفة كذا فهو كذا ، وكل ما لم يكن بهذه الصفة فليس
هو إياه ، ولا يمكننا أن نقول " كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم ،
والذي له توهموا أن سبيل قولهم " ما جاز الإخبار عنه " هذا السبيل أنهم
رأوا في الكلام أسماء كثيرة لا تصح أن تعامل معاملة زيد وعمرو والرجل
والفرس والعلم والجهل في أن يقال فيها ما يشبه قولنا " زيد منطلق " ،
وقام بكر ، والعلم حسن ، والجهل قبيح " ، وتلك الأسماء مثل " إذا ، وأين ،
ومتى ، وحيث ، وكيف " لا يمكنك أن تقول " خرج إذا ، واتسع أين ، وضح
كيف " وما أشبه ذلك ، والصحيح إذا حققنا النظر علمنا أنه حد للاسم ،

(١) انظر ص ٣٤٠ ، وبه ————— تخريج الآية .

وأن هذه التي ذكرناها داخله فيه ، والأصل في هذا أن يعلم أننا إذا قلنا في الاسم إنه ما جاز الإخبار عنه فإنه لا بد من أن يريد : ما جاز الإخبار عن معناه ، لأننا نعلم ضرورة أن الإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن لفظه ، فإننا إذا قلنا : " جاء زيد " كنا قد أخبرنا عن الشخص المسمى " زيداً " بالمعنى لا عن لفظ " زيد " ، وإذا كان هذا ثابتاً فإننا إذا نظرنا في هذه الأسماء التي وقعت فيها الشبهة وجدناها دالة على معان يصح الإخبار عنها ولكن تحت ألفاظ أخرى لا تحتها " (١) .

(ب) - قوله في حد الفعل " وأما الفعل فقد بين بما لا يقع شبهة في أنه حد ، وهو قولهم : الفعل ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء . وتفسير ذلك : أن الأفعال كلها لا تخلو من معنى لا يتصور ذلك إلا بين شيئين ، وأول معاني الفعل : الإثبات ، ولا يتصور الإثبات إلا بين مثبت ومثبت له كإثباتك الضرب لـ " زيد " إذا قلت " ضرب زيد " ويكون في الفعل دليل على المثبت كما ترى أن " ضرب " يدل على إثبات الضرب ، ولا يكون فيه دليل على المثبت له ، فإذا لا يكون له بد من مثبت له تسنده إليه كـ " زيد " في قولك " ضرب زيد " وهذا بيان أن الفعل ما أسند إلى شيء .

فأما بيان أنه يصح أن يسند إليه شيء ففيه سوء ال ، وهو أن يقال : إنه على كل حال يدل على إثبات المعنى ، ويتصور أن يخبر عن الإثبات ، فيقال إن الإثبات يوجب كذا .

فالجواب : أن " ضرب " موضوع ليدل على إثبات المعنى واقعاً من المتكلم ولا يتصور الخبر عن شيء هو في نفس المتكلم " (٢) .

(١) انظر ص ٢-٣-٤ .

(٢) انظر ص ٦ .

رابعاً : مصادر الجرجاني :

قرأ الامام الجرجاني ودرس كتب النحو والأدب وأفاد من آراء العلماء السابقين فتمثلها وناقشها وصوب بعضها وصنف الآخر ، وفي مقدمة الكتب التي أفاد منها واتخذها رافداً يستقي منه :

١ - "كتاب سيبويه" حيث استدل بكثير من شواهد (١) واعتمد عليه لتعزيز آرائه. (٢)

٢ - وكتاب آخر - وهو الإيضاح لأبي علي الفارسي - اعتمده الجرجاني في شرحه وعول عليه كثيراً غير أنه لم يشر إليه صراحة ولكنه أورد كثيراً من أقوال مؤلفه (٣) ، كما أن معظم المسائل والأمثلة النحوية (٤) والشواهد (٥) وردت فيه ، كما أنه استخدم مصطلحات نحويته - كالذكر (٦) والمضارع (٧) والراجع (٨) استخدمها الفارسي أيضاً في الإيضاح مما يدل على أنه كان أساساً في شرحه .

-
- (١) انظر مثلاً الصفحات ١٥٩ - ١٨٧ - ٢٣٨ - ٢٧٩ . الخ
 (٢) انظر مثلاً صفحة ٩٢ - ٢٧٢ - ٠٠ . الخ
 (٣) انظر مثلاً صفحة ٦ - ١١ - ١٥ - ٥٩ - ١٤١ - ٢٧٨ - ٠٠٠ . الخ
 (٤) انظر مثلاً صفحة ٧٢ - ١٦٢ - ١٦٤ - ٢٠٦ - ٢٨٠ - ٠٠ . الخ
 (٥) انظر مثلاً صفحة ٢٨ - ٦٧ - ١٨١ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٣٣ - ٠٠ . الخ
 (٦) انظر مثلاً صفحة ٤٠ - ٤٢ - ٢٣٩ - ٣٥٠ .
 (٧) انظر ص ٩١ .
 (٨) انظر ص ٢٤٣ .

خامساً : شواهد الجرجاني :

تمثل الجرجاني في شرحه بالعديد من الشواهد ، وفيما يلي توضيح ذلك :

١ - القرآن الكريم والقراءات :

وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الشرح ثمانياً وخمسين آية من سور مختلفة ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي :

(أ) - قوله في " إلا " الاستثنائية : " واعلم أنها إذا جاءت فهي غير الموجب بعد كلام تام كان في الاسم بعدها وجهان :

أحدهما : أن ينصب على الاستثناء ، ومثاله قولك : ما جاءني أحد إلا زيداً " ، وكقراءة من قرأ ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (١) .

(ب) - قوله في " لا سيما " : " وأما الرفع فعلى أن تكون " ما " بمعنى " الذي " ويكون في الكلام مبتدأ محذوف ، كأنه قال " لاسي الذي هو زيد " ثم حذف " هو " كما حذف في قراءة من قرأ ﴿ تَمَامًا عَلَى الْمَذِي أَحْسَنُ ﴾ في قراءة من رفع " (٢) .

(ج) - قوله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه : " وأما الفصل بالمفعول فلم يأت إلا في شعر ضعيف ، كقوله :

فَرَجَجَتْهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ

(١) انظر ص ١٠٦ ، وفيها تخريج الآية .

(٢) انظر ص ١٠٩ ، وفيها تخريج الآية .

أراد : زج أبي مزادة القلوص ، وعلى هذا بنى ابن عامر في قراءة * وَكَذَلِكَ
زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ * بنصب "الأولاد" وجر
"الشركاء" وهو ضعيف (١).

٢ - الحديث الشريف :

الاستشهاد بالحديث فيه خلاف بين النحاة ، فمعظم النحاة
الأوائل لا يستشهدون به كثيراً ، لأنه يروى بالمعنى ، والجرجاني من هؤلاء
النحاة ، فهو لم يستشهد به إلا في هذين الموضعين :

(أ) - قوله في موضوع انتصاب الحال عن النكرة : "ومثاله ما جاء في
الخبر من أن النبي صلى الله عليه [وسلم] سبق بين الخيل ، فأتى
فرس له سابقاً " ، "سابقاً" هاهنا حال من النكرة ، ثم لا يصح فيه أن يجعل
صفة ولا ينصب على الحال ؛ لأنه يقتضي حينئذ أن يكون المعنى : فأتى
فرس له قد عرف بالسبق قديماً ، وذلك خلاف الغرض ؛ لأن الغرض هو وجود
السبق منه في حال إتيانه ذلك فاعرفه (٣).

-
- (١) انظر : ص ٢٢٦ ، وفيها تخريج الآية .
(٢) إضافة يوجبها السياق .
(٣) انظر : ص ٨١ ، وسها تخريج الحديث .

٣ - الشعر :

الشواهد الشعرية في شرح الجرجاني كثيرة بلغت أربعة^١ وسبعين شاهداً ، ونلاحظ فيها ما يأتي :

(أ) - معظم الشعر للشعراء الجاهليين ، والإسلاميين ، والرجاز في عصر الاحتجاج ، أما الشعراء المحدثون كالمتنبي^(١) مثلاً فكان استشهاده بشعرهم من قبيل التمثيل والاستئناس به .

(ب) - تعددت صور الاستشهاد بالشعر فنراه تارة يستشهد ببيتين من الشعر ، وتارة بيت واحد ، وأخرى بنصف بيت ، وأحياناً بكلمات من البيت .

(ج) - تفسير الكلمات الغامضة في البيت المستشهد به أحياناً^(٢) .

(د) - ذكر مواطن الشاهد في البيت المستشهد به أحياناً^(٣) .

(هـ) - معظم الشواهد الواردة في الشرح هي من شواهد الايضاح ، مما يدل على اعتماده عليه في الشرح .

(و) - بعض الشواهد الشعرية منسوبة إلى أصحابها^(٤) ، وبعضها الآخر غير منسوب^(٥) .

(١) انظر ص ٢٨ - ١٤٢ - ٢٥٥ - ٢٨١ .

(٢) انظر مثلاً ص ٢٨ .

(٣) انظر مثلاً ص ٨٥ - ٩٦ .

(٤) انظر مثلاً ص ٨٨ - ١٠٩ - ١٥٩ .

(٥) انظر مثلاً ص ٩٤ - ٩٦ - ١٧١ .

٤ - النشر (أمثال - وأقوال) :

احتج الجرجاني في شرحه بالنشر العربي الفصح ، وخاصة
الأمثال وأقوال العرب المأثورة والنماذج النحوية المعروفة وذلك
ما يأتي :

- (أ) - قال في مبحث مواضع إضمار " أن " المثل المعروف " تسمع
بالمعیدی خير من أن تراه " (١) وقد استقاه الجرجاني من كتاب سيبويه .
- (ب) - قال في " أثناء حديثه عن " حتى " هذا المثل : استنت
الفصال حتى القرعى " (٢)
- (ج) - قال في مبحث " الواو " بمعنى " مع " قولهم " جاء البـرد
والطيالة " (٣) وقولهم " كل رجل وضيعته ، وكل طير وشكله " (٤) وقد استقاه
أيضا من كتاب سيبويه .
- سادساً : الموازنات :

(أ) موازنة بين شرحي الجرجاني وابن الخشاب :

لكي أوازن بين هذين الشرحين سأذكر نصاً من الجمل وأعقبه بشرح
ابن الخشاب عليه ثم أردفه بشرح للجرجاني ، ليُعرف أيهما كان أكثر
عمقا وأطول نفساً ، وأبسط شرحاً ، وقيل أن أدخل في الموازنة أود أن أشير
إلى أن ابن الخشاب درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل
بيد أنه ترك أبواباً من الكتاب لم يتكلم عليها وهي :

" حروف الجر ، وباب التوابع ، وباب التذكير والتأنيث " (٥)

-
- (١) انظر ص ١٤١ وبها تخريج المثل .
- (٢) انظر ص ١٧٤ وبها تخريج المثل .
- (٣) انظر ص ٩٨ .
- (٤) انظر ص ١٠١ .
- (٥) انظر مقدمة المترجل تحقيق على حيدر / ٢٧ .

١ - قال الجرجاني في " الجمل " في باب العوامل من الحروف في الضرب الذى ينصب فقط : " وهي سبعة : الأول : الواو بمعنى " مع " نحو قولك : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، وكنت وزيداً كالأخوين . ولا تنصب " الواو " بمعنى " مع " إلا وقبلها فعل نحو : استوى من قولك : استوى الماء والخشبة " (١) .

قال ابن الخشاب في شرحه :

" وهي سبعة كما ذكر :

الأول : " الواو " في باب المفعول معه ، وذلك قولك : استوى الماء وشفير الوادى ، وجاء البرد والطيالسة ، وقوله تعالى * فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ * (٢) في أحد القولين ، وقول الشاعر :

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَهْمِهِ يَبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ (٣)

هذه " الواو " في الأصل للجمع ، ومعنى الكلام الذى دخلته معنى " مع " فقولك : استوى الماء وشفير الوادى ، تقديره : مع شفير الوادى ، فـ " مع " ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حذف ، والفعل الذى فى الجملة لازم ، وهو كان العامل فى " مع " المحذوفة فى الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولاً صريحاً ، ولا يتعدى إليه بنفسه ، وإنما يتعدى بمَقْوٍ ، فأقيمت " الواو " مقام " مع " لتقاربهما فى الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة ، إذ لا مصاحبة إلا باجتماع ، فقوى الفعل بالواو ، فنصب الاسم الذى كانت " مع " مضافة إليه ، وكان مجروراً بـ " مع " فصار منصوباً بالفعل ، كما قوت

(١) انظر الجمل صفحة ٢٠ .

(٢) سورة يونس آية ٧١ .

(٣) البيت من المتقارب وهو لاسامة بن حبيب الهذلي / انظر ديوان الهذليين ١٩٥/٢ والكتاب ٣٠٣/١ ، والمفصل ٥٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٩٠/١ .

"إِلَّا" في الاستثناء الفعل اللازم فعدته إلى المستثنى فنصبه ، وذلك قولك : قام القوم إلا زيدا ، و "قام" لا يتعدى .

وتنزلت "الواو" من جهة التقدير تنزل "الباء" من "مررت بزيد" إلا أن "الباء" عاملة و "الواو" غير عاملة ، وليست "الواو" الآن بالعاطفة ؛ لأن العاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، ولا معنى للعطف هاهنا لأنه ليس الغرض الإخبار عن استواء الماء واستواء شفير الوادي في قولك ، استوى الماء وشفير الوادي ، وإنما الغرض الإخبار عن مساواة الماء شفير الوادي .

وكذلك الغرض في قولك : قمت وزيدا - بالنصب - غير الغرض في قولك : " قمت وزيد - بالرفع - ؛ لأن النصب المراد به الاصطحاب ، والرفع المراد به وقوع الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقا ، مصطحبين كانا أو غير مصطحبين .

والأجود في هذا المثال إذا أردت الرفع أن تؤكّد الضمير المرتفع بالفعل ثم تعطف عليه فتقول : قمت أنا وزيد ؛ فإذا نصبت لم تحتج إلى ذلك ؛ لأن الثاني ليس بمعطوف على الأول ، فإن لم تذكر فعلا كقولك : ما أنت وزيد عطفت إن شئت على الاسم المضمّر فرفعت ، ونصبت إن شئت على تقدير المفعول معه ، وأضمرت للأول فعلا يكون مرتفعا به في الأصل ، كأنك قلت : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وزيدا ، أي مع زيد ، وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما ، بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم وزيادة أخرى ، وهي أن الكلام يتضمن إنكارا إذا قلت : ما أنت وزيدا ، فهو استفهام على سبيل الإنكار . وقد أجروا "كان" في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية فنصبوا بها المفعول معه ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (١)
 أى: مع بني أبيكم " ، ف " بني " منصوب على المفعول معه ، و " مكان الكلبتين " خبر كان (٢) .

وقال عبد القاهر في شرحه :

" الواو " أصلها أن تكون عاطفة تشرك الثاني فيما دخل فيه الأول ، فإذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " كان المعنى أنهما قد اشتركا في المجيء على الجملة ، ولا يدل على أنهما اصطحبا فيه ، بل يجوز في الأول أكثر أن يكونا قد جاءا في وقتين ، فإذا نصب ما بعدها أوجبت المصاحبة ، وذلك في مثل قولهم " جاء البرد والطيالة " المعنى ها هنا على أن الطيالة والبرد كانا معا ، وذلك أنهم يعنون بـ " الطيالة " الأكسية ، وهي تلبس عند البرد ، فكأنها تجيء معه من حيث إنها إن لم تستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء ، إلا أنه لا يطرد هنا في كل مصطحبين ، فلا يجوز أن تقول : " جاءني زيد وعمرو " تزعم أنك أردت مع عمرو " ، وإنما يكون ذلك في الشئين يجب الاصطحاب فيهما على مجرى العادة (٣) كمثل الأكسية والبرد ، ومثل ذلك قولك : لو تركت الناقة وفصيلها [لرضعها] ، المعنى : مع فصيلها ، وليس يتصور هذا الترك إلا فيما بين الناقة والفصيل ؛ لأن المعنى على أن يُخَلَّ الفصيل ، فلا يمنع من أن يرضع ، ولا يفرق بين الناقة وبينه ، ولو أنك أردت أفراد كل واحد منهما بالترك مثل أن تقول : " تركت الناقة في المرعى وترك الفصيل في البيت " لم يكن هذا النصب ؛ لأن الترك ها هنا يكون بمعنى الإرسال في الناقة وبمعنى الحبس في الفصيل .

(١) البيت في الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ ، وقطر الندى ٢٣٣ .

(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل صفحة ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام وهي من الجمل للجرجاني صفحة ٢٠ .

ثم إن فيه أصلاً آخر ، وهو أنك إذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " لم يكن أحدهما بأن تقدمه في الذكر أولى من الآخر ، ولم يفترق المعنى بأن تقول : " جاءني عمرو وزيد " .

وليس كذلك المسائل التي تكون " الواو " فيها بمعنى " مع " وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، فلو قلت " جاء الطيالة والبرد ، ولوتسرك الفصيل والناقاة " لم يستقم .

ثم إنه لا يكون هذا النصب حتى يكون في الكلام فعل مثل " جاء " ومثل " ترك " ، فليس كل موضع يكون فيها بمعنى " مع " فإن الاسم ينصب بعدها ، ألا ترى أنهم قالوا : كل رجل وضعته ، وكل طير وشكله ، فلم ينصبوا وإن كان المعنى : مع ضيعته ومع شكله ، ومثله : " أنت أعلم وزيد " أي : مع زيد .

وقد يجيء النصب في بعض المسائل على تأويل معنى فعل ، فمن ذلك قولهم : ما شأنك وزيدا " تألوله على معنى : ما تصنع وزيداً ، ودعاهم إلى ذلك أنهم كرهوا العطف على ضمير المجرور الذي هو " الكاف " وإذا أضافوا الشأن إلى اسم ظاهر كان الاختيار فيه العطف نحو ما شأن عبدالله وزيد ؟ ؛ وذلك أن العطف على الظاهر المجرور لا يمتنع كما يمتنع على الضمير إذا كان ضمير مجرور ، فلما كان كذلك لم يتكلفوا تأول معنى فعل كما تكلفوه مع الضمير ، ومما جاء في بعض [م] ثم لم ينصب الاسم بعدها لخلو الكلام من الفعل قولهم : ما أنت وزيد ؟ وأنشد :

يا زبرقان أخابني خلف
ما أنت ، ويب أبيك ، والفخر
أي مع الفخر (١) .

(١) انظر ص ٩٨ - ١٠٢ وبها تخريج البيت .

وأقول : إنَّ كلا منهما شرح ما جاء في الجمل شرحاً واضحاً غير أن هناك كلاماً لم يرد مثله في شرح الجرجاني وكلاماً آخر لم يرد مثله عند ابن الخشاب ومن ذلك مثلاً : ما جاء عند ابن الخشاب وليس عند الجرجاني مثله :

١ - قوله (" مع " ظرف يدل على المصاحبة ثم حذف ، والفعل الذي في الجملة لازم ، وهو العامل في " مع " المحذوفة في الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولاً صريحاً ولا يتعدى إليه بنفسه وإنما يتعدى بمقوِّ ، فاقترنت الواو " مقام " مع " لتقاربهما في الدلالة ، لأنَّ معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبة إلا باجتماع...)
٢ - وقوله : (وتنزلت " الواو " من جهة التقدير تنزل " الباء " من " مررت بزيد " إلا أن " الباء " عاملة ، و " الواو " غير عاملة) .

٣ - وقوله : (وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما ، بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم وزيادة أخرى وهي أن الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنت وزيدا فهو استفهام على سبيل الإنكار .

وقد أجروا " كان " في هذا الباب مجرى الافعال الحقيقية ، فنصبوا بها المفعول معه) .

ومما ورد عند الجرجاني ولم يرد مثله عند الخشاب ما يلي :

١ - قوله (المعنى ها هنا أن الطيالة والبرد كانا معا فكأنهما تجيء معاً من حيث إنها إذ لم تستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء إلا أنه لا يطرد في كل مصطحبين ، فلا يجوز أن تقول " جاءني زيد وعمرأ " تزعم أنك أردت " مع عمرو " إنما يكون ذلك في الشئيين يجب الاصطحاب فيهما على مجرى العادة...)

٢ - وقوله (وليس كذلك المسائل التي تكون " الواو " فيها بمعنى " مع " وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، فلو قلت " جاء الطيالة والبرد ، ولوترك الفصيل والناقة " لم يستقم) .

٣ - قال الجرجاني في " الجمل " :

" وللاستثناء كلمات أخرى وهي : لا يكون ، وليس ، وما خلا ، وما عدا ، فهذه تنصب بكل حال ، و " لاسيما " يرفع ما بعده ويجر ، وحاشا ، وخلا ، وعدا تجر وتنصب " ()
وسأكتفي هنا بذكر شرح الجرجاني وابن الخشاب لـ " عدا ، وخلا " خشية الإطالة المملة .

قال ابن الخشاب في شرحه :

(فأما " خلا " و " عدا " ففعلان حقيقيان غير مفتقرين إلى خبر ، فـ " عدا " فعل متعد ، تقول : " عداك هذا الأمر ، أي تجاوزك ، وقد استعمل " خلا " - وإن كان في الأصل لازماً - استعمال المتعدي ، فقالوا : افعل كذا وكذا ، وخلاك ذم ، أي تجاوزك ، فإذا استعمل في الاستثناء كان فيهما ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل ، والمنصوب بعدهما مفعولهما .

ومعنى الكلام معنى الاستثناء وربما أجروا "عدا" و "خلا" مجرى
حروف الجر، فجروا بهما، فقالوا "جاءني القوم خلا زيدا وعدا عمرو"، فإن
أدخلت عليهما "ما" تمحضتا فعلا وكان النصب بهما لا غير؛ لأن "ما"
مصدرية في هذا الوجه، والمصدرية لا توصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل
المحض.

وأجاز أبو الحسن الأخفش الجربهما مع "ما" على أن تكون "ما"
(١) زائدة.)

وقال الجرجاني في شرحه :

(وأما "خلا" و "عدا" ففيهما إضمار فاعل، وهو "بعضهم" كما
ذكرنا في "لا يكون" و "ليس"، فإذا قلت: "جاءني القوم خلا زيدا"،
وعدا زيدا" كان المعنى: خلا بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا، أي
جاوز بعضهم زيدا، ثم المعنى: لم يكن بعضهم زيدا.

وأما إذا جررت بهما فهما حرفا جر فيهما معنى الاستثناء، وهو
لغة شاذة. فإن أدخلت "ما" عليهما لم يكونا إلا فعلين ولم يجز إلا
النصب، نحو: ما خلا زيدا، وما عدا زيدا على ما قدرنا من قولك: ما خلا
بعضهم زيدا، وما عدا بعضهم زيدا.) (٢)

وأقول: إن كلاً من الجرجاني وابن الخشاب قد شرحا "خلا"، وعدا"
شرحاً واضحاً، غير أن الجرجاني ذكر أن الجربهما وفيهما معنى الاستثناء
لغة شاذة، ولم يذكر ذلك ابن الخشاب. في حين ذكر ابن الخشاب أن أبا الحسن
الأخفش يجوز الجر بهما إذا سبقا بـ "ما" ولم يذكر ذلك الجرجاني،

(١) انظر المترجل ١٨٨/ فما بعدها.

(٢) انظر ص ١١٠.

كما أن ابن الخشاب ذكر المعنى اللغوي لـ "عدا"، وخلا " ولم يفعل الجرجاني .

أما من ناحية الاستشهاد فالموضوعات الأخرى تدل على أن شواهد

ابن الخشاب فاقت شواهد الجرجاني .

والخلاصة : إن كلاً من الجرجاني وابن الخشاب تناولا الجمل بالشرح والتفصيل ، ولكن هناك أموراً أدركها الجرجاني فذكرها في شرحه ولم يذكرها ابن الخشاب ، وأموراً أخرى أدركها ابن الخشاب فذكرها في مرتجله ولم يذكرها الجرجاني . على أن هناك أبواباً مهمة من وسط الجمل تركها ابن الخشاب وأموراً مهمة في الجمل تركها الجرجاني أيضاً فلم يتناولوها بالشرح - وقد أشرت إليها فيما سبق .

*

(ب) - موازنة بين شرحي الجرجاني والبعلي :

قال عبد القاهر في " الجمل " في باب المعرفة :

" والثالث ما فيه الألف واللام نحو " الرجل والفرس " ، ولام التعريف يكون للعهد كقولك : فعل الرجل كذا ، تريد واحداً بعينه ، وقد عهده المخاطب والمخاطب ، وعرفه بأمر ، وللجنس كقولك : الرجل خير من المرأة " (١) .

قال البعلي في شرحه :

" الثالث من المعارف ما عرف بالألف واللام ، وقد ذكر الاختلاف في أن المعارف هل هو الألف واللام ، أو اللام وحدها ، فلاحاجة إلى إعادة لكن نذكر الآن أنواع تعريف اللام ، فأولها :

تعريف العهد ، وهو ما عهد فيه مصحوبها بتقديم ذكر أو علم كقوله تعالى * إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ * (٢) وقوله تعالى * وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا * (٣)

(١) انظر الجمل صفحة ٣١ .

(٢) سورة المزمل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة المائدة : ٣ .

ومنه قولك لشاتم رجل حاضر : لا تشتم الرجل ، ومنه صفة المشار إليه كقولك : هذا الرجل ؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما فيكون له قسط من العهد ويلحق به ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل : اشتر اللحم ؛ لأن هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً عنده بالعلم .

والثاني : تعريف الجنس على جهة الاستغراق ، كقولك : الرجل خير من المرأة ، والفرس خير من الحمار . ومن علامته قيام الألف واللام فيه مقام " كل " . وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) وجواز وصفه بجمع كقولهم " أهلك الناس الدينار الخمر " وقوله تعالى ﴿ أَوِ الْطُّفُلُ الَّذِينَ لَمْ يَرْحَمُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٢) .

قال شيخنا - رحمه الله - فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية وتنكير من حيث المعنى ، وإفراد وتعريف من حيث اللفظ ، فلواصفه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى إلا أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة التنكير باعتبار المعنى ^(٣) [كـ] قوله تعالى ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(٤) فوصف الليل بالجملة كأنه تعالى قال : وآية لهم ليل نسلخ منه نهاراً ، وقد قال النحويون في " يسبني " من قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي وَأَعْفُ ثُمَّ أَقُولُ مَا يَعْنِينِي ^(٥)

(١) سورة العصر : ٢ ، ٣٠ .

(٢) سورة النور : ٣١ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) سورة يعن : ٣٧ .

(٥) البيت من الكامل وهو لرجل من بني سلول انظر الخصائص ٣ / ٣٣٠ ،

والتصريح ١١١ / ٢ ، والهمع ٩ / ١ ، ١٤٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية

لابن مالك ١٢٧١ / ٣ .

إِنَّ "يسبني" صفة لـ "لثيم" لا حال ؛ لأن المقصود : ولقد أمر على لثيم
سابقاً لا على لثيم في حال سبّه ، والله أعلم .

الثالث : تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك : الدينار
خير من الدرهم ، أى : أى دينار كان فهو خير من أى درهم كان . . . (١)

وقال عبد القاهر في شرحه :

"والألف واللام على ضربين :

أحدهما : أن يكون لتعريف العهد ، ومعنى العهد أن تقول : جاءني الرجل ،
وأنت تعني واحداً قد عهده المخاطب فعرفه إما بمشاهدة أو صفة ،
ومعنى الصفة أن يكون رجل في بلد يختص بمكان وتكون أنت والمخاطب
قد عرفتما أوصافه وبلغكما خبره ، فإذا قلت له : قد كتب الرجل إليّ
بكذا ، عرف أنك تعنيه .

والثاني : أن يكون للجنس ، وذلك أن لا يراد واحد من الجنس ولكن الجنس
على الإطلاق ، كقولك : خلق الله الرجل على صفة كذا ، وكقولهم :
أهلك الناس الدينار والدرهم ، وكقوله تعالى ﴿ وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ
لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٢) .

وأقول : إن الجرجاني قد شرح كلامه الآنف الذكر بإيجاز
وتركيز ، أما البعلبي فيظهر طول نفسه من خلال الشرح والتحليل وكثرة
الاستشهاد بالآيات القرآنية ، والشعر ، وضرب الأمثلة المختلفة ، كما أنه
أضاف وجهاً ثالثاً للألف واللام لم يذكره الجرجاني في الجمل وشرحه ،

(١) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة / ٢٠٨ .

(٢) انظر ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وبها تخريج الآية الكريمة .

وهو " تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك " الدينار خير من الدرهم " أى : أى دينار كان فهو خير من أى درهم كان ... ". فكان - بحق - أكثر وضوحاً من الجرجاني في هذا الباب .

٢ - قال عبد القاهر في " الجمل " في عوامل الحروف وما يجرف فقط : " وهي سبعة عشر حرفاً ، " الهاء " وأصلها للإلصاق نحو كتبت بالقلم ، ومرت بزيد ، وعمل النجار بالقدوم ، و " اللام " أصله الملك ، ونحو المال لزيد ... (١) وسأكتفي هنا بذكر شرح البعلبي والجرجاني لـ " اللام " فقط خشية الإطالة المملة .

قال البعلبي في شرحه :

" الثاني من حروف الجر " اللام " وهي مع الظاهر كله مكسورة إلا مع المستغاث به ، ومع المضمرة كله مفتوحة إلا مع ياء المتكلم ، وخزاعة يكسرونها مع المضمرة ، فـ " اللام " حرف وحقه أن يبنى على السكون ، وإنما حركت لاستحالة الابتداء بالساكن وكانت حركتها كسرة لوجهين :

أحدهما : الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنها تلتبس بها في بعض المواضع فجعل كسرهما مانعاً من وقوع اللبس ولا لبس في المضمرة ؛ لأن الضمير الواقع مع لام الابتداء منفصل ، ومع لام الجر متصل ، ومتى اختلف اللفظان فلا لبس وإنما كسرت مع ياء المتكلم إتباعاً .

والثاني : أن عملها الجر فجعلت حركتها من جنس عملها ، ومع المضمرة لا عمل لها لفظاً فحركت بالفتح ؛ لأنه أخف ، والله أعلم .

وترد بمعان :

أحدها : الملك ، وقد جعلها الجرجاني أصلاً فيه فمتى استعملت في غيره فبقريئة وجعلها غيره أصلاً في الاختصاص ، وهو أولى ، لأنه معنى عام لجميع موارد استعمالها ، فبأي معنى استعملت لا تخلو من معنى الاختصاص .

الثاني : الاختصاص نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ ﴾ (١) ونحو ذلك من الكلام " السرج للفرس ، والباب للدار " ، ونحو ذلك .

الثالث : للتعدية ، كقوله تعالى ﴿ وَهَبْ لِي رَبِّي حُكْماً ﴾ (٢) و﴿ وَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ (٣) و﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ (٤) و﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ ﴾ (٥) .

الرابع : أن تكون بمعنى " عند " كقوله تعالى ﴿ لَا يُجْلِيهَا لَوْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (٦) وكقولهم : " كان ذلك الليلة بقيت من الشهر " .

الخامس : أن تكون بمعنى " مع " كقول الشاعر :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكٌ
لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا
أي مع طول اجتماع .

السادس : أن تكون للتعليل ، كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٧) وقول الشاعر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ
كَأَنَّكَ انتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلِّ الْقَطْرِ

السابع : أن تكون زائدة ، وذلك في مواضع :

أحدها : تزداد مقوية لعامل ضَعُفَ بالتأخر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ ﴾ (٨) وقوله تعالى ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (٩) .

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة فاطر : ٣٦ . | (٢) سورة الأعراف : ٤١ . |
| (٣) سورة الشعراء : ٢١ . | (٤) سورة مريم : ٥٣ . |
| (٥) سورة النساء : ١٥٤ . | (٦) سورة ق : ٣٠ . |
| (٧) سورة الأعراف : ١٨٧ . | (٨) سورة الحديد : ١٦ . |
| (٩) سورة يوسف : ٤٣ . | (١٠) سورة الأعراف : ١٥٤ . |

الثاني : أن يكون العامل فرعاً على الفعل كقوله تعالى * مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ * ^(١) ، وقوله تعالى * فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ * ^(٢) ، ولا يفعل ذلك إلا بمتعدٍّ إلى واحد ، ولا يفعل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين ؛ لأن دخول اللام على أحدهما ترجيح من غير مرجح ، ودخولهما عليهما تعدية لفعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له .

الثالث : ما عدا ذلك فيقتصر فيه على السماع كقوله تعالى * قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفُكُمْ * ^(٣) أي ردفكم .

الثامن : أن تكون بمعنى " إلى " كقوله تعالى * يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًى * ^(٤) أي إلى أجل ، وقوله تعالى * سُقْنَاهُ لِإِلْدٍ مَيِّتٍ * ^(٥) أي إلى بلد ، وقوله تعالى * كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًى * ^(٦) أي إلى أجل ، وقد ترد " اللام " لمعانٍ آخر ، وقد تحذف " اللام " ويبقى عليها كقولهم " لا هـ أبوك " يريدون : لله " أبوك " ، قال الشاعر :

لا هـ ابن عمك لا أفصلت في حسبٍ عني ولا أنت ديانِي فتخزون ^(٧)

وقال عبد القاهر في شرحه :

(و " اللام " الأصل فيها الإضافة ، والشئ " يضاف إلى الشئ " ، من جهة اختصاصه به في معنى من المعاني ، فإذا قيل : غلام زيد ، كان إضافة " الغلام " إلى " زيد " من جهة اختصاص ملكه به ، فإذا قيل " دار زيد " [كان] ^(٧) كذلك ، أولاً أنه مختص بكونها مسكناً له ، وقد جرت العادة بأن يقال : إنها تكون للملك ، وذلك شئ " قالوه على سبيل التقريب

-
- | | |
|--|--------------------------|
| (١) سورة البقرة : ٨٩ . | (٢) سورة البروج : ١٦ . |
| (٣) سورة النمل : ٢٢ . | (٤) سورة الرعد : ٢ . |
| (٥) سورة الأعراف : ٥٧ . | |
| (٦) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة ١٦٢ أ - ب . | |
| (٧) إضافة يوجبها السياق . | |

على المتعلم ، وإلا فإن الملك نفسه يضاف فيقال : " هذا ملك زيد ، وملك
لزيد " فيكون المعنى على الاختصاص لا محالة ، وكيف يكون الملك حقيقة
معناها ! وهي تجيء ، فيما لا يتصور وصفه بالملك كقولنا : هو ابن لزيد ،
وأخ : لعمرو وصديق لبكر ، ومثل لزيد " وما شاكل ذلك ، وكذلك تقول :

" هذا صفة لزيد ، وهذا الشعر لزيد " وأشبهه ذلك مما لا يحصى ولا يكون المعنى
فيه إلا الاختصاص . وتكون للتعليل كقولك : جئت لك لتكرمني ، وجئتك لمحبتى
لك . وتكون لتأكيد النفي ، وذلك على الحقيقة ليس هو معنى لها ، لأن ذلك
التأكيد إنما حصل بإضمارشيء مثل أنك إذا قلت : ما كنت لأفعل
كذا ، كان المعنى : ما كنت مريداً لذلك ومستعداً لذلك ، وما شكل ذلك (١) .

وأقول : إن الجرجاني بين الأصل في " اللام " وهو الإضافة ،
لأن الشيء يضاف إلى الشيء من جهة اختصاصه به . أما قولهم بأنها تكون
للملك فهو على سبيل التقريب للمتعلم ، والمعنى على الاختصاص لا محالة
لا كما وصفه في نضمه المتقدم . وذكر أيضاً من معانيها التعليل وتأكيد النفي
فقط ، كما أنه اكتفى من الشواهد بما يزيل الغموض ، ولم يستشهد بالآيات
القرآنية أو الأبيات الشعرية ، وعموماً فشرحه يعتبر وافياً لقوله في الجمل
- فيما يختص باللام - حيث لم يحصر فيه على الزيادة .

أما البعلبي فبدأ في شرحه بذكر حركة " اللام " أولاً مع الظاهر
والمضمر ، وذكر لفظة بعض القبائل - كخزاعة - في حركتها مع المضمرة ، كما
أنه ذكر أسباب كسرها مع الظاهر ، ثم أورد ثمانية من معاني " اللام " ، ورأى
أنها أصل في الاختصاص . وهو رأى الجرجاني أيضاً كما ترى في شرحه
- غير أنه لم يفسر معنى كونها للملك ولم يمثل له ، أما ذكره لباقي معاني
" اللام " فجاء واضحاً مدعماً بالشواهد القرآنية والشعرية .

والخلاصة : إن شرح الجرجاني - كما أشرت سابقاً - كان سهلاً بعيداً عن التعقيد ، مدعماً من الاستشهادات بما يزيل الغموض . أما شرح البعلبي فشرح مطول ، وشواهد القرآن والنبوية والشعرية والنثرية كثيرة جداً ، وقد ذكر في مقدمة شرحه أن غير واحد من المشتغلين بالنحو سألوه أن يعلق شرحاً على الجمل لعبد القاهر يكون أكثر وضوحاً من شرحي مصنفه والإمام أبي محمد بن الخشاب . فجاء الشرح لذلك مستوفياً لمعظم أبواب النحو ، كما أنه أضاف في نهاية كتابه أبواباً ستة لم يذكرها الجرجاني في الجمل وهي : باب جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، وباب التصريف ، وباب أبنية الأفعال ، وباب الوقف ، وباب ما يجوز في ضرورة الشعر . (١)

ومن خلال النظر في شرح البعلبي تبدو إفادته من شرح الجرجاني ، يدل على ذلك ما يأتي :

(أ) - تصريح البعلبي بالأخذ عن شرح الجرجاني - وقد مرّ النص في بحث توثيق نسبة الكتاب .

(ب) - تشابه النصوص والعبارات بينهما ، وما يدل على ذلك مثلاً ما يأتي :

(١) انظر الفاخر اللوحات الأخيرة / ٢٤١ فما بعدها .

١ - قال البعلی فی باب الإعراب الاصلی و غیر الاصلی :

" الإعراب الاصلی هو المستحق بطریق الاصالۃ ، و غیر الاصلی هو ما كان ملحقا بغيره ، فمستحق الرفع بطریق الاصالۃ الفاعل ، لان أصل الكلام الخبر ، والاصل فی الخبر الفعل ، لانه يكون خيرا لا مخرأ عنه فقد خلص للخبر والفاعل كالجزء منه ، و معمول له فكان أصلا ، والمبتدأ والخبر محمولان علیه لما بينهما وبينه من المشابهة و من الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه فجعل العلة جامعة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعا ، والصحيح الأول " (١)

و فی شرح الجرجانی نرى قوله :

" ثم اعلم أنا إنما جعلنا الفاعل الاصل فی الرفع وحملنا المبتدأ والخبر علیه من حيث إن أصل الكلام الخبر ، والاصل فی الخبر الفعل من غیر شبهة حيث إنا رأينا الفعل يكون خيرا ولا يكون مخرأ عنه ، فلما كان الفعل قد خلص للخبر ، وكان الفاعل معمول الفعل كان هو ، بأن يكون أصلا أولى من

(١) انظر الفاخر فی شرح جمل عبد القاهر لوحة ٢٣١ .

المبتدأ . هذا ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه فيجعل العلة جامعة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً ، والأول أولى .^(١)

ومن خلال الموازنة أستطيع أن أقول : إن البعلي كان من جهة معالجة الموضوع أشد عمقاً وتحليلاً وأكثر استقصاءً وتعليلاً واستشهاداً ، وأطول نفساً ، والجرجاني أسهل شرحاً ، وأقل وضوحاً في بعض المواطن .

سابعاً : قيمة الكتاب العلمية :

تتمثل قيمة الكتاب في حصره لكثير من مسائل النحو الدقيقة ، واستيعابه لكثير من مسائل الجمل . وما يبرهن على قيمته العلمية - على الرغم من اختصاره الشديد - تأثر كثير من المتأخرين بما حواه من مادة علمية دسمة ، فقد كان مصدراً هاماً لكثير من الكتب المتأخرة حيث اعتمدت عليه وأفادت منه ، فمن هذه الكتب - فيما أعلم - :

(١) انظر ص ٣٠٨-٣٠٩ .

- ١ - كتاب الأُمالي النحوية لابن الحاجب.
 - ٢ - كتاب التبيين في بيان مذاهب النحويين للعكبري .
 - ٣ - كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي .
 - ٤ - كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأُزهري .
- وقد أشرت في بحث توثيق نسبة الكتاب إلى النصوص التي وردت في تلك الكتب المعتمدة على شرح الجرجاني ، ولا حاجة إلى اعادةتها .

ثامناً : وصف المخطوط :

رغم إطلاعي على كثير من فهارس المخطوطات لم أوفق في العثور على نسخ أخرى لهذا الكتاب .

أما هذه النسخة فقد أشار إليها بروكلمان ^(١) ، ولم ينسبها إلى الجرجاني .

وتقع هذه النسخة في (٩٢) لوحة ، وتساوي (١٨٤) صفحة ، ومقاسها (٣٥ × ٢٨ سم) ، وتحتوي كل صفحة على (١٥) سطراً ، ويكمل سطر (١١) كلمة تقريباً .

وهي نسخة بقلم معتاد ، ناسخها مجهول فرغ منها في العاشر من ربيع الأول سنة (٥٩٦ هـ) ، وليس عليها أى تملكات .

وأصل النسخة موجود في مكتبة الأسكوريال تحت رقم (١٧٢) نحو ، ومنها نسخة مصورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٥٤٧) نحو .

وتحمل صفحة العنوان اسم الكتاب واسم مؤلفه بخط واضح ومضبوط . وجاء في وسط الصفحة من اليسار بخط مائل مشكول :

بِتَفَاضِلِ الْهِمَمِ تَتَفَاوَتْ الْقِيَمُ
دُخُولُ الْمَرْءِ فِي الْعَزَمَاتِ سَهْلٌ وَلَكِنْ رُبَّمَا صَعْبُ الْإِيكَابِ
فَلَا تَكْثُرَنَّ عَلَى صَاحِبِ فَمَا مَلَّ قَطَّ سِوَى الْوَاصِلِ

وجاء بعده بخط معجم خالٍ من النقاط - حسب قراءة تي له - :

ملك الخلائق مبین الخلائق واکرام الحرمة زمام السلامیة
وسوء الطمع مباين الورع وتهیئة النوال من السوء ال

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ ، ومبحث توثيق الكتاب .

وجاء في أسفل الصفحة :

إِلَهِي أَنْتَ ذُو فَضْلٍ وَمَنْ
وَظَنِي فِيكَ يَا رَبِّي جَمِيلٌ
فَإِنِّي ذُو الْخَطَايَا غُفَّ عَنِّي
فَحَقِّ يَا إِلَهِي حُسْنَ ظَنِّي

وتبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

"بسم الله الرحمن الرحيم . . . رب يسر ولا تعسر .

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
قدّس الله روحه ونور ضريحه :

اعلم أن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة ، وتجمع الكلمة على
الكلمات والكلم . ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، وليس
ها هنا قسم رابع . وهذا هو القسم في سائر اللغات وذلك لأنه من
الحقائق ، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات . . .

وينتهي المخطوط بقوله :

" . . . ولا يكون القصد بالجملة أن الفعل وقع من ذى الحال
وهو بصفة كذا ؛ لأن طلوع الشمس لا يكون هيئة للخارج في ذلك الوقت .
هذا آخر الإملاء في شرح الجمل . فرغ من تحريره وتدبيره يوم
الخميس وقت الضحى العاشر من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وخمس
مائة . رحم الله من نظر فيه ودعا لكتابه ولصاحبه بالمغفرة والرضوان .
آمين رب العالمين .

وجاء في الصفحة الأخيرة في أسفلها من جهة اليمين : " ألى واحدة

الآلاء . "

والنسخة مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً تقريباً إلا في بعض كلمات
منها ، وقد جاء في بعض هوامشها ما يدل على أنها قولت على نسخة أخرى

من ذلك مثلاً :

١ - ما جاء في حد الحرف : " وأما الحرف فأوضح الحدود فيه

أن يقال : الحرف ما دل على معنى في غيره .

تفسير هذا أنه لا يدل على معنى يتصور منفرداً ، ولكنه يدل على ما هو خصوصية في هذا " (١) .

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة " في هذا " قوله " في معنى " وكتب فوقها الرمز " خ " بخط صغير بمعنى أنها كذلك في نسخة أخرى .

٢ - ما جاء في حديثه عن " أم " : " وأما " أم " فإنه يكون

على وجهين : متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة هي التي تكون مع الهمزة بمعنى " أي " كقولك : أريد عندك أم عمرو ؟ تريد : أيهما عندك ؟ وإنما يسأل بهذا من عرف كـون أحدهما عنده إلا أنه لا يعرف عينه ، فهو يسأل ليعين له على واحد " (٢) .

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة " ليعين " قوله " لينص " وكتب فوقها الرمز " خ " بخط صغير بمعنى أنها كذلك في نسخة أخرى .

هذا وقد استعنت في تحقيق هذا الكتاب بكتاب " المقتصد فـي شرح الإيضاح " لعبد القاهر الجرجاني ، مع حرصي على عدم تغيير النص ما أمكن .

(١) انظر ص ٧٠ .

(٢) انظر ص ٢٨٠ .

تاسعا : منهجي في التحقيق :

- ١ - تقويم النص ومحاولة إخراجہ سلیماً قدر الإمكان .
- ٢ - كتابة النص وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .
- ٣ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح . فالآیات الکریمہ ذکرتم لها اسم السورة ورقم الآیة ، والآحادیث النبویة ذکرتم روايتها — ومطانيها ، أما الشواهد الشعرية فذكرتم قائلها — قدر الإمكان — وترجمت له إذا كان معجوراً ، وذكرتم موطن الشاهد ، والأمثال والأقوال خرجتها من مطانيها .
- ٤ - وضع عناوين مناسبة للآبواب التي جاءت خالية من العنوان ، وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [] .
- ٥ - توثيق الآراء النحوية الموجودة في الشرح قدر الإمكان .
- ٦ - شرح غوامض النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .
- ٨ - محاولة ضبط ما يشکل ضبطه قدر الإمكان .
- ٩ - الإشارة إلى بداية النسخة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة " أ " أو " ب " على يسار الهامش .
- ١٠ - عمل فهرس فنية متعددة للكتاب ، ومنها مصادر البحث ومراجعته .

والله وليُّ التوفيق ،،،

خديجة محمد حسين باکستاني

كتاب شرح الجليل في التصور

١٥٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغير هدايته لولا فضل
رحمته وبرحمته

والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا
والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا
والله اعلم
بما كنا

والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا
والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا
والله اعلم
بما كنا

والفرس والعلم والمسلم في أيتا زيدا يمشون في وادي مضطرب
وقلم يكثر والهم حسرتي بل به قسبيج وتلك الأسماء غلظا إذا برى منى
محيث وكيف لا يكيناك تنفوس خرج إذا أو أفسح بوز صحيح كيف
وما شئت بذلك الصحيح إذا حقتنا انقلبت علما اتسمت للاسم وأن
هذه القصة كرها ما دخلت فيه هو الأصل في هذا العلم أنا إذا انقلبت في الأسماء
أنه ما جاز الاخبار عنه فانه لا يتصور ان يتصور يدور جازا الاخبار عن غيره
لأننا نعلم ضرورة ان الاخبار انما يكون عن الاسم لا عن لفظه فاننا إذا انقلبت
جاء ذلك كما في الخبر ناعن الشخص للمعنى يري بالماضي لا بلفظه فمما إذا
كان هذا ناعنا فاننا إذا انقلبتا في هذه الأسماء التي وقعت فيها الشهادة
وجبنا هذا ألا نعني بغير ما يصح الاخبار عنه ولكن تحت الناطق
لا تحتها فتسبب ذلك أنك إذا طالت أيتا إذا اطلعت الشئ من أيتا
فإن المعنى أيتا تفت طلع الشئ وإن أيتا تفت الشئ من أيتا تفت إذا هو
معنى الوقت فتدعي أنك العلي بغير ما يصح الاخبار عنه من حيث
تدعي أنك تفت بعض الوقت ودخل الوقت ولما امتناع الانباء
عن هذا المعنى تحت إذا كما خبرت عن تحت الوقت فالتيب

بسم الله الرحمن الرحيم ثبت يشتر ولا يشتر
قال الشيخ الامام محمد الاسلام أبو بكر عبد الله بن علي بن الحسن بن
الله روحه روضة ربه إيمانك أن نظامه على معني في كل كلمة يجمع
الكلمة على الكلمات والكم ثم الكبر وتقسيم ثلثه أقسام اسم وفعل
وحرف وليس ها هي قسم باع وهذا هو التقسيم في سائر اللغات وذلك
لأنه من المتناهي والمتناهي إلى مختلف باختلاف اللغات ثم انه يبين معنى
بعض العلم ان التقسيم هذه الثلاثة ان قسما منها يشتر بعضها من بعض
واولها ان يقسم به الاسم وقد قالوا ان الاسم لجان الاخبار عنه ثم انك
تدعي في علمك كل من يعرفه أو يعرفه انه وصف الاسم وليس كذلك
إنهم قالوا ومن غفلت الاسم دخول الالف واللام عليه والالف واللام
على الامة الاسم وليس كذلك لأن الامة ما يقدره غيرك مثل ان تقول لكل
ما كان صفة له فهو كذلك أو كما يكون صفة الصفة فليس آية و
لا يكيناك ان تقول لكل ما يدخله الالف واللام فليس باسم والذي
أنت تسمونه ان تسموا قولهم ما جاز الاخبار عنه هذا التسمية لهم تأوا
في الكلام اسم أو كناية لا يصح ان يعامل معاملة زيد وعمر والقول

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

1991

الباب الثاني :

التحقيق
سورة

كِتَابُ شَرْحِ الْجُمَلِ لِي النَّحْوِ

مَّا صَنَّفَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ
كَامُلُ الدِّينِ مَجْدُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ
عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرْجَانِيُّ
- بَلَّ اللَّهُ ثَرَاهُ -

رَبِّ يَسِرُّ وَلَا تَعْسِرُ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مَجْدُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرِيحِهِ:

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فَهِيَ كَلِمَةٌ، وَتُجْمَعُ الْكَلِمَةُ عَلَى
الْكَلِمَاتِ وَالْكَلِمِ، ثُمَّ الْكَلِمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ
، وَلَيْسَ هَا هُنَا قِسْمٌ رَابِعٌ (١). وَهَذَا هُوَ الْقِسْمَةُ فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
مِنَ الْحَقَائِقِ، وَالْحَقَائِقُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي مِنْ
بَعْدِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنْ تَعْلَمَ مَا يُمَيِّزُ بَعْضَهَا مِنْ
بَعْضٍ، وَأَوَّلَاهَا أَنْ يُبْدَأَ بِالْإِسْمِ، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْإِسْمَ مَا جَازَا الْإِخْبَارُغَةَ (٢).

ثُمَّ إِنَّكَ تَرَى فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُوهَمُ أَنَّهُ وَصْفُ الْإِسْمِ،
وَلَيْسَ بِحَدٍّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: "وَمِنْ صِفَاتِ الْإِسْمِ دُخُولُ الْإِفْ وَاللَّامِ
عَلَيْهِ"، وَالْإِفْ وَاللَّامُ عَلَامَةٌ لِلْإِسْمِ، وَلَيْسَ بِحَدٍّ لَهُ (٣)؛ لِأَنَّ الْحَدَّ

(١) يرى أبو جعفر بن صابر أن للكلمة قسماً رابعاً زاعداً على أقسام الكلمة

الثلاثة، وهو اسم الفعل، وسماه "الخالفة". انظر الهمع ٥/١٢١.

(٢) انظر الأصول في النحو ١/٣٧.

(٣) انظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٦.

مَا يَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : كُلُّ مَا كَانَ يَصِفُ كَذَا فَهُوَ كَذَا ، وَكُلُّ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَيْسَ هُوَ بِهَا ، وَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ : كُلُّ مَا [لَمْ] (١)
 يَدْخُلْهُ إِلَّا لِفٍ وَاللَّامُ فَلَيْسَ بِاسْمٍ ، وَالَّذِي لَهُ تَوَهَّمُوا أَنَّ سَبِيلَ قَوْلِهِمْ : " مَا جَازَ
 الْإِخْبَارُ عَنْهُ " هَذَا السَّبِيلُ أَنَّهُمْ رَأَوْا فِي الْكَلَامِ أَسْمَاءً كَثِيرَةً لَا تَصِحُّ أَنْ تُعَامَلَ
 مُعَامَلَةَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَالرَّجُلِ / وَالْفَرَسِ وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ ، فِي أَنْ يُقَالَ ب/٢
 فِيهَا مَا يَشْبَهُ قَوْلَنَا : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، وَقَامَ بِكُرٍّ ، وَالْعِلْمُ حَسَنٌ ، وَالْجَهْلُ
 قَبِيحٌ " وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ مِثْلُ " إِذَا " (٢) " وَ" أَيْنَ " وَ" مَتَى " وَ" حَيْثُ " .
 وَ" كَيْفَ " لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ : " خَرَجَ إِذَا ، وَاتَّسَعَ أَيْنَ ، وَصَحَّ كَيْفَ " .
 وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٣)

وَالصَّحِيحُ إِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ عَلَيْنَا أَنَّهُ حَدٌّ لِلِاسْمِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الَّتِي
 ذَكَرْنَاهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي الْإِسْمِ :
 إِنَّهُ مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْنَاهُ ؛
 لَا نَأْتِي نَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْإِسْمِ لَا عَنْ لَفْظِهِ ، فَإِنَّا إِذَا
 قُلْنَا : " جَاءَ زَيْدٌ " كُنَّا قَدْ أَخْبَرْنَا عَنِ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى " زَيْدًا " بِالْمَجْزِي
 لَا عَنْ لَفْظِ زَيْدٍ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا ثَابِتًا فَإِنَّا إِذَا نَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
 الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الشُّبْهَةُ وَجَدْنَاهَا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ

(١) إضافة يلتزم بها الكلام ، وانظر المقتصد ٧٢/١ ، وشرح الكافية

للرضي ١٣/١ ، وشرح المفصل ٢٤/١ .

(٢) في النسخة " ذا " والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .

(٣) الصاحبى لا بن فارس ص ٨٩ .

عَنْهَا وَلَكِنْ تَحْتَ الْفَاطِ أَوْخَرَ لَا تَحْتَهَا (١)

تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " آتِيكَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ " لَمْ يُشَكَّ
فِي أَنَّ الْمَعْنَى آتِيكَ وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَإِذَا لَمْ يُشَكَّ فِي أَنَّ مَعْنَى " إِذَا "
هُوَ مَعْنَى الْوَقْتِ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَضَى الْوَقْتُ ، وَدَخَلَ الْوَقْتُ " ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْإِخْبَارِ عَنْ
هَذَا الْمَعْنَى تَحْتَ " إِذَا " كَمَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ تَحْتَ " الْوَقْتُ " فَالسَّبَبُ / ١/٣
فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا " إِذَا " إِسْمًا لِلْوَقْتِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، وَمُحَالٌ
أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَمُخْبِرًا عَنْهُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ؛
لِأَنَّ الظَّرْفَ مَا كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ يَكُونُ إِمَّا مُبْتَدَأً
وإِمَّا فَاعِلًا .

ثُمَّ إِنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا كَلَامَ صَاحِبِ الْكِتَابِ (٢) عَلِمْنَا حَقِيقَةَ أَنَّهُ حَدَّثَ لِلِاسْمِ
عِنْدَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ : " هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ " .

(١) جاء في المقتصد ٧١/١ " اعلم أن الاسماء تكون موضوعة على
المعاني كما تكون موضوعة على الأعيان والأشخاص ، والموضوع على
المعنى مثل العلم والجهل ، والموضوع على العين نحو " زيد وعمرو
والرجل والفرس ، وهذان الضربان جاريان مجرى واحد في استقامة
الأخبار عنهما ، تقول : " العلم حسن " كما تقول " زيد حسن " .
فتخبر عن المعنى الذي هو " العلم " كما تخبر عن العين الذي
هو " زيد " .

(٢) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، المتوفى سنة
١٨٠ هـ وكتابه أشهر من أن يعرف به .
انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٣ ، ونزهة الألباء ٥٧٧ ،
وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وتاريخ بغداد ١٩٥/١٢ ، ووفيات الأعيان
٥٦٣/٣ .

ثُمَّ قَالَ : " فَالْكَلِمُ : اسْمٌ ، وَفَعْلٌ ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ .
فَالِاسْمُ : رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَنَحْوُهُمَا " (١)

وَقَوْلُهُ : " وَنَحْوُهُمَا " لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَشَارَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ
مَعْلُومٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُشِرْ بِهِ إِلَى صِيغَةِ الْاسْمِ وَكَوْنِهِ عَلَى زِنَةِ كَذَا
مَثَلًا ، وَلَكِنْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَى بِهِ كَانَتْ الْكَلِمُ عِنْدَهُ اسْمًا ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى
إِلَّا جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ . ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ صَرِيحًا ، فَقَالَ
- وَهُوَ يَذْكُرُ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ - : " وَيُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِاسْمٍ أَنَّكَ
لَوْ وَضَعْتَهَا مَوْضِعَ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " إِنْ
يَضْرِبُ يَأْتِينَا " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) لَمْ يَكُنْ كَلَامًا " (٣) ؛ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ
أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِالْعَكْسِ ، فَجَعَلَ اسْتِنَاعَ الْإِخْبَارِ عَنْ " يَفْعَلُ " دَلِيلًا عَلَى
أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ حَدًّا جَامِعًا لِلْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
أَوْجَبَ بِهِ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فَلَيْسَ بِاسْمٍ ، وَهَذَا / نَصُّ
فِي أَنَّ جَوَازَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْكَلِمَةِ هُوَ الْمَعْنَى فِي كَوْنِهَا اسْمًا ، إِنْ لَوْلَمْ
يَكُنِ الْمَعْنَى فِي كَوْنِهَا كَـ " زَيْدٌ " اسْمًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تُنْفِيَ الْأَسْمِيَّةَ
عَمَّا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فَأَعْرِفَهُ .

(١) انظر الكتاب ١٢/١

(٢) كذا في النسخة وفي الكتاب " وأشباه هذا " .

(٣) انظر الكتاب ١٤/١

[الفِعْلُ]

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ بَيَّنَّ بِمَا لَا تَقَعُ شُبْهَةٌ فِيهِ أَنَّهُ حَدٌّ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ :
«الْفِعْلُ مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ» (١)

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ مَعْنَى لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَأَوَّلُ مَعَانِي الْفِعْلِ : الْإِثْبَاتُ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْإِثْبَاتُ إِلَّا بَيْنَ مُثَبَّتٍ وَمُثَبَّتٍ لَهُ ، كإِثْبَاتِكَ الضَّرْبَ لـ " زَيْدٍ " إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ زَيْدٌ " ، وَيَكُونُ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثَبَّتِ كَمَا تَرَى أَنَّ " ضَرَبَ " يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الضَّرْبِ ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثَبَّتِ لَهُ ، [فَإِذَا لَا يَكُونُ] (٢) لَهُ بَدَلٌ مِنْ مُثَبَّتٍ لَهُ تُسْنِدُهُ إِلَيْهِ كـ " زَيْدٍ " فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبَ زَيْدٌ " ، وَهَذَا بَيَانُ أَنَّ الْفِعْلَ مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ .

فَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، فَفِيهِ سَوَاءٌ أَلَّا . وَهُمُوهُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى ، وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ الْإِثْبَاتِ فَيُقَالَ : إِنَّ الْإِثْبَاتَ يُوجِبُ كَذَا ؟

(١) الإيضاح ص ٧ .

(٢) ورد في الهامش مع إشارة إلى أنه من المتن .

والغالب أن الخوانساري قد وهم في أمر هذه التلمذة، فالجرجاني الذي أخذ
عن صاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود العظفر بن إبراهيم ^(١)، أما
الجرجاني الذي أخذ عن ابن جني فهو أبو الفتوح شابت بن محمد الاندلسي ^(٢).
والله أعلم بالصواب وإليه المآب .

تلاميذه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لا مراً حتى لطلب العلم،
ولما ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق شُدت إليه الرحال، فتصدر ببلده يفيد
الراجلين إليه والوافدين عليه ^(٣)، وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى
علماء أجلاء، أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، قال القفطي :
" قال ابن غياض الشامي الكفرطابي النحوي - ونقلته بخطه في تذكرته -
في آخر نسخة "المقتصد" لعبد القاهر الجرجاني بالري مكتوباً ما حكايته :
" قرأ عليّ الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري
- أيده الله - هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل ،
وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان المبارك من سنة
أربع وخمسين وأربعمئة ، حامداً لربه ، ومصلحاً على محمد رسوله وآله " ^(٤) . توفي
سنة ٤٩٠ هـ .
- ٢ - أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي المتوفى سنة (٥٠٠ هـ) ^(٥)،
له شرح على "اللمع" لابن جني .

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٣١/٢ .

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٤٨٢/١ ، والصلة لابن بشكوال ١٢٣ .

(٣) إنباء الرواة ١٨٨/٢ - ١٨٩ .

(٤) إنباء الرواة ١٩٠/٢ ، والنجوم الزاهرة ١٦٠/٥ .

(٥) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢١٩/٣ .

كَذَلِكَ كَانَ الَّذِي يَحْدُثُ بِالْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ : " إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ، الَّذِي
هُوَ حُكْمٌ بِوُجُودِ الْإِنْطِلَاقِ مِنْ " زَيْدٍ " يَصِيرُ إِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ "
حُكْمًا بِعَدَمِهِ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنْهُ أَنَّ الْحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي
غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْحُكْمِ حُكْمًا بِعَدَمِ الْمَعْنَى خُصُوصِيَّةٌ فِي الْحُكْمِ وَوَجْهٌ مِنْهُ ،
وَلَيْسَ بِمَعْنَى يُتَصَوَّرُ مُنْفَرِدًا فَاعْرِضْهُ .

فصل

(في بيان شيء قالوه في الفعل)

وهو أنهم ذكروا أن السبب في أن كان الفعل على أمثلة مختلفة ،
أنهم أرادوا أن يدلوا على الزمان الذي يقع فيه المعنى الذي اشتق منه ،
وأن يكون في صيغته دليل يفصل الماضي من الحال والمستقبل ؛ قالوا :
لأن المصادر تُعرف بأسمائها ، فلوقيل ، لزيد : ضرب " علم الفسرخ ،
إلا أنه كان لا يعلم أن هذا الضرب وقع في زمان ماضٍ أو في غيره (١) ،
وهذا من قولهم : يُوهِمُ أن يكون الفرض من هذا الفعل / إفادة ب/٤
الزمان ، وهذا ظنٌ يعظم الخطأ فيه ؛ وذلك أنا نعلم أن القصد في وضع
الفعل أول شيء هو الخبر ، يدل على ذلك إجماعهم على أن له فيه مزية
ليست لغيره ، وهي : أن الصيغة المجردة منه تخلص للخبر حتى لا تكون
لغيره ، وعلى ذلك يقولون في " فعل ويفعل " إذا أُريدَ بهما غير
الخبر كمثل قولهم : " رحمه الله " ، و " يغفر الله له " : إنه مُزالٌ
من حقيقته ، ويقولون : لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الدعاء ، ولولا أن
الأصل في وضع الخبر لما كان لهذا الكلام معنى ، وهذا أظهر من أن
يخفى ، ولكننا أردنا التنبيه عليه ؛ لأنه قد كثر في كلامهم ما يوهِمُ
أن الفرض من الفعل إفادة الزمان ، وزاد في إيهام ذلك أنهم قد
اعتمدوا كثيراً في حده على دلالة على الزمان كقول أبي بكر
محمد بن السري (٢) : إن الفعل ما دل على معنى مُقتَرَن

(١) انظر المقتصد ٨٢/١ ، والمرتل ١٤٠ .

(٢) هو أبو بكر بن السراج ، مات سنة ٣١٦ هـ ، وله من الكتب الأصول الكبير ،
والموجز والجمال . . وغيرها ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٠٩/١ .

بِزَمَانٍ مُحَصَّلٍ (١) . يَعْنِي أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ .

وَهَاهُنَا نُكَسِّتُ ، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَكُونُ الْغَرَضُ الْخَاصُّ مِنَ اللَّفْظِ هُوَ مَا يَعْرِفُ السَّامِعُ مِنْهُ [مَا] اقْصَدَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى إِعْلَامِهِ إِيَّاهُ .

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنَّ مَعَانِيَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا كَانَتْ مَعَانِيَ لَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ السَّامِعَ يَعْرِفُ بِذِكْرِكَ لَهَا قَصْدَكَ إِلَيْهَا ، مِثْلَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

" زَيْدٌ " عَلِمَ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَى الشَّخْصِ الَّذِي هَذَا اللَّفْظُ

اسْمٌ لَهُ . وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّا نَعْلَمُ / أَنَّا إِذَا قُلْنَا : " ضَرَبَ زَيْدٌ " أ/٥

كَانَ الْغَرَضُ الَّذِي نَقْصِدُ أَنْ نُفِيدَ السَّامِعَ إِثْبَاتَنَا الضَّرْبَ لِزَيْدٍ وَالْخَبَرَ بِهِ

عَنْهُ ، فَأَمَّا الزَّمَانُ فَلَا يَكُونُ الْغَرَضُ الَّذِي يَكُونُ الْقَصْدُ بَدَأًا إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا

يَدْخُلُ فِي الْقَصْدِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ وَالصَّلَةِ مِنْ حَيْثُ أَرَدْنَا أَنْ نُفِيدَهُ أَنَّ هَذَا

الضَّرْبَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ لَهُ وَادَّعَيْنَا وَفُوعَهُ مِنْهُ وَقَعَ فِي زَمَانٍ مَاضٍ .

(١) انظر الأصول لابن السراج ٣٧/١ ، والتبصرة والتذكرة للصيرى ٧٤/١ .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

"بَابُ الإِعْرَابِ"

الإِعْرَابُ : أَن يَخْتَلِفَ آخِرُ الْكَلِمَةِ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ . ثُمَّ اخْتِلَافٌ عَلَى صَرَبَيْنِ : اخْتِلَافٌ بِالْحَرَكَاتِ ، وَاخْتِلَافٌ بِالْحُرُوفِ .

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : " جَاءَنِي زَيْدٌ " وَ " رَأَيْتُ زَيْدًا " وَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا اخْتِلَافٌ الَّذِي تَرَاهُ مِنْ أَجْلِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ الَّتِي هِيَ " جَاءَنِي " ، وَ " رَأَيْتُ " ، وَ " الْبَاءُ " ، وَهِيَ - كَمَا لَا تَخْفَى - مُخْتَلِفَةٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَقْتَضِي فِي الْأَسْمِ مَعْنَى غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الْآخَرَانِ . (١)

وَمِثَالُ اخْتِلَافِ بِالْحُرُوفِ قَوْلُهُمْ : " جَاءَنِي أَبُوهُ " ، وَ " رَأَيْتُ أَبَاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ بِأَبِيهِ " ، وَلَيْسَ هَذَا بِأَصْلٍ ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِي الإِعْرَابِ

(١) انظر الإيضاح ص ١١ ، والمقتصد ٩٧/١ فما بعدها ، والمرتل ٣٦ .

أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ ، وَإِنَّمَا أَقَامُوا الْحُرُوفَ فِيهِ مَقَامَ الْحَرَكَاتِ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصَةٍ ، ثُمَّ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ب / هـ
ضَرْبٌ تَسْتَوِي فِيهِ الْوَجْهُ الثَّلَاثَةُ ، فَيَقَامُ بِإِزَاءِ كُلِّ حَرَكَةٍ
حَرْفٌ ، فَتَكُونُ " الْوَاوُ " عَلَامَةً لِلرَّفْعِ ، وَ " الْآلِفُ " عَلَامَةً لِلنَّصَبِ ، وَ " الْيَاءُ " عَلَامَةً لِلْجَرِّ .

وَجُمْلَةٌ مَا يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ : " أَبُوهُ " ،
وَأَخُوهُ ، وَوَلَدُهُ ، وَحَمُوهُ ، وَهَنُوهُ ، وَذُو مَالٍ " ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ
فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً ، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهَا الْإِضَافَةُ زَالَ عَنْهَا حُرُوفُ اللَّيْنِ ،
وَعَادَ الْإِعْرَابُ فِيهَا إِلَى الْحَرَكَاتِ تَقُولُ : " جَاءَ نِي أَبٌ لَهُ " ، وَ " رَأَيْتُ أَبًا
لَهُ " ، وَ " مَرَرْتُ بِأَبٍ لَهُ " ، وَكَذَا الْبَاقِي إِلَّا " ذُو " فَإِنَّهُ لَا تَزُولُ
عَنْهُ الْإِضَافَةُ ، فَالْإِعْرَابُ بِاخْتِلَافِ الْحُرُوفِ يَلْزِمُهَا .

وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْإِعْرَابِ - الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُرُوفِ مَقَامَ
اخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ - مَقْصُودٌ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ ، فَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنْ
الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ - وَنَعْنِي بِالْمُفْرَدَةِ هَاهُنَا مَا لَا يَكُونُ مُثْنًى وَلَا مَجْمُوعًا
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ - فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا .

والضرب الثاني :

وهو ما لا تستوفى فيه الوجوه الثلاثة ، هو التثنية والجمع على ما هو
مذكور في الكتاب (١) ، وقال النحويون : إنهم إنما جعلوا إعراب هذه
الأسماء الستة بالحروف توطئة لما أرادوا أن يفعلوه في التثنية والجمع (٢) ،
وذلك أنه لم يكن بُدَّ فيهما من أن يكون الإعراب باختلاف الحروف على
ما نذكره من بعد إن شاء الله . ولو أنهم طردوا هذا الحكم في
جميع الأسماء التي يكون في آخرها حرف علة لآدى ذلك إلى نقص
الصيغ وإبطالها / إذ لو حاولت في " القاضي " و " الداعي " ١/٦
ونحوهما أن تعامله معاملة " أبوه ، وأباه ، وأبيه " لانتقضت صيغته
وبطلت دلالة ، إذ كنت تحتاج إلى أن تقول في " الداعي " مثلاً :
" دأعوه ، ودأعاه ، ودأعيه " ، وكذلك نحو " حبلى " ، و " بشرى " ، و
" عصا " ، و " رحي " . وكل ما في آخره ألفاً لو حاولت فيه الانقلاب
وأن يكون واواً مرةً ، وألفاً ثانيةً ، وياءً ثالثةً أفسدت صيغها .

(١) يعنى كتابه الجمل ، وانظر الجمل ص ٧٠ .

(٢) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٣ ، وشرح المفصل ١/٥٢ .

[إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ]

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ مِنَ
الْأَسْمَاءِ أَنْ تَنْظُرَهُ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا كَانَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ عَلَى صُورَةٍ
وَاحِدَةٍ ^(١)، تَقُولُ : "جَاءَ ثَنِي سَعْدِي، وَرَأَيْتُ سَعْدِي، وَمَرَرْتُ بِسَعْدِي"
، فَتَكُونُ الْأَلِفُ بَاقِيَةً بِكُلِّ حَالٍ، وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَحْتَلِلُ الْحَرَكَةَ فَكَانَ
يُظْهِرُ فِيهَا اخْتِلَافَ بِالْحَرَكَاتِ كَمَا يَكُونُ فِي الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ ^(٢).

وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْأِسْمِ يَاءً فَانْظُرْ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا كَقَوْلِكَ :
"طَبِيبٌ" وَ"رَمِيَّ" كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ فِي أَنَّهُ يَجْرِي بِوَجْهِهِ
الْإِعْرَابِ تَقُولُ : "هَذَا طَبِيبٌ، وَرَأَيْتُ طَبِيبًا، وَمَرَرْتُ بِطَبِيبٍ" ^(٣).

وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مُتَحَرِّكًا ^(٤) نَحْوَ "الْقَاضِي، وَالِدَاعِي"
سَكَنَتِ الْيَاءُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَتَحَرَّكَتْ فِي النَّصْبِ، تَقُولُ : "جَاءَ نِي الْقَاضِي،
وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَرَأَيْتُ الْقَاضِي"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ﴾ ^(٥).

(١) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٢) انظر المقتصد ١٠٥/١ فما بعدها، وشرح ابن عقيل على

الألفية ٠٨١/١

(٣) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٤) وهو المنقوص وسمى بذلك لأنه نقص الرفع والجر، انظر أسرار

العربية ٣٢، وشرح المفصل ٠٥٦/١

(٥) سورة الأحقاف : ٣١.

وَإِنَّمَا أَسْكَنُوهَا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ / وَالْكَسْرَةَ تُسْتَقْلَلَانِ ٦/ب
عَلَيْهَا مَعَ انْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَالْفَتْحَةُ خَفِيفَةٌ لَا تَثْقُلُ ثِقَلَهُمَا، قَالُوا: وَالِدَلِيلُ
عَلَى خِفَّتِهَا، أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْإِلِفِ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ النُّطْقُ بِإِلِفٍ حَتَّى
يَكُونَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا، وَالْأَلِفُ أَخْفُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ وَالْطَّفْءُ؛ لِأَنَّهَا
كَالْنَفْسِ، وَلِتَنَاهِيهَا فِي الْخِفَّةِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْحَرَكَةَ فَاحْتَمَلَتْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْأَسْمِ وََاوًا فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ نَحْوُ
" دَلُوْ ، وَغَزُوْ " ، وَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ حَرْفِ اللَّيْنِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ .
وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَاوٌ مُّحَرَّكٌ مَا قَبْلَهُ ؛
لِأَنَّ الْحَرَكَةَ إِنْ كَانَتْ فَتْحَةً قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا ، كَمَا تَرَاهُمْ صَنَعُوا فِي (١)
" عَصَا وَقَفْنَا " ، فَالْأَصْلُ " عَصَوْ وَقَفَوْ " ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ فِي التَّنْثِيَةِ
" عَصَوَانِ وَقَفَوَانِ " .

(٢)

وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً كَقَوْلِهِمْ : " الدَّاعِي وَالْفَارِي "
وَهُمَا مِنْ " دَعَوْتُ وَغَزَوْتُ " ، وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً أُبْدِلَ (٣) مِنْهَا
الْكَسْرَةُ لِيَنْقَلِبَ الْوَاوُ يَاءً كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ " دَلُوْ " : " أَدْلِي " ، وَالْأَصْلُ
" أَدْلُوْ " ، مِثْلَ : " أَكْلَبِ فِي " كَلْبٍ " ، وَلَيْسَ كَمِثَالِ " أَفْعَلِ بِكسر العين كما هو
لفظ " أَدْلِي " [فَذاكَ] (٤) أَصْلٌ فِي أَمْثَلَةِ التَّكْسِيرِ ، وَحُكْمُ الْيَاءِ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ
الْأَسْمِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُّحَرَّكًا لَمْ تَكُنِ الْحَرَكَةُ إِلَّا الْكَسْرَةَ .

(١) فِي النُّسخَةِ " تَرْلَهُمْ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي النُّسخَةِ " يَا " دُونَ هَمْزَةٍ وَهَكَذَا فِي بَاقِي الْكِتَابِ .

(٣) فِي النُّسخَةِ " بَدَل " وَالْأَوَّلَى - فِي نَظَرِي - مَا أُثْبِتَ .

(٤) إِضَافَةٌ يَوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

فصل

فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ

/ هَذَا الْبَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ مَتَى اجْتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَانِ فِي اسْمٍ ١/٧
أَوْ تَكَرَّرَ سَبَبٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، وَهِيَ :

وَزْنُ الْفِعْلِ ، وَالْوَصْفُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّائِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالْعَدْلُ ،
وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الْمُضَاعِفَتَانِ لِأَلِفِي التَّائِيثِ ، وَالْجَمْعُ ، وَجَعْلُ الْأَسْمَيْنِ اسْمًا
وَاحِدًا. (١)

وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ عَشَرَ . خَمْسَةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَسِتَّةٌ
لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ .

فَالْخَمْسَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكْرَةٌ يَكُونُ فِيهَا أَبَدًا سَبَبَانِ ،
(٢) "فَأَحْمَدُ" فِيهِ وَزْنُ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ ، وَ"فَعْلَانُ" مُؤَنَّثُهُ "فَعْلَى" نَحْوُ
"سُكْرَانُ" فِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ وَالْوَصْفُ ، وَمَا فِيهِ أَلِفُ التَّائِيثِ فِيهِ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ ،
وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "بَشْرَى" أَوْ "صَحْرَاءُ" كَانَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّائِيثِ الَّتِي
هِيَ الْأَلِفُ وَلِزُومِ التَّائِيثِ (٣) ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا تَأْنِيثُهُ بِالْأَلِفِ أَنْ
تُصَاغَ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ فَلَا يَكُونُ هَاهُنَا "سَكْرٌ" ثُمَّ "سَكْرَى" مَثَلًا ، كَمَا
يَكُونُ هَاهُنَا "ضَارِبٌ" ثُمَّ "ضَارِبَةٌ" ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى ذَلِيلُكَ
مَجْرَى تَأْنِيثِيْنِ (٤) ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْجَمْعِ الَّذِي بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ

(١) انظر الإيضاح ص ٢٩٤ ، والمقتصد ٢/٩٦٣-٩٦٥ ، وشرح المفصل ١/٩١٥

(٢) في النسخة "أحمر" والأولى - في نظري - ما أثبت.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ٢٩٧ ، والمقتصد ٢/٩٨٤ فما بعدها ، والمقتضب

٣/٣٨٥٠

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٨٦٠

أَوْسَطَهَا سَاكِنٌ^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْجُمُوعِ كَذَلِكَ كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ
وَإِخْتِصَاصُ الصِّفَةِ بِالْجَمْعِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْإِحَادِ الْأَوَّلِ
الَّتِي هِيَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ نَظِيرٌ، فَصَارَ إِخْتِصَاصُهُ بِالْجَمْعِ تَكْرِيرًا لِمَعْنَى
الْجَمْعِ فِيهِ^(٢).

وَأَمَّا السَّيِّئَةُ الَّتِي / لَا تَنْصَرِفُ فِي حَالٍ وَتَنْصَرِفُ فِي أُخْرَى ٧/ب
فَيَجْمَعُهَا كُلُّهَا أَنَّ يَكُونُ التَّعْرِيفُ أَحَدَ السَّبَبِينَ فِي الْأَسْمِ، فَإِذَا نَكَرَ وَأُزِيلَ^(٣)
تَعْرِيفُهُ انْصَرَفَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ حِينَئِذٍ سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْنَعُ
الصَّرْفَ^(٤).

وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْرِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَمًا
مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ التَّعْرِيفِ فَلَا تَدْخُلُ فِيهِ
هَذَا الْبَابُ.

وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِنَا: "الْأَلِفُ وَالنُّونُ الْمُضَارِعَتَانِ
لَا لِفِي التَّائِيثِ" أَنَّهُ يَمْتَنِعُ^(٥) دُخُولُ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِمَا كَمَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ
فِي الْفِي التَّائِيثِ فَلَا يُقَالُ "سَكْرَانَةٌ"^(٦) كَمَا لَا يُقَالُ "حَمْرَاءَةٌ"؛

(١) يعني صيغة منتهى الجموع نحو مساجد ومصابيح، وفي النسخة كتبت

كلمة "أو" في آخر السطر، و"سطها" في أوله.

(٢) انظر الجمل للجرجاني ٨، والإيضاح ص ٣٠٣، والمرتل ٨٥،

وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦.

(٣) في النسخة "وأزال" وصوابه ما أثبت.

(٤) انظر شرح المفصل ٦٩/١.

(٥) في النسخة "يمنع" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده، وانظر

المقتصد ٩٩٩/٢.

(٦) خلافًا لبني أسد، فإنهم يقولون: "سكْرَانَةٌ" انظر الصحاح واللسان (سكر)

وانظر المسألة في الإيضاح ص ٢٩٩، والمقتصد ٩٩٨/٢، والمقتضب ٣٣٥/٣،

وإصلاح المنطق ٣٥٨، وتوضيح المقاصد للرازي ١٢٣/٤.

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَفْرَدُوا الْمُؤَنَّثَ بِصِيغَةِ فَقَالُوا : " سَكْرَى " ، وَإِفْرَادُهُمْ لَهُ بِالصِّيغَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ " فَعْلَانُ " مَخْصُوصًا بِالْمَذَكَّرِ ، فَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمَذَكَّرِ امْتَنَعَ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدْخُلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ ، فَلَا تَدْخُلُ حَتَّى تَكُونَ الصِّيغَةُ مُشْتَرَكَةً ، كَمِثْلِ " ضَارِبٍ ، وَضَارِبَةٍ " ؛ وَلِذَلِكَ صَرَفُوا " نَدْمَانًا " وَإِنْ كَانَ صِفَةً كـ " سَكَرَانَ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا : " نَدْمَانَةٌ " فَأَدْخَلُوا التَّاءَ لَمْ تَكُنِ الْآلِفُ وَالنُّونُ فِيهِ مُضَارِعَتَيْنِ لِأَنَّ فِي التَّائِيثِ .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْآلِفُ وَالنُّونُ فِي اسْمٍ عَلِمَ ثُمَّ كَانَا مَزِيدَتَيْنِ كَمِثْلِ " سَعْدَانٍ ، وَمَرَوَانٍ " فَإِنَّ الْاسْمَ لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنَعُ بِالتَّسْمِيَةِ مِنْ دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا سُمِّيَ / رَجُلٌ بِـ " سَعْدَانٍ " لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ " سَعْدَانَةٌ " (٢) فَيَحْدُثُ فِي الْآلِفِ وَالنُّونِ شِبْهُ الْفِي التَّائِيثِ فَيَعْدَانِ بِذَلِكَ سَبَبًا مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ آلِفٍ وَنُونٍ كَانَا فِي آخِرِ اسْمٍ الزِّيَادَةُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ النُّونِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْاِشْتِقَاقِ كَمَا قَامَ فِي " فَيَنَانٍ " أَنَّ النُّونَ فِيهِ إِلَّا صِلٌ ، وَأَنَّهُ " فَيَعَالٌ " مِنْ حَيْثُ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ " الْفَنَنِ " (٣) ، وَكَذَلِكَ " حُسَانٌ "

(١) فِي النسخة " كَانَا " وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ .
(٢) انظر المقتصد ٩٩٩/٢ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٠١/٢ ، والمقتضب ٣٣٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٥/٩ ،

وشرح الشافية للرضي ٣٣٩/٢ ، وعن اللسان (فنن) " فينان : فيعال من الفنن ، والياء زائدة ، وَإِنْ أَخَذْتَ قَوْلَهُمْ " شعرفينان " من الفنن وهو الفصن صرفته في حالي النكرة والمعرفة ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ الْفِينَةِ وَهُوَ الْوَقْتُ الْحَقُّهُ بِبَابِ فَعْلَانٍ وَفَعْلَانَةٌ فَصَرْفَتُهُ فِي النُّونِ وَلَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ .

بِالضَّمِّ، يُعْلَمُ أَنَّ النُّونَ فِيهِ أَصْلٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحُسْنِ، فَإِذَا سَمِعْتَ رَجُلًا بِـ
 "حَسَّانٍ" صَرَفْتَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ مَعَ التَّعْرِيفِ سَبَبٌ ثَانٍ، وَيَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ
 مَا يَحْتَمِلُ فِي النُّونِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا لِحَوَازٍ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا
 مِنْ أَصْلَيْنِ وَيَكُونُ النُّونُ فِي أَحَدِهِمَا زَائِدًا، وَفِي الْآخَرِ أَصْلًا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي "حَسَّانٍ" أَنْ يَكُونَ مِنَ "الْحُسْنِ"
 فَيَكُونُ وَزْنُهُ "فَعْلَانٌ" فَلَا يَنْصَرِفُ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ "الْحُسْنِ" فَيَكُونُ وَزْنُهُ
 "فَعَالًا" فَيَنْصَرِفُ (١).

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي مِنَ الْحَرْفَيْنِ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ يَاءً حُذِفَتْ
 حَذْفًا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، فَنَقَصَ الْأِسْمُ عَنْ مِثَالِ "مَفَاعِلَ" فَيُصَرَفُ، لِخُرُوجِهِ
 إِلَى زِنَةِ الْآحَارِ، كَقَوْلِكَ: "جَوَارٍ" (٢).

فَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ حُرُكَةُ الْيَاءِ لَا مَحَالَةَ، فَتَكُونُ الزُّنَةُ الَّتِي
 هِيَ سَبَبُ مَنَعِ الصَّرْفِ ثَابِتَةً فِيهِ.

وَنَظِيرُ هَذَا مِنْ طَرِيقِ الْعَكْسِ صَرْفُهُمْ "صَيَاقِلَةً" (٣)، وَذَلِكَ لَا تَنَهُمُ
 إِنَّمَا صَرَفُوهُ / مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِيهِ إِلَى مِثَالِ يَكُونُ ٨/ب
 فِي الْآحَارِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى زِنَةِ

(١) انظر المقتصد ١٠٠٢/٢، والمقتضب ٣٣٦/٣، وشرح الشافية للرضي

٣٤٤/٢، والهمع ١٠١/١ (الكويت).

(٢) انظر المقتصد ١٠٢٩/٢، وشرح المفصل ١/٦٣.

(٣) "الصيقل: شحاذ السيوف وجلأوها، والجمع صياقل وصياقلة، دخلت

فيه الهاء لغير علة، وإنما على حد دخولها في الملائكة" عن

اللسان (صقل).

"كِرَاهِيَّةٌ وَحَزَابِيَّةٌ" (١)، وَمَا شَاكَكَ ذَلِكَ (٢).

الْمَعْدُولُ مِنْ هَذِهِ السُّتَّةِ يَكُونُ لَهُ فِي إِنْصِرَافِهِ حَالَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : التَّنْكِيرُ ، كَقَوْلِكَ : " هَذَا عُمَرُو مَرَرْتُ بِعُمَرَ آخِرَ " .

وَالثَّانِيَّةُ : التَّصْغِيرُ ، كَقَوْلِكَ : " عُمَيْرٌ " تَصْرِفُهُ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بِهِ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يُزِيلُ صِغَةَ الْعَدْلِ فَيَبْقَى التَّعْرِيفُ وَحْدَهُ فَيُصَرَّفُ (٣).

مَسْأَلَةٌ :

" مَاهُ وَجُورٌ " (٤) اِمْتَنَعَ صَرْفُهُمَا وَإِنْ كَانَا فِي الْخَفَةِ بِمَنْزِلَةِ

" هِنْدٍ وَدَعْدٍ وَنُوحٍ " ، لِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ :

(١) الحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ، والياء

للإلحاق كالفهامية والعلانية ، من الفهم والعلن (١) عن اللسان (حزب).

(٢) انظر المقتصد ١٠٢٧/٢ ، والمقتضب ٣٢٧/٣ ، وما ينصرف وما لا

ينصرف ٤٧ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٢/١ .

(٤) في معجم البلدان (ماه) ٤٩/٥ : " ماه وجور اسما بلديتين بأرض

فارس ، وللنحويين هاهنا كلام ، وذلك أنهم يقولون : إن الاسم إذا كان

فيه علتان تمنعان الصرف وكان وسطه ساكناً خفيفاً قاومت الخففة

إحدى علتين فيصرفونه وذلك نحو " هندٍ ونوحٍ " لأن في " هندٍ "

التأنيث والعلمية ، وفي " نوحٍ " العجمة والعلمية ، فإذا صاروا إلى

" ماهٍ وجورٍ " وسموا به بلدة . . . منعه من الصرف وإن كان أوسطه

ساكناً ، لأن فيه ثلاث علل وهي التأنيث والتعريف والعجمة ، فقاومت

خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعه من

الصرف . وانظر شرح المفصل ٧١/١ ، والمرتجل ٩٤ .

التَّعْرِيفُ، وَالتَّائِيثُ وَالْعُجْمَةُ . فَالْخِفَةُ إِذَا قَاوَمَتْ لَمْ تَقَاوِمِ أَكْثَرِ مِنْ سَبَبٍ
وَاحِدٍ . فَيَبْقَى عَلَى كُلِّ حَالٍ سَبَبَانِ ، فَإِنْ نَكَّرْتَهُمَا صَرَفَتْ ، لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ
التَّعْرِيفُ عَنْهُمَا صَارَا بِمَنْزِلَةِ " هِنْدٍ وَدَعْدٍ " فِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنْ
سَبَبَيْنِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَجُوزَ تَرْكُ الِاعْتِدَادِ بِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ لِأَجْلِ الْخِفَةِ (١) .

وَهَاهُنَا سُوءُ الْإِلِّ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : قَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِيهِمَا بَعْدَ
التَّنْكِيرِ الصَّرْفُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي " هِنْدٍ وَدَعْدٍ " (٢) .

وَالْوَجْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّوءِ الْإِلِّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُمَا إِذَا زَالَ
عَنْهُمَا التَّعْرِيفُ خَرَجَ بِذَلِكَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْعُجْمَةِ وَالتَّائِيثِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ
تَأْثِيرٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ شَأْنِ التَّنْكِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْعُجْمَةِ مَعَهُ وَالتَّائِيثِ الَّذِي
لَيْسَ بِالْأَلْفِ / تَأْثِيرٌ ، وَلِذَلِكَ صَرَفَتْ " لِحَامًا " - إِسْمَ رَجُلٍ - وَلِنْ ٩/أ
كَانَ فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ، وَصَرَفَتْ " ضَارِبَةً " وَ " سُرْحًا " (٣) وَ " مِعْطَارًا " .
وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفُ وَالتَّائِيثُ فَاعْرِفَهُ (٤) .

مَسْأَلَةٌ :

الْمَقْصُودُ بِالْمَنْعِ : هُوَ التَّنْوِينُ ، لِأَنَّهُ عِلْمُ التَّمَكُّنِ وَالْأَوَّلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا

(١) انظر المرتجل ٩٢٠

(٢) الزَّجَاجُ لَا يَرَى صَرْفَ نَحْوِ " هِنْدٍ وَدَعْدٍ وَجَمَلٍ " ، وَلَا صَرْفَ شَيْءٍ مِنْ
الْمَوْنِثِ يُسَمَّى بِاسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ " انظر ما ينصرف
وما لا ينصرف ٤٩ فما بعدها ، وشرح المفصل ١/٢٠٠ .

(٣) " السُّرْحُ : السَّهْلُ وَإِذَا سَهَلَتْ وَلَادَةُ الْمَرْأَةِ قِيلَ : وَلَدَتْ سُرْحًا " .
عن اللسان (سرح) .

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٩٤ فما بعدها .

مَنْعَ الْجَرِّ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لِلتَّنْوِينِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُعَاقِبُهُ ^(١) . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ
الْمُضَافَ إِلَيْهِ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ تَقُولُ : " غُلَامٌ " فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ : " غُلَامٌ
زَيْدٌ " فَأَسْقَطْتَ التَّنْوِينَ ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ كَانَ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْاسْمُ
فِي حَالِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ التَّنْوِينَ ^(٢) لَمْ يَتَصَوَّرْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْجَرَ
تَبِعُهُ فِي الْحَذْفِ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ غَيْرُهُ فِي الْحَذْفِ إِذَا كَانَ هُوَ قَسِدِ
اسْتَحَقَّ ثُمَّ حُذِفَ ، فَأَمَّا وَهُوَ غَيْرُ كَائِنٍ أَصْلًا وَغَيْرُ مُسْتَحِقٍّ فَمَحَالٌ أَنْ تَجْعَلَ
غَيْرَهُ تَابِعًا لَهُ فِي الْحَذْفِ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَعَادُوا الْجَرَ إِلَى الْاسْمِ فِي حَالِ
الْإِلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ فَقَالُوا : " مَرَرْتُ بِالْأَخْمَرِ ، وَمَرَرْتُ بِعِمْرِكُمْ ، وَعُثْمَانِنَا "
وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي هَذَا : إِنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ أُعِيدَ الْجَرُّ إِلَى الْاسْمِ
هُوَ أَنَّهُ خَرَجَ بِدُخُولِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ مِنْ شَبهِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ دَخَلَ
مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلُ بِشَيْءٍ ^(٣) ؛ لِأَجْلِ أَنْ بَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا أَشْبَهَ
الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ دَخَلَ مَا صَارَ بِهِ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ ^(٤)

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ / فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ سَبَبَانِ ٩/ب
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَانٍ لِأَصْلِ كَمَا كَانَ الْفِعْلُ ثَانِيًا لِلْاسْمِ ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الشَّبهِ
أَنْ يَدْخُلَهُ مَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ كَانَ ذَلِكَ خُرُوجًا
مِنَ الشَّبهِ ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ كَوْنَ الْاسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ فَاعِلًا
يُخْرِجُهُ مِنْ شَبهِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا فَاعِرْفُهُ .

(١) انظر المقتصد ٩٦٦/٢ ، والمرتل ٧١ .

(٢) في هامش النسخة " في حال الالف واللام التنوين والإضافة " على

أنها في نسخة أخرى ، انظر المقتصد ٩٦٧/٢ ، والإيضاح ص ١٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦/١ .

(٤) انظر المقتصد ٩٦٤/٢ .

مَسْأَلَةٌ:

في المبتدأ والخبر قد جعلوا عامل الرفع في قولنا : " زيدٌ مُنْطَلِقٌ "
الابتداء^(١) ، وَحَقِيقَةُ الْإِبْتِدَاءِ جَعْلُ الْاسْمِ أَوَّلًا لِثَانٍ ، ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ
عَنْهُ ، وَكَوْنُهُ أَوَّلًا لِثَانٍ وَصْفٌ فِيهِ وَمَعْنَى مَعْقُولٌ وَلَيْسَ بِلَفْظٍ^(٢) .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا حَقَّقَ هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ
أَنْ تَعْمَدَ إِلَى اسْمٍ فَتَجْعَلَهُ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ آخَرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُعَرِّيَهُمَا مِنْ —
الْعَوَامِلِ الْحَقِيقَةِ^(٣) ، وَالْعَوَامِلُ الْحَقِيقَةُ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ
وَالْإِضَافَةَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ كَوْنِهِ فَاعِلًا مُخْبِرًا
عَنْهُ بِاسْمٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا فِيهِ فِي حَالٍ كَوْنِهِ مَفْعُولًا أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ .

(١) انظر الإيضاح ص ٢٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨٥ / ١ .

(٣) انظر المقتضب ١٢٦ / ٤ ، والمقتصد ٢١٤ / ١ ، والإيضاح ص ٢٩ .

فصل

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : بِمَاذَا يَكُونُ أَوَّلًا لِثَانٍ ؟ أَبَانَ يُبْدَأُ بِهِ
فِي اللَّفْظِ أَمْ يَمَعْنَى ^(١) فِيهِ يُوجِبُ لَهُ الْأَوَّلِيَّةَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الِاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ أَوَّلًا بِاللَّفْظِ ،
لَا نَهَمُ يُقَدِّمُونَ / الْخَبَرَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي اللَّفْظِ ^(٢) ، فَيَقُولُونَ : ١٠/أ
"مُنْطَلِقُ زَيْدٌ" وَلَوْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِهِ فِي اللَّفْظِ أَوَّلًا لَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصَحَّ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَسْلُبَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَصَفًا الْأَوَّلِيَّةَ ،
وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ تَجِبُ لَهُ لِمَعْنَى فِيهِ .

فَإِنْ قَالَ : مَا ذَلِكَ الْمَعْنَى ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَوْنُهُ مُثَبَّتًا لَهُ أَوْ مَنفِيًّا عَنْهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَوْنُهُ
مُخْبَرًا عَنْهُ ^(٣) ، لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْأَمْرَيْنِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُثَبَّتِ لَهُ وَالْمَنفِيِّ عَنْهُ
يَكُونُ مُخْبَرًا عَنْهُ لَا مَحَالَةَ .

فَإِنْ قِيلَ : بِمَاذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ أَوَّلًا ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُخْبَرَ عَنْهُ يَكُونُ مَقْصُودًا إِلَيْهِ ،
وَالْخَبَرُ يَكُونُ مَقْصُودًا بِهِ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ
قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْمَقْصُودِ بِهِ .

(١) فِي النسخة "أَوْ" وَالْأَصُوبُ مَا أَثْبَتَ .
(٢) هَذَا مَا جَوَزَهُ الْبَصْرِيُّونَ مَفْرَدًا كَانَ الْخَبَرُ أَمْ جُمْلَةً ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ

فَلَمْ يَجُوزُوا تَقْدِيمَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ مَفْرَدًا كَانَ أَوْ جُمْلَةً .

انْظُرْ آرَاءَهُمْ وَحُجَجَهُمْ فِي الْإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةَ (٩) ٦٥/١ ،

وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ٩٢/١ .

(٣) هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْفَارَسِيِّ فِي الْإِيضَاحِ ص ٢٩ .

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ وَجَهَ الْفَائِدَةِ فِي أَنْ قَالَ : ^(١) أَوَّلًا لِثَانٍ ذَلِكَ
الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ ^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : أَوَّلُ لِثَانٍ فَقَطْ ، أَنَّ هَاهُنَا مَا هُوَ أَوَّلُ
لِثَانٍ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ ، وَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ وَذُو الْحَالِ ،
وَالْحَالُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا مَحَالَةَ مُقَدِّمٌ فِي الرُّتْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ وَأَوَّلُ لَهَا ،
وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لَهُ . وَكَذَلِكَ ذُو الْحَالِ سَابِقٌ عَلَى الْحَالِ وَمُقَدِّمٌ عَلَيْهِمَا
فِي الْمَنْزِلَةِ حَتَّى إِذَا قُدِّمَ الْحَالُ كَانَ النِّيَّةُ بِهَا التَّأْخِيرَ . وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَا
تُقَدِّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ أَصْلًا / وَفِيهِ أَيْضًا احْتِرَازٌ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ
، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلُ . وَالْفَاعِلَ ثَانٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ
بَعْدَ الْفِعْلِ حَتَّى لَا يَصَحَّ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ ، فَلَوْ لَمْ يُقَيَّدَ
بِكَوْنِ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ لَكَانَ لِمُعْتَرِضٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .
فَلَمَّا قُيِّدَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَزَالَ الشُّبْهَةَ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ حَدِيثًا عَنِ الْفِعْلِ
وَإِنَّمَا يَكُونُ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ فَاعْرِفْهُ .

مَسْأَلَةٌ :

إِنَّمَا جَعَلْنَا الْأَفْعَالَ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَوَامِلِ
تَتَّبِعُ لَهَا وَفُرُوعٌ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْعَوَامِلِ وَغَيْرِهَا إِنْ كَانَتْ حُرُوفًا ،
كَانَتْ إِمَّا حُرُوفَ جَرٍّ وَإِمَّا حُرُوفًا شَبَّهَتْ بِالْأَفْعَالِ كَبَابٍ " إِنْ " ، وَحُرُوفُ

(١) فِي النُّسخة " الْفَائِدَةُ " بِالْيَاءِ ، وَهَكَذَا دَأْبُ عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي كُلِّ كِتَابِهِ عَلَى
تَسْهِيلِ الْيَاءِ .

(٢) يَعْنِي قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ " وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ
يُحْكِي عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَبْتَدَأِ : إِنْ عَامِلَ الرُّفْعِ فِيهِ
كُونُهُ أَوَّلًا لِثَانٍ ، ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ . فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : إِنْ الْعَامِلُ
فِيهِ تَقَرُّبُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّى مِنَ الْعَوَامِلِ حَتَّى يَكُونَ أَوَّلًا
لِثَانٍ هُوَ حَدِيثٌ عَنْهُ ، فَاعْرِفْهُ " انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٢١٥ / ١ .

الْجَرَّهِيَ أَذَوَاتُ الْأَفْعَالِ تَصِلُ بِهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ .

فَالْجَرُّ الَّذِي هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَتَّصِلَ بِأَفْعَالٍ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ هَذَا الْجَرُّ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ عَمَلُ الْحُرُوفِ رَاجِعًا إِلَى الْأَفْعَالِ ، وَيَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَرَضْنَا مَا لَا يَكُونُ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْحُرُوفَ الْجَارَةَ قَدْ تَكُونُ مَزِيدَةً ؛ لِأَنَّ الِاعْتِبَارَ بِحَالِ الْأَصْلِ وَحَيْثُ لَا تَكُونُ مَزِيدَةً وَيَكُونُ الْكَلَامُ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا .

وَأَمَّا بَابُ " إِنْ " فَلَا يُشْكِلُ الْأَمْرُ فِي كَوْنِهَا تَبَعًا لِلْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا تَعْمَلُ لِتَشْبِيهِهِمْ لَهَا بِالْفِعْلِ ^(١) كَانَ الْفِعْلُ / لَا مُحَالَةً مُقَدِّمًا عَلَيْهَا وَأَصْلًا مِنْ حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهَ قَبْلَ الْمُشَبِّهِ بِهِ وَمُقَدِّمًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَا عَدَا الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَوَامِلِ اسْمًا كَانَ الْأَمْرُ بَيْنَنَا فِي كَوْنِهَا فُرُوعًا لِلْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ الْاسْمُ عَمَلُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْهُ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ تَبَعٌ لِلْفِعْلِ ، وَكَانَ بَعْدَهُ فِي الرَّتْبَةِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ فُرُوعٌ لِلْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مُنَاسِبًا لِلْفِعْلِ يُوْجِهُ مِنَ الْوُجُوهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ " رَجُلٍ ، وَفَرَسٍ ، وَثَوْبٍ ، وَدَارٍ " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ .

(١) انظر الكتاب ١٣١/٢ .

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ أَيْضًا إِذَا تَوَوَّلَ عَلَى مَعْنَى "أَنْ"
 مَعَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا" كَانَ الْمَعْنَى : عَجِبْتُ مِنْ
 أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَإِذَا قُلْتَ : "يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا" كُنْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ :
 يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ^(١) ، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى
 "أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ ، وَذَلِكَ فِي حَالِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فَلَا يُقَالُ : "عَجِبْتُ
 مِنْ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا".

وَأَمَّا عَمَلُ الْأَسْمَاءِ الْجَرِّ فِي الْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : "غُلَامُ زَيْدٍ" وَ"دَارُ
 عَمْرٍو" ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ
 لَهَا عَمَلٌ ، لِأَنَّ الْجَرَ الَّذِي يَقَعُ بِالْإِضَافَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَى حَرْفِ
 جَرٍّ ، / كَارَادَتِكَ ^(٢) مَعْنَى "اللام" فِي قَوْلِكَ : "غُلَامُ زَيْدٍ" ، ١١/ب
 وَمَعْنَى "مِنْ" فِي قَوْلِكَ : "خَاتَمُ فَضَّةٍ" ، وَ"بَابُ سَاجٍ" ^(٣) .

وَأَعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنْ ضَرْبِ رُؤَاتِ
 الشُّعْرِ ، وَهِيَ مُسْتَكْرَرَةٌ جَزَاءً ^(٤) ،

(١) انظر شرح المفصل ٥٩/٦ .

(٢) فِي النسخة "كاراتك" سقط .

(٣) الساج : خشب يجلب من الهند ، واحده ساجه .

اللسان (سوج) ٣٠٣/٢ .

(٤) اختلف النحويون فِي أَعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمُقْتَرَنِ بِ"أَل" عَمَلُ فَعْلِهِ ، فِي

الكتاب ١٩٢/١ ذهب سيبويه إِلَى إعماله لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ اللَّامَ مُعَاقِبَةٌ

لِلتَّنْوِينِ فَأَعْمَلَهُ عَمَلُ الْمَنْوُونِ . وَذهب غَيْرُهُ إِلَى عَدَمِ إعماله . انظر المقتصد ٥٦٣

وَأوضح المسالك ٢٤١/٢ فَمَا بَعْدَهَا ، وَشرح المفصل ٦٣/٦ فَمَا بَعْدَهَا .

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي : (١)

١ - كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الْخُطُوبِ تَخَلُّصًا (٢)

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِالصَّدْرِ ، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ بِإِضْمَارِ
فِعْلٍ دَلَّ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَدَّرَ : كَيْفَ أَرْجُو تَخَلُّصًا ، وَمِثْلُهُ :

٢ - لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنْبِي كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا (٣)
" الْمُغِيرَةُ : الْخَيْلُ الْمُغِيرَةُ وَالْجَمَاعَةُ الْمُغِيرَةُ .

مَسْأَلَةٌ : فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مِنْ بَابِ " كَانَ " :

كُلُّ مَا لَيْسَ فِيهِ " مَا " مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ سِوَى " لَيْسَ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ
فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ أَيْضًا .

(١) وهو أبو الطيب أحمد بن الحسين من أشهر شعراء القرن الرابع
الهجري ، وشهرته تغني عن التعريف به . والاستشهاد بأشعاره على
سبيل الاستثناس لأنه من المتأخرين .

(٢) هذا صدر بيت للمتنبي في ديوانه بالشرح المنسوب للعكبري (١ / ١٢٤ ،
وعجزه :

مِنْ بَعْدِ مَا أَنْشَبْنِي فِي مَخَالِبَا .

(٣) البيت للعرار بن سعيد الأسدي ، ونسبه البغدادي في الخزائنة
١٢٩ / ٨ إلى مالك بن زغبة الباهلي ، وهو في الكتاب (١ / ١٩٣) ، والمقتضب
١٥٢ / ١ والإيضاح ١٦١ ، والمقتصد ٥٦٧ / ١ ، والمرتل ٢٤٥ ، والجمل

تفسير هذا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " كَانَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ " ، وَيَجُوزُ
أَيْضًا " مُنْطَلِقًا كَانَ زَيْدٌ " ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ،
وَصَارَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ " .

وَأَمَّا مَا فِيهِ " مَا " فَيَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ كَقَوْلِكَ :
" مَا زَالَ كَرِيمًا زَيْدٌ " ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ^(١) ، لَا يُقَالُ :
" كَرِيمًا مَا زَالَ زَيْدٌ " .

وَأَمَّا " لَيْسَ " فَقَدْ اختلف النحويون فيه : فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى
" مَا زَالَ ، وَمَا فَتِيءٌ " فِي أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْخَبَرُ فِيهِ عَلَى الْاسْمِ كَقَوْلِكَ : " لَيْسَ
مُنْطَلِقًا زَيْدٌ " وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى نَفْسِ " لَيْسَ " فَلَا يُقَالُ : " مُنْطَلِقًا لَيْسَ زَيْدٌ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَى " كَانَ " فَأَجَازَ فِيهَا الْأَمْرَيْنِ : تَقْدِيمَ
الْخَبَرِ / عَلَى الْاسْمِ ، وَتَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى " لَيْسَ " نَفْسَهَا ^(٢) .

أ/١٢

==== للزجاجي ١٢٤ ، وشرح المفصل ٩/٦ ، ٦٤ ، وشرح الأشموني ٩/٤ ،
والشاهد في قوله " الضرب مسمعا " حيث عمل المصدر وهو " الضرب "
عمل فعله فنصب مفعولا به وهو " مسمعا " ، وقيل : هو منصوب
بإضمار فعل دل عليه المصدر ، و " مسمعا " اسم رجل .

(١) وهذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الفراء . أما الكوفيون فيجيزون تقديم
خبر " ما زال " عليها ، وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب
ابن كيسان . وأجمع الفريقان على أنه لا يجوز تقديم خبر " ما دام "
عليها .

انظر هذا الخلاف في الإنصاف المسألة رقم (١٧) ١/١٥٥ .

(٢) الأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب البصريين ، انظر حجة كل
فريق في الإنصاف المسألة (١٨) ١/١٦٠ .
وقد مال الجرجاني هنا إلى مذهب الكوفيين .

وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ .

مَسْأَلَةٌ :

" مَا دَامَ " هُوَ لِتَقْدِيرِ زَمَانٍ فِعْلٍ بِزَمَانٍ فِعْلٍ آخَرَ ، تَقُولُ :
 " أَجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا " تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ مَدَّةَ جُلُوسِهِ زَمَانًا لِجُلُوسِكَ
 وَمُقَدَّارًا لَهُ ، وَ" مَا " فِيهِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ ^(١) ، أَيِ بِرَحْبِهَا . وَهُوَ كَلَامٌ
 مَوْضُوعٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، فَلَا أَصْلَ : " أَجْلِسْ مَدَّةَ دَوَامِ
 جُلُوسِ زَيْدٍ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ " مَدَّةٌ " فَبَقِيَ " أَجْلِسْ دَوَامَ جُلُوسِ
 زَيْدٍ " ، ثُمَّ أُقِيمَ " مَا دَامَ " مَقَامَ الدَّوَامِ .

^(٢)
 وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِي " مَا دَامَ " شَيْئًا لَيْسَ فِي " مَا زَالَ " وَأَخَوَاتِهَا ،
 وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لـ " مَا دَامَ " مَعْنَى مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَلَامٌ يَتَّصِلُ بِهِ ، لَوْ قُلْتَ
 مُبْتَدَأًا : " مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا " لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ
 فِي حُكْمِ ظَرْفِ زَمَانٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ تَقْدِيرُ زَمَانٍ فِعْلٍ بِزَمَانٍ فِعْلٍ
 آخَرَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ قَوْلِكَ : مَدَّةَ جُلُوسِكَ . وَكَمَا لَا بُدَّ
 مِنْ أَنْ تَقُولَ : " أَجْلِسْ مَدَّةَ جُلُوسِكَ " فَتَأْتِي بِفِعْلٍ ^(٣) يَكُونُ مَدَّةَ الْجُلُوسِ
 زَمَانًا لَهُ كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي " مَا دَامَ " ^(٤)

وَأَمَّا " مَا زَالَ " فَلَيْسَ هُوَ زَمَانًا حَتَّى يَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ فِعْلٌ
 يَقَعُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا .

(١) سورة التوبة : ١١٨ وفي النسخة (وضاعت)
 بزيادة الواو .

(٢) في النسخة " فيما زال " بوصل الياء والميم .

(٣) في النسخة " يفعل " تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١ / ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١١١ .

وَمَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " كَمَا تَقُولُ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " / ، وَذَلِكَ أَنَّ " مَا " وَلَوْ كَانَ لِلنَّفْيِ فَإِنَّ نَفْيَهُ قَدْ انْتَقَضَ بِمَا فِي " زَالَ " مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النَّفْيِ نَقَضَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَحَصَلَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، وَإِذَا كَانَ نَفْيٌ مَا كَانَ قَدْ انْتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِدُخُولِ " إِلَّا " مَعْنَى : لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ لِنَقْضِ النَّفْيِ ، فَإِذَا كَانَ النَّفْيُ قَدْ انْتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِدُخُولِهِ مَعْنَى . فَإِذَا كَمَا لَا يَجُوزُ " كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا " ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ كَلَامٌ مُوجِبٌ (١) .

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ الْآنَ حُكْمُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ثُمَّ فِيهِمَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا عَوَامِلُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .
وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِيرَةً ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِيرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً ، لَوْ قُلْتَ : " مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ " عَلَى أَنْ يَكُونَ " مُنْطَلِقٌ " مُبْتَدَأً وَ" زَيْدٌ " خَبَرًا كَانَ مُحَالًا (٢) . إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ " مُنْطَلِقٌ " خَبَرًا مَقْدَمًا .

(١) انظر المقتصد ٣٩٩/١ ، والإينصاف ١٥٦/١ ، والفاخر لوجه ٧٤/ب .

(٢) " لَا جُلَّ أَنْ الْإِخْبَارَ بِمَا يُعْرِفُ عَمَّا لَا يَعْرِفُ عَكْسَ الْعَادَةِ ، فَلَوْ ذَكَرْتَ لِلْمَخَاطَبِ نَكْرَةً لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا ، فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَعْرِفَةٍ ذَكَرْتَ لَهُ مَا يَعْرِفُهُ . وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ " مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ " فَتَزْعُمُ أَنَّ " مُنْطَلِقًا " مَخْبَرُ عَنْهُ وَ" زَيْدٌ " خَبَرٌ ، فَتَجْعَلُ مَا يَعْرِفُهُ خَبَرًا عَمَّا لَا يَعْرِفُهُ وَهَذَا مُحَالٌ لَا يَتَصَوَّرُ ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ أَنْ تُخْبِرَهُ بِمَا لَا يَعْرِفُهُ ، وَهُوَ مُنْطَلِقٌ ، عَمَّا يَعْرِفُهُ وَهُوَ " زَيْدٌ " فَاعْرِفُهُ " . انظر المقتصد ٣٠٦/١ .

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَصْلٌ عَظِيمٌ قَدْ قَلَّ نَظَرُ النَّاسِ فِيهِ ، وَهُوَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَصْلِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، مِنْ حَيْثُ يَظُنُّ النَّاسُ أَنَّهُ يُعْمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ وَالْخَبَرَ ثَانٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا فَرْقًا لَوْ كَانَ الْخَبَرُ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي اللَّفْظِ ، وَكَانَ لَا يَكُونُ الْأِسْمُ مُبْتَدَأًا إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّمٌ ، وَلَا خَبَرًا إِلَّا وَهُوَ مُؤَخَّرٌ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ . / وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُطْلَبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى . وَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْخَبَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ وَهُمَا : الْإِثْبَاتُ ، وَالنَّفْيُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا مَضَى (١) يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ :

فَالْإِثْبَاتُ : يَقْتَضِي مُثَبَّتًا وَمُثَبَّتًا لَهُ ، وَالنَّفْيُ يَقْتَضِي مَنْفِيًّا وَمَنْفِيًّا عَنْهُ . وَإِنْ قَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ فَالْمُبْتَدَأُ أَبَدًا يَكُونُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ لَهُ أَوِ الْمَنْفِيِّ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ أَوِ الْمَنْفِيِّ . فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، أَوْ " مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " عَلِمْتَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ " زَيْدٌ " ، بِأَنْ تَنْظُرَ فَتَعْلَمَ أَنَّ الْفَرْضَ مِنْ كَلَامِكَ هَذَا أَنْ تُثَبِّتَ الْإِنْطِلَاقَ لِزَيْدٍ أَوْ تَنْفِيهِ عَنْهُ ، وَتَعْلَمَ أَنَّ " مُنْطَلِقًا " هُوَ الْخَبَرُ ، لِأَنَّكَ تَرَاهُ دَالًّا عَلَى الْإِنْطِلَاقِ الَّذِي هُوَ الْمُثَبَّتُ أَوِ الْمَنْفِيُّ (٢) .

وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِمَا فَكَذَلِكَ الْحُكْمُ بَعْدَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ .

(١) راجع ذلك ص ٦ .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ١٨٩ .

وَجُمْلَةُ الْعَوَائِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ :

بَابُ " كَان " وَهُوَ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ .

وَبَابُ " إِنْ " وَهُوَ يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ .

وَبَابُ " ظَنَنْتُ " وَهُوَ يَنْصِبُهُمَا مَعًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ هَاهُنَا ضَمِيرٌ يُسَمَّى

" الْفَصْلَ " يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ [لَهُ] (١) مَوْضِعٌ

مِنَ الْإِعْرَابِ (٢) ، وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ اللَّفْظِيُّ / يَمْنَزِلُهُ مَا يَكُونُ ثُبُوتُهُ كَسُقُوطِهِ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ " فَتَنْصِبُ

" الْمُنْطَلِقَ " كَمَا تَنْصِبُهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ " هُوَ " (٣) . غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ

(١) زيادة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتصد ٤١٤/١ .

(٢) وهذا مذهب البصريين ، وإليه جنح الجرجاني ، أما الكوفيون فضمير

الفصل عندهم يسمى " عماداً " وله موضع من الإعراب .

انظر المسألة (١٠٠) من الإنصاف ٢/٢٠٦ .

(٣) انظر المقتصد ٤١٤/١ .

مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِخِلَافِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
 "كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ" كَانَ أَبْلَغُ - فِي تَحْقِيقِ أَنَّ الْمُنْطَلِقَ لَيْسَ إِنْسَانًا
 غَيْرَ زَيْدٍ - مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "كَانَ زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ" بِغَيْرِ "هُوَ". وَلَهُ
 فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ يُنْبِئُ - مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ - أَنَّ الَّذِي تُرِيدُ
 أَنْ تَذْكُرَهُ - مِنْ بَعْدِ الْأَسْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ اسْمَ "كَانَ" - خَبْرًا وَلَيْسَ بِصِفَةٍ،
 حَتَّى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَى السَّامِعِ أَنَّهُ خَبْرٌ
 وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ "هُوَ" وَقَعَ الْاشْتِبَاهُ.

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْأَوَّلُ" لَمْ يَقَعْ شَكٌّ
 فِي أَنَّ "الْأَوَّلَ" خَبْرٌ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ "هُوَ" وَقُلْتَ: "كَانَ زَيْدٌ الْأَوَّلُ"
 جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ "الْأَوَّلَ" صِفَةٌ لِزَيْدٍ وَأَنَّ الْخَبَرَ مُتَنَظَّرٌ.
 ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ
 مِنْ ذَلِكَ.

فَالْمَعْرِفَتَانِ كَقَوْلِكَ: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ".
 وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ كَقَوْلِكَ: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو". (١)
 فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا نَكْرَتَيْنِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكْرَةً
 لَا يَشْبِهُ الْمَعْرِفَةَ لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، لَوْ قُلْتَ: "كَانَ رَجُلٌ مِنْ
 بَنِي تَعِيمٍ هُوَ شَاعِرًا"، وَقُلْتَ: "كَانَ زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقًا خَطَأً".

وَأَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يُوجِبُهُ الْإِعْتِبَارُ / أَنَّ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً ١٤/أ
وَالْخَبَرُ نَكْرَةً ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنَّ يُخْبَرَ السَّامِعُ عَنْ شَيْءٍ
يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُهُ لَهُ (١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمَا
إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يَكُونُ فِي الثَّانِي ضَرْبٌ مِنَ التَّنْكِيرِ .
وَإِذَا كَانَا نَكْرَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يَكُونُ فِي الْأَوَّلِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ .
تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدُ أَخُوكَ " لَمْ تَقُلْهُ إِلَّا عَلَى
أَحَدٍ وَجِهَيْنِ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ فِيهِمَا مُحْتَاجًا إِلَى مَعْرِفَةِ الْإِخْوَةِ :
فَلَا أَوَّلُ : أَنَّ تَقُولُهُ لِإِنْسَانٍ قَدْ عَرَفَ زَيْدًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخٌ لَهُ ،
بِأَنَّ يَكُونُ قَدْ وُلِدَ زَيْدٌ وَهُوَ غَائِبٌ فَعَرَفْتَهُ ذَلِكَ (٢) .
وَالثَّانِي : أَنَّ تَقُولُهُ لِمَنْ تُرِيدُ تَنْبِيئَهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مُرَاعَاةِ
حَقِّ الْإِخْوَةِ ، فَتَنْزِلُهُ لِتَقْصِيرِهِ فِي قِضَاءِ حَقِّهِ وَصِلَةِ رَحْمِهِ مَنْزِلَةً مَنْ يَجْهَلُ
أَنَّهُ أَخُوهُ (٣) .

- (١) " ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو
عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في
المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت " زيد قائم " عُدَّ
لغوًا ، وإن لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز
أن تقول : رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص الفكرة بوجه " .
انظر شرح الكافية للرضي ٨٩/١ .
(٢) انظر شرح المفصل ٩٨/١ .
(٣) انظر الأصول في النحو ٦٥/١ فما بعدها ، والمقتصد ٣٠٦/١ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي قَوْلِنَا : لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنْ يُخْبَرَ السَّامِعُ
عَنْ شَيْءٍ يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِـ " لَهُ " أَوْ هَمَّ
الْمُحَالِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ - كَالانْطِلَاقِ فِي قَوْلِكَ :
" زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " - غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْمُخَاطَبِ أَصْلًا ، وَأَنْ يَكُونَ أَنْتَ تُعْلِمُهُ إِيسَاهُ
بِخَبْرِكَ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَعْنَى الْمُخْبَرِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا فِي
نَفْسِهِ وَجِنْسِهِ .

وَأَمَّا الَّذِي تُفِيدُهُ أَنْتَ فَكُونُهُ فِعْلًا أَوْ صِفًا لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ ، فَإِذَا قُلْتَ :
" زَيْدٌ / مُنْطَلِقٌ " كَانَ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ السَّامِعُ هُوَ كَوْنُ الْانْطِلَاقِ
وَأَقْعًا مِنْ زَيْدٍ لَا الْانْطِلَاقَ نَفْسَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ .

وَلِإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّا إِنَّمَا جَعَلْنَا التَّنْكِيرَ الْأَصْلَ ؛ لِأَنَّهُ
يَقْتَضِي أَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ فِي جُمْلَةٍ وَلَا تَفْصِيلٍ .
تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ بَانَ دَارًا " فَأَنْتَ تُعْلِمُهُ
وُجُودَ بِنَاءٍ هُوَ يُحْدِثُهُ الْآنَ أَوْ هُوَ مُحْدِثٌ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ
وُجُوبًا فِي النَّكْرَةِ .

فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَ وَجُودَ
الْمَعْنَى الَّذِي يُخْبَرُ بِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْبَانِي لِهَذِهِ السُّدَارِ "

لَمْ يَكُنْ غَرَضُكَ مِنْ كَلَامِكَ أَنْ تُعَلِّمَهُ وَجُودَ الْبِنَاءِ ، كَيْفَا ، وَهُوَ يَسْرَاهُ مَوْجُودًا ! ،
وَأِنَّمَا يَكُونُ الْغَرَضُ أَنْ تُعَلِّمَهُ كَوْنَهُ فِعْلًا لِزَيْدٍ وَتُبَيِّنَهُ لَهُ ، وَهَكَذَا
أَرَدْنَا يَقُولُنَا : " إِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ خَيْرًا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّنْكِيرِ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَ كَوْنَ الْبِنَاءِ فِعْلًا لِزَيْدٍ كَانَ قَوْلُكَ :
" زَيْدُ الْبَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ " لَعَوًّا

وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ فِي الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ اشْتِهَارُهُ بِكَوْنِهِ أَخًا لِلْمُخَاطَبِ
كَاشْتِهَارِهِ بِأَنْ اسْمُهُ " زَيْدٌ " كَانَ لَعَوًّا أَنْ تَقُولَ : " زَيْدُ أَخُوكَ " .
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنْهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الْأَصْلُ . وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ النُّكْرَةِ فَقَالُوا
: إِنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا خُصِّصَتْ بِصِفَةٍ ، فَقَرُبْتَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ كَيْثَلٍ أَنْ تَقُولَ :
/ " كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَعِيمٍ فَارِسًا أَوْ شَاعِرًا " وَلَيْسَ يَكْفِي هَذَا حَتَّى ١٥/أ
يُشْتَرَطَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى مَعْنَى لَا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ قَبِيلَةٍ ،
كَالْفُرُوسِيَّةِ وَالشَّعْرِ ، فَإِنَّهُ [مَا] (١) لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ الْبُتْدَارِ
تَأْثِيرٌ فِي الْفَائِدَةِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِنْ قُلْتَ : " كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَعِيمٍ ذَاهِبًا "

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

كَانَ يَمْنُزِلُهُ أَنْ تَقُولَ : " كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا " فِي عَدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
كَمَا يَعْلَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الدُّنْيَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ ،
كَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَبِيلَةَ لَا تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ . (١)

فَمَدَارُ الْأَمْرِ إِنْ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ بِأَمْرٍ لَا تَشْتَرِكُ
النُّفُوسُ فِي مَعْرِفَتِهِ .

وَيَصْلُحُ الْخَبَرُ عَنِ النِّكَرَةِ فِي النَّفْيِ عَنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ كَقَوْلِكَ : " مَا شَيْءٌ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاكَ " وَ " مَا شَيْءٌ أَصْلَحَ لِلْمَرْءِ مِنْ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ " ،
إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مِثْلَ الَّذِي تَرَى مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى حُصُولِ (٢)
مَعْنَى يَكُونُ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ (٣) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِم ، لَوْ قُلْتَ :
" مَا شَيْءٌ حَسَنًا " أَوْ " مَا شَيْءٌ نَافِعًا " وَلَمْ تُزِدْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ،
لِاسْتِحَالَةِ أَنْ تَخْلُو الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مِنَ الْحُسْنِ وَالنَّفْعِ ، وَتَقُولَ : " مَا كَانَ أَحَدٌ
مِثْلَكَ " وَ " مَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْكَ " فَيَحْسُنُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُخَاطَبُ مُنْفَرِدًا بِصِفَةٍ لَا تَكُونُ لِغَيْرِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَشَمَةِ وَالْقُدْرَةِ بِحَيْثُ
/ لَا يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَا كَانَ أَحَدٌ ذَاهِبًا " ١٥/ب
أَوْ " مَا كَانَ أَحَدٌ قَائِمًا " كَانَ لَفَوًّا .

(١) انظر المقتصد ٣٠٨/١ .

(٢) من هامش النسخة على أنها في نسخة أخرى ، وفي المتن " خصوص " .

(٣) انظر شرح التصريح ١٦٨/١ .

فصل

مِنْ أَصُولِ الْمُبتَدَأِ وَالْخَبَرِ : أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ مُفْرَدًا وَجُمْلَةً . (١)
ثُمَّ الْمُفْرَدُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

ضَرْبٌ يَحْتَمِلُ ضَعِيفًا رَاجِعًا إِلَى الْمُبتَدَأِ . وَضَرْبٌ لَا يَحْتَمِلُ الضَّعِيفَ .
فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : قَوْلُكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " وَ " عَمْرُو ذَاهِبٌ " وَ " زَيْدٌ كَرِيمٌ " .
فِي هَذَا كُلِّهِ ضَعِيفٌ مُسْتَكِنٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ
هُوَ ، وَعَمْرُو ذَاهِبٌ هُوَ ، وَزَيْدٌ كَرِيمٌ هُوَ .
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا نَعْطِفُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ : " زَيْدٌ ذَاهِبٌ هُوَ وَعَمْرُو " ،
وَذَلِكَ أَنَّ " عَمْرًا " مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّعِيفِ فِي " ذَاهِبٍ " لَا عَلَى " ذَاهِبٍ " نَفْسِهِ ،
كَيْفَ . وَلَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى " ذَاهِبٍ " لَكَانَ يَكُونُ خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا أَنَّ
" ذَاهِبًا " خَبَرٌ عَنْهُ ! وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ " عَمْرًا " مُخْبَرٌ عَنْهُ
بِالذَّهَابِ كَ " زَيْدٍ " بِسَبَبِ أَنَّ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى ضَعِيفِهِ .

وَدَلِيلُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّا نَقُولُ : " كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا هُوَ وَعَمْرُو " فَتَرَفَعُ
" عَمْرًا " لَا مُحَالَةً مَعَ أَنَّ " ذَاهِبًا " مَنْصُوبٌ ، وَالْأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا .

وَالثَّانِي : وَهَوَمَا لَا يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ "هُوَ" ، كَقَوْلِكَ : "هَذَا زَيْدٌ" ، وَ"أَخُوكَ عَمْرُو" ، فَ"زَيْدٌ" خَبَرٌ عَنْ "هَذَا" ، وَ"عَمْرُو" خَبَرٌ عَنْ "أَخُوكَ" .

ثُمَّ لَا يَتَصَوَّرُ ، تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ فِيهِمَا ، لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ تَقُولَ : "هَذَا زَيْدٌ هُوَ وَخَالِدٌ" مِنْ حَيْثُ يُؤَدَّى إِلَى أَنْ تَجْعَلَ "خَالِدًا" شَرِيكًا فِي كَوْنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ / "زَيْدًا" ، وَهُوَ مِنَ الْإِحَالَةِ بِحَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْوَهْمِ .^(١)

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : "زَيْدٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ" ، وَعَمْرُو قَامَ غُلَامُهُ" ، "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"أَبُوهُ" مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ"كَرِيمٌ" خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ "أَبُوهُ" ، ثُمَّ جُمْلَةٌ قَوْلُكَ : "أَبُوهُ كَرِيمٌ" خَبَرٌ عَنْ "زَيْدٍ" . وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فَ"قَامَ غُلَامُهُ" بِمَجْمُوعِهَا خَبَرٌ عَنْ عَمْرُو .
وَلَا بُدَّ لِلْجُمْلَةِ إِذَا جُعِلَتْ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَالِهَاءِ فِي "أَبُوهُ وَغُلَامُهُ" .^(٣)

(١) ذهب الكوفيون والرماني من المتأخرين البصريين إلى أن الخبر يتحمل الضمير إذا كان اسماً محضاً غير مشتق من فعل . . . انظر شرح المفصل

(٢) انظر اللمع لابن جني ٧٣ ، يقصد بالذكر الضمير وهو مصطلح ورد في

وَإِنْ عَرِيتَ مِنَ الذِّكْرِ لَمْ يَصِحَّ الْكَلَامُ . لَوْ قُلْتَ : " زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " كَانَتْ مُحَالًا حَتَّى تَصِلَ بِهِ شَيْئًا يَكُونُ فِيهِ ذِكْرٌ لَزَيْدٍ ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو فِي حَاجَتِهِ " (١) .

وَقَدْ تَجِيءُ الْجُمْلَةُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُقَدَّرًا وَمَنْوِيًّا فِيهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " السَّمْنُ مَنَوَانٌ (٢) بِدِرْهَمٍ " ، الْمَعْنَى : السَّمْنُ مَنَوَانٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ حُذِفَ " مِنْهُ " (٣) اللَّفْظُ وَأُرِيدَ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ أَوَ الْحَالِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ (٤) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا سَاغَ حَذْفُ " مِنْهُ " مِنَ الْمَسْأَلَةِ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْفَرَضَ مِنْ قَوْلِكَ : " مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ " بَيَانُ السَّعْرِ عَلِيمٌ ضَرُورَةً أَنَّ الْقَصْدَ بِهِذِهِ التَّسْعِيرِ إِلَى السَّمْنِ ، إِذَا مِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَقْصِدَ بِالتَّسْعِيرِ إِلَى مَا لَمْ تَذْكُرْهُ وَتَدَّعِ الْمَذْكُورَ بِمَضِيعَةٍ (٥) ، وَلَوْ قُلْتَ : " زَيْدٌ أَخَذَتْ دِرْهَمًا " تَزَعُمُ أَنَّكَ / أَخَذَتْ مِنْهُ دِرْهَمًا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ، لِأَنَّهُ مِثَالٌ لَا يَدُلُّ الْحَالُ عَلَيْهِ دَلَالَةً يَكُونُ فِي ظَهْوَرٍ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَسْأَلَةِ السَّمْنِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ

- (١) انظر اللع ٧٤ ، والإيضاح ص ٤٤ ، والأصول ١/٦٩ .
- (٢) " المنا ، الكيل أو الميزان الذي يوزن به ، وتثنيته منوان ، ومنيان " (اللسان (منو) .
- (٣) في النسخة " فني " وكتبت " من " فوقها ، والراجح - فني نظري - ما أثبت .
- (٤) انظر اللع ٧٤ ، والمقتصد ٢٨١/١ ، وشرح المفصل ١/٩١ .
- (٥) انظر المقتصد ٢٨١/١ .

أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ تَجْرِيَ الْجُمْلَتَانِ مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ
تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا عَلَى إِنْفِرَادِهِمَا^(١) خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ دُونِ أَنْ تَكُونَ الْآخَرَى
مَضْمُونَةً إِلَيْهَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرْطٌ
وَجَزَاءٌ إِلَّا بِجُمْلَتَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِكَ : " إِنْ أَعْطَيْتَنِي شُكْرَكَ " ، وَلَمَّا
كَانَ كَذَلِكَ جَرَّتَا مِنْ حَيْثُ ارْتِبَاطُ أَحَدَاهُمَا بِالْآخَرَى مَجْرَى الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ .
وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ فِي مَوْضِعِ
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ جَازَ أَنْ يَعُودَ الذِّكْرُ إِلَيْهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى . تَقُولُ :
" زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيَ يَشْكُرَكَ عَمْرُو " فَتُعِيدُ ذِكْرًا مِنَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ دُونَ الْجَزَاءِ ،
وَتَقُولُ : " زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيَ عَمْرًا يَشْكُرَكَ " ، تَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي " يَشْكُرَكَ "
لِـ " زَيْدٍ " فَيَكُونُ الذِّكْرُ عَائِدًا مِنَ الْجَزَاءِ وَحْدَهُ دُونَ الشَّرْطِ .

(١) فِي النِّسْخَةِ (اِنْفِرَادَهُمَا) بِالتَّثْنِيَةِ .

(٢) فِي النِّسْخَةِ (أَحَدَهُمَا) وَالْأَوَّلَى مَا أُثْبِتَ .

(٣) الذِّكْرُ يَعْنِي بِهِ الضَّمِيرُ وَانْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ٤٧ .

وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَكُونُ شَرْطًا وَجَزَاءً بِحَالٍ ، لَوْ قُلْتُ : " زَيْدُ
أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ذَاهِبٌ " لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " وَعَمْرُو ذَاهِبٌ "
جُمْلَةٌ مُفْرَدَةٌ بِنَفْسِهَا لَيْسَتْ مُرْتَبِطَةً مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
" أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ " وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ / كَانَ خَبَرًا عَنِ الشَّيْءِ يَمَّا لَيْسَ ١٧/أ
مِنْهُ بِسَبِيلٍ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ أَعَدْتَ الذِّكْرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
إِلَى الْمُبْتَدَأِ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيَ يَشْكُرَكَ ،
وَعَمْرُو إِنْ تَأْتِيهِ تَجِدُهُ " .

وَمِمَّا يُفْتَرَضُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الظَّرْفَ يَكُونُ خَبَرًا عَنْ
الْمُبْتَدَأِ ^(١) . وَالْوَاجِبُ أَوَّلًا أَنْ يُحْصَلَ جُمْلَةٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الظَّرْفِ فِي
إِصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ .

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الظَّرْفَ فِي الْأَصْلِ هُوَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ،

(١) انظر الإيضاح ص ٤٧ .

ثُمَّ إِنَّهُمْ يُطْلِقُونَ اسْمَ الظَّرْفِ عَلَى كُلِّ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ^(١) ، فَإِذَا قَالُوا :
 " الْمُرُورُ بِزَيْدٍ " سَمَوْا " بِزَيْدٍ " ظَرْفًا ، كَمَا يُسَمُّونَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ مِثْلَ
 " الْقِتَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَزَيْدٌ أَمَامَكَ " .

وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَدَّ لِكُلِّ ظَرْفٍ مِنْ فِعْلٍ
 يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ شَيْءٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، ثُمَّ يَتَعَلَّقُ تَارَةً بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ :
 فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَأُخْرَى بِمُضَمَّرٍ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ .
 فَمِثَالُ الْمُتَعَلِّقِ بِالظَّاهِرِ قَوْلُكَ : " خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " ،
 وَوَقَفْتُ أَمَامَكَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَخَذْتُ مِنْ عَمْرٍو " ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

وَمِثَالُ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمُضَمَّرِ قَوْلُكَ : " الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " ، وَالرَّحِيلُ
 غَدًا ، وَزَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَالْمُرُورُ بِزَيْدٍ ، وَالْحَقُّ عَلَى عَمْرٍو ، / وَالْمَالُ لِزَيْدٍ " . ١٧/ب
 وَالظَّرْفُ فِي هَذَا كُلِّهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ . ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ يَكُونُ
 فِعْلًا إِنْ شِئْتَ ، وَاسْمًا إِنْ شِئْتَ .

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " كُنْتَ
 بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ إِنَّ التَّقْدِيرَ " يَقَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ
 " وَقَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .

وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْبَابِ كُلِّهِ فَإِذَا قُلْتَ : " الْمُرُورُ بِزَيْدٍ " جَازَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ " يَقَعُ بِزَيْدٍ أَوْ يَكُونُ بِزَيْدٍ " ، وَجَازَ أَنْ يَقْدَرَ " وَقَعُ بِزَيْدٍ أَوْ كَائِنُ بِزَيْدٍ " .

ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ يَقُولُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الضُّرُوبِ الَّتِي
ذَكَرْنَاهَا : إِنَّ اسْمَ الظَّرْفِ يَجْمَعُهَا أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ هُنَاكَ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الظَّرْفِ :
إِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَقْدِيرُ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى
الفِعْلِ .

(١) في النسخة " الذي " والصواب ما أثبتته .

فصل

في أفعال المقاربة

يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّا وَإِنْ أَطْلَقْنَا فِي "كَادَ" وَ"عَسَى" أَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ فَإِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي ذَلِكَ ^(١)، فَهَوَانِ الْمُقَارَبَةِ فِي "عَسَى" تَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ ^(٢) وَمَا يَقَعُ فِي الظَّنِّ، وَفِي "كَادَ" عَنِ الْإِخْبَارِ يَقْرُبُ الشَّيْءُ مِنَ الْوُجُودِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

تَفْسِيرُهُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ" فَأَنْتَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : أَرْجُو أَنْ يَخْرُجَ ، وَالَّذِي يَقَعُ فِي ظَنِّي أَنَّهُ يَخْرُجُ .

وَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ" / يَخْرُجُ "كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ ١/١٨
قَدْ هَمَّ بِالْخُرُوجِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ^(٣)؛ وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْ
وُجُودِهِ كَقَوْلِهِمْ : "خَرَجْتُ وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَزُولُ" ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّمْسَ
تَزُولُ لَا مَحَالَةَ ، فَهِيَ لَمْ يُرَدِّ بِ "كَادَ" قُرْبَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ ، وَلَكِنْ
مِنْ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : "خَرَجْتُ وَعَسَتِ الشَّمْسُ
أَنْ تَأْفَلَ" ^(٤) ، وَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ" ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ لَمْ يَكُنْ

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢/٢٥٥ : "وتقول : عسى عمرو أن يحج العام القابل ، ولا تقول : كاد عمرو أن يحج العام القابل ، لأن كاد أشد مطالبة للفعل من عسى" فيحسب مطالبتهما للفعل لزم أن يليها لفظ الفعل ، فهي لضرب من الحال ، و"أن" و"لن" لا تدخل على الحال "

وانظر شرح المفصل ١١٩/٧ والإيضاح ص ٨٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢٣٣/٤ وعبرة سيبويه "ولعل وعسى : طمع واشفاق" .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٩/٧ .

(٤) (أفل : أى غاب) عن اللسان (أفل) ١١/١٨٠ .

ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا أَصَلْنَا مِنْ أَنَّهَا لِلْإِخْبَارِ بِقُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ هَمَّ بِأَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ كَانَ الْإِخْبَارُ بِقُرْبِ مَا كَانَ
هَمَّ بِهِ مِنَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ لِمَانِعٍ مَنَعَ ، أَوْ لِرَأْيٍ مِنْهُ
يُغَيِّرُهُ ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى فِيهِمَا .

ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَبٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، فَـ " عَسَى " فِيهِمَا
مَذْهَبَانِ (١) :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ يَمْنَزَلَةٌ " قَارَبَ " . (٢)

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ يَمْنَزَلَةٌ " قَرُبَ " . (٣)

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ " ، فَـ " زَيْدٌ " فِي حُكْمِ
الْفَاعِلِ ، وَـ " أَنْ يَخْرُجَ " فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ ، كَمَا أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي " قَارَبَ "
إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ فِي " قَارَبَ " أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمَصْدَرُ فَقَوْلُ : " قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ " ،
وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي " عَسَى " ، فَلَا يُقَالُ : " عَسَى زَيْدٌ الْخُرُوجَ " . (٤)

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ يَمْنَزَلَةٌ " قَرُبَ " ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ :
" عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ " (٥) هُوَ يَمْنَزَلَةٌ أَنْ تَقُولَ : " قَرُبَ أَنْ

(١) انظر المفصل ٢٦٩ ، وشرحه لابن يعيش ١١٥/٧ .

(٢) انظر المقتصد ٣٥٦/١ ، والمرتل ١٢٩ .

(٣) انظر المقتصد ٣٥٨/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتصد ٣٥٦/١ .

(٥) وهي هنا تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب ، ولا يكون مرفوعها

إلا " أَنْ والفعل " نحو قوله تعالى * وعسى أن تكرهوا شيئا وهو

خير لكم * انظر الجمل للزجاجي ٢٠٠ ، وشرح المفصل ١١٨/٧ ،

والمرتل ١٣٠ .

يَخْرُجُ زَيْدٌ " / عَلَى تَقْدِيرِ قَرَبَ خُرُوجُ زَيْدٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ ١٨/ب
الْمَصْدَرُ مَكَانَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ فَلَا يُقَالُ : " عَسَى خُرُوجُ زَيْدٍ "
كَمَا يُقَالُ : " قَرَبَ خُرُوجُ زَيْدٍ " (١١)

وَأَمَّا "كَادَ" فَلَا أَصْلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ "كَانَ" فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهُ
شَيْئًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً (١٢)

تَفْسِيرُهُ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : " كَادَ زَيْدٌ يَذْهَبُ " فَتَجِدُهُ مِثْلَ "كَانَ
زَيْدٌ يَذْهَبُ" فِي أَنَّكَ إِنْ أَسْقَطْتَ "كَادَ" كَانَ مَا بَقِيَ مَعَكَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ،
إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرِ "كَانَ" الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ أَنْ تَقُولَ : " كَانَ
زَيْدٌ ذَاهِبًا " كَمَا تَقُولُ : " كَانَ زَيْدٌ يَذْهَبُ " ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
الْوَاقِعُ فِي الْخَبَرِ مَاضِيًا مَثَلًا كَقَوْلِكَ : " كَانَ زَيْدٌ خَرَجَ " ، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ
ذَلِكَ فِي "كَادَ" بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي خَبَرِهِ إِلَّا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ (١٣) .
فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي "عَسَى" ، وَكَادَ " .

ثُمَّ إِنَّهُمْ رُبَّمَا شَبَّهُوا "كَادَ" بِـ "عَسَى" فَأَدَخَلُوا "أَنْ" فِي
خَبَرِهِ (١٤) ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ "كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ" ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

- (١) انظر المقتصد ٣٥٨/١
- (٢) انظر الكتاب ١١/٣ ، وشرح المفصل ١١٩/٧ .
- (٣) الكتاب ١٦٠/٣ والفاخر ١٧٧ أ وفيه أن "كاد" وأخواتها "أفعال جامدة غالبا لذا جعلت قسما على حدة .
- (٤) انظر الكتاب ١٦٠/٣ والجمل للزجاجي ص ٢٠٢ والإيضاح ص ٧٩ - ٨٠ .

٣ - * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا * (١)

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْأَصْلِ (٢)

وَكَمَا شَبَّهُوا "كَادَ" بِ"عَسَى" فَأَدْخَلُوا "أَنْ" فِي خَبَرِهِ كَذَلِكَ
شَبَّهُوا "عَسَى" بِ"كَادَ" فَحَذَفُوا "أَنْ" مِنْ (١٣) خَبَرِهِ،
فَقَالُوا: "عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ" وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ

(١) هذا بيت من الرجز لروءبة بن العجاج في ملحقات ديوانه
١٧٢، وقبله:

* رَسَمَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَمَحَى *

وهو من شواهد الكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ٧٥/٣، والمفصل ٢٢٠،
وشرحه لابن يعيش ١٢١/٧، والجمل للزجاجي ص ٢٠٢: والإيضاح
ص ٨٠، والمرتل ١٣٤، والإنصاف ٥٦٦/٢، واللسان
(كود) ٣٨٣/٢.

و (يمصحا) : يذهب ويتلف.

والشاهد فيه قوله "كَادَ أَنْ يَمْصَحَا" حيث دخلت "أَنْ" في خبر
"كَادَ" حملا لها على "عَسَى".

وفي النسخة كتبت كلمة "درس" بعد البيت، والصواب عدم ذكرها،
لأنها تفسير لكلمة "يمصح" وهي من إضافة الناسخ حتماً.

(٢) وإنما يجوز في الشعر. انظر المصادر السابقة.

(٣) في النسخة "من في" بإقحام "في".

فَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٤ - عَسَى اللَّهُ يَفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
يُمْنَهُمْ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوبٍ (١)

أ/١٩

/ لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ .

نُكْتَةُ "فِي عَسَى"

الَّذِي قُلْنَاهُ فِي "كَادَ" مِنْ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ
"كَانَ" أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا وَجَدْتَ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا وَمُبْتَدَأً (١٢) ، إِذْ لَا شُبْهَةَ
فِي أَنَّ قَوْلَكَ : "زَيْدٌ يَذْهَبُ" مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي
"عَسَى" ، لِأَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا مِنْ قَوْلِكَ : "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ" لَمْ يَصْلُحْ
مَا يَبْقَى مَعَكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، كَيْفَ ! وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى إِذَا كَانَ مُفْرَدًا وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، وَ"أَنْ يَخْرُجَ" مُفْرَدٌ ،
وَلَيْسَ بِجُمْلَةٍ ؛ لِأَنَّ "أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ يَكُونُ بِمَعْنَى "الْمَصْدَرِ" ، وَ
"أَنْ يَخْرُجَ" بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ ، وَالْخُرُوجُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً فِي الْمَعْنَى .

(١) البيت لهُدبة بن خشرم العذري يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر
انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٩٥.

ص ٧٦
وهو في ديوانه / والكتاب ٣/١٥٩ ، ٤/١٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن
المسيرافي ٢/١٤١ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٧١٥ ، وشرح المفصل
٧/١١٢ ، ٩/٦٢ ، وأوضح المسالك ٣/٣٠١ ،

والمنهمر : السائل ، والجون : بمعنى الأبيض والأسود ، والرباب :
السحاب .

والشاهد فيه قوله : "عسى الله يفني" حيث حذف "أَنْ" من خبر
"عسى" وهونادر في النشر وكثير في الشعر .

(٢) هكذا في النسخة . ولعل فيه تقديم وتأخير ، وصوابه "مبتدأ وخبر" .

فصل

"نَعَمْ وَيَسَّ" أَصْلَانِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ . فَإِذَا قُلْتَ : "نَعَمْ
الرَّجُلُ زَيْدٌ" فَقَدْ جَعَلْتَهُ نِهَآيَةً فِي الصَّلَاحِ ، وَإِذَا قُلْتَ : "يَسَّ الرَّجُلُ
زَيْدٌ" فَقَدْ جَعَلْتَهُ نِهَآيَةً فِي الرَّدَاءَةِ (١) .

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ أَمْرِهِمَا أَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ فِي الَّذِي يُجْعَلُ
فَاعِلًا لَهُمَا وَصْفًا مَخْصُوصًا ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ (٢) ،
وَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْعَهْدِ فِيهِ الْبَتَّةُ (٣) .

(١) انظر المقتصد ٣٦٣/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٨٣-٨٤ والجمل للزجاجي ١٠٨ .

(٣) انظر المقتصد ٣٦٣/١ وشرح التصريح ٩٥/٢ ، وجمع

الهوامع ٣١/٥ .

تَفْسِيرُهُ : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " لَمْ يَجْزَأَنَّ تَكُونَ
أَشْرَتْ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى مَعْهُودٍ ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَصِفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى
العَهْدِ ، فَلَا تَقُولَ : " نِعَمَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ / زَيْدٌ " ، وَلَكِنَّكَ ١٩/ب
تُبِهِمْ فَتَوَقَّعُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِالْمَدْحِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ ،
بِشَرْطِ أَنْ تُبَيِّنَهُ وَتَعَرِّفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الْحَالِ (١) .

بَيَانُ هَذَا : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " نِعَمَ الرَّجُلُ " لَمْ يَعْلَمْ الْمُخَاطَبُ
أَنَّكَ أَرَدْتَ " زَيْدًا " إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَذْكُرَهُ ، فَتَقُولَ : " زَيْدٌ " ، وَلَوْ
كَانَ الْإِلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ عَنَيْتَ " زَيْدًا " مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَمَّى .

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : " نِعَمَ رَجُلًا " (٢) فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِهَذِهِ الْعَنْزِلَةِ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا الْكَلَامَ عَلَى أَنْ أَضَعُوا شَيْئًا ، فَقَدَرُوا " نِعَمَ هُوَ " مَثَلًا ،
ثُمَّ فَسَّرُوا هَذَا الضَّمِيرَ يَقُولِهِمْ : " رَجُلًا " فَعَلِمَ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ :
" نِعَمَ الرَّجُلُ " .

وَيُسَمَّى هَذَا إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ (٣) .

وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ فَاعِلٍ
" نِعَمَ " فَلَوْ قُلْتَ : [نِعَمَ الرَّجُلُ] فَرَسُ زَيْدٍ " كَمَا كَانَ مُحَالًا (٤) .

- (١) انظر شرح المفصل ١٣٠/٧ .
- (٢) وهذا الضرب الثاني لفاعل " نعم وبئس " وهو أن يكون مضمراً فيفسر
بنكرة منصوبة ، انظر المقتصد ٣٦٤/١ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ ، وشرح
التصريح ٩٥/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٦١/٣ .
- (٣) انظر الجمل للزجاجي ١٠٨ . (٤) وردت في إلهام مع إشارته إلى أن من لم يمتنع .
- (٥) انظر المقتصد ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل ١٣٧/٧ .

وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَ " زَيْدٍ " فِي قَوْلِكَ : " نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ " ،
أَوْ نَكِيرَةً مُخَصَّصَةً كَقَوْلِكَ : " نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ مَعَنَا فِيمَا مَضَى مِنْ
الزَّمانِ " . وَلَوْ قُلْتَ : " نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلٌ " وَلَمْ تُزِدْ ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي نَعَمْ وَبَيْئَسَ : " نَعَمْ وَبَيْئَسَ " عَلَى " فَعِلَ " بِفَتْحِ
الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ ، ثُمَّ نُقِلَتِ الْكَسْرَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَمَا قَالُوا : " شَهِدَ "
فِي " شَهِدَ " (١) ، وَقَدْ جَاءَ مُسْتَعْمَلًا عَلَى الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٥ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ نَعَمْ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ (٢)

أ/٢٠

/ وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ آخِرَانِ :

" نَعَمْ " بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ جَمِيعًا ، وَ " نَعَمْ " بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ
الْعَيْنِ (٣) .

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢٧٤/١ ، والمرتل ١٣٧ .

(٢) البيت لطرفة بن العبد البكري أحد شعراء المعلقات (انظر ترجمته

في طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١ فمابعدهما ، والشعر والشعراء

١/١٩١) وهو في ديوانه ٧٢ ، ورواية الديوان :

خَالَتِي وَالنَّفْسُ ، قَدَمًا ، أَنَّهُمْ نَعَمْ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ
وعجز الصدر المذكور :

* غَفَرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ *

وهو من شواهد الكتاب ٤/٤٤٠ ، والمقتضب ٢/١٣٨ ، والبحر المحيط

٣٨٧/٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٧٥ ، والمرتل ١٣٨ ، والخزانة

٩/٣٢٦ ، والدرر ٢/١٠٨ ، واللسان (نعم) ١٣١/٥٨٧

والشاهد فيه مجي " نعم " مستعملًا على الأصل .

(٣) انظر شرح المفصل ٧/١٢٨ ، والمرتل ١٣٨ ، وشرح بلع لدهر بهان ٥/٤١٨ .

فصل

[في التعجب]

"التَّعَجُّبُ" مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعْرُضُ فِي النُّفُوسِ ^(١) كَالنَّفْيِ ،
وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالتَّعْنِي ، وَلَمْ يَضَعُوا لَهُ حَرْفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَمَا وَضَعُوا " هَلْ " ،
وَمَا ، وَلَيْتَ " لِمَعَانِيهَا ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوْضِعَ كَلَامٍ قَصَرُوهُ
عَلَيْهِ ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ^(٢) ، فَلَمْ يُجَوِّزُوا وَضَعَ لَفْظَةِ مَوْضِعٍ أُخْرَى ،
وَلَا تَقْدِيمَ بَعْضٍ أَجْزَائِهِ عَلَى بَعْضٍ ^(٣) ، وَذَلِكَ أَنَّ أَتَوْا بِـ " مَا " عَلَى
مَعْنَى " شَيْءٍ " ^(٤) مِثْلَ هَذَا غَيْرَ مَوْضُولٍ وَلَا مَوْصُوفٍ . وَنَوَّاهُ مِنْ

(١) انظر المرتجل ١٤٥ ، ونلاحظ إفادة ابن الخشاب من شرح الجرجاني ،
وانظر شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ .

(٢) " وذلك بأن جعلوا للتعجب صيغتين مخصوصتي اللفظ تدلان عليه
من غير احتياج إلى حرف معنى ، والصيغتان " مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلَ بِهِ " .
انظر المرتجل ١٤٦ .

(٣) انظر الكتاب ٧٣/١ .

(٤) ويقال إن " ما " في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم
في النفس لاحتماله أموراً كثيرة ، فلهذا كانت زيادتها في التعجب
أولى من غيرها . انظر أسرار العربية ١١٢ .

الصِّفَةُ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهَا مِثَالُ " أَفْعَلَ " الَّذِي يَكُونُ هَمَزَتُهُ لِلتَّعْدِيدِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ " مَا " فَاعِلُهُ، وَالتَّعَجُّبَ مِنْهُ مَفْعُولًا لَهُ^(١)، فَقَالُوا: " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا " أَيْ شَيْءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ دَلِيلًا عَلَى التَّعَجُّبِ، هَذَا تَقْدِيرُ " مَا أَفْعَلَ ".

وَأَمَّا " أَفْعَلَ بِهِ " فَهُوَ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ إِلَّا فِي التَّعَجُّبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: " أَكْرَمَ يَزِيدٌ " كَانَ التَّقْدِيرُ فِي " أَكْرَمَ " أَنَّهُ " أَكْرَمَ " فِي الْمَعْنَى، وَفِي " زَيْدٌ " أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعْنَى صَارَ ذَا كَرَمٍ^(٢)، كَمَا قَالُوا: " أَغْدَّ^(٣) الْبَعِيرُ^(٤) " إِذَا صَارَ / ذَا غُدَّةٍ، ٢٠/ب

(١) انظر المرتجل ١٤٦ فما بعدها، والمجلد الرابع ص ٩٩، والإيضاح ص ٨٩-٩١

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٧/٧.

(٣) في النسخة " أَغْدَّ الْبَعِيرُ " بِأَلْفٍ مَقْحَمَةٍ بَدَلَ الْفَعْلِ.

(٤) " الْغُدَّةُ، وَالْغُدْدُ: طَاعُونَ الْإِبِلِ " وَغُدَّ الْبَعِيرُ فَأَغْدَّ، فَهُوَ مُغْدٌّ، أَيْ بِهِ غُدَّةٌ، وَالْأُنْثَى مُغْدٌّ بِغَيْرِهَا. وَلَمَّا مِثْلُ سَيْبُورِيهِ قَوْلُهُمْ " أَغْدَّةٌ كَغُدَّةٍ الْبَعِيرِ قَالَ أَغْدُّ غُدَّةً، فَجَاءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ فَعَلَ الْمَفْعُولِ، وَأَغْدَّتِ الْإِبِلُ: صَارَتْ لَهَا غُدْدٌ مِنَ اللَّحْمِ وَالْجِلْدِ مِنْ دَاءٍ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْغُدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبِطْنِ فَإِذَا مَضَتْ إِلَى نَحْرِهِ وَرُفْفِهِ قِيلَ: بِعَيْرِ دَابِرٍ. عَنْ اللَّسَانِ (غُدْدٌ).

ثُمَّ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْفَاعِلِ كَمَا زَادُوهُمَا فِي " كَفَى بِاللَّهِ " وَالْأَصْلُ " كَفَى اللَّهُ ^(١)
فَصَارَ نَقْلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ " أَفْعَلَ " عَنْ صِيغَةِ الْخَبَرِ إِلَى صِيغَةِ الْآمْرِ ،
وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ عَلَمًا لِلتَّعَجُّبِ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ إِلَّا إِذَا أُريدَ التَّعَجُّبُ ^(٢) .

- (١) " زيادة الباء في المرفوع قليلة ، وإنما يتسع ذلك في
المنصوب ، انظر المقتصد ٣٧٦/١ ، وشرح الكافية للرضي
٣١٠/٢ والأصول ١٠١/١ ، والإيضاح ص ٩٢ .
- (٢) انظر شرح المفصل ١٤٧/٢ .

وَإِذَا قُلْنَا فِي "أَفْعِلْ بِهِ" إِنَّهُ يَمَعْنَى "مَا أَفْعَلَهُ" فَإِنَّا لَا نَعْنِي
أَنَّ مَوْضُوعَ أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ هُوَ مَوْضُوعُ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي أَنَّ هَذَا كَلَامٌ
مَوْضُوعٌ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، صَارَ اخْتِصَاصُهُ بِالتَّعْجُّبِ دَلِيلًا عَلَيْهِ كَمَا كَانَ الْآخَرُ
كَذَلِكَ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعْجُّبِ مِمَّا زَادَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ فَلِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْنَى مِثَالُ "أَفْعَلْ" أَوْ "أَفْعِلْ بِهِ" مِمَّا
يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ، حَتَّى يَعُودَ إِلَى
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَالْحَذْفُ يُخِلُّ بِالْمَعْنَى (١)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَوَصَّلُوا إِلَى
إِفَادَةِ التَّعْجُّبِ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ،
بِأَنْ بَنَوْا فِعْلَ التَّعْجُّبِ مِنْ فِعْلٍ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ أَوْقَعُوا التَّعْجُّبَ

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ "وَقَدْ يَجِيءُ الْحَذْفُ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ :

مَاشَتَا خَرْقًا وَاهِيَتَا الْكُلَى سَقَى بِهِمَا سَاقٍ فَلَمْ تَتَبَيَّلَا
يَاضِيعَ مِنْ عَيْنِكَ لِلدَّمْعِ كُلَّمَا تَوَهَّمَتْ رِيحًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مِنْـزِلَا

الْمَعْنَى : بِأَشَدِّ إِضَاعَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ الْهَمْزَةُ مِنْ "أَضَاعَ"
حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : ضَاعَتْ عَيْنَاكَ الدَّمْعَ، ثُمَّ أُدْخِلَ فِيهِ "أَفْعَلْ"
الَّذِي هُوَ جَارٌ مُجْرَى "مَا أَفْعَلَهُ" فِي الْحُكْمِ، وَقَالُوا : مَا أُعْطَاهُ،
وَمَا آوَلَاهُ، مِنْ أُعْطِيَ وَأُولَى، فَحُذِفُوا الزِّيَادَةَ ثُمَّ أُدْخِلُوا عَلَيْهِ
هَمْزَةَ التَّعْجُّبِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى مِمَّا أَكْثَرَ إِعْطَاءَهُ، وَلَا يُقَاسُ
هَذَا فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ. انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ١/٣٧٩.

عَلَى مَصَدَرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَقَالُوا فِي "إِسْتَخْرَجَ" : "مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ" ،
وَفِي "انْطَلَقَ" : "مَا أَشَدَّ انْطِلَاقَهُ" أَوْ "مَا أَسْرَعَ انْطِلَاقَهُ" (١)

ثُمَّ خَصُّوا الْأَلْوَانَ (٢) وَالْعُيُوبَ بِأَنْ امْتَنَعُوا مِنْ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ
مِنْهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَلَمْ يَقُولُوا فِي "عَوِرَ" : "مَا أَعْوَرُهُ" ، / ٢١/أ
وَلَا فِي "حَوَلَ" : "مَا أَحْوَلُهُ" وَلَا فِي "صَمَّ" : "مَا أَصَمَّهُ" ، وَلَا
فِي "عَمِيَ" : "مَا أَعْمَاهُ" ، وَلَكِنْ قَالُوا : "مَا أَشَدَّ عَوْرَهُ" ، وَمَا أَشَدَّ حَوْلَهُ ،
وَمَا أَشَدَّ صَمَّهُ ، وَمَا أَشَدَّ عَمَاهُ .

وَإِنَّمَا اخْتَارُوا ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ أَنْ يَكُونَا
عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ (٣) ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا "افْعَلَّ وَافْعَالٌ" ،

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٠٠ ، والمقتصد ٣٧٩/١ ، وشرح ابن هقيل
على الألفية ١٥٥/٣ .

(٢) انظر الأصول ١٠٢/١ - ١٠٣ .

(٣) قال ابن الخشاب : " وَأَمَّا الْعُيُوبُ الظَّاهِرَةُ ، فَاغْتَلَبُوا فِيهَا بَعْلَتَيْنِ :
إِحْدَاهُمَا : عِلَّةٌ لِلخَلِيلِ وَهِيَ أَنَّهَا جَرَتْ مَجْرَى الْخَلْقِ ، فَكَمَا
لَا تَقُولُ إِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ "الْيَدِ" : "مَا أَيدَاهُ" وَمِنْ "الرَّجْلِ" : "مَا أَرْجَلُهُ" ،
كَذَلِكَ لَا تَقُولُ مِنَ الْعَمَى : "مَا أَعْمَاهُ" ، وَلَا مِنَ "الصَّمِّ" : "مَا أَصَمَّهُ" ،
وَلَكِنْ تَقُولُ : "مَا أَقْبَحَ عَمَاهُ" ، وَمَا أَشَدَّ صَمَّهُ .

المرتجل ١٤٩ فما بعدها ، وانظر المقتصد ٣٨١/١ ، وشرح المفصل
١٤٦/١ ، والجمل للزجاجي ١٠١ ، وأسرار العربية ١٢١ .

فَكَانَ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوَ " عَوْرَ ، وَحَوِلَ " كَانَ التَّقْدِيرُ فِيهِ " إِفْعَلْ " بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا : " عَوْرَ " ، فَصَحَّحُوا الْوَاوَ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُكْمِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا أَنْ يُقْلَبَا أَلِفًا ^(١) ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ " إِعْوَرَّ " كَانَ فَاءُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ " الْعَيْنُ " مِنْ " عَوْرَ " فِي تَقْدِيرِ السُّكُونِ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي اللَّفْظِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : " عَارَتْ عَيْنُهُ " بِمَعْنَى " رَمَدَتْ " فَقَلَبُوا فِيهِ الْوَاوَ أَلِفًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيرِ " إِفْعَلْ " مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَيُوبِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَمْنَزِلَةُ " مَرَضَ ، وَالْمِ " ^(٢) .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَوْلُنَا : " أَكْرِمَ بِزَيْدٍ " عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى اسْتَوَى الْحَالُ/ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ وَاحِدًا ، وَبَيَّنَ أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، وَبَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَوْثِقًا وَمَذْكُرًا ^(٣) ، فَقُلْتُ : " يَا رَجُلُ أَكْرِمَ بِزَيْدٍ ، وَيَا رَجُلَانِ أَكْرِمَ بِزَيْدٍ ، وَيَا رَجُلًا أَكْرِمَ بِزَيْدٍ ، وَيَا هِنْدُ أَكْرِمَ بِزَيْدٍ " ، وَلَمْ تَقُلْ : " أَكْرِمَا ، وَأَكْرِمُوا ، وَأَكْرِمِي " ؛ لِأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ الْمُخَاطَبَ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا تُخْبِرُهُ أَنَّ زَيْدًا ذُو كَرَمٍ ، وَأَنَّهُ قَدْ تَنَاهَى / فِيهِ ٢١/ب إِلَى حَدِّ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ .

(١) انظر الإيضاح ص ٩٣ .

(٢) انظر المقتصد ٣٨٠/١ فمابعدهما ، والمرتل ١٥٠ .

(٣) " ولو كان أمراً فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيشه

على حسب أحوال المخاطبين " ، انظر شرح المفصل ١٤٨/٧ ،

والمقتصد ٣٧٧/١ .

" بَابُ حَسِبْتُ وَأَخَوَاتِهَا "

هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ فِيهَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدٍ الْمَفْعُولِينَ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولِينَ فِيهَا مُتَدَاً وَخَبَرَ فِي الْأَصْلِ ^(١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا " كُنْتَ أَدْخَلْتَ " حَسِبْتُ " عَلَى قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ " وَلَا تَذْكُرَ " مُنْطَلِقًا " [أَوْ تَذْكُرَ " مُنْطَلِقًا] ^(٢) وَلَا تَذْكُرَ " زَيْدًا " كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَدْخَلْتَ " حَسِبْتُ " .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُتَّفَقَةٌ فِي أَنَّهَا لِلشَّكِّ وَهِيَ " حَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَظَنَنْتُ " ، وَأَرْبَعَةٌ مُتَّفَقَةٌ فِي أَنَّهَا لِلْيَقِينِ وَهِيَ " عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَزَعَمْتُ " ^(٣) إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " .

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ " عَلِمْتُ " يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ الْعِلْمُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : " عَلِمْتُ زَيْدًا " تُرِيدُ : أَنَّكَ عَلِمْتَهُ فِي نَفْسِكَ ، كَمَا تَقُولُ : " عَلِمْتُ الْمَسْأَلَةَ " ، وَعَلِمْتُ مَعْنَى الْبَيْتِ " ،

(١) انظر شرح المفصل ٦٤/٧ ، والمرتل ١٥٢ ، والايضاح ص ١٣٣ .

(٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى أنها من المتن .

(٣) ذكر ابن الخشاب في المرتجل ١٥٢ أنها متوسطة بين الشك واليقين ،

وقال الاسفراييني " لـ " زعم " من بين الألفاظ اختصاص بعدم الوثوق

بالمظنون حتى أنه يشعر بكذبه ، وجاء منه التزعم بمعنى التكذب ،

وقالوا : " زعموا : مطية الكذب " أي كل كلام كاذب يصدر به

" زعموا " : انظر شرح الفريد ٢٩٦ ، والمقتصد ١/٤٩٥ .

وَإِذَا كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ بِمَعْنَى "عَرَفْتُ" (١)

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى عِلْمِ الشَّيْءِ بِصِفَةٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ : "عَلِمْتُ زَيْدًا عَاقِلًا" لَا تُرِيدُ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ زَيْدًا فِي نَفْسِهِ ثُمَّ عَلِمْتَهُ ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّكَ عَلِمْتَهُ بِصِفَةِ الْعَقْلِ ، وَإِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ذِكْرِ مَفْعُولَيْنِ ، لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ جَمِيعًا (٢)

وَالثَّلَاثَةُ / الَّتِي قُلْنَا إِنَّهَا بِمَعْنَى "عَلِمْتُ" يَكُونُ فِيهَا ١/٢٢ وَجْهَانِ أَيْضًا : يَتَعَدَّى فِي أَحَدِهِمَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَفِي الثَّانِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَإِذَا كَانَ "رَأَيْتُ" بِمَعْنَى "أَبْصَرْتُ" تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ (٣) ، تَقُولُ : "رَأَيْتُ الْهِلَالَ" كَمَا تَقُولُ : "أَبْصَرْتُ الْهِلَالَ" (٤) . وَإِذَا كَانَ مِنْ رُوءِ يَمَةِ الْقَلْبِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (٥) ، كَقَوْلِكَ : "رَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا" .

(١) انظر الجمل للزجاجي ٣٠ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٤ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٧٨ .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٣٠ ، وشرح المفصل ٧/٨١ .

(٤) "ورأيت من أفعال الحواس الخمس ومعها شممت ، وذقت ، ولمست وسمعت ، وكلها تتعدى إلى مفعول واحد ما عدا "سمعت" فتتعدى إلى مفعولين" . انظر المقتصد ١/٥٩٧ .

(٥) "وله معنيان : الحسبان والنعلم ، قال الله تعالى * إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا * أَيُحَسِّبُونَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا أَمْ نَعْلَمُهُ ، لِأَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ عَالَمٌ بِالْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا حَسْبَانَ مِنْ ذَلِكَ" انظر شرح المفصل ١/٨١ فما بعدها .

و "وَجَدْتُ" إِذَا كَانَ يَمَعْنَى وَجَدَانِ الضَّالَّةِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ (١) كـ "فَقَدْتُ" الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ (٢)، وَإِذَا كَانَ يَمَعْنَى "عَلِمْتُ"
تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (٣) كَقَوْلِكَ : "وَجَدْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ" (٤) تُرِيدُ :
عَلِمْتُهُ كَذَلِكَ .

و "زَعَمْتُ" إِذَا كَانَ يَمَعْنَى "قُلْتُ" تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : "زَعَمْتُ ذَاكَ" كَمَا تَقُولُ : "قُلْتُ ذَاكَ" . وَإِذَا كَانَ يَمَعْنَى
"عَلِمْتُ" تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

٦ - عَدَدَتَ قُشَيْرًا إِذْ فَخَرْتَ فَلَمْ أَسَأُ
بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْرُزًا (٦)

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١١٥/١، وشرح المفصل ٨٢/٧، والهمع

٢١٣/٢ (الكويت) .

(٢) لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

(٣) انظر شرح المفصل ٨٢/٧ .

(٤) "المحافظة بمعنى المراقبة، ويقال : إنه لذو حفاظ وذو محافظـة

إذا كانت له أنفة" ، اللسان (حفظ) ٤٤١/٤ .

(٥) في النسخة "كقولك" خطأ .

(٦) البيت للنايفة الجعدى واسمه قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة

ابن جعدة ، يكنى أبا ليلى ، كان شاعرا مغلقات طول البقاء في الجاهلية

والإسلام ، عاش ١٢٠ وقيل ٢٠٠ سنة . (انظر ترجمته في معجم

الشعراء ٣٢١ ، وطبقات فحول الشعراء ١٢٣/١) .

وهو في الديوان ١١٤ ، والكتاب ١/٢٢١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤ ، ورواية
الديوان "أزعمك" وقد أشار المحقق إلى أن الرواية المعروفة "أزعمك" هي الصواب .

والشاهد فيه تعدي الفعل "زعم" إلى مفعولين وهما "الكاف"

و "معزلا" لأن الفعل بمعنى "علم" .

أَيُّ وَلَمْ أَعْلَمْكَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ
مَعَ دَعْوَى، فَإِذَا قُلْتُ: "زَعَمْتُهُ فَاضِلًا" كُنْتُ أَخْبَرْتُ بِأَنَّكَ ادَّعَيْتَ الْعِلْمَ
بِأَنَّهُ فَاضِلٌ.

وَقَدْ ذَهَبُوا فِي "ظَنَنْتُ" إِلَى أَنَّ لَهُ أَيْضًا حَالَتَيْنِ: حَالَةٌ يَتَعَدَّى
فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "اتَّهَمْتُ"، وَعَلَى ذَلِكَ
"جَاءَ ظَنِّينٌ" بِمَعْنَى "مَتَّهَمٌ" (١).

وَحَالَةٌ يَتَعَدَّى فِيهَا إِلَى / مَفْعُولَيْنِ وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ كَقَوْلِكَ ٢٢/ب
: "ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ".

وَأَمَّا "خِلْتُ"، وَحَسِبْتُ "فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ التَّعَدَّى
إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ، فَلَوْ قُلْتُ: "حَسِبْتُ زَيْدًا"، أَوْ خِلْتُ زَيْدًا "وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ
شَيْئًا".

وَلِهَذَا الْبَابُ خَوَاصُّ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ :

(١) وفي القرآن الكريم سورة التكوين ٢٤* وما هو على الغيب بظنين * أي
بمتهم، وانظر الجمل للزجاجي ٣٠ والبسيط ٤٤٤/١، وهذا على قراءة
الشيخين والكسائي. انظر السبعة ص ٦٧٣ وحجة القراءات ص ٧٥٢،
والمقتصد ٥٠٣/١ وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٨٦/١، والهمع ٢/٢١٥
(الكويت).

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ^(١) كَمَا
يَجُوزُ فِيمَا عَدَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ. ^(٢)

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِيهَا يَكُونُ الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا
يَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهَا ، فَإِذَا قُلْتُ : " أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا " لَمْ يَكُنْ
" الدَّرْهَمُ " " زَيْدًا " كَمَا كَانَ " مُنْطَلِقُ " فِي " حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا " .
" زَيْدًا " فِي الْمَعْنَى .

وَالثَّلَاثَةُ : أَنَّهَا تُلْفَى ^(٣) إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، أَوْ تَأَخَّرَتْ
عَنْهُمَا ^(٤) كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ ^(٥) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا

(١) لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، انظر الجمل للزجاجي ٢٨ فما بعدها ،

والمقتصد ٦٠٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٩٠/١ ، والمرتجل ١٥٢ .

(٢) يشير بذلك إلى باب " أعطى " وأخواتها . انظر المقتصد
٦٠٧/١ فما بعدها .

(٣) " الإلفاء " : هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع " . انظر
شرح ابن عقيل على الألفية ٤٥/٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادی
٣٧٨/١ .

(٤) انظر الجمل للزجاجي ٢٩ .

(٥) الكتاب ١١٩/١ ، وانظر الإيضاح ص ١٣٤ .

فَلَا يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ : " أَعْطَيْتُ زَيْدًا رِهْمًا " أَنْ تُلْغِيَ " أَعْطَيْتُ " ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَأَن تُلْغِيَ " ظَنَنْتُ " وَأَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ مَفْعُولِيهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، فَانْتَ إِذَا أَلْغَيْتَهُمَا رَدَدْتَهُمَا إِلَى أَصْلِ الْإِبْتِدَاءِ فَقُلْتَ : " زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ " (١) . وَلَيْسَ الْمَفْعُولَانِ فِي " أَعْطَيْتُ زَيْدًا رِهْمًا " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، فَتَزَعُمُ أَنَّكَ تَتْرُكُ إِعْمَالَ " أَعْطَيْتُ " فِيهِمَا وَرَفَعْتَهُمَا بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنَّهَا تَعْلَقُ ، وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ : أَنْ تَعْمَلَ / فِي ٢٣/أ
الْمَعْنَى وَلَا تَعْمَلَ فِي اللَّفْظِ (٢) ، كَقَوْلِكَ : " عَلِمْتُ أَزَيْدَ أَخُوكَ أَمْ عَمْرُو " ،

(١) انظر المقتصد ٤٩٨/١ .

(٢) وذلك لمجيء ماله صدر الكلام بعده . انظر شرح التصريح

مَنْعَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ " عَلِمْتُ " مِنْ أَنْ تَعْمَلَ فِي " زَيْدٌ أَخُوكَ " فِي
اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ نَفَذَ فِي مَضْمُونِ
الْجُمْلَةِ (١) . وَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا فِي بَابِ " أُعْطِيتُ " (٢) .

وَالْخَامِسَةُ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الضَّمِيرِ
الْمُتَّصِلِ أَوِ الْمُسْتَكِنِّ إِلَى مِثْلِهِ . كَقَوْلِكَ : " حَسِبْتُكَ تَقْدُرُ عَلَى ذَلِكَ ،
وَأَحْسَبُنِي لَا أَعْجُزُ عَنْ ذَلِكَ ، وَحَسِبْتُنِي قَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ " . وَلَا يَجُوزُ
هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، فَلَوْ قُلْتَ : " أُعْطَيْتَكَ مُرَادَكَ " أَوْ " أُعْطَيْتُنِي
مُرَادِي " لَمْ يَكُنْ كَلَامًا (٣) .

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ " جَعَلْتُ " تَلْحَقُ بِهَذَا الْبَابِ فِي أَحَادٍ
وُجُوهِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " صَيَّرْتُ " ، كَقَوْلِكَ :

(١) اكتفى عبد القاهر الجرجاني هنا بذكر واحدة من الملاحظات وهي
" الاستفهام " وفي جملة ١٥ ذكر لام الابتداء والاستفهام .
وانظر المقتصد ٤٩٩/١ .

(٢) " فلا تقول : أعطيت لزيد درهم ، ولا أعطيت أزيد درهم ، لأن ذلك
لا يوءى المعنى ويفسد الكلام " . انظر المقتصد ٤٩٩/١ .

(٣) انظر المقتصد ٤٩٩/١ .

"جَعَلْتُ زَيْدًا أَمِيرًا، وَجَعَلْتُهُ مَلِكًا لَكَ" أَيْ صَيَّرْتَهُ كَذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى
 * وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا * (١) ، وَهُوَ يَشَارِكُ الْأَفْعَالَ السَّبْعَةَ فِي كَوْنِ الْمَفْعُولِينَ
 فِيهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ "الْأَمِيرَ" فِي قَوْلِكَ : "جَعَلْتُ
 زَيْدًا أَمِيرًا" هُوَ "زَيْدٌ" فِي الْمَعْنَى ؟ ، وَيُشَارِكُهَا أَيْضًا فِي جَوَازِ أَنْ يَتَعَدَّى
 فِيهَا فِعْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُسْتَكِنِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : "جَعَلْتُكَ
 أَمِيرًا" أَيْ قَدَّرْتَ ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ ، وَأَحْسَبُ أَنَّكَ تَجْعَلُكَ نَظِيرًا لِزَيْدٍ .

فَأَمَّا الْإِلْفَاءُ وَالتَّعْلِيقُ / فَلَا يَكُونَانِ فِيهِ (٢) . ثُمَّ إِنَّ "جَعَلْتُ" ٢٣/ب
 يَجِيءُ عَلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "صَنَعَ وَفَعَلَ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى
 : * وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ * (٣) ، وَكَقَوْلِكَ : "اجْعَلْ لِي مِنْ هَذِهِ
 الْفِضَّةِ خَاتَمًا" .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ "أَخَذَ" ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ :
 "جَعَلَ يَفْعُلُ كَذَا" كَمَا يُقَالُ : "أَخَذَ يَفْعُلُ كَذَا" ، وَبَدَأَ يَفْعُلُ
 كَذَا" (٤) .

(١) سورة المائدة : ٢٠ .

(٢) وإنما يختصان بالأفعال القلبية المتصرفة . انظر شرح ابن عقيل

على الألفية ٢/٤٤ .

(٣) سورة الأنعام : ١ ، وانظر الإيضاح ص ٣٢ .

(٤) انظر الإيضاح ص ٣٣ .

فصل

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ لَا تَتَجَاوَزُ أَرْبَعَةً وَهِيَ :
 " أَعْلَمْتُ ، وَارَيْتُ ، وَأَنْبَأْتُ ، وَنَبَّأْتُ " . (١)

ثُمَّ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا أَصْلًا فِي ذَلِكَ وَغَيْرَ أَصْلٍ ، فَ " أَعْلَمْتُ " وَ " ارَيْتُ " - إِذَا كَانَ مِنْ رُوءْيَةِ الْقَلْبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ (٢) ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " عَلِمْتُ " وَ " رَأَيْتُ " - إِذَا كَانَ مِنْ رُوءْيَةِ الْقَلْبِ - يُتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَقَوْلِكَ : " عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا " ، وَ " رَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا " ، وَإِذَا كَانَا أَصْلًا فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ " أَفْعَلْتُ " مِنْهُمَا أَصْلًا فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِنْ شَأْنِ نَقْلِ الْفِعْلِ بِهَمْزَةِ التَّعَدِّيِّ أَنْ يَزِيدَ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولًا (٣) . فَإِذَا كَانَ " فَعَلْتُ " غَيْرَ مُتَعَدِّ كَانَ " أَفْعَلْتُ " مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا كَانَ " فَعَلْتُ " مُتَعَدِّيًا إِلَى

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥ ، وزاد بعضهم " أخبر ، وخبر ، وحدث " وزاد الأخفش : أَظَنَّ ، وَأَحْسَبَ ، وَأَخَالَ ، وَأَزْعَمَ ، وَأَوْجَدَ " قياساً انظر توضيح المقاصد للمرادى ٣٩٨/١ ، والمقرب ١٢٢/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٧٤/٢ ، وشرح الفريد ٣٠٧ .

(٢) " وَالْحَقُّ سَيَبُويهِ بِهِمَا (نَبَأُ) ، انظر الكتاب ٤١/١ ، توضيح المقاصد للمرادى ٣٩٨/١ ، وشرح الفريد ٣٠٦ .
 (٣) انظر توضيح المقاصد للمرادى ٣٩٦/١ ، والهمع ٢٤٨/٢ ، (الكويت) .

مَفْعُولَيْنِ ، كَقَوْلِكَ فِي : " حَفَرْتُ بَيْتًا " [أَحْفَرْتُ زَيْدًا بَيْتًا] (١) ،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ

" فَعَلْتُ " مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَنْ يَتَعَدَّى " أَفَعَلْتُ " إِلَى ثَلَاثَةِ
مَفْعُولَيْنِ . (٢)

/ إِلَّا أَنْ هَا هُنَا أَمْرًا ، وَهُوَ إِنَّ نَقَلَ " فَعَلْتُ " الْمُتَعَدِّي إِلَى ٢٤/أ
مَفْعُولَيْنِ بِالْهَمْزَةِ لَا يَتَجَاوَزُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ ، أَعْنِي " عَلِمْتُ " وَ " رَأَيْتُ " ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي " حَسِبْتُ زَيْدًا عَاقِلًا " : " أَحَسِبْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا " ،
كَمَا قُلْتَ : " أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا " ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ
فِي الْمَعْنَى ؛ بَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ (٣) ،

(١) زيادة من المقتصد ٦١٢/١ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٢٨٥/٢ .

(٣) وأجازه الأُخفش وابن السراج ، انظر الأصول ٢٨٥/٢ ،

وشرح المفصل ٦٦/٧ .

وَلِصِحَّتِهِ فِي الْمَعْنَى أَجَازَ أَبُو عِثْمَانَ (١) أَنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى الْقِيَاسِ (٢).
وَأَمَّا " نَبَأْتُ " وَ" أَنْبَأْتُ " فَلَيْسَ لِهَمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ
مَفْعُولِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا " نَبَأٌ " (٣) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ
كَ" عَلِمَ " حَتَّى يَجِبُ أَنْ يُعَدَّى " أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ " إِلَى ثَلَاثَةِ
مَفْعُولِينَ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِمَا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِأَنْفُسِهِمَا، وَإِلَى مَفْعُولٍ
ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ : " أَنْبَأْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَنَبَأْتُهُ بِكَذَا " مِثْلُ
" أَخْبَرْتُهُ بِكَذَا "، ثُمَّ يَتَّسَعُ فَيُحْدَفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي
فَيَقَالُ : " أَنْبَأْتُ زَيْدًا كَذَا، وَنَبَأْتُ زَيْدًا كَذَا " (٤)، وَعَلَى ذَلِكَ
قَوْلُ اللّهِ تَعَالَى * مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا * (٥).

(١) هوبكر بن محمد أبو عثمان المازني، أحد علماء المدرسة البصرية
مات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٢) انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٥، ونزهة الألباء
١٤٠، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، ووفيات
الأعيان ٢٨٣/١، وغيرها).

(٣) الذي أجاز ذلك على القياس أبو الحسن الأخفش - كما ذكرت -
أما أبو عثمان المازني فمضى أن يقاس على " أعلمت ".

انظر المقتصد ٦٢٩/١، والخصائص ٢٧١/١، والمرتجل ١٥٧،
وشرح المفصل ٦٦٦/٧ والإيضاح ١٧٦٥.

(٤) في النسخة " بنا " تحريف.

(٥) انظر المقتصد ٦٢٢/١، والمرتجل ١٥٦.

(٥) سورة التحريم : ٣.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِخْبَارُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ أَجْرَوْهُمَا مُجْرَى "أَعْلَمْتُ"
فَعَدَّوهُمَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ، فَقَالُوا : "أُنْبِئْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ"
و "نَبَأْتُكَ زَيْدًا فَاضِلًا" (١).

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّلَاثِ فِي هَذَا الْجَبَابِ يَكُونُ الَّذِي
كَانَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي بَابِ "عَلِمْتُ" ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَا زَ هُنَاكَ
مِنْ وُقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ . وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ / قَوْلُهُمْ :
"نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ ، أَوْ قَالَ ذَاكَ " ، وَذَلِكَ أَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ
بِهِ يَجْعَلُ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا . ف "التَّاءُ" فِي "نُبِّئْتُ"
مَفْعُولٌ فِي الْأَصْلِ ، إِذَا التَّقْدِيرُ "نَبَأَنِي فُلَانٌ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ " .

فصل

الَّذِي يَقُولُ : "أَعْلَمْتُ أَزِيدُ أَخُوكَ أَمْ عَمْرُو ؟" يَأْتِي بِلَفْظِ
الِاسْتِفْهَامِ ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ الِاسْتِفْهَامَ ، وَلَكِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَا يَطْلُبُهُ
الْمُسْتَفْهَمُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ ، وَالَّذِي يَطْلُبُهُ هُوَ مَعْرِفَةُ عَيْنِ الَّذِي هُوَ أَخُو
الْمُخَاطَبِ مِنْ بَيْنِ "زَيْدٍ" وَ "عَمْرٍو" .

"فصل في التمييز"

التمييزُ على ضربين :

أحدهما : أن يكونَ عن تمام الكلام .

والثاني : أن يكونَ عن تمام الاسم .^(١)

فمثال الأول قولنا : " طاب زيدُ نفساً ، وكرمُ أصلاً ، وتصبَّ عرقاً "

وما أشبه ذلك . فالمنصوبُ في كلِّ هذا قد جاءَ بعدَ أن تمَّ الكلامُ بالفعلِ والفاعلِ .^(٢)

ثم إنَّ الحاجةَ إلى التمييزِ إذا كانت من أجلِ احتمالِ الشيءِ أجناساً مختلفةً سُمِّيَ الجنسُ المقصودُ إذا ذُكرَ تمييزاً ، وإلاَّ بهامُ في هذا الضربِ الذي يجيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ يكونُ في إسنادِ الفعلِ إلى ما أُسْنِدَ إليه .

تفسيرُ هذا أنَّك إنما احتجتَ^(٣) أن تقولَ : " طابَ زيدُ نفساً " من حيثَ كانَ إسنادُ " طابَ " إلى " زيدٍ " يحتملُ أن يكونَ من أجلِ النفسِ وغيرِ النفسِ^(٤) ، وليسَ الإبهامُ في نفسِ الطيبِ ، ولكن في جعلِهِ وصفاً / لزيدٍ ، ثم إنَّ المنصوبَ في هذا على ضربين :

(١) قال أبو علي الفارسي " أكثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد

والمقادير " . انظر المقتصد ٧٢٢/٢ ، والإيضاح ص ٣١٢ .

(٢) انظر الجمل للجرجاني ١٦ ، والمقتصد ٧٢٣/٢ .

(٣) في النسخة " احتجب " تصحيف ، وصوابه من المقتصد ٦٩١/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٧٠/٢ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى (١).

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلَ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ " نَفْسًا " (٢) فِي قَوْلِكَ : " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " فَاعِلٌ " طَابَ " فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ " طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ " (٣) ، ثُمَّ نُسِبَ الطَّيِّبُ إِلَى " زَيْدٍ " مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ (٤) ، فَيُجْعَلُ الرَّجُلُ حَسَنًا بِحُسْنِ وَجْهِهِ ، وَكَرِيمًا بِكَرَمِ خُلُقِهِ ، وَشَرِيفًا بِشَرَفِ أَصْلِهِ ، وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، فَأَمَّا " امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً " فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ " الْمَاءِ " بِـ " امْتَلَأَ " فَإِنَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى وَجَدْنَا " الْمَاءَ " فَاعِلًا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِمْتِلَاءُ يَقْتَضِي مَالِيًا ، وَكَانَ " الْمَاءُ " هُوَ الْمَالِي (٥).

وَيَسْأَلُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : " كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا " . وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ " زَيْدًا " قَدْ تَكَامَلَ فِي مَعْنَى الرَّجُولِيَّةِ وَتَنَاهَى فِيهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ مُسْتَزَادٌ . وَ " الْبَاءُ " مَزِيدَةٌ ، وَ " زَيْدٌ " فَاعِلٌ " كَفَى " ، وَمَفْعُولُ " كَفَى " مَحذُوفٌ ، وَالْأَصْلُ " كَفَاكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا " .

(١) انظر المقتصد ٦٩٢/٢ ، والأصول في النحو ٢٢٢/١ .

(٢) في النسخة " نغيا " تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٧/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٧٥/٢ .

(٥) انظر المقتصد ٦٩٣/٢ .

(٦) يريد به الآخر ، وهو الأول في كلامه .

ثُمَّ إِنَّا إِنَّمَا قُلْنَا فِي الْمَنْصُوبِ هَاهُنَا: إِنَّهُ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى وَلَمْ نَقُلْ إِنَّهُ فَاعِلٌ كَمَا قُلْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَجْعَلَ "رَجُلًا" فَاعِلٌ "كَفَى" فنَقُولُ مَثَلًا: "كَفَى رَجُلُ زَيْدٍ" كَمَا قُلْنَا فِي "طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا": "طَابَ نَفْعُ زَيْدٍ"، لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ، وَوَجَدْنَا الْمَنْكُورَ الَّذِي هُوَ "رَجُلٌ" "زَيْدًا" فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَانَ / غَرَضُنَا ٢٥/ب أَنْ نَصِفَهُ بِالرُّجُولِيَّةِ. كَمَا أَنَا إِذَا قُلْنَا: "كَفَى بِزَيْدٍ صَاحِبًا، وَكَفَى بِهِ صَدِيقًا، وَكَفَى بِهِ فَارِسًا" كَانَ الْغَرَضُ أَنْ نَمْدَحَهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَصَحِيحٌ أَنْ يُقَالَ إِنَّ "الصَّاحِبَ، وَالصَّدِيقَ، وَالْفَارِسَ" هُوَ "زَيْدٌ" الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ "كَفَى"، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُوَ نَفْسُهُ فَاعِلٌ "كَفَى" فَاعْرِفْهُ (١).

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ الْمُتَصَبُّ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ فَنَحْوُ "عِشْرُونَ دِرْهَمًا". "دِرْهَمٌ" تَمْيِيزٌ لِلْعِشْرِينَ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْأَشْتِبَاهَ وَقَعَ فِيهِ، أَهْوَى دَرَاهِمُ أَمْ دَنَانِيرُ أَمْ غَيْرُهُمَا؟ (٢) وَلَمْ يَقَعْ الْأَشْتِبَاهُ فِي إِسْنَادِ فِعْلٍ إِلَى اسْمٍ، فَيَكُونُ تَمْيِيزًا عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ إِنَّا جَعَلْنَا التَّمْيِيزَ الَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ خَاصًّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَصِحُّ فِيهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى شَيْءٍ هُوَ لِيَعْضُدُ أَوْ لِيَشِيءَ هُوَ مِنْ سَبَبِهِ. فَإِذَا قُلْتَ: "ضَرَبَ زَيْدٌ، وَخَرَجَ عَمْرُو" لَمْ يَجِيءَ (٣) فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُسَنَّدَ الْفِعْلُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَلَا يُقَالُ: "ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامًا" أَوْ "غُلَامُهُ"، وَ"عَدَا زَيْدٌ فَرَسًا" أَوْ "فَرَسُهُ"، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: "مَشَى زَيْدٌ رَجُلًا، وَضَرَبَ زَيْدٌ يَدًا".

(١) يلاحظ أن الموء لف تجاهل هنا تمييز المقادير كالمساحة والوزن والكيل.

(٢) انظر الإيضاح ٣١٥ والمقتصد ٧٢٩/٢.

(٣) هكذا في النسخة، ولعله "لم يجز".

فصل

إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَصْدَرُ إِذَا نُصِبَ بِالْفِعْلِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، لَا جُلْ
 أَنَّكَ تَجِدُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " إِنَّكَ فَعَلْتَ ضَرْبًا ،
 وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِهِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا مَرُّ فِيمَا عَدَاهُ مِنْ أَقْسَامِ
 الْمَفْعُولِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ / زَيْدًا " اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ
 الْمَعْنَى " فَعَلْتُ زَيْدًا " ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى فَعَلْتُ بِهِ الضَّرْبَ ،
 فَلَمَّا كَانَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّقْيِيدِ وَكَانَ الْمَصْدَرُ يَكُونُ مَفْعُولًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ
 وَجَبَ أَنْ يُسَمَّى مُطْلَقًا . (١)

(١) هذا تلخيص كلام الفارسي في الإيضاح ص ١٦٢ .

[أَنْوَاغُ الْمَصْدَرِ]

ثُمَّ إِنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ مُبْهِمًا كَقَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " ، وَمَعْنَى الْمُبْهِمِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ ، وَالشَّدِيدَ وَالضَّعِيفَ ^(١) .

وَمَوْءَقَاتٌ ^(٢) : وَمَعْنَى الْمَوْءَقَاتِ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا بِالْعَدَدِ كَقَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ " ^(٣) .

وَمَعْرِفَةٌ كَقَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعْلَمُ " ^(٤) .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/١ : " إِنْ الْمَصْدَرُ يَذْكُرُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ نَحْوُ " قَمْتُ قِيَامًا وَجَلَسْتُ جُلُوسًا " ، فَلَيْسَ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّكَ أَكَّدْتَ فِعْلَكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ " دَلَّ عَلَى جِنْسِ الضَّرْبِ مُبْهِمًا مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى كَمِيَّتِهِ أَوْ كَيْفِيَّتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " كَانَ كَذَلِكَ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي " كُلُّهُمْ " زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي الْقَوْمِ " ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١١٤/١ ، وَالْمُقْتَصِدَ ٥٨٢/١ .

(٢) " الْمَوْءَقَاتُ : يَعْنِي الَّذِي لَهُ مَقْدَارٌ مُعَيَّنٌ وَلِإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ فِي الْأُزْمَةِ " سَرْتُ يَوْمًا وَلَيْلَةً " ، وَفِي الْأُمُكْنَةِ " سَرْتُ فَرَسًا وَمِثْلًا " . انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١١١/١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١١٥/١ ، وَشَرْحَ الْفَرِيدِ ٢٦٤ وَفِيهِ " يُطْلَقُ عَلَى مَنْصُوبِ الْفِعْلِ الْعَيْنِ الْمَوْءَقَاتُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا يُطْلَقُ ، لِأَنَّهُ أَعْمُ مِنْهُ ، لَصَدَقَهُ كَذَلِكَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِشَبْهِ الْفِعْلِ " .

(٤) " فَأَلْ هُنَا عَهْدِيَّةٌ تَرِيدُ ضَرْبًا مَعْهُودًا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطَبِ . وَقَدْ تَكُونُ جَنْسِيَّةً نَحْوُ " زَيْدٌ يَجْلِسُ الْجُلُوسَ " تَرِيدُ الْجَنْسَ " . انْظُرْ الْهَمْعَ ١٠١/٣ .

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمَصْدَرُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهِ
مَنْقُولًا عَنْ مَحذُوفٍ بِتَرْتِيبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ " ^(١)
كَانَ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ " ، ثُمَّ يُحذفُ الْمَوْصُوفُ وَتَقَامُ
الْصِّفَةُ مَقَامَهُ فَيَعْبَقُ " ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ " ثُمَّ يُحذفُ الْمُضَافُ
وَيَقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَمِنْ شَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ
أَنْ يَكْتَسِيَ إِعْرَابَهُ ^(٢) كَمِثْلِ مَا تَرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ * ^(٣) ،
لَمَّا حُذِفَ " الْأَهْلُ " نُقِلَ النَّصْبُ الَّذِي كَانَ لَهُ إِلَى " الْقَرْيَةِ " .

فَقَدْ ثَبَتَ إِذَا أَنْ لَيْسَ النَّصْبُ الَّذِي تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبَ
زَيْدٍ " لَهُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنْ لِصِفَةِ الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ " مِثْلُ " فِي قَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ ^(٤) .

(١) انظر المقتصد ٣٧١/١ ، والإيضاح ص ١٦٨ والجمع ١٠١/٣ .

(٢) سورة يوسف : ٨٢ ، والتقدير : " أهل القرية " انظر إعراب القرآن

للنحاس ٣٤١/٢ .

(٣) انظر المرتجل ١٦٠ والإيضاح ص ١٦٨ .

ب/٢٦

فَصْلٌ

" وَسَطَ " إِذَا أُسْكِنَ السَّيْنُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ
إِلَّا ظَرْفًا ^(١) ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا وَلَا مَجْرُورًا ،
وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى مَعْنَى " فِي " ^(٢) [كَـ] ^(٣) قَوْلِكَ : " جَلَسْتُ
وَسَطَ الْقَوْمِ " .

وَيَكُونُ مُبَهَمًا مِثْلَ " خَلَفَكَ " ، وَقُدَّامَكَ ^(٤) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ

- (١) انظر الكتاب ٤١١/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادی ٩٥/٢ ،
والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٠/٢ فما بعدها ،
والهمع ١٥٢/٣ .
- (٢) انظر شرح الكافية للرضي ١٨٤/١ ، وشرح الفريد لا سغراييني
٢٦٥ .
- (٣) في النسخة " قولك " وصوابه ما أثبت . انظر المقتصد ٦٣٢/١ .
- (٤) وماقي الجهات الست . انظر شرح الكافية للرضي ١٨٤/١ ،
والمرتجل ١٦١ ، وشرح المفصل ٤٣/٢ .

إِذَا قُلْتَ : " جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ " كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " جَلَسْتُ عِنْدَ الْقَوْمِ " فِي أَنَّهُ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ مَكَانٍ غَيْرِ مُتَعَيَّنٍ ^(١) ، كَمَا أَنَّ "عِنْدَ" كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا تَفَرَّقُوا عَنْ مَجْلِسِهِمْ لَمْ يَقَعِ اسْمُ الْوَسْطِ عَلَى مَا كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ ! كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ " لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمَكَانُ الَّذِي تُرِيدُهُ بِهِ بِدَلَالَةٍ أَنَّهُ إِذَا قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ جَالِسٌ فِيهِ وَتَحَوَّلَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ انْتَقَلَ اسْمُ "عِنْدَ" إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَهُوَ إِذَا يَكُونُ اسْمًا لِلْمَكَانِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي مَجْلِسِهِ . ثُمَّ قَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي مَلِكِ الْإِنْسَانِ كَقَوْلِهِمْ : " عِنْدَهُ مَالٌ " .

وَأَمَّا " وَسَطٌ " بِالتَّحْرِيكِ فَإِنَّهُ يَكُونُ اسْمًا مُتَصَرِّفًا بِوَجُودِ الْإِعْرَابِ .

(١) انظر المرتجل ١٦١ .

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا وَمُبْتَدَأً
وَحَبِيرَ مُبْتَدَأٍ ، تَقُولُ : " قَدْ اِشْتَدَّ وَسْطُهُ ، وَانْقَطَعَ وَسْطُهُ ،
وَأَخَذَتْ بِوَسْطِهِ ، وَوَضَعَتْهُ فِي وَسْطِهِ ، وَوَسَطَهُ خَيْرٌ مِنْ
طَرَفِهِ ، وَلَيْسَ الْوَسْطُ كَالطَّرَفِ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

فصل

انتصاب الحال عن النكرة

/ وَإِنْ كَانَ ظَنُّ النَّاسِ أَنَّهُ يَضْعَفُ أَبَدًا ، وَأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جَاءَتْ ١/٢٧
نَكْرَةً بَعْدَ نَكْرَةٍ كَانَ الْأَوَّلَى فِيهَا أَبَدًا أَنْ يَجْعَلَ تَابِعَةً لِلْأَسْمِ النُّكْرَةَ قَبْلَهَا ،
مِثْلَ قَوْلِكَ : " جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ " ، وَأَنْتَ إِذَا نَصَبْتَهَا فَقُلْتَ : " جَاءَنِي
رَجُلٌ رَاكِبًا " قَبَحٌ ^(١) ، وَأَنَّ الْحُكْمَ ذَاكَ فِي أَى شَيْءٍ كَانَ ، وَلَيْسَ ^(٢) الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ، بَلْ يَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي مَعْنَاهُ أَنْ يُنْصَبَ ، وَمِثَالُهُ مَا جَاءَ فِي
الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّم] ^(٣) " سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ ،
فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا " ^(٤) . " سَابِقًا " هَاهُنَا حَالٌ مِنَ النُّكْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَصِحُّ
فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ صِفَةً وَلَا يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونُوا

- (١) مجيء الحال من النكرة غالباً لا يكون إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ،
واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً ، ونقله
عن سيبويه ، وإن كان دون الاتباع في القوة " ، الكتاب ٢/ ٢١١ ، والهمع
٢١/ ٤ وابن الطراوة النحوى ص ١٩١ .
(٢) في النسخة " فليس " والصواب ما أثبت .
(٣) زيادة يقتضيها المقام .

- (٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٥/ ١١ ، ٥٥ ، ٥٦ ،
من حديث ابن عمر ، قال : " سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَرْسَلَ مَا ضَمَرَ مِنْهَا مِنَ الْحَفِيَاءِ أَوِ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ ،
وَأَرْسَلَ مَا لَمْ يَضْمَرْ مِنْهَا مِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ " .
الحديث ، وأخرجه أبو داود في سننه ٣/ ٣٩ من حديث ابن عمر
رقم ٢٥٧٧ بلفظ : " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ ،

المَعْنَى : فَاتَى لَهُ فَرَسٌ قَدْ عُرِفَ بِالسَّبْقِ قَدِيمًا ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْغَرَضِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ وَجُودُ السَّبْقِ مِنْهُ فِي حَالِ إِتْيَانِهِ ذَلِكَ ^(١) ، فَاعْرِضْهُ .

بَيَانُ آخِرُ فِي الْحَالِ :

قَوْلُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْحَالِ ، إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا " ، كَانَ فِي الْأَصْلِ يَمَعْنَى : جَاءَنِي فِي حَالِ رُكُوبِهِ ^(٢) ، هَذِهِ اللَّفْظَةُ التِّي هِيَ قَوْلُهُمْ " فِي حَالِ كَذَا " يُوْهِمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ كَالْتَوْقِيتِ لِمَجِيئِهِ ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ جَاءَنِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَاكِبًا ، وَهَذَا خَطَأٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَالِ هُوَ الصِّفَةُ وَالْهَيْئَةُ لَا الْوَقْتُ ، فَهِيَ إِذَا لَفْظَةُ تُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيْنِ ، وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، / يَدُلُّ عَلَى ٢٧/ب ذَلِكَ حَدُّهُمْ الْحَالِ بِأَنَّهُ الَّذِي يَصْلُحُ جَوَابًا لـ " كَيْفَ " ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْظُرَ فِي مَعْنَى " كَيْفَ " أَهْوَ سُؤَالٌ عَنْ أَوْصَافِ الْأَشْيَاءِ ، وَهَيَاتِهَا ، وَالْحَالَاتِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ؟ أَوْ ^(٣) عَنْ أَوْقَاتِهَا ؟

=== وَفَضَّلَ الْقُرَّحُ فِي الْغَايَةِ " . أَمَا عِبَارَةٌ : " فَجَاءَ فَرَسٌ سَابِقًا " فلم أجدها في كتب الحديث التي رجعت إليها ، والحديث موجود في المرتجل ١٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٤ / ١ ، والصفوة الصفية ٤٩٨ / ٢ ، والله أعلم .

(١) فِي النسخة كتبت " تلك " وتحتها " ذلك " والراجع - في نظري - ما أثبت .

(٢) هَذَا قَوْلُ لَا بُدَّ لِي عَلَيَّ الْفَارِسِيِّ . انظر المقتصد ٦٧١ / ١ فما بعدها .

(٣) كَذَا فِي النسخة ، وَالْأَوَّلَى " أَمْ " .

وَلَا شُبْهَةٌ فِي بَطْلَانٍ أَنْ يَكُونَ سُوءٌ إِلَّا عَنْ الْاَوَاقَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
 "كَيْفَ زَيْدٌ" ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ : "أَسَقِيمُ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحٌ ؟" "أَعَالِمُ أَمْ
 جَاهِلٌ ؟" ، وَلَا يَكُونُ بِمَعْنَى أَهْوٍ فِي حَالِ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَمْ فِي حَالِ
 غُرُوبِهَا مَثَلًا ؟ !

*

فَصْلٌ

فِي بَابِ "إِنَّ"

وَهُوَ الْقَوْلُ فِيمَا يَحْدُثُ مِنَ الْأَحْكَامِ بِالتَّخْفِيفِ . اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ
 وَاحِدَةٍ مِنْ "إِنَّ" وَ"أَنَّ" تُخَفَّفُ وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا بِالتَّخْفِيفِ^(١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أن "إِنَّ" إذا خففت لا تعمل النصب في الاسم ،
 وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

واحتج الكوفيون بأن "إِنَّ" المشددة تعمل لشبهها بالفعل
 الماضي في كونها على ثلاثة أحرف ، فإذا خففت زال شبهها به
 فوجب أن يبطل عملها . واحتج البصريون بقوله تعالى :
 * وَإِنْ كُنَّا لَنَیُوفِیْهِمْ رُبُّكَ أَعْمَالَهُمْ * في قراءة من قرأ
 بالتخفيف .

انظر المسألة (٢٤) من الإنصاف ١ / ١٩٥ ، ومفني اللبيب

[" إِنْ " الْمُخَفَّفَةُ]

ثُمَّ " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ إِذَا خُفِّفَتْ وَجَبَّ أَنْ يَلْزَمَ اللَّامُ خَبَرَهَا ^(١) ، تَقُولُ : " إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " بِغَيْرِ اللَّامِ ، كَمَا كَانَ يَجُوزُ فِي حَالِ التَّثْقِيلِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ صَارَتْ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ " إِنْ " النَّافِيَةِ ، فَلَوْلَمْ تُدْخِلِ اللَّامَ لَمْ يُعْلَمَ إِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " أَنَّكَ تُرِيدُ مَعْنَى : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَوْ تُرِيدُ : إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ . وَأَمَّا فِي حَالِ التَّثْقِيلِ فَلَا تَلْتَبِسُ ، لِأَنَّ " النَّافِيَةَ " لَا تَكُونُ مُثْقَلَةً .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " إِنْ " الْمَكْسُورَةَ إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا مِنْ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَهَوَّابُ " كَانَ " ، وَبَابُ " ظَنَنْتُ " .

فَمِثَالُ وَقُوعِ " كَانَ " بَعْدَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : / * وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزِلَ مِنْهُ الْجِبَالُ * ^(٢) ، وَمِثْلُهُ : * وَإِنْ كَانَتْ لَكَيْمِيسَةٌ * ^(٣) ،

(١) اختلف النحويون في هذه اللام ، فذهب سيبويه إلى أنها لام الابتداء ، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وذهب بعضهم إلى أنها لام الابتداء إن دخلت على الجملة الاسمية ، والفارقة إن دخلن على الجملة الفعلية . وزعم الكوفيون إلى أن " اللام " في ذلك بمعنى " إلا " وأن " إِنْ " قبلها نافية .
انظر هذا الخلاف في الهمع ١٨١/٢ (الكويت) ، ومغني اللبيب ٢٣١/١ فما بعدها .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٦ .

(٣) سورة البقرة : ١٤٣ .

وَاللَّامُ الَّتِي تَرَاهَا هِيَ الَّتِي قُلْنَا إِنَّهَا تَلْزِمُ الْخَبَرَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
النَّافِيَةِ، وَلَوْ قُلْتَ : " إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وَأَنْتَ تُرِيدُ " إِنْ زَيْدًا كَانَ
مُنْطَلِقًا " لَمْ يَجْز .

وَأَمَّا وَقُوعُ " ظَنَنْتُ " بَعْدَهَا فَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا
لَمُنْطَلِقًا " ، اللَّامُ يَلْزِمُ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي هُوَ خَبَرُ
الْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ .

وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَقُوعَ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ الْأَفْعَالِ بَعْدَهَا (١) ،
وَأَنشَدُوا :

٧ - بِاللَّوَرِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٢)

وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْمَعْنَى : مَا قَتَلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا .

(١) وحكوا : " إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ " .

انظر شرح الفصل ٧٢/٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٠٤/١
وأجاز الأَخفش " إِنْ قَامَ لَا نَا ، وَإِنْ قَعْدَ لَا نَتْ " انظر مغني
اللبيب ٢٥٠/١ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية تخاطب

عمرو بن جرهم قاتل زوجها الزبير بن العوام .

وللبيت روايات متعددة . انظر الفصل ٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش
٧١/٨ - ٧٢ ، والجني الداني ٢٢٩ ، وشرح الأَشْمُونِي ٥١٠/١ ،
والخزانة ٣٧٣/١٠ ، والمقرب ١١٢/١ ، والهمع ١٤٢/١ ، والدرر
١١٩/١ . وهذه اللام تسمى الفارقة ؛ لأنها تفرق بين الإثبات والنفي ،
والشاهد فيه دخول " أَنْ " المخففة على الفعل " قتل " وهو غير
ناسخ .

[" أَنْ " الْمُخَفَّفَةُ]

وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ يَخُلُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اسماً أو فعلاً .

فَإِذَا كَانَ فِعْلاً ^(١) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ " قَدْ ، وَسَوْفَ ، وَالسَّيْنُ ، وَحَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ " .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَيَخْرُجُ زَيْدٌ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى * ^(٢) .

وَأَمَّا مِثَالُ حَرْفِ النَّفْيِ فَكَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : * وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً * ^(٣) فِي " وَحَسِبُوا إِلَّا " وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ * ^(٤) ثُمَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِهَا ، هُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ ، فَالْمَعْنَى فِي

(١) إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَعَاءً ، أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بِأَشْرَتِهِ " أَنْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى
" وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا " انظر شرح الكافية الشافية ١/٤٩٧ ،
والجنى الداني ٢٣٧ .

(٢) سورة المزمل : ٢٠ .

(٣) سورة المائدة : ٧١ ، انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٣ .

(٤) سورة البلد : ٥ .

* عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ * عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ ، وَفِي " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ / زَيْدٌ " ٢٨/ب
 عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ ، [و] (١) ، فِي قِرَاءَةٍ مِّن رَّفَعٍ * تَكُونُ فِتْنَةً (٢)
 أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِتْنَةً. وَفِي أَنْ لَّا يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ [أَنَّهُ لَنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ] (٣).

وَإِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا اسْمًا كَانَ أَيْضًا فِي تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الْقِصَّةِ كَمَا
 كَانَ عِنْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا قُلْتُ : " عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " كَانَ
 التَّقْدِيرُ : عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَيْ عَلِمْتُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ هَذَا ،
 وَاجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ تَقْدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ السَّائِلِ ، فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : * آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * (٤) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى
 * فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * (٥) ، إِنَّ التَّقْدِيرَ :
 أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَأَنَّهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ، وَمِنَ الْبَيِّنِ فِي الدَّلَالَةِ

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، انظر السبعة لابن مجاهد
 ٢٤٧ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥ ، والإقناع في القراءات
 السبع ٢/ ٦٣٥ .

(٣) إضافة يقتضيها المقام .

(٤) سورة يونس : ١٠ ، وقراءة ابن محيصن ، وبلال بن أبي بردة ،

ويعقوب " أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ " . انظر المحتسب ١/ ٣٠٨ .

(٥) سورة الأعراف : ٤٤ .

عَلَى وَجُوبِ هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُ الْأَعَشَى (١) :

٨ - فِي فِتْيَةِ كَسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٢) :

الْمَعْنَى : لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمُ
"هَالِكِ" ، وَلَوْ كَانَ يَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا إِذَا خُفَّتْ بَاقِيَةٌ عَلَى حُكْمِهَا
قَبْلَ التَّخْفِيفِ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ "هَالِكِ" كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ :
"أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ" .

(١) هُوَ مِيمُونُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ فَحُولِ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، لَقِبَ بِالْأَعَشَى لِأَنَّهُ
كَانَ أَعَشَى الْعَيْنَيْنِ ، وَسُمِّيَ صَنَاجَةَ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ كَانَ يُتَغْنَى بِشَعْرِهِ
، مَاتَ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ لِلْهِجْرَةِ . (تَرْجَمَتْهُ فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ
٥٢/١ ، وَالْأَغْنَى ١٠٨/٩ ، وَالْخَزَانَةُ ١٢٥/١) .

(٢) دِيْوَانُ الْأَعَشَى ١٩ ، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ :
أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ
وَلَا شَاهِدٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٩/٣ ، وَشَرْحُ
الْمَفْصَلِ ٧١/٨ ، ٧٤ ، وَالْخَصَائِصُ ٤٤١/٢ ، وَالتَّبَصُّرُ
٤٦٠/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٢٦/٥ ، وَالْمَهْمَعُ ١٤٢/١ ، وَالْدَّرَرُ ١١٩/١ .

وَفِي الْبَيْتِ "فَتْنَةٌ" ، وَيَخْفَى "تَصْحِيفٌ" ، وَقَدْ تَكَرَّرَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْبَيْتِ .

فصل

في " ما " و " لا "

اعلم أنَّ " ما " حرفٌ يدخلُ على القيلين - الاسم والفعل - ، ومن حكم ما كان من الحروفِ مشتركاً بين القيلين أن لا يعملَ كـ " هلْ ، وبَلْ ، وهمزة الاستفهام " ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ شبهوا " ما " بـ " ليس " فأعملوها عملَ " ليس " / في رفعِ المبتدأ ونصبِ الخبر (١) ، ووجهُ الشبهِ أنَّها ينبغي الحالَ كما أنَّ " ليس " كذلك .

ثم إنَّ تشبيهها بـ " ليس " لا يبلغُ بها أن تقوى قوَّة " ليس " في العملِ ، فإذا قُدِّمَ الخبرُ معها بطلَ عملُها ، تقولُ : " مَاقائمُ زيدٌ " ولا يجوزُ : " ما قائماً زيدٌ " [كما جاز " ليس قائماً زيدٌ "] ؛ وذلك أنَّ الفرعَ يقصُرُ لا محالة عن الأصلِ في التصرفِ (٢) ، وتدخلُ في خبرِها الباءُ لتأكيدِ النفيِّ ، كما تدخلُ في خبرِ " ليس " (٣) ، تقولُ : " ما زيدٌ بمنطلقٍ " كما تقولُ : " ليس زيدٌ بمنطلقٍ " .

(١) " ما " في لغة أهل الحجاز تعمل عمل " ليس " بشروط ، وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئاً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر .

الإيضاح ص ١١٠ ، والمقتصد ٤٢٩/١ ، والجمل للزجاجي

١٠٥ ، والنحويين التميميين والحجازيين ٣٢ .

(٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى أنها من المتن .

(٣) انظر المقتصد ٤٣٣/١ .

(٤) وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين ، وأما الكوفيون فعلى نصب الخبر

بعدها بحذف حرف الجر ، لأنَّ قياس " ما " ألا تعمل لعدم اختصاصها ،

راجع الإنصاف مسألة رقم (١٩) ١٦٥/١ .

وَإِذَا نَقَضَتْ (١) النَّفْيَ بَطُلَ عَمَلُهَا (٢)، تَقُولُ : " مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ " فَتَرْفَعُ " قَائِمًا " الْبَيِّنَةَ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَ لَهَا عَمَلٌ مِنْ أَجْلِ تَشْبِيهِهَا بِ " لَيْسَ " ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " لَيْسَ " هُوَ " النَّفْيُ " لِإِذَا بَطُلَ النَّفْيُ (٣) زَالَ الشَّبْهُ ، وَإِذَا زَالَ الشَّبْهُ وَجَبَ أَنْ يَزُولَ الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَجْلِ الشَّبْهِ .

وَأَمَّا " لَيْسَ " فَلَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا بِنَقْضِ النَّفْيِ ، وَذَلِكَ أَنَّ لَمْ تَكُنِ الْعِلَّةُ فِي كَوْنِهَا عَاطِلَةً أَنَّهَا تُفِيدُ النَّفْيَ ، وَلَكِنَّ الْعِلَّةَ كَوْنُهَا فِعْلًا ، وَنَقْضُ النَّفْيِ لَا يَسْلُبُهَا الْفِعْلِيَّةَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي لَهَا حُكْمُوا بِكُونِهَا فِعْلًا مِنْ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْعَرْفُوعِ بِهَا نَحْوُ " لَسْتُ ، وَلَسْتُمْ " وَمِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ يَسْتَكِينُ فِيهَا نَحْوُ " زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقًا " لَا يَزُولُ عَنْهَا بِنَقْضِ النَّفْيِ .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا أَصْلٌ بِنَفْسِهَا فِي الْعَمَلِ ، وَلَيْسَتْ مَحْمُولَةً عَلَى شَيْءٍ بِشَبْهِهِ وَيَزُولُ عَمَلُهَا بِزَوَالِ ذَلِكَ الشَّبْهِ ، وَإِنَّمَا حُكْمُهَا حُكْمٌ " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا فِي أَنَّهَا أَصُولٌ بِأَنْفُسِهَا / فِي الْعَمَلِ .

ب/٢٩

(١) في النسخة " نقضت " تصحيف .

(٢) انظر الكتاب ٥٩/١ .

(٣) وردت بالهامش مع الإشارة إليها .

(٤) في النسخة " ضميره " والأولى ما أثبت .

[لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ]

وَأَمَّا " لَا " فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِذَا عَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلَ
نَقِيضِهَا الَّذِي هُوَ " إِنْ " فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ . ثُمَّ إِنَّهَا
إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النِّكَرَةِ الْمُفْرَدَةِ بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ ^(١) ، يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : " لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا " فَنَصَبُوا " خَيْرًا " وَنَوْنُوهُ
كَمَا تَرَى ، فَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدَهُمْ عَامِلَةٌ عَمَلِ " إِنْ " لَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ
الاسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا مُنَوَّنًا ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى النِّكَرَةِ
كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْحَرَكَةِ الْحَادِثَةِ يَدْخُولُهَا فِي الْمُضَافِ أَنَّهَا حَرَكَةٌ
إِعْرَابٍ ، وَأَنَّهَا نَصَبٌ صَحِيحٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْمُضَافِ وَهُوَ
" الْمُضَارِعُ [لَهُ] " ^(٢) قَدْ انْتَصَبَ بِهَا انْتِصَابًا صَحِيحًا ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا :
" انْتِصَابًا صَحِيحًا " أَنَّكَ تَجِدُهُ مُنَوَّنًا .

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى ^(٣) النِّكَرَةِ الْمُفْرَدَةِ كَقَوْلِكَ : " لَا رَجُلَ
فِي الدَّارِ " فَإِنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهَا أَنْ يَقَالَ : " لَا رَجُلًا "

(١) ويحذف التنوين للبناء ، نحو " لَا رَيْبَ فِيهِ " وتصير " لَا " معها
كالكلمة الواحدة تشبيهاً بـ " خمسة عشر " .

انظر الجنى الداني ٣٠٠ ، والمرتجل ١٢٩ ، واللمع ٩٧ .

(٢) هو الشبيه بالمضاف وهو مصطلح موجود في الإيضاح ص ٢٣٩

وانظر المقتصد ٨٠٨/٢ ، ٨١٣ .

(٣) في النسخة " عن " والصواب ما أثبت .

بِالتَّنْوِينِ (١) ، مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ قَدْ نَزَّلُوهَا مَنَزِلَةً " إِنَّ " فِي الْعَمَلِ
بِالدَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَجِيءِ الْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا مُنَوَّنًا كَقَوْلِكَ : " لَا خَيْرًا
مِنْ زَيْدٍ " ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصْدِهِمْ اسْتِغْرَاقَ
الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ ، فَبَيَّنَّا الْأَسْمَاءَ مَعَهَا عَلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحْدِثَهَا
فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَحَذَفُوا التَّنْوِينَ لِذَلِكَ .

وَلَفْظُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ : " فَنَضَّبُوهُ نَضْبًا يَغْيِرُ
تَنْوِينَ " (٢) / ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ " كُنْتَ عَمَتَ بِالنَّفْسِ
قَلِيلَ هَذَا الْجِنْسِ وَكَثِيرَهُ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُثَبِّتَ بَعْدَهَا شَيْئًا مِنَ الْجِنْسِ
الَّذِي نَفَيْتَهُ بِهَا (٣) ، لَوْ قُلْتَ : " لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَكِنْ رَجُلَانِ " كَانَ
مُحَالًا .

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْآخَرُ فِيهَا - الَّذِي هُوَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ " لَيْسَ " -
كَقَوْلِكَ : " لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ " - فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ (٤) ،

(١) اسم " لا " المفرد النكرة أم مبني ؟ هذه مسألة خلافية
بين البصريين والكوفيين ، ذهب فيها الكوفيون إلى أنه معرب منصوب ،
والبصريون إلى أنه مبني على الفتح .

انظر حججهم في الإنصاف مسألة رقم (٥٣) ٣٦٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٤/٢ ، ولفظه (" لا " تعمل فيما بعدها فتنصبه
بغير تنوين) .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٧/٤ ، والمقتصد ٧٩٩/٢ .

(٤) وذهب إليه سيبويه وطائفة من البصريين ، ومنعه الأَخفش والمبرد

وانظر الكتاب ٣٠٠ / ٢ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ .

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا الْقَطْعُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ اسْتِغْرَاقُ
الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْحَالِ (١)؛
وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَكِنْ رَجُلَانِ " كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ: " مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ".

وَمِنْ قُصُورِ " لَا " هَذِهِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النُّكْرَةِ (٢)، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: " لَا زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ " كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: " مَا زَيْدٌ
أَفْضَلُ مِنْكَ ".

(١) راجع التبصرة والتذكرة ٣٨٢/١.

(٢) وأجاز ابن جنى وابن الشجرى إعمالها عمل " ليس " في المعرفة،
وعلى ذلك جاء قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا

انظر: أمالي ابن الشجرى ٢٨٢/١، ومفني اللبيب ٢٤٠/١،

والجني الداني ٣٠٢.

فصل

إِذَا كُرِّرَتْ "لَا" وَالاسْمُ بَعْدَهَا نِكْرَةً جَازِفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْ جُمُهِ :
فَتْحُهُمَا مَعًا ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَرَفْعُهُمَا مَعًا ،
كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي مَعَ
التَّنْوِينِ ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ
الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ (١) ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَ عَلَى
ذَلِكَ أَنْشَدُوا :

٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً / اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِيعِ (٢) ٣٠/ب

يَنْصَبُ " خُلَّةٌ " وَالتَّنْوِينُ .

(١) وزاد ابن يعيش في شرح المفصل ١١٣/٢ ، رفع الأول ونصب الثاني ،
فتقول : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " فيكون الرفع على أن " لَا "
بمعنى " ليس " ترفع الاسم وتنصب الخبر .
وقد منعه البعلبي في الفاخر ١٢٧/أ ، وأضاف عبد القاهر فسي
المقتصد ٨٠٧/٢ اعتباراً الأولى نافية مبنية على الاسم ، والثانية
بمعنى " ليس " كأنك تقول : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

(٢) البيت لانس بن العباس بن مرداس ، وقيل هو لأبي عامر جدّ العباس
ابن مرداس وهو من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، وشرح المفصل
١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، واللمع ٩٨ ، وشرح التصريح ٢٤١/١ ،
والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، والهمع ١٤٤/٢ ، ٢١١ ، والدرر
١٩٨/٢ ، ٢٣٨ .

و " الرّاقع " أو " الرّاتق " - كما جاء في بعض الروايات - هو الذي
يصلح موضع الفساد من الثوب .
' والشاهد فيه " وَلَا خُلَّةٌ " حيث نصب المعطوف - على تقدير زيادة " لَا "
لتأكيد النفي - عطفاً على محل اسم " لَا " .

فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مَعْرِفَةً لَمْ يَجْزْ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي
الْمَعَارِفِ ، تَقُولُ : " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو " وَ " لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو
قَاعِدٌ " ، لَيْسَ لِلْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا إِلَّا الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهَا إِذَا عَمَلَتْ أُوجِبَتْ
إِسْتِفْرَاقَ الْجِنْسِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ يَكُونُ لِلشَّيْءِ بِعَيْنِهِ
وَلَا يَكُونُ جِنْسًا .

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُ الْاسْمِ بَعْدَهَا إِلَّا مَعَ التَّكْرِيرِ ، فَلَوْ
قُلْتَ : " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ " وَأَنْتَ تُرِيدُ النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ لَا الَّتِي تَكُونُ
بِمَعْنَى " لَيْسَ " لَمْ يَجْزْ ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ الْاسْمِ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ
إِلَّا وَهِيَ مُكْرَرَةٌ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَصِحَّ وَتَوَعُّدُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا إِلَّا وَهِيَ
مُكْرَرَةٌ (١) مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ .

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي التَّكْرِيرِ أَنَّهَا إِذَا كُرِّرَتْ كَانَتْ جَوَابًا لِمَنْ يَدْعِي أَحَدَ
شَيْئَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ " كُنْتَ أَجَبْتَ بِهِ مَنْ
يَقُولُ : " أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ " (٢) ، وَلَا يَقُولُ هَذَا - أَعْنِي " أَرَجُلٌ
فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ " - إِلَّا [لِـ] مَنْ يُشَبِّهُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ لَا
بِعَيْنِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ بِ " أَمْ وَالْهَمْزَةِ " إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُشَبَّهَ وَجُودُ أَحَدِ
شَيْئَيْنِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ ، وَيُطْلَبُ مِنَ الْمَسْئُولِ أَنْ يُعَيِّنَ الثَّابِتَ مِنْهُمَا .

(١) كَقَوْلِكَ : " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو " وَلَا يَحْسَنُ " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ
وَعَمْرُو " مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ " لَا " . انظر المقتصد ٨٢٠/٢ ، والتبصرة
وال تذكرة ٣٩٠/١ .

(٢) فِي النسخة " امْرَأَةٌ " بِالْضَمِّ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ ، انظر المقتصد
٨٢٠/٢ .

(٣) إِضَافَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

١/٣١

فصل

وفي " لا " أصل آخر، وهو أنه يكون لهما حالتان :
حالة تعمل فيها لفظاً ومعنى، وذلك كقولك : " لا رجل في
الدار، ولا خيراً من زيد " .

وحالة يكون الاسم بعدها محمولاً على عاملٍ سواها، ويكون دخولها
وسقوطها من حيث اللفظ واحداً، مثال ذلك قوله :

١٠ - * أمسى ببلدة لا عم ولا خال * (١)

" العم والخال " مجروران بإضافة " البلدة " إليهما، كما يكونان إذا
لم يدخل " لا "، وقلت : " ببلدة عم وخال "، علت " لا " في المعنى
دون اللفظ، وهو أن نقت كون " البلدة " التي هي بها بلد عم وخال،

(١) هذا عجزيت للنابغة الذبياني - يرش أخاه من أمه - في ديوانه

٢١٠، صدره :

* بعد ابن عاتكة الثاوي على أبوي *

وفيه " أضحى " بدل " أمسى " .

و " أبوي " اسم موضع بالشام أو جبل بالشام . وهو في الحماسة
لأبي تمام ٤٣٨/١، وشرحها للمرزوقي ٩٠١/٢، والتبريزي ١٨٥/٢،
ومعجم البلدان (أبوي) ٨٠/١ .

والشاهد فيه مجيء الاسمان بعد " لا " وهما " العم والخال " .
مجرورين بإضافة " البلدة " إليهما، كما يكونان إذا لم تدخل " لا " .
عليهما، و " لا " هنا عاملة في المعنى دون اللفظ .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : "بَقِيَ بِلَا مَالٍ" (١) ، "مَالٌ" مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ كَمَا تَكُونُ
إِذَا لَمْ تَدْخُلْ "لَا" ، لَا أَنَّهُ مَنفِيٌّ (٢) فِي الْمَعْنَى كَمَا يَكُونُ إِذَا أَعْلَتَهَا فِي
اللَّفْظِ ، فَقُلْتُ : "لَا مَالَ مَعَهُ" .

(١) وحكى بعض النحاة عن الكوفيين أن "لا" في مثل هذا اسم
بمعنى "غير" لدخول حرف الجر عليها .

انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٠ ، والجنى الداني ٣٠٦ .

(٢) كذا في النسخة ، ووجهه إلا أنه منفي .

فصل

في الواو بمعنى " مع "

" الواو " أصلها أن تكون عاطفة تُشرك الثاني فيما دخل فيه الأول ، فإذا قلت : " جاءني زيد وعمر " كان المعنى أنهما قد اشتركا في المجيء على الجملة ، ولا يدل على أنهما اصطحبا فيه ، بل يجوز في الأمر الأكثر أن يكونا قد جاءا في وقتين ^(١) ، فإذا نصب ما بعدها أوجبست المصاحبة ، وذلك في مثل قولهم : " جاء البرد والطَّيَّالسة " ^(٢) ، المعنى ها هنا على أن الطَّيَّالسة والبرد كانا معا ، وذلك أنهم يعنون بالطَّيَّالسة " الأكسية " ^(٣) وهي تلبس عند البرد ، فكأنها / تجيء معه ^(٣١/ب) من حيث إنها إذ لم يستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء ، إلا أنه لا يطرد هذا في كل مصطحبين ، فلا يجوز أن

(١) هذا مذهب البصريين ومفاده أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وذهب بعضهم إلى أنها تفيد الترتيب .

راجع شرح الكافية للرضي ٣٦٤/٢ ، والجني الداني ١٨٨ ، ومغني اللبيب ٣٥٤/٢ .

(٢) في الكتاب ٢٩٨/١ وانظر الأصول ٢١٠/١ ، والمقتصد ٦٦٠/٢ وشرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١ .

(٣) " الطَّيَّالِسُ الطَّيَّالِسَانُ : ضرب من الأكسية ، وجمع الطيلس والطيلسان طياليس وطيالسة . دخلت فيه الهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب " . اللسان (طلس) ١٢٥/٦ .

تَقُولُ : "جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرًا" ، تَزَعُمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ "مَعَ عَمْرٍو" ، وَإِنَّمَا
يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّيْئَيْنِ يَجِبُ الإِصْطِحَابُ فِيهِمَا عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ
كَمِثْلِ الْأَكْسِيَةِ وَالْبَرْدِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : "لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
[لَرَضَعَهَا] ^(١) ، الْمَعْنَى "مَعَ فَصِيلِهَا" ^(٢) ، وَلَيْسَ يُتَصَوَّرُ هَذَا
التَّرْكَ إِلَّا فِيمَا بَيْنَ النَّاقَةِ وَالْفَصِيلِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ يُخَلَ ^(٣) الْفَصِيلُ ،
فَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يَرْضَعَ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ النَّاقَةِ وَبَيْنَهُ ، وَلَوْ أَنَّكَ أَرَدْتَ إِفْرَادَ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالتَّرْكِ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : "تَرَكْتَ النَّاقَةَ فِي الرِّعَى وَتَرَكْتَ
الْفَصِيلَ فِي الْبَيْتِ" لَمْ يَكُنْ هَذَا النَّصْبُ ، لِأَنَّ التَّرْكَ هَاهُنَا يَكُونُ بِمَعْنَى
"الْإِرْسَالِ" فِي النَّاقَةِ ، وَبِمَعْنَى "الْحَبْسِ" فِي الْفَصِيلِ .

(١) إضافة يستقيم بها الكلام ، انظر الكتاب ٢٩٧/١ والأصول

٢١٠/١ والجمل للجرجاني ٢٠ .

(٢) في الكتاب ٢٩٧/١ ، وانظر شرح المفصل ٤٨/٢ ، وتوضيح المقاصد
للمرادي ١٠٠/٢ وفيه : "العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت
الناقة ترأف فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعها ، وهذا تكلف
وتكثير عبارة ، فهو ضعيف . والوجه النصب على معنى : لو تركت
الناقة مع فصيلها ."

(٣) "يُخَلُّ مِنَ الْخِلَالِ" وهو "عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع
ولا يقدر على المص ، وفصيل مخلول إذا غُرِزَ خِلَالُ" على أنفه لئلا
يرضع أمه "اللسان (خلل)" ^{٢١٩/١١} "وخللت الفصيل : إذا جعلت في
لسانه عوداً لئلا يرضع" . مجمل اللغة (خل) ٢٧٦/٤٤ .

ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَصْلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَ نِي زَيْدٌ وَعَمْرُو" لَمْ
يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِأَنَّ تَقَدُّمَهُ فِي الذِّكْرِ أَوْلَى مِنَ الْآخِرِ، وَلَمْ يَفْتَرِقِ الْمَعْنَى
بِأَنَّ تَقُولَ : "جَاءَ نِي عَمْرُو وَزَيْدٌ".

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَسْأَلُ الَّتِي تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا بِمَعْنَى "مَعَ"، وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ^(١)، فَلَوْ قُلْتَ : "جَاءَ الطَّيَالِسَةُ
وَالْبَرْدُ" وَ"لَوْ تَرِكَ الْفَصِيلُ وَالنَّاقَةُ" لَمْ يَسْتَقِمَّ. ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا
النَّصْبُ حَقًّا / يَكُونُ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مِثْلُ "جَاءَ" وَمِثْلُ "تَرَكَ"، ١/٣٢

(١) انظر الخصائص ٣٨٣/٢، وشرح الكافية للرضي ١/١٩٥ .

فَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهَا يَمَعْنَى " مَعَ " فَإِنَّ الْاسْمَ يُنْصَبُ بَعْدَهَا ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : " كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " (١) وَ " كُلُّ طَيْرٍ وَشَكْلُهُ " فَلَمَّ يَنْصِبُوا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى " مَعَ ضِيعَتِهِ ، وَمَعَ شَكْلِهِ " (٢) ، وَمِثْلُهُ : " أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ " أَيْ مَعَ زَيْدٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ النَّصْبُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَى تَأْوِيلٍ مَعْنَى فِعْلٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا " تَأْوِيلُهُ (٣) عَلَى مَعْنَى " مَا تَصْنَعُ وَزَيْدًا " ، وَدَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ " الْكَافُ " ، وَإِذَا أَضَافُوا الشَّأْنَ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِيهِ الْعَطْفُ (٤)

-
- (١) فِي الْكِتَابِ ٢٩٩/١ ، " وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ وَشَأْنُكَ ، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَمَا أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ . " ، وَانْظُرِ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٣٠٥/١ ، وَالْإِيضَ _____ ح ص ٣٥ ، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لَا بِنَ أَبِي الرَّبِيعِ ٣٣٢/١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٩٦ .
- (٢) وَأَجَازَهُ الصِّمَرِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ وَالذِّكْرَةِ ٢٥٧/١ وَانْظُرْ تَعْلِيقَ مُحَقِّقِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْفَاخِرُ لَوْحَةٌ / ١٣٠ ب وَالْهَمْعُ ٢٤١/٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٣٤٣/١ .

- (٣) فِي النِّسْخَةِ " أَتَاوَلُوهُ " ، تَحْرِيفٌ .
- (٤) وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ مَفْعُولًا مَعَهُ ، وَمَنْعُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ الْحَاجِبِ وَعَدَّ الْعَطْفَ وَاجِبًا فِيهِ لِأَنَّهُ أَصْلٌ فَلَا يَصَارُ إِلَى غَيْرِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ .
- انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٩٦/١ ، وَالْهَمْعُ ٢٤٢/٣ .

نحو: " مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ ؟ " وَذَلِكَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ
 لَا يَمْتَنِعُ ^(١) كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ مَجْرُورٍ ^(٢)، قَلَمًا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
 يَتَكَلَّفُوا تَأَوَّلَ مَعْنَى فِعْلٍ كَمَا تَكَلَّفُوهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَمَا جَاءَتْ فِيهِ بِمَعْنَى [مَعَ] ثُمَّ
 لَمْ يُنْصَبِ الْأِسْمُ بَعْدَهَا لِخُلُوعِ الْكَلَامِ مِنَ الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ : " مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ "
 وَأَنْشَدَ :

(٤)
 ١١- يَا زَيْرَقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ، وَيَبَّ أَبْيِكَ، وَالْفَخْرُ ؟

أَي : مَعَ الْفَخْرِ .

(١) في النسخة " لا يمتنع " والاولى - في نظري - إسقاط الواو .

(٢) يقول ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعللا
 وليس عندي لازما ، إذ قد أتى في النشر والنظم الصحيح مشبها
 انظر شرح ابن عقيل على الالفية ٢٣٩/٣ .

(٣) إضافة يقتضيها المقام .

(٤) البيت للمخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة (انظر ترجمته في
 طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣ ، والشعر والشعراء ١/٤٢١) ، والاعاني
 ١٣/١٩٣ .

وهو من شواهد الكتاب ١/٢٩٩ ، والمفصل ٥٨ ، وشرحه لا بن يعيش
 ٢/٥١ ، والمقتصد ٢/١٠٥٩ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٩ ، والخزانة
 ٤/١٥٠ ، والدرر ٢/١٩٦ . وييب أببك : تحقيره وتصغيره ،
 وييب مثل ويل .

والشاهد فيه : رفع " الفخر " عطفًا على " أنت " مع
 أن " الواو " في معنى " مع " ، ويمتنع النصب إذ ليس قبله فعل يتعدى
 إليه فينصبه ، وللصيمري رأى مخالف . وانظر الكتاب ١/٢٩٩ .

فَصْلٌ فِي "إِلَّا"

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي "إِلَّا" أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ:

حَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ،

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا عَامِلَةً فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ .

فَمِثَالُ / الْأَوَّلِ قَوْلُنَا : "جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا" ، عَمِلَتْ ٣٢/ب
كَمَا تَرَى فِي لَفْظِ "زَيْدٍ" فَسَصَبَهُ (١) ، وَعَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ
أَخْرَجْتَهُ مِنْ إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ الْقَوْمُ .

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُنَا : "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ" ، عَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى
مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَوْجَبَتْ إِثْبَاتَ الْمَجِيءِ لِـ "زَيْدٍ" وَنَفَيْتْ عَنْ عَدَاهُ ، وَلَمْ تَعْمَلْ
فِي اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ كَانَ "زَيْدٌ" مَرْفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلُ "جَاءَنِي" ، كَمَا كَانَ
فِي قَوْلِكَ : "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ" . (٢)

(١) هذا مذهب طائفة من الكوفيين ، والمبرد والزجاج ، وذهب

البصريون إلى أن ناصب المستثنى بفعل أو معناه بتوسط

إِلَّا ، وارتضاه الجرجاني في المقتصد ٧٠٠/٢ ، وانظر

الإيضاح ص ٢٠٥ .

(٢) انظر المقتصد ٧٠١/٢ .

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجِيءَ
فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَغَيْرِ الْمُوجِبِ هُوَ الْمَنْفِيُّ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ،
وَالْمُوجِبُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمُثْبِتُ كَقَوْلِكَ :
" جَاءَ نِي الْقَوْمُ " ، وَالْأَمْرُ كَقَوْلِكَ : " لِيَذْهَبِ الْقَوْمُ " .

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا تَأْتِي مَرَّةً بَعْدَ
تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَأُخْرَى قَبْلَ تَمَامِهِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلَامِ هَا هُنَا مَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ أَخَذَ فَاعِلُهُ وَالْمُبْتَدَأُ خَبَرُهُ ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ
لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذُكِرَ فِي الْكَلَامِ
مُسْتَشْنَى مِنْهُ ^(١) ، وَعُلِّقَ الْحُكْمُ الَّذِي يُرَادُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ بِمَذْكُورٍ ،
وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا : " جَاءَ نِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ، قَدْ جَاءَتْ " إِلَّا " كَمَا
تَرَى بَعْدَ ذِكْرِ مُسْتَشْنَى مِنْهُ وَهُوَ " الْقَوْمُ " ، وَتَعْلِيْقُ الْإِثْبَاتِ بِهِ ، وَالْمَعْنَى
فِي / مَجِيئِهَا قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ تَجِيءَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ قَدْ
ذُكِرَ فِي الْكَلَامِ مُسْتَشْنَى مِنْهُ ، وَعُلِّقَ الْحُكْمُ الَّذِي أُرِيدَ إِخْرَاجُ مَا بَعْدَ " إِلَّا "

(١) انظر الإيضاح ص ٢٠٦ ، والمقتصد ٢/١٠١ - ٢٠٢ .

مِنْهُ يَمْدُكُورٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " ، لَيْسَ فِي هَذَا
الْكَلَامِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ كـ " الْقَوْمِ " فِي " جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ، وَالْحُكْمُ
الَّذِي أَرَدْتُ إِخْرَاجَ " زَيْدٍ " مِنْهُ - وَهُوَ نَفْيُ الْمَجِيءِ - لَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ
مَذْكُورٌ تَزَعُمُ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ
الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْمَجِيءِ عَنْ كُلِّ مَوْعِدٍ زَيْدًا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَيْسَ
الْمَعْنَى فِي تَمَامِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَعْتَادُ أَنَّهُمْ يَعُدُّونَ
نَحْوَ " مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ " مَعْدَى " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ "
فِي أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ " إِلَّا " قَدْ جَاءَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، مَعَ عَلَمِنَا
بِأَنَّ قَوْلَنَا : " مَا رَأَيْتُ ، وَمَا مَرَرْتُ " كَلَامٌ تَامٌ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ ، كَقَوْلِنَا :
" مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَهَلْ جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا يَكُنْ
مَعَكَ إِلَّا زَيْدٌ " ، وَمِثَالُهُ " مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَهَلْ رَأَيْتَ
إِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَلَا تَضْرِبُ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تُعْرِ إِلَّا بِزَيْدٍ " .

فَأَمَّا فِي الْمَوْجِبِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ نِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا " ، / وَلَا يَجُوزُ ٣٣/ب أَنْ تَجِيءَ بِهَا قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَلَوْ قُلْتَ : " جَاءَ نِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ (١) إِلَّا زَيْدًا " لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ (٢) كَانَ فِي الْإِسْمِ بَعْدَهَا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " مَا جَاءَ نِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا " ، وَكَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ * مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ * . (٣)
وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يُجْعَلَ [الِإِسْمُ] بَعْدَ " إِلَّا " - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى - تَائِبًا لِلِاسْمِ قَبْلَ " إِلَّا " - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ - فَتَقُولُ : مَا جَاءَ نِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ " ،

(١) فِي النُّسخَةِ " وَرَيْتُ " بِإِسْقَاطِ الْهَمْزَةِ ، تَحْرِيفٌ .

(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ ٣٨٤/٣ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٤١٢/٤ فَمَا

بَعْدَهَا ، وَشَرَحَ الْمَفْضَلَ ٧٩/٢ .

(٣) سُورَةُ النَّعْمِ : ٦٦ .

وَالنَّصْبُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ، أَمَّا سَائِرُ الْقُرَاءَةِ فَيَقْرَأُونَهَا بِالرَّفْعِ

عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ فَاعِلٍ " فَعَلُوهُ " وَهُوَ الْمُخْتَارُ . انْظُرِ

السَّبْعَةَ ٢٣٥ ، وَالنَّشْرُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشَرَ ٢/٢٥٠ ،

وَإِتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبُشْرِ ١٩٢ .

(٤) وَرَدَتْ بِالْهَامِشِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا .

وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْاِخْتِيَارُ ^(١)، وَهُوَ عِنْدَهُمْ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَ " إِلَّا " عَلَى الْبَدَلِ،
فَإِنْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ ^(٢) كَقَوْلِكَ :
" مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ " ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ ^(٣)

وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمُسْتَثْنَى يَمْنَعُ مِنْ إِتْبَاعِهِ الْأَسْمَ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ يَكُونُ عَلَى الْبَدَلِ ، وَالْبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهُ ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " جَعَلْتُ بَعْضَهُ مَتَاعَكَ فَوْقَ بَعْضٍ " ^(٤) ، تُرِيدُ : جَعَلْتُ
مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ .

(١) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، والإيضاح ص ٢٠٦ .

(٢) وهذا مذهب البصريين- ولإليه ذهب الجرجاني

قال سيبويه : " حدثنا

يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ،

فيجعلون " أحدا " بدلا " . الكتاب ٣٣٢/٢ ، وانظر شرح

التصريح ٣٥٥/١ .

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي في شرح هاشميات الكميت ٥٠ وهو

في الكامل للمبرد ٢٩٣/١ ، والمقتضب ٣٩٨/٤ ، وشرح أبيات

سيبويه لأبن السيرافي ١٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشذور

الذهب ٢٦٣ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، والدرر ١٩٢/١ ،

ومشعب الحق : طريقه ، ويروى " مذهب الحق " .

والشيعة : الأعوان والأحزاب .

والشاهد فيه : تقديم

المستثنى في كل منهما على المستثنى منه ، فلزم النصب ، وأصل نظم

الكلام ومالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مشعب إلا مشعب الحق .

(٤) انظر الكتاب ١٥٦/١ .

فصل

قَوْلُهُمْ : "جَاءَ نِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا ، وَلَيْسَ زَيْدًا " ، النَّصْبُ فِيهِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ "كَانَ ، / وَلَيْسَ " لَا بِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا اسْمَ "كَانَ ، وَلَيْسَ " هَا هُنَا شَيْئًا مَخْصُوصًا حَصَلَ بِهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ (١) ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ "جَاءَ نِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ، وَإِذَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَ " زَيْدٌ " بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ .

[لَا سِيَمًا]

وَأَمَّا " لَا سِيَمًا " فَلَا أَصْلَ فِيهِ التَّشْدِيدُ ، لِأَنَّهُ هُوَ " السِّيءُ " الَّذِي مَعْنَاهُ " الْمِثْلُ " (٢) ، وَيَجُوزُ فِي " زَيْدٍ " (٣) الْجَرُّ وَالرَّفْعُ .
أَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ " مَا " مَزِيدَةً ، مِثْلَهَا فِي * فِيمَا نَقَضِهِمْ مِثْلَهُمْ * (٤) ، وَيَكُونُ " زَيْدٌ " مَجْرُورًا بِإِضَافَةِ " سِيءٍ " إِلَيْهِ .

(١) انظر الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمقتضب ٤٢٨/٤ ، والمقتصد ٢١٤/٢ .

(٢) قال الجوهري : والسِّيءُ المِثْلُ ، قال ابن بري : وأصله سَوِيٌّ ، وَسَوِيَّتُ الشَّيْءِ فَاسْتَوَى ، وَهُمَا عَلَى سَوِيَّةٍ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ ، أَيْ عَلَى سَوَاءٍ ، وَالسَّيَّانُ : المِثْلَانُ " اللِّسَانُ (سوا) ٤١١/١٤ .

(٣) في نحو "جاءني القوم لا سيما زيد" ، انظر المقتصد ٢١٣/٢ .

(٤) سورة النساء : ١٥٥ ، وسورة المائدة : ١٣ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ تَكُونَ " مَا " بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَيَكُونُ فِي
الْكَلَامِ مُبْتَدَأً مُحذَوْفٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " لَا سِيَّ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ " ، ثُمَّ حُذِفَ
" هُوَ " كَمَا حُذِفَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ * تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ * (١) فِي
قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ ، وَيُسْتَشْنَى بِـ " لَا سِيَّ " عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَهُوَ أَنْ
يُوصَفَ جَمَاعَةٌ بِالْفَضْلِ ، ثُمَّ يُخَصُّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِمْ فِيمَا وَصَفُوا
بِهِ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِي قَوْمٍ : " هُمْ فَضْلَاءُ كُرْمَاءَ لَا سِيَّ زَيْدٌ " ،
فَإِنَّهُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ ، وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (٢) :

١٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّ يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ (٣)
الْمَعْنَى - كَمَا لَا يَخْفَى - عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لِلْيَوْمِ الَّذِي كَانَ لَهُ بِدَارَةٍ
جُلْجُلٍ مَزِيَّةً عَلَى الْيَوْمِ الصَّالِحَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ مِنْهُنَّ ، وَإِنْ قَدْ ثَبَتَ

(١) سورة الأنعام : ١٥٤ .

و " أَحْسَنَ " قَرِءَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، وَالرَّفْعُ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ،
وَابْنُ أَبِي اسْحَاقٍ عَلَى تَقْدِيرٍ : تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ . انْظُرْ :
المحتسب ٢٣٤/١ ، فُتِحَ الْقَذِيرُ ١٨٠/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ
٢٥٥/٤ ، وَإِمْلَأْ مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ ٢٦٦/١ .

(٢) هُوَ جُنْدَحُ بْنُ حَجْرٍ ، لَقِبَ بِامْرِئِ الْقَيْسِ وَالْمَلِكِ الضَّلِيلِ ، وَشَهْرَتُهُ
تَفْنِي عَنْ التَّعْرِيفِ بِهِ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي (الْأَغَانِي ٧٧/٩) ،
وَطَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ١/٥١) .

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ امْرِئِ الْقَيْسِ ١٠ ، وَشَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ لِلزُّوزَنِيِّ ١٨ ،
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَزَانَةِ ٤٤٤/٣ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٣٣٣ ، ٤٢٠٠ ،
وَالْمَقْتَصِدُ ٨٢٩/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٦/٢ ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ
١٠٦ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ : " لَا سِيَّ يَوْمٍ " بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ " مَا " مُوَصُولَةٌ ،
وَالْجَرُّ عَلَى أَنَّ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَ" مَا " مُوَصُولَةٌ ،
و " بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ " صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

أَنَّ هَذَا / هُوَ مَعْنَاهُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ مَحْدُوفٌ ، كَأَنَّكَ إِذَا ٣٤/ب
قُلْتَ : " وَلَا سِيَّامًا زَيْدٌ " فَقَدْ قُلْتَ : " وَلَا سِيَّامًا زَيْدٌ فِيهِمْ ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ
التَّقْدِيرُ : وَلَا مِثْلَ يَوْمٍ يَدَارَةُ جُلْجُلٍ كَانَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ، أَيِ : وَلَا مِثْلَ
يَوْمٍ دَارَةَ جُلْجُلٍ .

[خَلَا - وَعَدَا]

وَأَمَّا " خَلَا " وَ"عَدَا " فَفِيهِمَا إِضْمَارُ فَاعِلٍ ، وَهُوَ " بَعْضُهُمْ " ،
كَمَا ذَكَرْنَا فِي " لَا يَكُونُ ، وَلَيْسَ " ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ بَنِي الْقَوْمِ خَلَا زَيْدًا ،
وَعَدَا زَيْدًا " كَانَ الْمَعْنَى : خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، أَيِ
جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، ثُمَّ الْمَعْنَى : لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ^(١) .

وَأَمَّا إِذَا جَرَّتْ بِهِمَا فَهِيَمَا حَرْفَا جَرٍّ فِيهِمَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ ^(٢)
لَفْظٌ شَاذٌ ^(٣) .

(١) انظر المقتصد ٧١٤/٢ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَوَجْهُهُ " وَهِيَ " .

(٣) وَأَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعَلَّانِ

وَمَجِئُهُمَا حَرْفَيْنِ قَلِيلٍ ، وَلَقَلَّتْهُ لَمْ يَحْفَظْهُ سَيْبُويه فِي " عَدَا " .

انظر الفصل ٦٧ ، وشرحه لابن يعيش ٤٩/٨ ، والهمع ٢٨٦/٣ ،

وشرح التصريح ٣٦٣/١ .

فَإِنْ أَدَخَلْتَ " مَا " عَلَيْهِمَا لَمْ يَكُونَا إِلَّا فِعْلَيْنِ ، وَلَمْ يَجُزْ
إِلَّا النَّصْبُ ^(١) ، نَحْوَ " مَا خَلَا زَيْدًا ، وَمَا عَدَا زَيْدًا " عَلَى مَا قَدَرْنَا مِنْ
قَوْلِكَ : مَا خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَمَا عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا .

[حَاشَا]

وَأَمَّا " حَاشَا " فَحَرْفُ جَرٍّ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ^(٢) ، وَفِيهِ
شَرْطٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَيْثُ يُرَادُ التَّبَرُّعَةُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
١٤ - حَاشَا أَبِي ثَوَّانَ ، إِنْ يَهْ ضِنَّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّيْثِ ^(٣)
قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ دَمٌ لِقَوْمٍ وَاسْتَثْنَى " أَبَا ثَوَّانَ " مِنْهُمْ .
وَمَنْ نَصَبَ بِـ " حَاشَا " جَعَلَهُ فِعْلًا عَلَى مَعْنَى " جَانِبَ وَبَاعَدَ بَعْضُهُمْ
زَيْدًا ، أَيْ أَنْ يَكُونَ زَيْدًا ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَعْمَلٍ .

(١) وزعم الجرمي والريمي والكسائي والفراسي وابن جني والأكفش
أنه يجوز الجر على تقدير " ما " زائدة ، وقال ابن هشام فـي
المغني ١٣٤/١ ، " فَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ فَنَافِذٌ ، لِأَنَّ " مَا "
لَا تَزَادُ قَبْلَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَلْ بَعْدَهُ ، وَإِنْ قَالُوا بِالسَّمْعِ فَهُوَ مِنَ
الْشَّدَوْنَ بِحَيْثُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٤٢٦/٤ ، وَالْمُرْتَجِلَ
١٨٩ ، وَالْمُهْمَعَ ٢٨٧/٣ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٣٦٥/١ .

(٢) وردت في النسخة " حاشي " بالياء ، وكذلك " التبرية " يعدها بالياء .

(٣) هذه مسألة خلافية ذهب فيها سيبويه وأكثر البصريين إلى
أنها حرف جر دائما ، ومجيئها فعلا أمرشان ، وذهب الكوفيون
إلى أنها فعل دائما ، أما المبرد والجرمي فتكون عندهم

==> فعلا تارة وحرفا تارة .

انظر الإنصاف مسألة رقم (٣٧) ٢٧٨/١ بتصرف ، والجنى الداني
٥١٣ ، وشرح المفصل ٤٨/٨ ، ومغني اللبيب ١٢٢/١ ، وشرح الكافية
للرضي ٢٤٤/١ ، وانظر الهمع ٣٨٦/٣ .

(٤) البيت للجُمجج منقذ بن الطَّماح الأُسدي ، والبيت مركب من بيتين
هما :

حاشا أبا ثوبان أنَّ أبا ثوبان ليس ببيكمه فَـدَمَ
عمرو بن عبد الله إنَّ به ضنَّا عن الملحاة والشَّـمِ

انظر المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والخزانة ١٨٢/٤ ،
والجنى الداني ٥١٣ ، واللمع ١٥٤ ، والهمع ٢٣٢/١ ، والدرر
١٩٦/١ .

والضَّن : البخل ، والملحاة : المنازعة .

والشاهد فيه : " حاشا أبي ثوبان " حيث جرَّ " حاشا " ما بعده ،
ويروى " أبا ثوبان " بالنصب .

(٥) في النسخة " بقوم " والأولى ما أثبت ، وهو يريد قوله :
ربسورواحة ينظرون إذا نظر السديُّ بأنفٍ حُشَمِ
انظر المفضليات ٣٦٧ .

فصل

(سَوَى) ظَرْفٌ (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ / سَوَى ٣٥/أ
 زَيْدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ مَكَانَ زَيْدٍ ، وَيُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ
 الصَّلَاةَ تَسْتَقِلُّ بِهِ كَقَوْلِكَ : " جَاءَنِي مَنْ سِوَاهُ ، وَأَخَذْتُ مَا سِوَاهُ ، مُسْتَعْمِلٌ
 ذَلِكَ عَلَى الْإِطْرَارِ ، وَفِي حَالِ السَّعَةِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا
 حَتَّى يَكُونَ جُمْلَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ فِيهِ فِعْلٌ ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ
 ضَمِيرٌ كَالَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " ، إِذَا قَدَّرْتَ " زَيْدٌ اسْتَقَرَّ
 فِي الدَّارِ " .

وَيَجِيءُ الظَّرْفُ صِلَةً لِلَّذِي ، وَمَا كَانَ يَمَعْنَى " الَّذِي " (٢) ، وَصَحَّةُ
 الْكَلَامِ بِهِ شَائِعٌ مُسْتَمَرٌّ ، تَقُولُ : " أَخَذْتُ مَالَهُ وَمَا عَلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ الَّذِي فِيهِ
 الدَّارِ ، وَرَأَيْتُ مَنْ فِي الدَّارِ " ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَكَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ لَكَانَ
 لَا نَتْمُ الصَّلَاةِ بِهِ حَتَّى يُوْتِيَ بِجُزْءٍ آخَرَ (٣) .

(١) اختلف النحاة في " سَوَى " فهي تلزم الظرفية عند البصريين ،
 وعند الكوفيين تأتي اسماً وتأتي ظرفاً . انظر هذا الخلاف
 في الإنصاف مسألة رقم (٣٩) ٢٩٤/١ ، وشرح الكافية للرضي
 ٢٤٧/١ فمابعداها ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٣/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ٨٣/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ .

تَفْسِيرُهُ هَذَا أَنَّكَ لَوَقُلْتَ : " أَخَذْتُ مَا غَيْرُهُ " لَمْ يَصِحَّ حَتَّى تَقُولَ
 " مَا هُوَ غَيْرُهُ " ، فَإِنْ جَاءَ كَانَ شَاذًا ، وَ " أَخَذْتُ مَا سِوَاهُ " يَجِيءُ مَجِيئًا ^(١)
 مُسْتَمِرًّا .

وَأَمْرٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا ،
 نَحْوُ " جَاءَنِي سِوَاهُ ، وَرَأَيْتُ سِوَاهُ ، وَمَرَرْتُ بِسِوَاهُ " ، إِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي
 الشَّعْرِ ^(٢) ، كَقَوْلِهِ :

١٥ - ثُمَّ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى حَامِدٍ ^(٣)

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا ، وَلَا اعْتِبَارَ بِاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ لَهُ كَذَلِكَ ^(٤) ،
 وَإِنَّمَا الِاعْتِبَارُ بِمَوَاضِعِهِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ .

(١) في النسخة غير واضحة ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) بمعنى أنها لا تتصرف إلا في الشعر . انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، والبسيط
 في شرح جمل التزجاني ٨٨٣/٢ .

(٣) لم أعر على هذا البيت في مخطأته ، والله أعلم .

والشاهد فيه " لم يبق سوى حامد " حيث وقع " سوى " فاعلا
 للفعل " يبق " وهو عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في
 الشعر ، وعند الكوفيين جائز على سعة الكلام .

(٤) أورد الجرجاني ها هنا أن خروج " سوى " عن معنى الظرفية استعمال
 عامي لا اعتباره ، أما مجيئه في الشعر فضرورة ، وقد روي عن بعض
 العرب أنه قال : " أتانى سِوَاؤُكَ " والصواب أنها رواية تفرَّد بها
 الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة .
 انظر الإنصاف ٢٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١١٨/٢ فمابعداها .

فصل

في النداء

الذي يجب أن يُعلم أول شيء في النداء أن الاسم / الظاهر ٣٥/ب
يقع في النداء موقع الضمير .

تفسير هذا أنك إذا قلت : " يَا عَبْدَ اللَّهِ " كَانَ " عَبْدَ اللَّهِ " واقعاً موقع " إِيَّاكَ أَعْنِي " (١) ، يدل على ذلك أنه لو كان الاسم الظاهر في النداء يكون باقياً على ما يكون عليه في غير النداء لكان ينبغي أن يعود الضمير إليه على لفظ الغيبة ، وكان يقال : " يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَّ كَذَا " كَمَا تَقُولُ : " عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَّ كَذَا " ، فلما كان ذلك محالاً وكان الكلام أن تقول : " يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَّ كَذَا " علم بذلك أنه واقعٌ موقع الضمير ، وأنه قد دخله معنى أنت ، وإِيَّاكَ . (٢)

وهنا هنا معنى لطيفاً ، وهو أن الأسماء الظاهرة موضوعة ليعرف بذكرها غير المسمى القصد إلى المسمى .

(١) قال صاحب الكتاب : " ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن " يا " صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب " يا إِيَّاكَ " ، إنما قلت : يا إِيَّاكَ أَعْنِي ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل " . الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر الإيضاح ٢٢٩ ، والأصول ٣٣٣/١ ، والمقتصد ٧٥٤/٢ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ .

(٢) الدالين على ضمير الخطاب .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ" كُنْتَ عَرَفْتَ غَيْرَ
 زَيْدٍ قَصَدَكَ إِلَى زَيْدٍ بِإِثْبَاتِ الْمَجِيءِ لَهُ ، وَإِذَا جِئْتَ إِلَى النَّدَاءِ وَجَدْتَ
 الْمَعْنَى عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسَمَّى الْقَصْدِ إِلَيْهِ نَفْسِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" ^١
 كُنْتَ قَصَدْتَ أَنْ تُعَرَّفَ "عَبْدَ اللَّهِ" نَفْسَهُ قَصَدَكَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ بِكَلَامِكَ
 الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا "يَا" نَفْسَهُ دَلِيلًا عَلَى
 هَذَا الْقَصْدِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ ، وَنَصَبُوا بِهِ الْأِسْمَ عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى "أَعْنِي ،
 وَأُرِيدُ" ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا
 أَظْهَرْتَهُ لَمْ يَخْلُصْ بِهِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ مِنْ كَوْنِ الْأِسْمِ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى
 الْمُضْمَرِ وَيَمْنَزِلَتِهِ / فِي أَنَّكَ تَذْكُرُهُ لِتُعَرَّفَ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ إِلَيْهِ ^{١/٣٦}
 نَفْسِهِ ، وَصَارَ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مِنْ تَعْرِيفِ غَيْرِ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ
 إِلَى الْمُسَمَّى .

فَالنِّدَاءُ إِذَا مَعْنَى مَخْصُوصٌ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْخَبَرِ (١)
 كَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِي ، وَلِكُونِهِ غَيْرَ خَبَرٍ لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ،
 وَكَانَ مُحَالًا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" أَنْ تَقُولَ : إِنَّهُ كَذِبٌ
 أَوْ صِدْقٌ .

وَمِنَ النَّكْتَةِ فِي هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" كُنْتَ
 دَلَلْتَ بِ"يَا" وَالْأِسْمِ بَعْدَهُ عَلَى إِرَادَةِ فِي نَفْسِكَ لـ "عَبْدَ اللَّهِ" بِالْخِطَابِ ،

(١) يعني أن النداء - كالاستفهام والتمني والأمر والنهي - من الكلام الانشائي الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب . انظر المرتجل

لَا عَلَى حَدِّ الْإِخْبَارِ ، وَلَكِنْ عَلَى حَدِّ دَلَالَةِ الْحُرُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا .
تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ " كُنْتَ دَلَّلْتَ
بِـ " هَلْ " عَلَى طَلَبِكَ مِنَ الْمُخَاطَبِ أَنْ يُعْلِمَكَ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ مِنْ وُجُودِ
الْخُرُوجِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ انْتِفَائِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ مُخْبِرًا عَنْهُ بِهَذَا الطَّلَبِ . وَعَلَى
هَذَا الْمَعْنَى قَالُوا : إِنَّ النَّدَاءَ بِمَنْزِلَةِ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ ، فَإِذَا قَالَ :
" يَا زَيْدُ " كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُشِيرَ لَهُ بِعَيْنِهِ ، أَوْ يُحَرِّكَهُ بِيَدِهِ ، أَوْ مَا شَاكَلَ
ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ لِلْمُخَاطَبِ الْعِلْمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ ضَرُورَةً .

فصل

قولهم : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، " أَيُّ " مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ ،
 إِلَّا أَنَّهُ مُبْهَمٌ ، وَمَعْنَى الْمُبْهَمِ هَا هُنَا أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسِ الْمَقْصُودِ ،
 فَلَا يَسْتَفْنِي لِدَلِّكَ عَنْ أَنَّ يُوصَفَ بِاسْمِ الْجِنْسِ فَيُقَالُ : / " يَا أَيُّهَا
 الرَّجُلُ " ، نَظِيرُهُ فِي هَذَا اسْمُ الْإِشَارَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَنَا : إِذَا يَكُونُ لِمَحَالَّةِ
 مَعْرِفَةٍ وَمَقْصُودٍ بِهِ شَيْءٌ يَعْنِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشِيرِ
 شَيْئَانِ أَوْ أَكْثَرَ افْتَقَرَ إِلَى ذِكْرِ اسْمِ الْجِنْسِ (١) الَّذِي يَقْصِدُهُ بِالْإِشَارَةِ .
 تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ وَقَصَدَ الْإِشَارَةَ إِلَى
 الدِّينَارِ دُونَ الدَّرْهِمِ ، أَوْ إِلَى الدَّرْهِمِ دُونَ الدِّينَارِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ لَا مَحَالَّةَ
 إِلَى أَنْ يَقُولَ : " خُذْ هَذَا الدِّينَارَ " أَوْ " خُذْ هَذَا الدَّرْهَمَ " .
 إِلَّا أَنَّ بَيْنَ " أَيُّ " وَبَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَرْقًا ، وَهَوَاؤُهُ يُتَصَوَّرُ
 فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَنْ يَسْتَفْنِي عَنِ الْوَصْفِ ، بِأَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ ،
 وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي " أَيُّ " أَنْ يَسْتَفْنِي عَنِ الصِّفَةِ (٢) .
 ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي " أَيُّ " إِنَّهُ وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ
 الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، كَمَا أَنَّ " الَّذِي " وَصْلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ .

(١) في النسخة كتبت كلمة " انه " فوق " اسم الجنس " ، ولم
 تتبع بكلمة " صح " الدالة على أنها من النص ، والصواب - في
 نظري - عدم ذكرها .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٢ ، والمقتصد ٧٧٧/٢ .

يَعْنُونَ : أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخَلَ " يَا " عَلَى مَا فِيهِ الْأَلِيفُ
وَاللَّامُ فَيَقَالُ : " يَا الرَّجُلُ " (١) ، فَإِذَا أُتِيَ بِـ " أَيَّ " صَلَحَ ، كَمَا أَنَّهُ
لَا يَصْلُحُ أَنْ تَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ فَتَقُولَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَاءَكَ بِالْأَمْسِ " ،
فَإِذَا جِئْتَ بِـ " الَّذِي " فَقُلْتَ : " بِزَيْدٍ الَّذِي جَاءَكَ بِالْأَمْسِ " صَحَّ .
ثُمَّ إِنَّ الْإِشْكَالَ فِي أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ امْتَنَعَ نِدَاءُ مَا فِيهِ الْأَلِيفُ
وَاللَّامُ مِنْ غَيْرِ " أَيَّ " وَصَحَّ مَعَ " أَيَّ " ٤ .

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ إِنَّ هَاهُنَا أَمْرًا خَفِيًّا قَدْ غَفَلَ أَكْثَرُ النَّاسِ عَنْهُ ،
وَهُوَ أَنَّ لَيْسَ حَالُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ بَعْدَ " أَيَّ " حَالَهُ / لَوْ ١/٣٧
جِيءَ بِهِ مِنْ غَيْرِ " أَيَّ " وَأُولَى حَرْفِ النِّدَاءِ ، فَقِيلَ : " يَا الرَّجُلُ " .
تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " الرَّجُلُ " كَانَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ ،
وَالْعَهْدُ أَبَدًا يَكُونُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ فِي ثَالِثٍ (٢) .

مَعْنَى هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " كُنْتَ أَشَرْتَ لِلْمُخَاطَبِ
إِلَى رَجُلٍ قَدْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِيهِ ، فَأَنْتَا الْإِثْنَانِ وَالرَّجُلُ الثَّالِثُ ،
وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي النِّدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادِيَ يَكُونُ الْمُخَاطَبَ نَفْسَهُ وَالثَّانِي
الْمُتَكَلِّمُ ، وَلَا يَكُونُ - " أَيُّ " الْمُنَادِيَ - ثَالِثًا ، فَلَوْ قُلْتَ : " يَا الرَّجُلُ " .

(١) وجوزة الكوفيون والبغداديون ، ومنعه البصريون إلا في اسم
الله تعالى . انظر آراءهم في الإنصاف المسألة رقم (٤٦) ١/٣٣٥ ،
وشرح التصريح ١٧٢/٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٢ فما بعدها .

صِرَتْ كَأَنَّكَ تَوَجَّهَ النَّدَاءُ إِلَى غَائِبٍ ، أَوْ تَجَعَّلُ الْمُنَادَى مُخَاطَبًا غَائِبًا مَعًا ،
وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ (١) .

وَأَمَّا الْأَلِيفُ وَاللَّامُ فِي " الرَّجُلِ " إِذَا كَانَا بَعْدَ " أَيِّ " فَلَا يَكُونُ
لِلْعَهْدِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ " يَكُونُ صِفَةً لِـ " أَيِّ " ، وَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فِيهِ
مَعْنَى تَعْرِيفِ الْأَسْمِ .

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " اخْتَصَصْتَ مِنْ بَيْنِ
الرِّجَالِ وَاحِدًا قَدْ عَمِدَهُ الْمُخَاطَبُ ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ "
لَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُكَ " الظَّرِيفِ " ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَخْتَصَّ مِنَ الظَّرَفَاءِ وَاحِدًا ،
هَذَا مُحَالٌ ؛ وَلَكِنْ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، وَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ
هُوَ " زَيْدٌ " ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ إِدْخَالِ الْأَلِيفِ وَاللَّامِ فِيهِ

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥١ ، وشرح المفصل ٩/٢ .

"الرَّجُلُ" مِنْ قَوْلِكَ : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" مِنْ الْفَسَادِ مَا يَلْزَمُ لَوْ قُلْتَ :
 "يَا الرَّجُلُ" مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْمُخَاطَبَ غَائِبًا ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ إِنْ قُلْتَ :
 "يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ" فَأَدْخَلْتَ / الْإِلْفَ وَاللَّامَ عَلَى "الظَّرِيفِ" لِأَنَّكَ
 إِنَّمَا عَرَفْتَهُ لِكُونِهِ صِفَةً لِمَعْرِفَةٍ لَا لِأَنَّ تَخَصُّصًا مِنَ الظَّرَفَاءِ وَاحِدًا
 فَيَكُونُ عَهْدًا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي وَرَّطَ النَّاسَ فِي الشُّبْهَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "يَا اللَّهُ" فَإِنَّ الْإِلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ مُخْرَجٌ عَنْ حُدُودِ
 وَمَنْزِلَ مَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْإِسْمِ . (١)

وَمِنْ أَصُولِهِمْ فِي هَذَا أَنَّ الْإِلْفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْإِسْمِ قَدْ صَارَ
 عَوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ "فَاءُ الْفِعْلِ" فِي "أَلِهِ" (٢) ، بِدَلَالَةٍ
 أَنَّهُمْ رَفَضُوا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يَقُلْ "إِلَالَهُ" إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، فَإِذَا
 دَخَلَ حُرُوفُ النَّدَاءِ صَارَ الْإِلْفُ وَاللَّامُ كَأَنَّهُ قَدْ تَمَحَّضَ لِكُونِهِ عَوَضًا مِنْ
 الْهَمْزَةِ فِي "أَلِهِ" ، وَلِذَلِكَ قَطَعُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِيهِ (٣) ؛

(١) انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والإنصاف المسألة رقم

(٤٦) ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، وشرح

التصريح ١٧٢/٢ .

(٢) وهذا رأى سيبويه حيث يقول : "وكان الاسم - والله أعلم -

إله ، فلما أدخل فيه الالف واللام حذفوا الالف وصارت الالف

واللام خلفا منها . فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من

نفس الحرف " . انظر الكتاب ١٩٥/٢ ، ٤٩٨/٣ .

(٣) "والالف في "الله" جل وعز ألف وصل على قول من قال :

الأصل "لاه" ، ومن العرب من يقطعها فيقول : بسم الله ،

للزومها كالف القطع " . انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٧/١ .

لَا تَنَّهُمُ أَرَادُوا أَنْ يُبَيِّنُوا تَغْيِيرَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي حَالِ النَّدَاءِ عَنْ حُكْمِهِ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ .

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ تَعْرِيفَ الصِّفَةِ عَلَى خِلَافِ تَعْرِيفِ الْإِسْمِ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا
تُعَرَّفُ لِكَوْنِهَا صِفَةً مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدِ
الظَّرِيفِ " فَإِنَّمَا تَصِفُهُ بِـ " الظَّرِيفِ " ؛ لِتُزِيلَ الْإِشْتِبَاهَ عَنِ الْمُخَاطَبِ
فِي الَّذِي أَرَادَتْهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ يُسَمَّى " زَيْدًا " وَلَمْ يَزَلِ الْإِشْتِبَاهُ بِـ
" الظَّرِيفِ " إِلَّا لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَرَفَهُ صِفَةَ الَّذِي عَيْنَتْهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ
يُسَمَّى " زَيْدًا " .

فصل

إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الصَّفَةِ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا / الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالنَّصَبُ ، ٣٨/أ
تَقُولُ : " يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو " وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " يَا زَيْدُ أَخُو عَمْرٍو " ؛
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُضَافِ فِي النِّدَاءِ إِلَّا النَّصَبُ سَوَاءً كَانَ الْمُنَادَى أَوْ صِفَةً
الْمُنَادَى ، فَإِنْ وَصَفَتْ صِفَةً " أَيَّ " بِالْمُضَافِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، تَقُولُ
: " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجِمَّةِ " ، وَلَا يَجُوزُ " ذَا الْجِمَّةِ " (١) ، وَعَلَى
ذَلِكَ أَنْشَدُوا :

* يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي * (٢) = ١٦

(١) في النسخة " ذَا الْجِمَّةِ " بِقَوْلِ الْأَلْفِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ ، انظر

المقتضب ٢١٩/٤ .

و"الْجِمَّةُ بِالضَّم : مَجْتَمَعُ شَعْرِ الرَّأْسِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَفْرِ ، وَفِي
الْحَدِيثِ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِمَّةٌ جَعْدَةٌ ، الْجِمَّةُ
مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ : مَا سَقَطَ عَلَى الْمُنْكَبِينَ ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ
وَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حِينَ بَنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ :
وَقَدْ وَفَّتْ لِي جُمَيْعَةٌ أَيْ كَثُرَتْ ، وَالْجُمَيْعَةُ : تَصْغِيرُ الْجِمَّةِ " عَنْ
اللسان (جم) .

(٢) هذا بيت من الرجز لروءبة بن العجاج ، ويَعْدُهُ :

* لَا تُوعِدْنِي حَيَّةٌ يَالْتَكْرِ *

انظر ديوانه ٦٣ ، والكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، والاصول

في النحو ٣٣٧/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، وأما لي ابن الشجري

١٢١/٢ ، ومشرح المفصل ١٣٨/٦ .

===

وَالسَّبَبُ فِي أَنْ لَمْ يَجُزْ انْتِصَابُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صِفَةً الْمُنَادَى ،
وَلِنَّمَا كَانَ صِفَةً الرَّجُلِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْمُنَادَى ، ثُمَّ "الرَّجُلُ" وَإِنْ كَانَ
صِفَةُ الْمُنَادَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ [فِيهِ] ^(١) مَا جَازَ فِي صِفَةِ "زَيْدٍ" وَنَحْوِهِ
مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُبَهَمَةٍ [مِنَ الْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ] ^(٢) ، فَقَدْ يَقُلُ : "يَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ" بِالنَّصْبِ ^(٣) كَمَا قِيلَ : "يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ" .

==== والتنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي : التوثب ، وروى ابن الشجري
في أماليه ٣٠٠ / ٢ هذا البيت بالنصب (ذا التنزي) وجعله على
استئناف نداء ، والتنزي تسرع الإنسان إلى الشر ، ويقال : نَكَزْتُهُ
الحية نَكَزًا إِذَا ضَرَبْتَهُ بِفِيهَا وَلَمْ تَنْهَشْهُ .

والشاهد فيه : نعت "الجاهل" بذو التنزي "مرفوعة مع أنها
مضافة ، لأن الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى
تنصب صفته على المحل . ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من
"أَيَّ" . فكأنك قلت : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ يَا ذَا التَّنْزِي . انظر المقتضب
٢١٩ / ٤ .

(١) إضافة يلتئم بها الكلام . (٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى

(٣) هذا مذهب الجمهور ، وأجاز أبو عثمان المازني حملها على المعنى ،
ونصب الصفة قياساً على " يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ " انظر الأصول ٣٣٧ / ١ ،
والإيضاح ص ٢٣٦ ، ، والمقتصد ٨٧٨ / ٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٩ / ٢ .

فصل [في المعطوف على المنادى]

اعلم أنَّ هاهنا سوءُ الأَصْعَبَا ، وهو أن يُقالَ : إِنَّ مِنْ حُكَمِ
المَعْطُوفِ أَبَدًا أَنْ يَمْتَنِعَ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
وَجَبَّ إِذَا لَمْ يَصِحَّ إِدْخَالُ الِإِفِّ وَاللَّامِ عَلَى المُنَادَى - فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
"يَا الرَّجُلُ وَيَا الْجِبَالَ" - أَنْ لَا يَصِحَّ ذَلِكَ فِي المَعْطُوفِ أَيْضًا ، وَأَنْ لَا يَجُوزَ
"يَا جِبَالَ الْأَرَمِيِّ مَعَهُ" ^(١)

فَالْجَوَابُ : إِنَّ الَّذِي أَوْجَبَ جَوَازَ ذَلِكَ فِي المَعْطُوفِ مَعَ امْتِنَاعِهِ
فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي لَهُ امْتِنَاعٌ أَنْ تَقُولَ : "يَا الرَّجُلُ وَيَا الْجِبَالَ"
مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الِإِفَّ وَاللَّامَ / فِي الاسْمِ يَكُونُ لِلْعَهْدِ ، وَأَنَّ
تَقْدِيرَ الْعَهْدِ فِي الْمُخَاطَبِ مُحَالٌ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْعَهْدُ يَكُونُ فِي
ثَالِثٍ هُوَ غَائِبٌ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى المُنَادَى لَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ ، وَيَكُونُ
فِي حُكْمِ الْغَيْبَةِ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "أَعْنِيكَ" ^(٢) وَزَيْدًا

(١) سورة سبأ : ١٠ ، و "أوبى محه" غير موجودة في

النسخة .

ونصب "والطير" عطفًا على محل "الجبال" قراءة السبعة ،
والرفع عطفًا على اللفظ قراءة الأعرج ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وهو
اختيار الخليل وسيبويه .

انظر البحر المحيط ٢٦٣/٧ ، والكتاب ١٨٧/٢ ، والمقتضب ٢١٢/٤ .

(٢) في النسخة "أعنيك" تصحيف ، والصواب ما أثبت ، انظر الأمامي

النحوية ٨٢/٤ حيث نقل ابن الحاجب نص الجرجاني في أماليه .

لَمْ يَدْخُلْ " زَيْدٌ " فِي الْخِطَابِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْخِطَابِ عَلَى أَنْ تَبْدَأَ بِأَحَدِهِمَا وَتُتْبِئِي بِالْآخَرِ .

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا " وَأَنْتَ تُخَاطَبُ " زَيْدًا " ، ثُمَّ تَقُولَ : " وَأَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ " وَأَنْتَ تَعْنِي " عَمْرًا " ، وَتَقْدِّرُ أَنَّ خِطَابَكَ " زَيْدًا " بَقِيَ عَلَى حَالِهِ فِي حَالِ خِطَابِكَ " عَمْرًا " ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْخِطَابِ إِذَا لَمْ تَفَرِّقْ ، فَقُلْتَ : " أَنْتُمَا فَعَلْتُمَا كَذَا ، وَأَنْتُمَا ذَهَبْتُمَا ، وَمَا شَاكَ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ السَّبَبُ فِي جَوَازِ دُخُولِ الْإِيفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنَادَى وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَى نَفْسِ الْمُنَادَى (١) .

وَأَمْرٌ آخَرُ خَفِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ " لَمْ يَكُنْ " زَيْدٌ " مُخَاطَبًا ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِي مَعْنَى : وَلْيَذْهَبْ زَيْدٌ فِي كَوْنِهِ غَائِبًا ، ثُمَّ إِنْ قُلْتَ : " اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَإِنَّكُمَا مِنْ شَأْنِكُمَا كَذَا وَكَذَا " كَانَ إِدْخَالُ " زَيْدٍ " فِي الْخِطَابِ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ (٢) لَا أَنْ " زَيْدًا " مُخَاطَبٌ ، كَيْفَ وَأَنْتَ تَقُولُ هَذَا / وَزَيْدٌ غَائِبٌ . ١/٣٩

(١) نقل ابن الحاجب في أماليه ٨١/٤ فما بعدها وفيه :

" فافهمه فهذا موضع لطيف لم ينعم أصحابنا النظر فيه " ، وقد ناقش ابن الحاجب عبد القاهر فيما استشكله نقاشا لطيفا لم به يخرج عن كلام النحاة .

(٢) التغليف هنا يعني أنه غلب المخاطب على الغائب وأتى بلفظ الخطاب .

وَمَعْنَى التَّغْلِيظِ أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ تَخَاطَبُهُ : " أَنْتُمْ فَعَلْتُمْ
كَذَا " تَعْنِي : أَنْتَ وَقَوْمُكَ ، وَتَقُولُ : " جِئْتَنِي وَجَاءَ زَيْدٌ فَقُلْتُمَا لِي
كَذَا وَكَذَا " فَتَجْعَلُ " زَيْدًا " شَرِيكًا لِلْمُخَاطَبِ فِي لَفْظِ الْخَطَابِ ،
وَإِنْ كَانَ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْنَى " جِئْتَنِي " فَقُلْتَ كَذَا ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَقَالَ كَذَا " .
وَمِثْلُ هَذَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَقُولُ : " نَحْنُ فَعَلْنَا " فَيُعْبَرُ عَنْ
ضَمِّهِ إِلَى نَفْسِهِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَذْكُرُهُ بِلَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ أَنْ
يَكُونَ لِكَلَامٍ وَاحِدٍ مُتَكَلِّمَانِ .

فصل

"الإبن" إذا وَقَعَ بَيْنَ عَلمَيْنِ وَكَانَ صِفَةً جُعِلَ المَوْصُوفُ مَعَهُ فِي حُكْمِ إِسْمٍ وَاحِدٍ ^(١) ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ إِسْقَاطُ التَّنْوِينِ مِنْهُ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مَعَ "الإبن" فِي حُكْمِ الإِسْمَيْنِ يُجْعَلَانِ إِسْمًا وَاحِدًا مِثْلَ "حَضَرَمَوْتَ" ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الإِسْمَ الْأَوَّلُ مِنَ الإِسْمَيْنِ إِذَا جُعِلَا إِسْمًا وَاحِدًا التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي كَوْنَهُ مُرَكَّبًا مَعَ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّنْوِينُ يَكُونُ فِي آخِرِ الإِسْمِ لَا فِي حَشْوِهِ ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ التَّنْوِينُ عَلَى المَوْصُوفِ بِالإِبْنِ مِنَ العَلمَيْنِ ^(٢) ، وَلِهَذَا المَعْنَى شَبَّهُوهُ يَقُولُنَا : "إِمْرُؤُ" ، وَابْنُ " فِي أَنْ جَعَلُوا " زَيْدًا " فِي قَوْلِكَ : "جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو" ، وَرَأَيْتُ زَيْدَ ابْنَ عَمْرٍو ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو " تَابِعًا لِلإِبْنِ فِي الإِعْرَابِ ، كَمَا يَتَّبَعُ الرَّأْيُ مِنْ "إِمْرِي" ، وَالنُّونُ مِنْ "ابْنِ" مِنَ الهمزة وَالْعِيمِ إِذَا قُلْتَ : "إِمْرُؤُ" وَامْرَأُ وَامْرِيءُ ، وَابْنُ وَابْنًا وَابْنِ " فِي أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِعْرَابًا ^(٣) / ٣٩ ب

(١) انظر الإيضاح ص ٢٣٥ ، و المقتصد ٢/ ٧٨٥ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ١٧٠ .

(٣) فِي النسخة "لا بعد اعراً" والصواب ما أثبت ، وذكر أبو حيان أن مذهب البصريين عدم اعتبارها إعراباً ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن "امرءً وابتناً" معربان من مكانين ، فالحركة في النون والراء ليست اتباعاً لحركة الهمزة والعيم .

، وَلَكِنْ اتِّبَاعًا لِمَا قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ (١) .

(٢) وَإِنْ قَدْ ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ صِفَةُ الْمُنَادَى - إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً [حُكْمُهَا] النَّصْبُ الْبَتَّةَ وَجَبَ - إِذَا وَصَفَ الْمُنَادَى بِـ "ابْنٍ" وَهُوَ عَلَمٌ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ "ابْنٌ" كَذَلِكَ عَلَمٌ - أَنْ يَتَّبَعَ آخِرُ الْإِسْمِ الْمُنَادَى آخِرَ "الْإِبْنِ" فَنُبَيَّا جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ (٢) .

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ "الْإِبْنُ" بَيْنَ عِلْمَيْنِ وَجَبَ تَرْكُ الْمُنَادَى عَلَى صَمِّهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِيْنَا ، وَيَا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو" (٣) .
كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَجَبَ أَنْ يُنَوِّنَ الْإِسْمُ الْمَوْصُوفُ بِـ "ابْنٍ" ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "جَاءَنِي زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا" نَوَّنَتْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الْمَجْعُولِ مَعَ "الْإِبْنِ" إِسْمًا وَاحِدًا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ "الْإِبْنُ" خَبَرًا كَانَ كَذَلِكَ الْإِسْمُ فِي وُجُوبِ التَّنْوِينِ مِنْ حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَجْعُولًا مَعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ إِسْمًا وَاحِدًا (٤) ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَأَنْتَ تَقُولُ :

(١) انظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ١/٣١ .
(٢) إضافة يستقيم بها الكلام : فتتبع حركة الموصوف حركة الصفة ولم تعكس
(٣) تقول "يا زيد بن عمرو" فتتبع حركة الموصوف حركة الصفة ولم تعكس
فتتبع حركة الصفة حركة الموصوف ؛ لأن حركة الموصوف حركة بناء ، وحركة
الصفة حركة إعراب ، وحركة الإعراب لمعنى ، وحركة البناء لغير معنى
فحركة الإعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البناء .
المرتجل ١٩٧ ، وانظر المقتصد ٢/٧٨٥ .

(٤) انظر المرتجل ١٩٨ ، والفاخر لوحة / ١٤٣ ب .

(٥) في النسخة "واحد" تحريف .

"زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو" تُنَوِّنُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَصِفَ " زَيْدًا " بِأَنَّهُ " ابْنُ عَمْرٍو"
، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّهُ " ابْنُ عَمْرٍو " .

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْأَلِفِ فِي الْخَطِّ
وإِثْبَاتِهِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ التَّنْوِينَ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ
التَّنْوِينَ مِنَ اللَّفْظِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ / الْمَوْضِعِ حَذْفُ الْأَلِفِ مِنْ
الْخَطِّ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ إِثْبَاتُ التَّنْوِينَ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
إِثْبَاتُ الْأَلِفِ فِي الْخَطِّ .

فصل

(١) إِذَا كَانَ النَّدَاءُ لِلِاسْتِفَاةِ أُدْخِلَ عَلَى الْمُنَادَى اللَّامُ الْجَارَةُ ،
إِلَّا أَنَّهُمَا تَفْتَحُ ، فَيُقَالُ : " يَا لَزَيْدٍ " وَذَكَرُوا فِي فَتْحِهَا وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَفَاةِ وَالْمُسْتَفَاةِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ : بَيْنَ الْمَدْعُوِّ وَالْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ .
وَالثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُنَادَى وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمَرَاتِ
كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا زَيْدُ " كَانَ الْإِسْمُ الظَّاهِرُ قَدْ
وَقَعَ مَوْقِعَ " إِيَّاكَ " إِذَا قُلْتَ : إِيَّاكَ أَعْنِي .
وَمِنْ شَأْنِ اللَّامِ الْجَارَةِ أَنْ تَفْتَحَ فِي الْمُضْمَرِ ، كَقَوْلِنَا : " لَكَ ، وَلَهُ " .
ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ عُطِفَ عَلَى الْمُنَادَى اسْمٌ كُسِرَتِ اللَّامُ فِيهِ ، تَقُولُ : " يَا لَزَيْدٍ
وَلِعَمْرٍو " (٢) ، وَأَتَشَدُّوا :

١٢ - * يَا لِلْكُفُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ * (٣)

(١) في النسخة "لام الجارة" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .

(٢) انظر الأصول ٣٥١/١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٢٩ .

(٣) هذا عجز بيت لم ينسب لقائل معين ، وقوله :

* يُبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُفْتَرَبٌ *

وهو من شواهد المقتضب ٢٥٦/٤ ، والكامل ٢٠٠/٢ ، والجمل للزجاجي

١٦٧ ، والإيضاح ص ٢٣٦ ، والتبصرة والتذكرة ٣٥٩/١ ، والمقرب

١٨٤/١ ، والهمع ١/١٨٥ ، والنائي : البعيد النسب .

والشاهد فيه : كسر لام المستفاه لأن هناك عطفًا بغيرياء ، وسبب

الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستفاهة والجارة .

وَإِذَا سُئِلَ عَنِ السَّبَبِ فَقِيلَ : فَلَمْ كُسِرَتْ فِي الْمَعْطُوفِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ
عَلَى الْمُنَادَى ؟

فَإِنَّ الْجَوَابَ فِيهِ يُبْنَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فُتِحَتْ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَدْعُودِ وَالْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ كَانَ الْأَمْرُ بَيِّنًا أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُهَا مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ لَا يَقَعُ لَهَا (١) فِي أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَدْعُوِّ لَا يَكُونُ مَدْعُوًّا إِلَيْهِ ، وَإِنْ
قُلْنَا : إِنَّهَا إِنَّمَا فُتِحَتْ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمَرَاتِ ، فَالْجَوَابُ
عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ / عَلَى الْمُنَادَى لَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ ، ٤٠/ب
وَلَا يَكُونُ الْإِسْمُ الظَّاهِرُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ حَتَّى يَدْخُلَهُ مَعْنَى الْخِطَابِ ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُتْرَكَ اللَّامُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا مِنَ الْكَسْرِ إِذَا دَخَلَتْ
عَلَى الْمُظْهَرِ .

(١) فِي النِّسْخَةِ " لَيْسَ " تَصْحِيفٌ .

فصل

في الترخيم (١)

اعلم أنَّ الاسم إذا رُخِّمَ كانَ لَهُم فيهِ مَذْهَبَانِ :

أحدهما : أن يُنَوَى المَحذُوفُ ، فَيُتْرَكَ الحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَ المَحذُوفِ عَلَى حَرَكَتِهِ أَوْ سُكُونِهِ ، فَيُقَالُ فِي " حَارِثٍ " : " يَا حَارِ " بِكسْرِ الرَّاءِ ، وَفِي " جَعْفَرٍ " : " يَا جَعْفَ " بِفَتْحِ الفَاءِ ، وَفِي " هِرَقْلٍ " : " يَا هِرَقْ " بِسُكُونِ القَافِ ، يُفْرَضُ كَأَنَّ المَحذُوفَ مَنْطُوقٌ بِهِ غَيْرَ مَحذُوفٍ (٢) ، فَإِذَا فُرِضَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُتْرَكَ الحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ عَلَى حَالِهِ .

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنْ لَا يُنَوَى المَحذُوفُ ، وَيُسْتَأْنَفَ الاسمُ ، وَيُجْعَلَ الرَّاءُ مِنْ " حَارِثٍ " - إِذَا حُذِفَ الثَّاءُ لِلتَّرخِيمِ - آخِرَ الاسمِ كَالَّذَالِ مِنْ " زَيْدٍ " مَثَلًا ، فَيُقَالُ : " يَا حَارُ " بِالضَّمِّ (٣) ، كَمَا تَقُولُ : " يَا زَيْدُ " (٤) .

(١) " الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين ، ورخم الكلام والصوت فهو رخيم أي لَانَ وَسَهَّلَ ، ومنه الترخيم في الأسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها لِيُسَهِّلُوا النطقَ بِهَا ، وقيل : الترخيم الحذف ، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرفاً أو أكثر " عن اللسان " رخم " ، وانظر التعريفات لعلي الجرجاني ٣٠ ، والإيضاح ٢٧٥ .

(٢) وهو ما يسمى بلغة من ينتظر .

(٣) وهو ما يسمى بلغة من لا ينتظر .

(٤) انظر الإيضاح ٣٧ ، والأصول في النحو ١ / ٣٥٩ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَحذُوفَ لِلتَّرْخِيمِ قَدْ يَكُونُ حَرْفًا وَاحِدًا ، وَقَدْ يَكُونُ حَرْفَيْنِ ،
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ إِسْمٍ كَانَ فِي آخِرِهِ زَائِدَتَانِ تُزَادَانِ مَعًا فَإِنَّهُمَا
تُحَذَفَانِ مَعًا ، فَمِنْ ذَلِكَ الْآلُفُ وَالنُّونُ فِيمَا كَانَ عَلَى " فَعْلَانِ " وَنَحْوِهِ ،
تَقُولُ فِي " سَعْدَانِ ، وَمَرْوَانِ " : " يَا سَعْدَ ، وَيَا مَرَّو " ، [وَأ] فِي " عُثْمَانِ " ^(١)
" يَا عُثْمَ " ^(٢) .

وَمِنْهُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءُ النَّسَبِ / كَرَجُلٍ اسْمُهُ " هَاشِمِيٌّ " ^{أ/٤١}
تَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ : " يَا هَاشِمَ أَقْبِلْ " أَوْ " يَا هَاشِمُ " بِالضَّمِّ عَلَى مَذْهَبِ
مَنْ لَا يَنْوِي الْمَحذُوفَ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَقَبْلَ ذَلِكَ
الْحَرْفِ الصَّحِيحِ حَرْفٌ مَدِّي زَائِدٌ فَإِنَّهُمَا يُحَذَفَانِ مَعًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ
فِي " مَنْصُورٍ " : " يَا مَنْصُ " ، إِلَّا أَنْ فِيهِ شَرْطًا ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ
حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ كَمَا تَرَى فِي " يَا مَنْصُ " ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ
ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الزَّائِدِ ، وَوَجَبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حَذْفِ الْحَرْفِ الْآخِرِ
الَّذِي هُوَ كَالرَّاءِ فِي " مَنْصُورٍ " ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي " سَعِيدٍ " : " يَا سَمِي " ^(٣) .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٣٨ ، ومفصح المفضل ٢/٢٢ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٧٠ ، والمقتصد ٢/٧٩٦ ، والفوائد

الضائية ١/٣٤٤ .

هَذَا وَفِي أَصْلِ التَّرْخِيمِ شَرَائِطُ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ عَلَمًا .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ .

وَالثَّلَاثَةُ : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا فَيْرِ مَضَافٍ ، فَلَوْ قُلْتَ فِي " رَاكِبٍ " :

" يَا رَاكِبَ " لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَعْلَمُ ، وَقَوْلُهُمْ : " يَا صَاحِرَ " شَائِدٌ ،

وَإِنَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ (١) ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " يَا عَائِلَ "

يُرِيدُونَ : " يَا عَائِلَةَ " ، وَلَوْ قُلْتَ فِي " زَيْدٍ " : " يَا زِي " لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَرْخِيمَ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ إِذَا

كَانَ أَوْسَطُهُ مُتَحَرِّكًا كـ " عُمَرَ " (٢) ، [وَأ] (٣) لَوْ قُلْتَ فِي " ثَابِتٍ قُطْنَةَ " (٤) :

- (١) قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ٨٨/٢ : " وَلَمْ يَأْتِ تَرْخِيمُ مَذْكُورٍ مَذْكُورٍ
قَصْدُ قَصْدِهِ إِلَّا تَرْخِيمُ " صَاحِبِ " وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَتَشْبِيهِهِ
بِالْعَلَمِ مِنْ حَيْثُ وَهْنُهُ الْفَدَاءُ بِالْبِنَاءِ ، فَاسْتَجَازَ وَافِيهِ يَا صَاحِرَ وَلَا يَجُوزُ
يَا صَاحُ لِأَنَّ مِنْ يَضُمُّ الْمَنَادَى يَجْعَلُهُ بَعْدَ الْحَذْفِ كَاسْمٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ
لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، فَلَمْ تَحْتَمِلِ النِّكَرَةُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا هَذَا .

(٢) انْظُرِ الْإِنْصَافَ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ (٤٩) ٣٥٦/١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ

١٤٩/١ ، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ ١٨٥/٢ .

(٣) زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٤) هُوَ ثَابِتُ بْنُ كَعْسَبٍ وَقِيلَ ثَابِتُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ مِنْ

شُعْرَاءِ خُرَاسَانَ وَفَرَسَانِهِمْ زَهَبَتْ عَيْنُهُ وَكَانَ يَحْشَوْهَا بِقُطْنَةِ

فَسَمِيَ ثَابِتُ قُطْنَةَ ، دَفِيهِ قَالَ الْقَائِلُ :

لَا يَعْرِفُ النَّاسُ مِنْهُ غَيْرَ قُطْنَتِهِ وَمَا سَوَاهُ مِنَ الْأَنْسَابِ مَجْهُولٌ

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ٦٣٤/٢ .

"يَا ثَابُ" لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ. (١)

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْإِسْمِ تَأْ ثَانِيَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ
حَذْفُهَا لِلتَّرْخِيمِ وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ يَبْقَى / عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، (٤١/ب
تَقُولُ فِي رَجُلٍ إِسْمُهُ "ثَبَّةُ" : "يَا ثُبَّ أَقِيلُ" (٢) ، وَإِذَا كَانَ الْإِسْمَانِ
قَدْ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا فَإِنَّ تَرْخِيمَهُ أَنْ يُحذفَ الْإِسْمُ الثَّانِي جُمْلَةً ، تَقُولُ
فِي رَجُلٍ إِسْمُهُ "حَضْرَمَوْتُ" : "يَا حَضَرَ أَقِيلُ" (٣) ، وَتَقُولُ فِي "مَعْدِيكَرَبُ" :
"يَا مَعْدِي أَقِيلُ" ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ .

(١) هل يجوز ترخيم المضاف ؟ مسألة خلافية بين النحاة جَوَّزَهَا الْكُوفِيُّونَ
وَأَوْقَعُوا التَّرْخِيمَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى
مَنْعِهَا . انظر حججهم في الإنصاف المسألة رقم (٤٨) (١/٣٤٧ ،
والكافية (١/١٤٩ ، وشرح المفصل ٢/٢٠ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٣٨ ، والتبصرة والتذكرة (١/٣٦٨ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة (١/٣٧٢ .

فصل

الْحُرُوفُ الْكَائِنَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَوَاوَالْعَطْفِ ،
وَفَائِهِ ، وَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَكَافِ التَّشْبِيهِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِنَّ الْأَصْلَ فِي لَامِ الْجَرِّ
أَيْضًا الْفَتْحُ ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا كُسِرَتْ فِي الْمُظْهَرَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ كَانَتْ تَلْتَبِسُ
فِيهَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ (١) .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لَوْ فَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ لَامُ
الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةً لَمْ يَسِنَ لَنَا إِذَا قُلْنَا : " إِنَّ هَذَا لَعِيسَى " أُنَّا
نُرِيدُ أَنَّ الْمَشَارِإِ لَهُ مُلْكُهُ ، أَوَّانَهُ هُوَ "عِيسَى" .

وَأَمَّا مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَإِنَّ هَذَا اللَّبْسَ كَانَ يَعْضُرُ فِيهِ إِذَا وَقَفَ
عَلَى الْإِسْمِ ، فَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ الْجَارَةُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً لَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ :
" إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ " - بِالْوَقْفِ - لَمْ يَعْلَمْ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ " زَيْدًا " ^(٢)
خَبْرًا لِهَذَا ، أَوْ أَنْ تُرِيدَ أَنْ تَجْعَلَ " هَذَا " مِلْكَ زَيْدٍ ، فَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ كَسَرُوهَا لِئَلَّا يَكُونَ هَذَا اللَّبْسُ ، وَتَرَكْتَ فِي الْمَضْمَرَاتِ عَلَى
أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّبْسَ لَا يَعْضُرُ / فِيهَا فِي الْأَكْثَرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ١/٤٢
مِنْ شَأْنِ ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ أَنْ تَكُونَ صِيغَتُهُ غَيْرَ صِيغَةِ الْمَرْفُوعِ ،

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) في النسخة " خبراً هذا " ، والصواب ما أثبت .

فَإِذَا أَرَدْتَ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ قُلْتَ : " إِنْ هَذَا لَا تُتَّ " ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِضَافَةَ
قُلْتَ : " إِنْ هَذَا لَكَ " (١) ، فَبَانَ أَحَدُ الْمَعْنِيِّينَ مِنَ الْآخِرِ ، وَكَذَلِكَ
تَقُولُ : " إِنْ هَذَيْنِ لَا تُتَّ ، وَإِنْ هَذَيْنِ لَكُمَا ، وَإِنْ هَذَا لِمَهُوَ - يَفْتَحِ
الْوَاوِ - ، وَإِنْ هَذَا لَهُ " (٢) - يَسْكُونُ الْوَاوِ - وَإِنْ هَذِهِ لَهَا ، وَإِنْ هَذِهِ
لَهَا ، وَإِنْ الْمَأْخُودُ لِي ، وَإِنْ الْمَأْخُودُ لَنَا ، وَإِنْ هُوَ لَا لَكُنَّ ، وَإِنْ
هُوَ لَا لَأُنْتَنَّ " وَأَشْبَاهُ هَذَا .

وَإِنَّمَا يُعَدُّ الْفَرْقُ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْأَمْرِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " إِنْ الْحَاضِرَاتِ
لَهُنَّ " تُرِيدُ : " إِنْ الْحَاضِرَاتِ الْهِنْدَاتُ مَثَلًا ، وَ " إِنْ الْحَاضِرَاتِ لَهُنَّ " تُرِيدُ :
" إِنْ الْحَاضِرَاتِ مِلْكٌ لِلْهِنْدَاتِ " . ثُمَّ لَا يَعْزُضُ هَذَا اللَّبْسُ إِلَّا فِي
أَشْيَاءٍ يَنْقَلُ وَقُوعُهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

(١) انظر الكتاب ٣٧٦/٢ ، ٢١٧/٤ ، وشرح النمل ٨/٢٦٦

(٢) يعمد " إِنْ هَذَا لَهُوَ " بسكون الواو .

فَصْلٌ

[فِي نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

(أُنْ) (الْخَفِيفَةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ مِنْ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ ^(١) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَأْتِينِي زَيْدٌ " كَانَ كَلَامًا تَامًا ، فَإِذَا أَدَخَلْتَ " أَنْ " عَلَيْهِ فَقُلْتَ : " أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ " صَارَ فِي مَعْنَى إِيْتِيَانِ زَيْدٍ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِاسْمٍ فَتَقُولَ : " أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ خَيْرٌ لَهُ " ، أَوْ فِعْلٍ فَتَقُولَ : " يَسُرُّنِي أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ " .

كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " كَانَ كَلَامًا تَامًا ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " صَارَ فِي مَعْنَى انْطِلَاقِ زَيْدٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ / حَتَّى تَأْتِيَ بِاسْمٍ ، فَتَقُولَ : " حَقٌّ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ، أَوْ فِعْلٍ كَقَوْلِكَ : " بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ^(٢) .

[لَنْ]

وَأَمَّا " لَنْ " ^(٣) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَفْيِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَقَالُوا

(١) الاسم المفرد هو المصدر ، الكتاب ٦ / ٣ ، والجمل للزجاجي

ص ٣٥٣ ، والمرتل ٢٠١ .

(٢) انظر المقتصد ١ / ٤٧٣ .

(٣) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، والمقتضب ٨ / ٢ .

إِنَّهُ نَفِيٌّ " سَيَفْعَلُ ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ " (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ " كُنْتَ نَفَيْتَ وَجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سَيَخْرُجُ ، أَوْ سَوْفَ يَخْرُجُ " كُنْتَ أَثَبْتَ وَجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ .

وَيَكُونُ النَّفِيُّ بِـ " لَنْ " أَبَدًا أَبْلَغَ وَأَقْوَى مِنَ النَّفْيِ بِـ " لَا " .
إِذَا قُلْتَ : " لَنْ يَخْرُجَ " كَانَ أَشَدَّ لَانْتِفَاءِ الْخُرُوجِ مِنْ أَنْ تَقُولَ :
" لَا يَخْرُجُ " .

[كَي]

وَأَمَّا " كَي " فَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْلِيلِ وَالطَّمَعِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
" جِئْتُكَ كَي تُعْطِيَنِي ، قَدْ جَعَلْتَ الْإِعْطَاءَ عِلَّةً لِلْمَجِيءِ ، وَدَلَّلْتَ عَلَى أَنَّكَ رَجَوْتَ مِنْهُ ذَلِكَ .

فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ عَامِلَةً أَبَدًا ، وَلَا يَكُونُ لَهَا حَالَةٌ تُلْغَى فِيهَا .

(١) القول لسيبويه ، انظر الكتاب ١١٧/٣ ٢٢٠/٤ ،

والإيضاح ص ٣٠٩ .

(٢) لم أقف عليه عند غيره ، وانظر الإيضاح ص ٣١٠ .

و " أَنْ " مِنْ جُمْلَتِهَا تَنْفَرِدُ بِأَنَّهَا تُضْمَرُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ،
ثُمَّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

(١)
أَحَدُهُمَا : أَنْ تُضْمَرَ فِي مَوْضِعٍ ، وَتُظْهِرَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ .
وَالثَّانِي : أَنْ تُضْمَرَ فِي مَوْضِعٍ وَلَا تُظْهِرَ فِيهِ .

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : " تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (٢) ،
الْمَعْنَى " أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِ " ، ثُمَّ حُذِفَتْ " أَنْ " ، وَلَا بُدَّ مِنْ
إِضَارِهَا ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : " خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " خَبَرٌ عَنْهُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي
أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ " أَنْ " حَتَّى يَكُونَ فِي مَعْنَى : سَمَاعِكَ خَيْرٌ مِنْ
رُؤْيَيْتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ " أَنْ " أَحَلَّتْ مِنْ حَيْثُ تَكُونُ قَدْ أَخْبَرَتْ عَنْ
الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ / يَكُونُ خَبَرًا وَلَا يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْهُ .

١/٤٣

وَمِنْ ذَلِكَ - أَعْنِي مِمَّا أُضْمَرُ فِيهِ " أَنْ " وَيَصِحُّ أَنْ يَظْهَرَ -
قَوْلُهُ :

١٨ - * أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِي أَعْضَرُ الْوَعَا * (٣)

(١) عبارة الفارسي . وانظر الإيضاح ص ٣١٢ .
(٢) انظر جمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال
١٢٩/١ ، والمستقصى في الأمثال ٢٧٠/١ ، وانظر توجيهه في
وفيه (تسمع بالمعدي لا أن تراه)
الكتاب ٤٤/٤ والخصائص ٤٣٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ -
٢٨٨ ، ويروى " أن تسمع " و " لأن تسمع " .

(٣) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :

* وَهَلْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟ *

وهو في ديوانه ٣١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٥٦ ، والكتاب ٩٩/٣ ،
وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ،
وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنبأ ص ١٩٣ ،
والخزانة ١١٩/١ ، و " أحضر " يروى بالضم والفتح .

المَعْنَى : أَنَّ أَحْضَرَ الْوَعَا لَا مَحَالَةَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : فِي أَنَّ أَحْضَرَ
الْوَعَى ، وَحَرْفُ الْجَزِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِيهَا إِذَا أُضْمِرَتْ فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ إِظْهَارُهَا
فِيهِ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُهَا بِالِاضْمَارِ ، وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ كَمَا تَرَى فِي قَوْلِهِ : " تَسْمَعُ
بِالْمُعِيدِي " ، وَفِي قَوْلِهِ : " أَحْضَرَ الْوَعَى " ^(١) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْقَى عَمَلُهَا مَعَ
الِاضْمَارِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا شَاذًا ^(٢) ، نَكَسَرُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يُنْشِدُ :

* أَلَا أَيُّهَذَا اللَّاعِي أَحْضَرَ الْوَعَى * ^(٣)

بِالنَّصْبِ ، وَعَلَى هَذَا اعْتَمَدَ الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ :

(١) فِي النُّسخة " الْوَعَا " بِالْأَلْفِ ، وَفِي الصَّحاحِ لِلْجَوْهَرِيِّ " الْوَعَى "

بِالْيَاءِ ، قَالَ : الْوَعَى مِثْلُ الْوَعَى وَقِيلَ لِلْحَرْبِ وَغَى لَمَّا فِيهَا مِنْ

الصَّوْتِ وَالْجَلْبَةِ " الصَّحاحُ (وَغَى) ٢٥٢٦/٦ .

(٢) الْجَرَجَانِي فِي هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي رِوَايَةِ الرُّفْعِ ، وَرِوَايَةِ

النَّصْبِ عَنْهُ شَاذَةٌ . انْظُرِ الْإِنْصَافَ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ (٧٧) ٥٥٩/٢ .

(٣) رَاجِعِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (١٨) .

- ١٩ - وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي مَلِكِهِ اِفْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا (١)
 أَرَادَ " مَنْ قَبْلَ أَنْ يَصْطَحِبَا " فَحَذَفَ " النُّونَ " مَعَ الإِضْمَارِ ، وَالْاِخْتِيَارِ
 أَنْ يُقَالَ : " مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَانِ " .
 وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ " أَنْ " وَلَا يَظْهَرُ (٢) فَكَيْفَ قَوْلِهِمْ :
 " سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا " ، التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ : حَتَّى أَنْ أَدْخَلَهَا ، وَلِذَلِكَ
 نَصَبَ (٣) ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ الْإِظْهَارُ .

[إِذَنْ]

- وَأَمَّا " إِذَنْ " فَيَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ :
 حَالَةٌ تَعْمَلُ فِيهَا ، وَحَالَةٌ تُلْقَى .
 وَالْأَوَّلُ فِي هَذَا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ
 مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَفِي آخِرٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ ، وَمَعْنَى الْإِعْتِمَادِ

(١) البيت في ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبري ١١٦/١ .
 والشاهد فيه " يسطحبا " حيث نصب الفعل بـ " أَنْ " المصدرية
 المحذوفة ، وعلامة نصبه حذف النون من فعل الاثنين .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وشرح المفصل ٣٠/٧ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل منصوب بـ " حتى " من غير تقدير " أَنْ " .
 وجميع الحروف عندهم تعمل بأنفسها . انظر الإنصاف المسألة
 رقم (٨٣) ٥٩٧/٢ .

أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا / شَيْءٌ يَقْتَضِي الْفِعْلَ بَعْدَهَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ ٤٣/ب
قَبْلَهَا شَرْطٌ قَدْ جُعِلَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا جَزَاءً لِذَلِكَ الشَّرْطِ كَقَوْلِكَ : " إِنْ
تَأْتِنِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ " ، لَا يَكُونُ لـ " إِذَنْ " هَا هُنَا عَمَلٌ ، وَمِثْلُهُ أَنْ تَقُولَ :
" أَنَا إِذَنْ أَكْرَمَكَ " بِالرَّفْعِ ، لِأَنَّ " أَنَا " مُبْتَدَأٌ وَ " أَكْرَمَكَ " خَبَرُهُ ، وَالْفِعْلُ
الْمُضَارِعُ إِذَا وَقَعَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ كَانَ مَرْفُوعًا ، لِأَنَّهُ يَكُونُ وَاقِعًا مَوْضِعَ
الِاسْمِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ " إِذَنْ " لَغْوًا .

وَمِثَالُ أَنْ لَا يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ :
" أَنَا آتِيكَ " فَتَقُولَ لَهُ : " إِذَنْ أَكْرَمَكَ " ، لَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ تَعْمَلَ
" إِذَنْ " ، لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يُوجِبُ الرَّفْعَ وَالْجَزْمَ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ^(١) .
وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : إِنَّ الْفِعْلَ مُفْرَغٌ لَهَا ، وَفِي الْأَوَّلِ
الَّذِي هُوَ " إِنْ تَأْتِنِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ " إِنَّهُ غَيْرُ مُفْرَغٍ لَهَا .

(١) فِي النِّسْخَةِ " إِذَا " بِالتَّنْوِينِ

(٢) انظر الإيضاح ص ٣١١ ، والمقتصد ١٠٥٤/٢ ، والمرتبجل ٢٠٣ فما بعدها ، وشرح

فصل

(حَتَّى) يَكُونُ حَرْفًا جَرِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * حَتَّى مَطْلَعِ
الْفَجْرِ * (١) ، وَيَكُونُ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٠ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَ هَا يَدِجِلَّةَ حَتَّى مَاءُ رِجْلَةٍ أَشْكَلُ (٢)

"مَاءُ رِجْلَةٍ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"أَشْكَلُ" خَبَرُهُ ، وَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ .

وَيَكُونُ فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً ، وَيَجِيءُ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي
مَوْضِعِهِ (٣) .

(١) سورة القدر : ٥٥ .

(٢) البيت لجريير في ديوانه ١٤٣/١ ، ورواية الديوان :

* وما زالت القتلى تمور دماءها *

وهو من شواهد الجنى الداني ٥٠٤ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، ومغني

الليبيب ١٢٨/١ ، والهمع ٢٤٨/١ ، ٢٤/٢ ، والخزانة ٤٧٩/٩ ،

والدرر ٢٠٧/١ .

وفي النسخة " تمجُّ " تصديف وباقي الروايات كما أثبت .

والشاهد فيه : مجيء " حتى " حرف ابتداء حيث استئنفت بعدها

جملة اسمية وهي " ماء رجلة أشكل " .

(٣) سيأتي بيان ذلك في ص ١٧٣ .

وَالَّذِي يَتَمَلَّقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ ، فَإِذَا نُصِبَ الْفِعْلُ
بَعْدَهَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُضْمِرُونَ " أَنْ " مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَرْفَ
الْجَرِّ / لَا يَصِحُّ دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَضْمَرُوا
" أَنْ " لِإِصْيَارِ الْفِعْلِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ : " سَرْتُ حَتَّى
أَدْخُلَهَا " فِي تَقْدِيرٍ : سَرْتُ حَتَّى دُخُولِهَا ^(١) ، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبْلَ
" حَتَّى " يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا مِثْلُ أَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ .

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ : ^(٢)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ جَمِيعًا قَدْ مَضَى ، كَقَوْلِكَ :
" سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى وَالْمُسَبَّبُ مُنْتَظَرٌ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ :
" جِئْتُكَ حَتَّى تُعْطِيَنِي " ، السَّبَبُ الَّذِي هُوَ " الْجِيءُ " وَقَدْ كَانَ ،
وَالْمُسَبَّبُ الَّذِي هُوَ " الْإِعْطَاءُ " مُنْتَظَرٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاسِ :
" أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ ^(٣) الْجَنَّةَ " ، وَيَقُولُونَ فِي " حَتَّى " هَذِهِ : إِنَّهَا
تَكُونُ بِمَعْنَى " كَيْ " ^(٤) .

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٥-٣١٦ ، والمقتصد ١٠٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٧

(٢) يعني أن " حتى " التي ينتصب الفعل بعدها تكون على وجوه .

(٣) في النسخة " أدخلت " تحريف ، والصواب ما أثبتته ، انظر المقتصد

١٠٨٤/٢ ، والأصول في النحو ١٥١/٢ .

(٤) فيكون الفعل الأول في زمان والثاني في زمان آخر غير متصل

بالأول . انظر الإيضاح ص ٢١٦ ، وشرح المفصل ٢٠/٧ عما بعدها

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ لَمْ يَمُضِ ، وَمِثَالُهُ
أَنْ تَقُولَ : " أَسِيرُ غَدًا حَتَّى أَدْخُلَهَا " .

هَذِهِ وَجْهُ النَّصْبِ ، وَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى هِثْنًا
عَلَى أَنَّ السَّبَبَ قَدْ كَانَ وَالْمُسَبَّبُ الْآنَ (١) .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أُمْنَعُ " ، وَإِذَا
أَرَدْتَ ذَلِكَ كَانَتْ " حَتَّى " حَرْفًا يُبَدَأُ مَا بَعْدَهُ ، وَلَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ ،
مِثْلَهَا فِي :

* حَتَّى مَا رَجُلَةٌ أَشْكَلَ * (٢) .

[لَامُ التَّعْلِيلِ]

وَأَمَّا " اللَّامُ " فَهِيَ لَامُ الْجَرِّ الَّتِي فِي قَوْلِكَ : " جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ
إِيَّائِي ، أَضْمِرَ " أَنْ " بَعْدَهَا لِيَصِيرَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى
الْمَصْدَرِ فَيَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ (٣) / إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ ٤٤ / ب

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٦ .

(٢) تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠) والشاهد هنا أن " حتى " حرف

ابتداء لا عمل لها كما ذكر الجرجاني .

(٣) " ويرى الكوفيون أن النصب في قولك " جئت لا مُرَمَّك ، وسرت حتى
أدخل المدينة " إنما هو باللام وحتى ، فاللام هي الناصبة لا مُرَمَّك ،
وهي بمنزلة " أن " ، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء ،
ولكنها لام تفيد الشرط ، وتستعمل على معنى " كي " .

عن شرح المفصل ١٩/٧ ، وانظر الإنصاف المسألة (٧٩) ٢/٥٧٥ .

لِلكَلَامِ (١) - إِذَا ذَكَرَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا بِإِضْمَارٍ "أَنْ" - مَعْنَى
لَا يَكُونُ مَعَ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي" كَانَ الْمَعْنَى
أَنَّكَ رَجَوْتَ مِنْهُ أَنْ يُكْرِمَكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : "جِئْتُكَ لِأَكْرَامِكَ" (٢) إِيَّايَ
لَمْ تَخْلُصْ لِهَذَا الْمَعْنَى ، بَلْ يَكُونُ الَّذِي يَسِيقُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهُ أَنَّكَ جِئْتَهُ
لِأَكْرَامٍ كَانَ مِنْهُ فِيمَا مَضَى . ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي "أَنْ" هَاهُنَا أَنْ تُضْمَرَ
وَأَنْ تَظْهَرَ ، تَقُولُ : "جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي" كَمَا تَقُولُ : "جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي" ،
فَإِنْ أَدْخَلْتَ "لَا" لَمْ يَجْزِ إِلَّا الْإِظْهَارُ ، تَقُولُ : "جِئْتُكَ لِأَنْ لَا تَفْعَلَ
كَذَا" ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ "أَنْ" فَلَا يُقَالُ : "إِذَا يَفْعَلَ كَذَا" .
وَلِلَّامِ وَجْهٌ آخَرُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ إِضْمَارُ "أَنْ" ، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَتْ
لِتَأْكِيدِ مَعْنَى النَّفْيِ (٣) ، كَقَوْلِهِمْ : "مَا كُنْتُ لِأَضْرِبَكَ" ، لَا يَجُوزُ

(١) فِي النسخة "الكلام" وَالْأَوَّلَى - فِي نظري - مَا أُثْبِتَ .

(٢) فِي النسخة مكررة .

(٣) وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ بِ"لَامِ الْجُحُودِ" وَهِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ

كُونَ مِنْفِي . انظر الجنى الداني ١٥٠ ، وشرح الكافية

الشافعية لابن مالك ١٥٣٨/٣ .

هَاهُنَا أَنْ تَقُولَ : " مَا كُنْتُ لِأَنْ أُضْرِبَكَ " (١)

وَمَعْنَى تَأْكِيدِ النَّفْيِ هَاهُنَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا كُنْتُ أُضْرِبَكَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ مِمَّا يَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَا كُنْتُ لِأُضْرِبَكَ " جَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْكَ أَصْلًا وَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ عَادَتُكَ وَسَجِيَّتُكَ وَالْحَالُ الَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ ، وَيَحْصُلُ مِنَ الْمَعْنَى مَا يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِكَ : " مَا كُنْتُ مِمَّنْ يَكُونُ لَهُ إِرَادَةُ أَنْ يَضْرِبَكَ " (٢) ، وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : * مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ * (٣) عَلَى مَعْنَى مَا كَانَ مُرِيدًا لِأَنْ يُعَذِّبَهُمْ .

وَأَمَّا مَا عَدَا " اللَّامَ " مِنَ الْحُرُوفِ السَّتَةِ (٤) / فَلَا يَجُوزُ ٤٥/أ
إِظْهَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا .

(١) اختلف النحويون في إظهار " أَنْ " هنا ، فذهب البصريون إلى عدم إظهارها ، وإلى أَنْ ناصب الفعل " أَنْ " مقدرة بعد لام الجحود ، وذهب الكوفيون إلى جواز إظهار " أَنْ " بعد لام الجحود للتوكيد ، وَأَنْ لام الجحود هي الناصبة بنفسها للفعل .

انظر هذا الخلاف في الإنصاف المسألة رقم (٨٢) ٥٥٩٣/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٧/٣ ، وشرح الكافية ٦٢/٤ .

(٣) سورة الأنفال : ٣٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٢٨٣٥/٤ .

(٤) التي هي : " حتى ، ولام كي ، ولام الجحود ، وواو الجمع ، وأو بمعنى إلى أَنْ ، والفاء في جواب الأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض " . انظر الجمل للجرجاني ٢٣ .

[الوَاوُ]

أَمَّا "وَاوُ الْجَمْعِ" (١) فَإِنَّ الْفَرْصَ مِنْ إِضَارٍ "أَنْ" بَعْدَهَا
الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ إِضَارِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : " لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ " فَجَزَمْتَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ
الْعَطْفِ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَنْهَاهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، وَإِذَا
نَصَبْتَ صَارَ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّكَ تَنْهَاهُ عَنْ جَمْعٍ بَيْنَهُمَا (٢) ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا
الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَدَّرُوا الْكَلَامَ تَقْدِيرًا يَصِحُّ
مَعَهُ ، وَيَصِيرُ الْعُدُولُ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - الَّذِي هُوَ
الْجَمْعُ - ، وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ أَنَّهُمْ نَزَّلُوا الْفِعْلَ الْأَوَّلَ مَنْزِلَةَ الْمَصْدَرِ ، فَتَخَيَّلُوا
كَأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ ، ثُمَّ أَضَرُّوا "أَنْ" فِي الثَّانِي
لِيَصِيرَ بِهِ مَصْدَرًا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدَّرُوهُ لِيَكُونُوا قَدْ عَطَفُوا اسْمًا عَلَى اسْمٍ ،
وَيَصِيرُوا كَأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ وَشُرْبٌ لِللَّبَنِ (٣) .

(١) وهي واو المعية ، ويسمونها الكوفيون واو الصرف لأنها تصرف في

المعنى الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول . انظر الصاحبي

١٥٧ ، والإنصاف ٥٥٥/٢ مسألة رقم (٧٥) .

(٢) وهذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٤٣/٣ ، حيث قال :
" فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن

على كل حال " وانظر المقتضب ٢٥/٢ ، والجمل للزجاجي ١٨٧ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٧١/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ فمابعداها .

إِنَّ هَذَا الَّذِي قَدَرُوا الْكَلَامَ عَلَيْهِ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا أَرَادُوهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ لَفْظًا خَاصًّا بِهِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ النَّصْبُ فِيهَا بَعْدَ الْوَائِ - مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا مَجْزُومًا - عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ جَعَلُوا اسْتِعْمَالَهُ كَذَلِكَ كَوَضْعِ يَوْضَعٍ لِمَعْنَى .

[أَوْ]

وَأَمَّا "أَوْ" فَيَمْنَزِلُ "الوَائِ" فِي أَنَّ انْتِصَابَ الْفِعْلِ بَعْدَهُ بِإِضْمَارٍ "أَنَّ" ،

وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَادَ تَأْمُلُهُ وَالنَّظَرُ فِيهِ أَنَّ السَّبَبَ / فِي إِضْمَارٍ ٤٥/ب
 "أَنَّ" فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ هُوَ أَنْ يُصَرَّفَ الْكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ لِيَدُلَّ عَلَى غَرَضِهِ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْغَرَضُ مَعَ تَرْكِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي الْوَائِ مِنْ أَنَّ نَصْبَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنَّمَا كَانَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِالنَّهْيِ لَيْسَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ، وَلَكِنْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا . وَفِي إِضْمَارِهَا بَعْدَ "أَوْ" مَعْنَى أَيْضًا لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "لَا لَزِمَكَ أَوْ تُعْطِينِي" كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّزْمَ يَكُونُ وَيَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْإِعْطَاءِ وَمَوْءِدٌ إِلَيْهِ ^(١)، وَلَوْ تَرَكْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَمْ يُنْصَبِ الْفِعْلُ بَعْدَ "أَوْ" لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ اللَّزْمِ سَبَبًا لِلْإِعْطَاءِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ، بَلْ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا ذَاكَ، وَلَا يَكُونَانِ جَمِيعًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "أُعْطِيكَ أَوْ أَكْسُوكَ" لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَفْعَلُ الْإِعْطَاءَ لِأَنَّ ^(٢) تَكْسُوهُ، وَأَنَّ الْإِعْطَاءَ سَبَبٌ لِلْكَسْوَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : "يَأْتِيكَ الْيَوْمَ

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٥، والفتاوى ٢/١٠٧٨.

(٢) في النسخة "لأن" مشددة، تحريف.

زَيْدٌ أَوْ يَسَعْتُ أَخَاهُ إِلَيْكَ " لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى أَنَّ إِيَّانَ زَيْدٍ سَبَبٌ لِبَعْثِهِ
أَخَاهُ ، هَذَا مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ يَكُونُ أَحَدُ الْآمِرِينَ
عَلَى الْجُمْلَةِ .

[الفاء]

وَأَمَّا "الْفَاءُ" (١) فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُمْ أَضَمُّوا " أَنْ " بَعْدَ
"الْوَاوِ" وَبَعْدَ "أَوْ" ، لِيَصْرِفَ الْكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ ، / حَتَّى يَكُونُ
ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِذَلِكَ - قَائِمٌ فِيهَا ، أَغْنِيَنِي "الْفَاءُ" .
وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " إِيَّانِي فَأُكْرِمَكَ " كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ إِنْ
أَتَيْتَنِي أُكْرِمَكَ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِهَذَا الْإِضْمَارِ ؛ وَذَلِكَ
لِأَنَّ " إِيَّانِي " أَوَّلًا أَمْرٌ ، وَظَاهِرُ الْفَاءِ أَنَّ يَدْخُلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ
أَنَّ الْكَلَامَ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ قَدْ أَمَرْتَهُ بِالْإِكْرَامِ كَمَا أَمَرْتَهُ
بِالِإِيَّانِ ، هَذَا عَلَى فَسَادٍ أَنْ يُعْطَفَ مُعَرَّبٌ عَلَى مَبْنِيٍّ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ فِي :

" لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَلَا نَجُفِكَ " فَشَهِتَ نَفْسَكَ وَمَنْ مَعَكَ عَنْ جَفَائِهِ، وَهَذَا

بَعِيدٌ مِنَ الْمُرَادِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّكَ إِنْ انْقَطَعَتْ عَنَّا جَفَوْنَاكَ. (١)

وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي الْبَاقِي، فَلَوْ قُلْتَ: " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا " فَرَفَعْتَ

كَمَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْإِتْيَانَ وَالْحَدِيثَ جَمِيعًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى

كَذَلِكَ، إِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنَا حَدَّثْتَنَا (٢)، وَلَوْ قُلْتَ: " أَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا؟ "

بِالرَّفْعِ صِرْتَ كَأَنَّكَ تَسْتَفْهِمُ عَنِ الْحَدِيثِ كَمَا تَسْتَفْهِمُ عَنِ الْإِتْيَانِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

الْمُرَادُ، إِنَّمَا الْمُرَادُ إِنْ أَتَيْتَنَا حَدَّثْتَنَا، وَلَوْ قُلْتَ: " لَيْتَهُ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا "

بِالرَّفْعِ أَدْخَلْتَ الْحَدِيثَ فِي التَّمْنِي، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ

إِنْ أَتَانَا حَدَّثْنَا .

وَلَوْ قُلْتَ: " أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبُ خَيْرًا " (٣) بِالرَّفْعِ، / صِرْتَ ٤٦/ب

كَأَنَّكَ تَقُولُ: " أَلَا تَنْزِلُ وَأَلَا تُصِيبُ خَيْرًا؟ "، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْغَرَضُ وَلَا هُوَ

مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا الْغَرَضُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّكَ إِنْ نَزَلْتَ أَصَبْتَ خَيْرًا .

(١) انظر المقتصد ١٠٦٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠/٣ .

(٣) " أَلَا " للعرض وهو قريب من التمني، انظر الإيضاح ٤١٣ .

فصل

[في جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

[لَمْ] "لَمْ" تَقْلِبُ مَعْنَى "يَفْعَلُ" إِلَى مَعْنَى "فَعَلَ"، فَإِذَا

قُلْتَ: "لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ" كَانَ الْمَعْنَى مَا خَرَجَ زَيْدٌ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ:
"لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسٍ" فَتَعْلُقُ بِهِ الزَّمَانَ الْمَاضِي (١).

[لَمَّا]

و"لَمَّا" مِثْلُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ فِيهَا شَيْئًا لَيْسَ فِي "لَمْ"،
وَهُوَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ نَفَيْتَ أَمْرًا هُوَ مُتَوَقَّعٌ، كَقَوْلِكَ: "خَرَجْتُ وَلَمَّا تَطْلُعِ
الشَّمْسُ" وَ"مَضَيْتُ إِلَى الْبَابِ وَلَمَّا يَخْرُجِ الْأَمِيرُ بَعْدُ"؛ (٢) وَلِهَذَا قَالَ
النَّحْوِيُّونَ فِي "لَمَّا يَفْعَلُ" إِنَّهُ نَفْيٌ "قَدْ فَعَلَ" (٣)، وَذَلِكَ أَنَّ "قَدْ"
إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ [الَّذِي] (٤) أَخْبَرْتَ بِوُجُودِهِ
قَدْ كَانَ مُنْتَظَرًا، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ" فَإِنَّمَا تَقُولُهُ
لِقَوْمٍ كَانُوا يَتَوَقَّعُونَ رُكُوبَهُ.

[لَا أَمْرًا]

وَأَمَّا "الْأَمْرُ" فَيَكُونُ أَمْرًا لِلْغَائِبِ (٥)، كَقَوْلِكَ: "لِيَخْرُجْ زَيْدٌ"،

(١) انظر المقتصد ١٠٩١/٢.

(٢) انظر المرتجل ٢١٤.

(٣) القول لسيبويه في كتابه ٢٢٣/٤.

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٥) انظر شرح المفصل ٤١/٧.

لَا يُؤْمَرُ بِهِ الْمُخَاطَبُ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ ، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [(١)] قَرَأَ * فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا * (٢) بِالتَّاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لَتُعْنِ حَاجَتِي " فَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ بِاللَّامِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ فِي فِعْلٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَوَجَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمَتْرُوكِ ذِكْرُهُ ، فَقَوْلُكَ : " لَتُعْنِ " فِي مَعْنَى " لِيُعْنِكَ أَمْرٌ حَاجَتِي " (٣) ، فَالْمَأْمُورُ

(١) زيادة يقتضيها المقام .

(٢) سورة يونس : ٥٨ .

وذكر الأَخْفَشُ : " وقال بعضهم " فلتفرحوا " ، وهي لغة للعرب رديئة ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقَدَّرُ فِيهِ عَلَى " أَفْعَلْ " يقولون : " ليقُلْ زيد ، لأنك لا تقدر على " أَفْعَلْ " . انظر معاني القرآن ٢/٥٢٠ .

وذكر ابن جنِّي : " قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبوجراء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر - بخلاف - والسلمي وقاتادة الجهمدي وهلال بن يساف والأعمش - بخلاف - وعباس بن الفضل وعمرو ابن فائد " فبذلك فلتفرحوا " . المحتسب ١/٣١٣ .

وانظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٥٢ ، والبحر المحييط ١٧٢/٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٨٥ ، والجمال للزجاجي ٢٠٨ ، والجنى الداني ١٥٣ .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ٥٧ ، وشرح الأشموني ٣/٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤/٢٢٧ ، والصفوة الصفية ١/١٩١ .

هُوَ الْأَمْرُ الْمُقَدَّرُ أَنَّهُ يُحْمَلُ الْمُخَاطَبُ عَلَى الْعِنَايَةِ بِحَاجَتِكَ لَا الْمُخَاطَبُ / كَيْفَ ؟ وَالْأَمْرُ يَكُونُ بِشَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْمَأْمُورُ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ ١/٤٧
فَاعِلًا شَيْئًا ! إِنَّمَا يَكُونُ غَيْرُهُ مُوقِعًا بِهِ فِعْلًا ، وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنَّ اللَّفْظَ فِي
الْأَمْرِ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ وَالْمَعْنَى عَلَى غَيْرِهِ ، قَوْلُكَ : " لَا أُرِيكَ هَاهُنَا " ،
الْلَّفْظُ فِي ظَاهِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ جَعَلَ يَنْهَى نَفْسَهُ عَنْ أَنْ يَرَى الْمُخَاطَبَ ،
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ : " لَا تَكُونَنَّ هَاهُنَا وَبِحَيْثُ أَرَاكَ " .

وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَكْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً * (١) ،
وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمُشْرِكِينَ ، وَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ
بِأَنْ يُغْلِظُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ (٢) ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

[لَا النَّاهِيَّةُ]

وَأَمَّا " لَا " فَيَكُونُ لِلنَّهْيِ ، وَيَصْلُحُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْفَائِبِ جَمِيعًا ،
تَقُولُ : " لَا تَخْرُجْ " ، وَلَا يَخْرُجُ زَيْدٌ " (٣) .

(١) سورة التوبة : ١٢٣ .

(٢) قال ابن كثير في تفسيره ٤٠٢/٢ " وليجدوا فيكم غلظة " أى
وليجد الكفار منكم غلظة عليهم في قتالكم لهم ، فإن المؤمن
الكامل هو الذى يكون رفيقاً لأخيه المؤمن من غليظاً على عدوه
الكافر .

(٣) انظر الإيضاح ص ٣١٩ ، والمقتصد ١٠٩٢/٢ .

[إِنْ]

وَأَمَّا " إِنْ " فَإِنَّهَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ (١) أَنَّهُ سَبَبٌ ، وَمَعْنَى الْجَزَاءِ أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ (٢) ، مِثْلُ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ " كُنْتَ جَعَلْتَ الْإِتْيَانَ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ .
ثُمَّ الْعِبَارَةُ الْجَامِعَةُ الْمُحَقَّقَةُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا لِتَعْلِيْقِ أَحَدِ الْاِمْرَيْنِ بِالْآخِرِ فِي وُجُودِهِ أَوْ انْتِفَائِهِ . ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيْقِ وُجُودِ الثَّانِي بِوُجُودِ الْاَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ :
" إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيْقِ وُجُودِ الثَّانِي بِانْتِفَاءِ الْاَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ لَمْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ " .

وَالثَّلَاثُ : (٣) أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيْقِ انْتِفَاءِ / الثَّانِي بِوُجُودِ الْاَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ " .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيْقِ انْتِفَاءِ الثَّانِي بِانْتِفَاءِ الْاَوَّلِ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجْ " .

(١) "الشرط في اللغة : العلامة والامارة فكأن وجود الشرط

علامة لوجود جوابه ومنه أشرط الساعة أى علاماتها" . عن

شرح المفصل ٤١/٧ .

(٢) انظر المرتجل ٢١٦ .

(٣) في النسخة " الثاني " والصواب ما أثبت .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ إِذَا كَانَا فَعَلَيْنِ لَمْ
يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا وَالْآخَرُ مُضَارِعًا . (١)

فَإِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَّا الْجَزْمُ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ تُعْطِنِي
أَشْكُرَكَ " .

وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِمَا الْجَزْمُ ، إِلَّا أَنْ الْمَاضِيَ يَنْقَلِبُ
مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ " إِنْ " ، فَتَقُولُ : " إِنْ خَرَجْتَ
خَرَجْتُ " ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ . (٢)

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا وَالْآخَرُ مُضَارِعًا فَانْظُرْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ
هُوَ الشَّرْطُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْجَزْمُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " إِنْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ " ،
وَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ هُوَ الْجَزَاءُ جَازٍ فِيهِ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ جَمِيعًا (٣) ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ " يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ (٤) ،

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ١١٠٢/٢ .

(٢) انظر المقتصد ١٠٩٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٦٨٤٦/٣ .

(٤) " الرفع لا جل أن الجزاء تابع للشرط ، فلما لم يظهر الجزم في الشرط -

لكونه ماضيا - ترك في الجزاء على خاله ، فهو مرفوع في اللفظ مجزوم

في المعنى " عن المقتصد ١١٠٤/٢ .

جاءَ في بيت زهير (١) :

٢١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ (٢)

[اقتران جواب الشرط بالفاء]

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ بِالفَاءِ فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ أَصْلٌ : وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا

لَمْ يَكُنْ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَاءً "يَفْعَلُ" مُسْتَقْبَلًا وَلَا "فَعَلَ" فِي مَعْنَى

"يَفْعَلُ" مُسْتَقْبَلًا وَجَبَ إِدْخَالُ الفَاءِ لَا مَحَالَةَ ، فَمِنْ ذَلِكَ / أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً مِنْ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ "إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ".

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ لَقِيتَ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ" أَوْ يَكُونَ قَدْ

دَخَلَ عَلَيْهِ "قَدْ" أَوْ "سَوْفَ" أَوْ "السَّيْنُ" ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ تَنْفَعَنِي الْيَوْمَ فَسَوْفَ أَنْفَعُكَ ، أَوْ فَسَأَنْفَعُكَ غَدًا" ، وَ"إِنْ يَقُلْ زَيْدٌ كَذَا فَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ الْغَلَطُ" (٣)

(١) هو زهير بن أبي سلمى ، شاعر جاهلي ، وشهرته تغني عن التعريف به
"انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء" ٥١/١ ، والاغاني ١٠/٢٨٨
والبيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .

(٢) البيت في ديوان زهير "بشرح الأعلام الشنمري" ١٠٥ ، ورواية الديوان : "يوم مسألة".

وهو في الكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب ٦٨/٢ ، والمفصل ٣٢١ ، وشرحه لابن يعيش ١٥٧/٨ ، والمحتسب ٦٥/٢ ، وأما القالي ١٩١/١ ، وشواهد المغني ١٣٨/٢ ، واللسان (حرم) ، والخليل من الخلّة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم : المنع .

والشاهد فيه : رفع "يقول" وهو جواب الشرط على نية التقديم عند سيبويه ، والتقدير : يقول إن أتاه خليل ، وعلى إضمار الفاء عند الكوفيين .

(٣) انظر المقتصد ١١٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٧/٤ ، وشفاء العليل

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا صَرِيحًا ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ تَشْكُرْنِي الْيَوْمَ
فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فِيمَا مَضَى " ، وَغَيْرَ هَذَا مِمَّا يَخْرُجُ عَمَّا حَدَّثَنَا مِنْ
كَوْنِهِ " يَفْعَلُ " مُسْتَقْبَلًا ، أَوْ " فَعَلَ " فِي مَعْنَى " يَفْعَلُ " مُسْتَقْبَلًا .

وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى فِي هَذَا ، وَهِيَ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ مَا لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ
شَرْطًا لَمْ يَصْلُحْ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَاءً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْفَاءِ (١) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْأَسْمِ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا ، فَلَا يُقَالُ :
" إِنْ أَنْتَ مُكْرَمٌ " ، وَالْأَمْرُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ ،
وَكَذَلِكَ " سَيَفْعَلُ " ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ ، وَقَدْ يَفْعَلُ " ، وَكَذَلِكَ " قَدْ فَعَلَ " .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ " مَا " إِذَا دَخَلَ عَلَى " يَفْعَلُ " مَنَعَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ،
فَلَوْ قُلْتَ : " إِنْ مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ خَرَجْتُ " كَانَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّ " مَا " يَكُونُ لِنَفْسِ
الْحَالِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ شَرْطًا ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَكُونُ مَوْجُودًا ، وَحُكْمُ الشَّرْطِ
أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا مَرْفُوعِي " لَا " ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِنَفْسِ
الْمُسْتَقْبَلِ ، فَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا ، وَإِذَا كَانَ جَزَاءً لَمْ يَحْتَاجْ فِيهِ إِلَى
الْفَاءِ ، تَقُولُ : " إِنْ / لَا تَخْرُجُ لَا أَخْرُجُ " .

ب/٤٨

وَلَمْ " بِمَنْزِلَةِ " لَا " فِي أَنَّهُ يَكُونُ شَرْطًا ، وَيَكُونُ جَزَاءً مِنْ
غَيْرِ فَاءٍ ، كَقَوْلِكَ : " إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجُ " .

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ
وَالْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا غَيْرَ مَوْجُودٍ (٢) ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْمَاضِي الصَّرِيحُ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١١٠/٤ .

(٢) انظر المقتصد ١١٠٦/٢ .

في الجزاء ، كقولك : " إِنْ تَشْكُرْنِي فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ قَدِيمًا " ، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ تَأْوِيلٍ يَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ لَهُ : " إِنْ اعْتَدَدْتُ عَلَيْ بِشُكْرِكَ الْيَوْمَ اعْتَدَدْتُ عَلَيْ بِإِحْسَانِي فِيمَا مَضَى إِلَيْكَ " . وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَجْرِي هَذَا الْجِنْسُ .

[إِذَا]

وَأَمَّا (إِذَا) فَلَيْسَتْ هِيَ الَّتِي تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ فِي مِثْلِ " آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ " (١) ، وَلَكِنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ (٢) ، وَتَسْمَى ظَرْفَ الْمَفَاجَأَةِ ، وَهِيَ تَجْرِي مَجْرَى الْفَاءِ فِي رِبْطِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا وَجَعَلَهَا جَزَاءً . فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ * هُمْ يَقْنَطُونَ * (٣) قَدْ صَارَتْ بِ (إِذَا) جزاءً للشرط الذي هو * وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ * ، كَمَا تَصِيرُ بِالْفَاءِ إِذَا قُلْتَ : " فَهُمْ يَقْنَطُونَ " (٤) ، وَلَا تَدْخُلُ " إِذَا " هَذِهِ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ (٥) .

(١) " البسر : التمر قبل أن يُرطبَ لِفَضَاضَتِهِ ، وَاحِدَتُهُ " بُسْرَةٌ " اللسان (بسر) .

(٢) اختلف النحويون في " إِذَا " الفجائية على ثلاثة أقوال : الأول : أنها ظرف زمان ، والثاني : أنها ظرف مكان ، والثالث : أنها حرف . راجع الجنى الداني ٣٦٥ ، ومفني اللبيب ٨٧/١ ، والهمع ١٨٢/٣ .

(٣) سورة الروم : ٣٦ ، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا * وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * .

(٤) انظر الإيضاح ٣٩ ، ورفض المباني ٦٢ .

(٥) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٣/٤ ، ومفني اللبيب ٨٧/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ (١/٣٣٤) ، وَرُصِفَ الْمُبَانِي ٦٢ .

فَصْلٌ

كُلُّ مَا يُجَابُ بِالْفَاءِ يُجَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا النَّفْيُ ^(١) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ لَهُ جَوَابٌ بِالْجَزْمِ.

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا بِأَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّهْيِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ ،
فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ يَكُونُ سَبَبًا
لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ ، / فَإِذَا قُلْتَ : " لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَجْفُوكَ " كَمَا أَنَّ ١/٤٩
الْمَعْنَى : إِنْ انْقَطَعَتْ جَفَوْنَاكَ ، وَإِذَا جَزَمْتَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ الْفِعْلِ
سَبَبًا لِلَّذِي هُوَ جَوَابٌ ، تَقُولُ : " لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ " فَيَكُونُ الْمَعْنَى :
فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ^(٢) ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا : " لَا تَدُنْ مِنْ
الْأَسِيرِ فَيَأْكُلَكَ " ، وَلَمْ يَقُولُوا : " لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسِيرِ يَأْكُلَكَ " ، لِأَنَّهُ إِذَا
كَانَ بِالْفَاءِ كَانَ الْمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ دَنَوْتَ مِنْهُ أَكَلَكَ ، وَهَذَا صَحِيحٌ ، وَإِذَا
جَزَمْتَ كَانَ الْمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَدُنْ مِنْهُ يَأْكُلَكَ ، وَهَذَا مُحَالٌ ^(٣) .
وَالنُّكْتَةُ أَنَّ الْمَعْنَى مَعَ الْفَاءِ يَكُونُ عَلَى قَوْلِكَ : " فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ " ،
وَمَعَ الْجَزْمِ " فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ " .

(١) " وقد غلط في هذا الموضع أبو القاسم الزجاجي فزعم أن جواب النفي
بغير الفاء يكون مجزوماً ، والصواب أنه لا يصح أن يكون جوابه
إلا بالفاء والنصب " .

انظر الجمل للزجاجي ٢١٠ ، ومقدمة في النحو للذكي ٨٤ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢ ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ٢٦٣ .

(٢) انظر المقتصد ١١٢٤/٢ .

(٣) انظر الأصول ١٦٤/٢ ، والمقتصد ١١٢٤/٢ فما بعدهما .

ثُمَّ الْعِلَّةُ فِي امْتِنَاعِ أَنْ تُقَدَّرَ فِي النَّفْيِ " إِنْ لَا تَفْعَلْ " كَمَا
 قَدَّرَتْ فِي النَّهْيِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ " إِنْ لَا تَفْعَلْ " مَعَ مَنْ هُمْ
 بِفِعْلٍ يَفْعَلُهُ ، وَالنَّهْيُ يَكُونُ أَبَدًا عَنْ فِعْلٍ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ قَدْ هَمَّ بِأَنْ
 يَفْعَلَهُ ، أَوْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةً مِنْ هُمْ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِي النَّفْيِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لِلرَّجُلِ :
 " مَا تَأْتِينَا " فَأَنْتَ تَحْكُمُ^(١) عَلَيْهِ بِعَدَمِ الْفِعْلِ مِنْهُ ، وَكَيْفَ تَقُولُ : فَإِنَّكَ
 إِنْ لَا تَفْعَلْ .

"فَصْلٌ"

[فِي حُرُوفِ الْجَرِّ]

الْأَصْلُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ أَنَّهَا أُجْتَلِبَتْ لِتُعَدِّيَ الْأَفْعَالَ التَّرْسِي
 لَا تَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ^(٢) ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ " فَلَا يَصِلُ إِلَى " زَيْدٍ " ،
 فَإِذَا جِئْتَ بِـ " الْهَاءِ " أَوْ بِـ " إِلَى " أَوْ بِـ " عَلَى " وَصَلَ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ :
 " يَزِيدٍ ، وَإِلَى زَيْدٍ ، وَعَلَى زَيْدٍ " .^(٤) ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَرْبًا
 مِنَ الْمَعْنَى .

(١) فِي النُّسخَةِ " مَا تَأْتِينَا " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٢/١١٢٥ ،

وَالْجَمْلَ لِلزَّجَاجِيِّ ١٩٣ .

(٢) فِي النُّسخَةِ " تَحْلُمُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْمَفْصَلَ ٢٨٣ ، وَقَدْ سَمِيَ الزَّمْخَشَرِيُّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ

الْإِضَافَةِ ، وَغَبَّرَ عَنْهَا الْكُوفِيُّونَ بِحُرُوفِ الْخَفْضِ ، وَقَدْ يَسْمُونَهَا حُرُوفَ

الْصِّفَاتِ ، لِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَاتٌ لَهَا قَبْلُهَا مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ

بِرَجُلٍ مِنَ الْكِرَامِ " وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْضَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٧/٨٠ .

(٤) انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٢/٨٢٤ .

[الباء]

فَ (الباءُ) / يَكُونُ لِلإِلصَاقِ ، كَقَوْلِكَ : " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ " ، ٤٩/ب
قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ ^(١) : " أَلَصَقْتُ الْكِتَابَةَ بِالْقَلَمِ " .

وَقَدْ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لِلِاسْتِعَانَةِ ^(٢) مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا كَانَ
أَدَاةً فِي الْعَمَلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْمُعِينِ عَلَى الْفِعْلِ .
وَيَكُونُ بِمَعْنَى " فِي " [كَ] ^(٣) قَوْلِهِمْ : " مَا بِالْدارِ أَحَدٌ " ،
الْمَعْنَى مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ .

وَيَكُونُ بِمَعْنَى " مَعَ " كَقَوْلِهِمْ : " اشْتَرَيْتُ الدَّارَ بِأَلَاتِهَا " أَيْ
مَعَ أَلَاتِهَا .

وَتَكُونُ مَزِيدَةً ^(٤) كَقَوْلِهِمْ : " أَلْقَى بِيَدِهِ " ، وَالْأَصْلُ أَلْقَى يَدَهُ ،
وَقَدْ يَكُونُ لَهَا فِي الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : " لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ،
وَمَا زَيْدٌ بِخَارِجٍ " قَدْ زَادَتْ بِدُخُولِهَا لِلنَّفْيِ تَأْكِيدًا ^(٥) لَا يَكُونُ إِذَا

- (١) انظر كتابه الجمل ص ٢٥ .
- (٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢ ،
والجنى الداني ١٠٣ ، وورصف المباني ١٤٣ ، وشرح التصريح
١٢/٢ .
- (٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
- (٤) انظر الصاحب ص ١٣١ فمابعدها ، الجنى الداني ١١٠ ، وشرح
التصريح ١٣/٢ ، وانظر مواضع زيادتها في مغني اللبيب ١٠٦/١ .
- (٥) انظر سر صناعة الإعراب ١٣٣/١ .

لَمْ تَدْخُلْ ، وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي خَبَرِ "كَانَ" إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَى "كَانَ"
حَرْفَ نَفْيٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " مَا كَانَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِصَانِعٍ " ،
وَذَلِكَ ^(١) قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٢- وَإِذَا تَوَعَّسْتَ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرَ ^(٢)

[اللام]

وَاللَّامُ (اللام) الْأَصْلُ فِيهَا الْإِضَافَةُ ، وَالشَّيْءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ مِنْ
جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ فِي ^(٣) مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ^(٤) ، فَإِذَا قِيلَ :

(١) كَذَا فِي النسخة ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى " وَكَذَاكَ " .

(٢) الْبَيْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ الْعَوَّلَى ، مَوْلَى الْأَنْصَارِ ،
شَاعِرٍ مُتَقَدِّمٍ مِنْ مَخْضَرِي الدَّوْلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ .

" انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي سَمَطِ اللَّالِي " ١٨٢/١ ، وَالْأَغَانِي ٢٨٦/٣ ،
وَمُعْجَمُ الشُّعْرَاءِ ٤١١ . وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ لِأَبِي تَعَامٍ ٣٧٧/٢ ،
وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١٣٥/٤ ، وَشَرْحُهَا لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٧٦١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ دُخُولُ " الْهَاءِ " فِي خَبَرِ " كَانَ " الْمَسْبُوقَةِ بِنَفْيِ
وَزِيَادَتِهَا لِتَأْكِيدِ النَفْيِ .

(٣) فِي النسخة " فِي " فَوْقَ " مِنْ " وَالرَّاجِعُ - فِي نَظَرِي - مَا أُثْبِتَ .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ التَّصْرِيحِ ٣٣/٢ .

" غلام زيد " كان إضافة " الغلام " إلى " زيد " من جهة اختصاص ملكه به ، فإذا قيل : " دار زيد " [كان] ^(١) كذلك - أو لأنه مختص بكونها مسكناً له ، وقد جرت العادة بأن يقال : إنها تكون للملك ^(٢) ، وذلك شيء قالوه على سبيل التقريب على المتعلم ، وإلا فإن الملك نفسه يضاف / فيقال : " هذا ملك زيد ، وملك لزيد " ، فيكون المعنى على ٥٠ / أ الاختصاص لا محالة ^(٣) ، وكيف يكون الملك حقيقة معناها ! وهي تحي

(١) إضافة يتضح بها الكلام ، والمعنى كان إضافة " الدار " إلى

" زيد " من جهة اختصاص ملكه بها كإضافة " الغلام " إلى " زيد " من جهة اختصاص ملكه به .

(٢) في الإيضاح ص ٢٥٢ .
(٣) قال ابن سيده في المخصص ٥٠ / ١٤ : " وهذا كله راجع إلى

معنى واحد وهو الاختصاص " . ولم يذكر الزمخشري في مفصله ٢٨٦ لـ " اللام " معنى سوى الاختصاص ، أما المرادى فيرى أن معنى " اللام " في الأصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها ، وقد تصحبه معان آخر . انظر الجنى الداني ١٥٢ .

فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ وَصْفُهُ بِالْمَلِكِ كَقَوْلِنَا : هُوَ ابْنُ لَزِيدٍ ، وَأَخٌ لِعَمْرٍو . وَصَدِيقُ
لِهَكَرٍ ، وَمِثْلُ لَزِيدٍ " وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذَا صِفَةُ لَزِيدٍ ،
وَهَذَا الشَّعْرُ لَزِيدٍ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى ، وَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ
إِلَّا الْاِخْتِصَاصُ . (١)

وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ (٢) ، كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِتَكْرِمَنِي " وَجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِي
لَكَ " .

وَتَكُونُ لِلتَّكْيِيدِ النَّفْيِ (٣) ، وَذَلِكَ - عَلَى الْحَقِيقَةِ - لَيْسَ هُوَ مَعْنَى
لَهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّكْيِيدَ إِنَّمَا حَصَلَ بِإِضْمَارِ شَيْءٍ ، مِثْلُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
" مَا كُنْتُ لَا فَعَلَ كَذَا " كَانَ الْمَعْنَى مَا كُنْتُ مُرِيدًا لِذَلِكَ وَمُسْتَعِدًّا لِذَلِكَ ،
وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

- (١) بعض النحويين يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين —
الآخرين وهما " الملك والاستحقاق " . انظر مغني البيب ٢٠٨/١ .
(٢) لام التعليل تأتي مع الفعل ، ومع الاسم ، وينصب الفعل بعدهما —
بأن مضمرة جوازاً ، و " أن " مع الفعل في تأويل مصدر مجرور
باللام . هذا مذهب البصريين انظر الجنى الداني ١٥٠ ،
والإنصاف المسألة رقم (٧٩) ٥٧٥/٢ .

(٣) راجع ص ١٤٨ - ١٤٩ فيما سبق .

[مِنْ]

وَأَمَّا (مِنْ) فَتَكُونُ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ^(١) ، كَقَوْلِكَ : " سِرْتُ مِنْ
الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " جَعَلْتَ الْبَصْرَةَ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ . وَتَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ ، كَقَوْلِكَ :
" أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ " تُرِيدُ بَعْضَ الْمَالِ ^(٢) .

وَتَكُونُ لِلتَّبْيِينِ ^(٣) ، كَقَوْلِهِمْ : " عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ " ، وَكَقَوْلِهِ
[تَعَالَى] ^(٤) * فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ * ^(٥) ، لَا تَكُونُ هَاهُنَا

(١) في المكان بمِثَاق ، نحو * من المسجد الحرام إلى المسجد
الأقصى * ، وما نُزِلَ منزلة المكان نحو * إنَّه من سليمان * ، وفي
الزمان عند الكوفيين فقط نحو * من أول يوم أحق أن تقوم به *
انظر المسألة (٥٤) من الإنصاف ٣٧٠ / ١ ، وأسرار العربية
٢٧٢ ، وشرح المفصل ٩٣ / ٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٠ / ٢ فما
بعدها ، والبرهان للزركشي ٤١٥ / ٤ .

(٢) انظر معاني الحروف للرماني ٩٧ ، وشرح ابن عقيل على ألفية
١٥ / ٣ ، ومغني اللبيب ٣١٩ / ١ .

(٣) انظر صرف المباني ٣٢٣ .

(٤) زيادة يقتضيها المقام .

(٥) سورة الحج : ٣٠ ، وعلامتها أن يحسن جعل " الذي " مكانها
؛ لأن المعنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن ، ومجيء " مِنْ " لبيان
الجنس قال به قوم من المتقدمين والمتأخرين ، وأنكره أكثر
المفاربة وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء الغاية ؛ لأن الرجس
جامع للأوثان وغيرها ، وقيل : هي للتبعيض لأن الرجس منها
هو عبادتها ، واختاره ابن أبي الربيع .

انظر الجنى الداني ٣١٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي
الربيع ٨٤٦ / ٢ ، ومغني اللبيب ٣١٩ / ١ ، والبرهان في علوم القرآن
للزركشي ٤١٨ / ٤ .

لِلتَّبَعِيضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لَمْ تُرِدْ بِقَوْلِكَ : " أَخَذْتُ عَشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ "
 أَنَّ هُنَاكَ جُمْلَةً مِنَ الدَّرَاهِمِ أَنْتَ أَخَذْتَ مِنْهَا هَذَا الْقَدْرَ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ
 فِي الْآيَةِ ؛ / لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الرَّجْسِ الْمَأْمُورِ بِاجْتِنَابِهِ هَا هُنَا هُوَ ٥٠ ب /
 " الْإِثْنَانُ " ، وَجَعَلَهَا لِلتَّبَعِيضِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الْإِثْنَانِ مَا لَيْسَ
 بِرَجْسٍ . وَذَلِكَ مُحَالٌ (١) .

وَتَكُونُ مَزِيدَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ (٢) ، تَقُولُ : " مَا جَاءَنِي
 رَجُلٌ " ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تُرِيدَ " مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ لَكِنْ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ " ، فَإِذَا
 أَدَخَلْتَ (مِنْ) فَقُلْتَ : " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " كَانَ نَفْيًا لِلْجِنْسِ كُلِّهِ
 قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ . (٣)

(١) انظر شرح الكافية للرضي / ٢٦٦ ، وشرح المفصل ١٢ / ٨ ، وفيه
 " وقد قيل في قول سيبويه " هذا باب علم ما الكلم من العربية "
 إنه من هذا الباب لأن " الكلم " قد تكون عربية وغير عربية فبين
 جنس الكلم بأنها عربية .

(٢) وتكون مزيده أيضا لتوكيد الاستغراق ، وهي الداخلة على الأسماء
 الموضوعة للعموم وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو " ما قام
 من أحد " عن الجنى الداني ٣٢٠ ، وانظر التبصرة والتذكرة
 ٢٨٥ / ١ ، شرح التصريح ٨ / ٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣ / ٨ ، والجنى الداني ٣٢٠ ، ومغني
 اللبيب ٣٢٢ / ١ .

[أَلِ]

وَأَمَّا (أَلِ) فَمَعْنَاهُ انْتِهَاءُ الْغَايَةِ ^(١) ، كَقَوْلِكَ : " سِرْتُ مِنْ
الْهَمْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " جَعَلْتَ الْكُوفَةَ مُنْقَطَعَ السَّيْرِ وَمُنْتَهَاهُ . وَقَدْ يَكُونُ
بِمَعْنَى (مَعَ) ^(٢) ، كَقَوْلِهِمْ : " خُذْ هَذَا إِلَى ذَاكَ " أَيْ مَعَ ذَاكَ ، وَعَلَى
ذَلِكَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى * مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ * ^(٣) أَيْ مَعَ اللَّهِ .

[فِـي]

وَأَمَّا (فِـي) فَمَعْنَاهُ الْوَعَاءُ ^(٤) ، كَقَوْلِكَ : " الْمَالُ فِي الْكِيسِ ،
وَاللَّحْضُ فِي الْحَبْسِ " .

(١) انظر المقتصد ٨٢٤/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ١١٥ ، وشرح

الكافية للرضي ٣٢٤/٢ .

(٢) انظر رصف المباني ٨٣ ، والجني الداني ٣٧٣ وفيه : " وكون

"إلى" بمعنى "مع" حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وحكاه ابن هشام
عنهم وعن كثير من البصريين .

(٣) سورة آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ .

(٤) ويقصد به الظرفية ، وهي أصل معانيها . انظر معاني الحروف

للرماني ٩٦ ، ورصف المباني ٣٨٨ ، والجني الداني ٢٦٦ ، ومعنى

اللبيب ١٦٨/١ ، وفي الكتاب ٢٢٦/٤ " وأما " في " فهي للوعاء ،

تقول : هو في الجراب وفي الكيس وهو في بطن أمه ، وكذلك هو

في الغُلِّ ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في

القبّة ، وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما

تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس بمثله " ، وانظر

المقتضب ١٣٩/٤ ، والإيضاح ٢٥٢ .

وَقَالُوا : إِنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى (عَلَى) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا صَلَاحَ لَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(١) وَالْمَعْنَى عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 ٢٣ - بَطَلَ كَأَنَّ شِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدَى نِعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(٢)
 أَي عَلَى سَرْحَةٍ .

[رُبَّ]

وَأَمَّا (رُبَّ) فَلَهَا خَوَاصٌّ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ^(٣) :
 إِحْدَاهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ^(٤) ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ

- (١) سورة طه : ٧١ ، وانظر الصاحي ص ٢٣٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٦١ .
 (٢) البيت لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ٢١٢ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٣٨ ، وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٣١٢ ، والمنصف ١٧ / ٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٢١ ، ووصف المباني ٣٨٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٨ ، والخزانة ٩ / ٤٨٥ ، وشرح أبيات مغنّي اللبيب ٤ / ٦٢ .
 والسرحة : الشجرة العظيمة ، ويُحْدَى : أى تجعل حذاء له ،
 والسَّبْت : جلود البقر ، أو كل نعال مذبوغة بالقرظ . يصف شخصا بطول القامة واستواء الخلق .
 والشاهد فيه : مجي " في " بمعنى " على " .
 (٣) هي حرف جرّ عند البصريين ، واسم عند الكوفيين والآخر خفش ، انظر حججهم في الإنصاف المسألة رقم (١٢١) ٢ / ٨٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٤٢ ، وانظر " رب " في الديرمنح ص ٢٥٣ .
 (٤) انظر الجنى الداني ٣٢٧ فمابعدھا ، والهمع ٤ / ١٧٦ .

تَقَعُ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ ، بَلِ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِيمَا بَعْدَ الْفِعْلِ الَّذِي
يَعْدَى بِهَا ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " بِزَيْدٍ مَرَرْتُ " كَانَ
فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ ، كَمَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ / الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ ١/٥١
بِنَفْسِهِ كَ (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ : (زَيْدًا ضَرَبْتُ) ، وَمَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ عَلَى
الْجُمْلَةِ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ .

وَالثَّانِيَةُ مِنْ خَوَاصِّهَا : أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النِّكْرَةِ (١) ، كَقَوْلِكَ :
" رَبِّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْخِلَهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ ، فَلَا يُقَالُ
: " رَبِّ الرَّجُلِ " (٢) وَلَا " رَبِّ زَيْدٍ " إِلَّا إِذَا قَدَّرْتَ التَّنْكِيرَ ، فَأَرَدْتَ :
رَبِّ إِنْسَانٍ يُسَمَّى زَيْدًا لَقِيتُهُ .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّكَ تَرَاهَا تَجِيءُ وَلَيْسَ مَعَهَا فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِهَا
كَالْحُكْمِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " رَبِّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ " ، فَيَكُونُ كَلَامًا
صَحِيحًا (٣) ، ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا قَدْ عُدَّتْ يَقُولُ ؛ لِأَنَّ التَّعْدِيَّةَ
تَكُونُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَلَيْسَ هَا هُنَا مَفْعُولٌ .

(١) انظر الإيضاح ص ٢٥٢ ضامها ، ووصف الباني ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل
على الألفية ١٢/٣ .

(٢) " وَجُوزَ بَعْضُهُمْ جَرَّهَا الْمَعْرِفَ بِأَلٍ مُحْتَجًا بِقَوْلِهِ :
رَبِّمَا الْجَامِلِ الْمَوْءَلِ فِيهِمْ وَعُجَابِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهْمَارُ
وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ صَحَّتْ بِالْجَرِّ خَرَجَ عَلَى
زِيَادَةِ " أَلٍ " .

انظر الجنى الداني ٤٢٤ ، والهمع ١٧٧/٤ .
(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٢١/١ : " إِذَا قُلْتَ : رَبِّ رَجُلٍ يَقُولُ
ذَلِكَ ، فَقَدْ أَضَفْتَ الْقَوْلَ إِلَى الرَّجُلِ بِ " رَبِّ " .

[حَتَّى]

وَأَمَّا (حَتَّى) فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ . (١)

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً ، وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، وَيَنْبَغِي

أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لَهَا فِي كَوْنِهَا عَاطِفَةً حُكْمًا لَيْسَ هُوَ لِسَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (٢) ، فَإِذَا قُلْتَ :

" جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ " وَجَبَ أَنْ يَكُونَ " زَيْدٌ " مِنَ الْقَوْمِ ، وَلَا يَجِبُ ذَاكَ

فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ وَزَيْدٌ " لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ

" زَيْدٌ " وَاحِدًا مِنَ الْقَوْمِ ، بَلْ يَكُونُ / الظَّاهِرُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُمْ ، وَكَذَلِكَ

تَجِدُ الْمَعْطُوفَ فِيمَا لَا يُحْصَى شَيْئًا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ،

كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ وَالْدَّنَانِيرَ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ

وَحِمَارًا " ، وَلَا يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ " حَتَّى " .

(٣)

ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي " حَتَّى " هَذِهِ إِنَّهَا تَكُونُ لِتَعْظِيمٍ أَوْ تَحْقِيقٍ ،

فَالْتَّعْظِيمُ كَقَوْلِهِمْ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْإِنْبِيَاءُ " ، وَالتَّحْقِيقُ كَقَوْلِهِمْ : " قَدِمَ

(١) مضى ذلك في ص ١٤٥ .

(٢) انظر المقتصد ٨٤١/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٥ ، والمفصل ٣٠٤ .

، والجنى الداني ٥٥١ .

(٣) هذا نص الفارسي في الإيضاح ص ٢٥٧ وانظر المقتصد

٨٤١/٢ ، ووصف المباني ١٨١ وشرح المفصل ٩٦/٨ .

الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءُ " وَ " اسْتَنْتَ الْفَصَالُ حَتَّى الْقَرَعِ " (١)

وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا فِيهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ " حَتَّى " لَا تَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى الْغَايَةِ (٢) ، وَلَا شَيْءٌ يَكُونُ لَهَا غَايَةً مِنْ جِهَةِ الْفَضْلِ ، وَمِنْ جِهَةِ النِّقْصِ ، فَإِذَا أُعْتَبِرَ الْفَضْلُ وَالشَّرْفُ فِي الْفَاسِ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ الْغَايَةَ ، وَإِذَا أُعْتَبِرَ الضَّعْفُ وَالْعَجْزُ فِي الْحَجِيجِ كَانَ الْمَشَاءُ الْغَايَةَ .

وَتَجَدُ مَعْنَى الْغَايَةِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ جَسَارَةً أَيْضاً ، كَقَوْلِكَ :
(أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ غَايَةَ السَّمَكَةِ ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ (٣) ، أَفَلَا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ :
غَايَةُ مَا ذَكَرَ مِنْ كَثْرَةِ الْقَتْلِ وَأَنْصَابِ الدِّمَاءِ !
حَتَّى مَا رَجُلَةٌ أَشْكَلُ (٤)

(١) هذا مثل ، انظر فصل المقال ٤٠٢ ، والمستقصى في الأمثال

١٥٨/١ ، ومجمع الأمثال ٣٣٣/١ ، واللسان (سنن) يقول

الميداني " يضرب - هذا المثل - للذي يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره ، والقرع : جمع قريع مثل مرضى ومريض ، وهو الذي به قرع ، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ، ودواؤه الملح وحباب ألبان الإبل ، ومنه المثل " هو أحر من القرع " .

(٢) يعني أن المعنى الذي أوجب كون ما بعد " حتى " من

جنس ما قبلها هو أنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء .

انظر المقتصد ٨٤٢/٢ .

(٣) انظر المقتصد ٨٤٢/٢ ، والجنى الداني ٥٥٥ .

(٤) قد تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠) ، والشاهد فيه هنا أن " حتى " حرف ابتداء وغاية كما ذكر الجرجاني .

"فصل"

[في حُرُوفِ الْقَسَمِ]

الأصل في القسم هو الباء؛ لأنَّ القسمَ بالحقيقة هو "حلفت"، وأقسمت، وآليت^(١)، والباء تعدّى هذه الأفعال إلى اسم المحلوف به، فإذا قلت: "حلفت بالله" وصل "حلفت" إلى اسم "الله" بالباء ووصل "مررت" إلى "زيد" إذا قلت: / "مررت بزيد"^(٢)، ١/٥٢
ثم إنهم يحذفون هذه الأفعال في الكثير من الكلام، فيقولون: "بالله" ثم يبدلون "الواو" من "الباء" فيقولون: "والله"، وإذا أبدلوها منها لم يستعملوا الفعل معها كما يستعملونه مع "الباء"، فلا يقولون: "حلفت والله لا أخرجن" كما يقولون: "حلفت بالله"^(٣)؛ والسبب في ذلك أنك إذا قلت: "حلفت بالله" احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون عقد يمين في الحال.

والثاني: أن يكون خبر يمين^(٤) قد سبقت، وإذا أبدلوا "الواو" من "الباء" أخلصوا اللفظ لعقد اليمين، وذلك كان غرضهم في هذا الإبدال، فلما كان كذلك وجب أن لا يستعمل الفعل حتى

(١) انظر الإيضاح ص ٢٥٥، والجل للجرحاني ص ٢٦.

(٢) انظر المقتصد ٨٦٣/٢، وسر الصناعة ١٤٣/١، وشرح المفصل

٣٣/٨ والفاخر لوجه ١٧٠/أ.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢، والصفوة الصفية ١/٣٣٠.

(٤) في النسخة "خبر يمين" ولعل الصواب ما أثبت.

لَا يَبْطُلُ الْغَرَضُ الَّذِي هُوَ خُلُوصُ اللَّفْظِ لِمَعْقِدِ الْيَمِينِ، فَإِنْ قُلْتَ: "حَلَفْتُ
وَاللَّهِ" لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ قَوْلَكَ: "وَاللَّهِ" يَمِينًا يَمَعِدُهَا
عَلَى أَنَّكَ حَلَفْتَ فِيمَا مَضَى، وَكَانَ كَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ذَكَرْتُهَا أَيْمَانَهَا

- ٢٤ -

فَحَلَفْتُ مَا حَلَفْتُ (١)

وَأَمَّا امْتِنَاعُ دُخُولِ «الْوَاوِ» عَلَى الضَّمِيرِ، فَلِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ
بِأَصْلٍ (٢)، وَالْفُرُوعُ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْأَصُولِ، وَقَدْ يَقُولُونَ فِي هَذَا إِنَّ
الضَّمَائِرَ تُرَدُّ الْأَشْيَاءُ فِيهَا إِلَى أَصُولِهَا (٣)، وَيَذْكُرُونَ "لَا مَإِضَافَةَ"
وَأَنَّهَا تُرَدُّ مَعَ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا (٤).

(١) لم أعثر على البيت في مخطاه، والله أعلم.

(٢) انظر البيضاوي ص ٢٥٥.

(٣) انظر المقتصد ٨٣٩/٢، وشرح المفصل ٣٣/٨ فما بعدها.

(٤) وذلك نحو "لَكَ، وَلَهُ"، وقيل: إنما فتحت مع الضمير حتى
لا تلتبس باللام الجارة للظاهر نحو "العال لزيد"، ولام الإضافة
حقها الفتح، وإنما كسرت مع المظهر للفرق بينها وبين لام التوكيد،
فلو قلت: إِنَّ هَذَا لَزِيدٌ وَأَنْتَ تريد أنه يملكه لالتبس بقولك:
إِنَّ هَذَا لَزِيدٌ وَأَنْتَ تريد أنه هو، فلما اتصلت اللام بالضمير
استغنى عن الفرق؛ لأن علامة الضمير المجرور تخالف علامة الضمير
المرفوع فتقول "هَذَا لَكَ" وَأَنْتَ تريد الملك، و"إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ"
وَأَنْتَ تريد التأكيد.

انظر الكتاب ٣٧٦/٢، ومعاني الحروف للرماني ٥٦، وشرح المفصل

[التَّاءُ]

وَأَمَّا (التَّاءُ) فَمَقْصُورَةٌ (١) عَلَى الْاسْمِ الْأَعْظَمِ (٢) / يُقَالُ : ٥٢/ب
 "تَاللَّهِ" ، وَلَا يُقَالُ : "تَالرَّحْمَنِ" (٣) ، وَلَا تَالرَّحِيمِ ، وَلَا تَرَبَّ الْكَعْبَةِ (٤)
 وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ الْفَرْعِ فَحُطَّتْ عَلَى الْوَاوِ ، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي
 هَذَا الْاسْمِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ اخْتِصَاصًا لِهَذَا الْاسْمِ الْعَظِيمِ
 بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْقَسَمَ كَلَامٌ يَقْتَضِي كَلَامًا آخَرَ ، فَلَا يَكُونُ قَسَمٌ مِنْ دُونِ
 مُقَسَمٍ عَلَيْهِ يُسَمَّى جَوَابَ الْقَسَمِ كَمَا لَا يَكُونُ شَرْطٌ مِنْ دُونِ جَزَاءٍ (٥)

ثُمَّ إِنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَابِ الْقَسَمِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ
 " إِنْ ، وَاللَّامُ " فِي الْإِثْبَاتِ ، وَ" مَا ، وَلَا " فِي النِّفْيِ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ
 إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَوَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَوَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهِ
 لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " (٦) ، وَلَا يَجُوزُ خُلُوعُ جَوَابِ الْقَسَمِ

(١) فِي النُّسخَةِ " فَمَقْصُودَةٌ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٢) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ٢٥٥ ، الْكَافِيَةُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ٢١٨ ، وَالْفَوَائِدُ الضَّيَائِيَّةُ ٢/٣٣٠ .

(٣) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِهِ لَا لُفْيَةَ ابْنِ مَالِكٍ ١٢/٣ " وَسُمِعَ أَيْضًا " تَالرَّحْمَنِ . . ، وَذَكَرَ الْخَفَافُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ قَالُوا " تَحْيَاكَ " وَهَذَا غَرِيبٌ .

(٤) " حَكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ قَوْلُهُ " تَرَبَّ الْكَعْبَةِ " وَهُوَ نَادِرٌ ، انْظُرِ الْجَنَسِي الدَّانِي ١١٧ ، وَالْمَفْصَلُ ٢٨٢ ، وَشَرْحُهُ لِابْنِ يَعِيشَ ٣٤/٨ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٤/٢ .

(٥) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ٢٦٣ ، الْمُقْتَصَدُ ٨٦٢/٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ

٣٣٦/٢ ، وَالْمَقْرَبُ ٢٠٤/١ .

(٦) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ٢٦٣ ، وَالْمَقْتَصَدُ ٨٦٥/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ

٤٥٢/١ ، وَالْمَقْرَبُ ٢٠٥/١ .

مِنْهَا كُلُّهَا ، فَلَوْ قُلْتَ : " وَاللَّهِ زَيْدٌ خَارِجٌ " لَمْ يَسْتَقِمَ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ
مِنْ ذَلِكَ كَانَ فِي تَقْدِيرِ " اللّامِ " كَمَا قَدَّرُوها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * قَدْ
أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (١) .

وَقَدْ تُحَدَفُ " مَا وَلَا " مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَتُرَادُ فَيَقَالُ :
" وَاللَّهِ يَخْرُجُ زَيْدٌ " وَيُرَادُ " مَا خَرَجَ أَوْ لَا يَخْرُجُ " ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : * تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ (٢) ، وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
لَا تَفْتَأُ . وَهَذَا الْحَدَفُ شَائِعٌ مُسْتَمِرٌّ ، وَالسَّبَبُ فِي اسْتِمْرَارِهِ أَنَّ الْفِعْلَ
الْمُضَارِعَ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ فِي الْإِثْبَاتِ إِلَّا مَعَ " اللّامِ وَالنُّونِ " أَوْ مَعَ
" اللّامِ " وَحْدَهَا فِي الْقَلِيلِ ، كَقَوْلِكَ : " وَاللَّهُ لَا فَعْلَنَ " فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ
عُلِمَ - بِخُلُوهِ / مِنْ " اللّامِ وَالنُّونِ " - أَنَّ حَرْفَ النِّفْيِ مُرَادٌ فِيهِ ، ٥٣/أ
فَجَرَى لِذَلِكَ مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقَسَمَ إِذَا اعْتَرَضَ فِي أَثْنَاءِ مَا هُوَ جَوَابُهُ فَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ
الْجُمْلَةِ الَّتِي جَعَلْتَهَا جَوَابًا لَهُ عَلَيْهِ جَزَأَ حِينَئِذٍ أَنْ يَخْلُومَ مِنَ
الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَبْصَحُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ وَاللَّهُ مُنْطَلِقٌ " ، وَخَرَجَ وَاللَّهُ
زَيْدٌ ، وَقَدْ وَاللَّهُ خَرَجَ زَيْدٌ " ، وَإِنْ أَخَّرْتَ الْقَسَمَ عَنْ الْجَوَابِ كُلِّهِ (٣)

(١) سورة الشمس : ٩ ، وَقِيلَ فِي " قَدْ أَفْلَحَ " أَنَّ هَاهُنَا لَامٌ مُضْمَرَةٌ هِيَ

جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَالْأَصْلُ لَقَدْ أَفْلَحَ ، وَحَدَفْتَ اللّامَ لَطُولِ الْكَلَامِ .

انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٠٠ ، وإملاء ما مَنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ

٢٨٨/٢ .

(٢) سورة يوسف : ٨٥ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٥٩٣/٢ .

(٣) نحو " خرج زيد والله ، وزيد منطلق والله " .

كَانَ أَقْوَى ؛ لِجَوَازِ خُلُوعِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ ، فَهَذَا مِثَالُ ذَلِكَ فِي
الْإثْبَاتِ .

فَأَمَّا مِثَالُهُ فِي النِّفْيِ فَأَنْ تَقُولَ : " لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ وَاللَّهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ
زَيْدٌ وَاللَّهِ " فَتَجْعَلَ حَرْفَ النِّفْيِ فِي الْجَوَابِ غَيْرَ " لَا وَمَا " فِيهِذَا تُبَيِّنُ
أَنَّ الْقَسَمَ قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ اللَّفْوِ ، وَإِذَا قُلْنَا فِيهِ : إِنَّهُ لَفَوْ فَإِنَّا نُرِيدُ
أَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَسَمٌ ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ
يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى ، هَذَا مُحَالٌ .

"فَصْلٌ"

[عَنْ]

(عَنْ) مَعْنَاهُ التَّعَدَّى (١) ، تَقُولُ : " رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ " ؛
لَاَنَّ " السَّهْمَ " يَتَعَدَّى " الْقَوْسَ " ، وَيَدُلُّ أَبَدًا عَلَى أَنَّ شَيْئًا كَانَ مُلَابِسًا
لِشَيْءٍ ثُمَّ عَرِيَ عَنِ تِلْكَ الْمُلَابَسَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ انفصل عنه ، وأعرض ، وبعد
عنه ، وما شاكل ذلك (٢) .

[عَلَى]

(عَلَى) مَعْنَاهُ كَوْنُ الشَّيْءِ فَوْقَ الشَّيْءِ (٣) ، كَقَوْلِكَ : " هُوَ عَلَى
السَّرِيرِ " ، وَلِذَلِكَ يُعَدَّى بِهِ الْعُلُوُّ وَمَا كَانَ / فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ ، ٥٣/ب
فَيُقَالُ : اسْتَعْلَى عَلَيْهِ ، وَصَعَدَ عَلَى السَّطْحِ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ (٤) ،
وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ " عَنْ ، وَعَلَى " اسْمًا . فَمِثَالُ ذَلِكَ فِي
" عَنْ " قَوْلُهُمْ : " مِنْ عَنْ يَمِينِ كَذَا " (٥) ، كَمَا قَالَ :

(١) التعدي يعنى المجاوزة ، وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون
غير هذا المعنى . انظر الجمل ص ٢٦ ، الجنى الداني ٢٦١ ، ومغني اللبيب

١٤٧/١ ، وشرح التصريح ١٥/٢ .

(٢) انظر المقتصد ٨٤٧/٢ فابعدها .

(٣) يقصد الاستعلاء ، ولم يذكر أكثر البصريين غير هذا المعنى ، انظر
الجنى الداني ٤٤٤ .

(٤) " غلب على فلان الكرم : أى هو أكثر خصاله ، وظهرت عليه : أى
أعنته ، وظهر عليّ : أعانني ، وكلاهما عن ثعلب " انظر اللسان
(غلب) و (ظهر) .

(٥) انظر الإيضاح ص ٢٥٩ .

٢٥ - * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي * (١)

تَقْدِيرُهُ : مِنْ جِهَةِ يَمِينِي أَوْ مِنْ جَانِبِ يَمِينِي ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، فَلَا يُقَالُ : " هَذَا عَنْ يَمِينِهِ " بِمَعْنَى " جَانِبُ يَمِينِهِ " بِالرَّفْعِ .

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ " عَلَى " اسْمًا ، فَكَقَوْلِهِمْ : " أَخَذْتُ مِنْ عَلَى الْحَوْضِ " ، يُرِيدُونَ " مِنْ أَعْلَى الْحَوْضِ " ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٦ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُوءُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدًا مَجْمَلِ (٢)

الْمَعْنَى : غَدَتْ مِنْ أَعْلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ .

(١) هذا عجزيت لقطري بن الفجاءة المازني ، وصدرو :

* فَلَقْدَ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً *

وهو من شواهد ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦/١ ، وللتبريزي ٦٨/١ ،

وشواهد التوضيح والتتمحيص ١٤٦ ،

وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، والخزانة ١٥٨/١٠ ، والدرر

١٣٨/١ ، والدريئة - بالهمزة - الحلقة يرمى فيها .

والشاهد فيه : مجيء " عن " اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول حرف الجر عليه .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو شاعر إسلامي (انظر ترجمته

في الأغاني ٩٨/١٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٧٧٢/٢) .

وهو من شواهد الكتاب ٢٣١/٤ ، الأيضاح ص ٢٥٩ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، ووصف

العباني ٣٧١ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشفاء العليل ٦٥٨/٢ ، والصفوة

الصفية ٣٢٦/١ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والحيوان ٤١٨/٤ .

ويروى " بعدما تم خمسه " ، و " بيزاء " .

===

[الكاف]

وَأَمَّا (كَافُ التَّشْبِيهِ) فَلَا مَرُّ فِي كَوْنِهَا اسْمًا ظَاهِرًا بَيِّنًا (١)
مِنْ حَيْثُ إِنَّا نَرَاهَا أَبَدًا تُفِيدُ مَعْنَى "مِثْل" (٢) ثُمَّ إِنَّ حَرْفَ الْجَرِّ
يَدْخُلُ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٧ - * يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالِهَرِّ الْمُنْهَمَّ * (٣)

== وفي النسخة " تَضَلُّ ، وَقَبِضُ " تصحيف ، و " تَصَلُّ " : أَيْ تُصَوِّتُ
أَحْشَاءُهَا مِنْ الْيَبَسِ ، وَالْقَيْضُ : قَشْرَةُ الْبَيْضِ الْعَلِيَا .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : مَجِيءُ " عَلَى " اسْمًا فِي تَأْوِيلِ " فَوْق " لِدُخُولِ
" مِنْ " عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ غَدَتِ مِنْ فَوْقِهِ .

(١) انظر الكافية لابن الحاجب ٢١٨ ، والجمل للجرجاني ص ٢٦ .

(٢) سيبويه والمحققون لا يجوزون مجيء الكاف اسمية جارة بمعنى
" مثل " إلا في الضرورة . راجع الجنى الداني ١٣٢ ، ومغني
الليبي ١ / ١٨٠ .

(٣) البيت للعجاج يصف نسوة ، وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة
حسن) وهو منسوب له في شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٣ ، والخزانة
١٠ / ١٦٦ ، والدور ٢ / ٢٨ ، وغير منسوب في المفصل ٢٨٩ ،
وأوضح المسالك ٢ / ١٤٧ ، والهمع ٢ / ٣١ ، وقبلة :

* بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَيْعَاجٍ جُمٌّ *

والشاهد فيه مجيء " الكاف " اسماً بمعنى " مثل " بدليل
دخول حرف الجر عليها .

وَقَوْلِهِ :

٢٨ - * يَرَوِي بِكَالْفِرْصَادِ * (١)

وَأَنَّهَا تَجِيءُ فَاعِلَةٌ ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى :

٢٩ - أَتَنَّتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢)

الْمَعْنَى : لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ ، فَالْكَافُ فَاعِلَةٌ كـ

"مِثْلُ" سَوَاءٌ .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ يَغْمُضُ وَجْهَهُ كَوْنِهَا اسْمًا ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَغْمُضُ
هُوَ وَجْهُهُ كَوْنِهَا حَرْفًا ، لِأَنَّهَا لَا تُعْرَى أَبَدًا مِنْ إِفَادَةِ مَعْنَى الْمُشَابَهَةِ ،

(١) هذا جزء من بيت للمتنبي في ديوانه ٨٧/٤ ، وهو بتمامه :

يُرَوِّي بِكَالْفِرْصَادِ فِي كُلِّ غَارَةٍ يَتَأَمَّى مِنَ الْأَغَاذِ بِيضًا وَيُوتِسِمُ

"والفرصاد : هو التوت الأحمر ، وقيل هو شجر معروف ، وأهل

البصرة يسمون الشجرة فرصاداً وحملها التوت " . التهذيب

والمصباح المنير (فرص) .

والشاهد في قوله " بكالفرصاد " حيث جاءت " الكاف " اسماً ظاهراً

بمعنى " مثل " وقد دخل عليها حرف جر وهو " الباء " .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٢١ ، ورواية الديوان :

هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذوى شطط

كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

وهو من شواهد المقتضب ١٤١/٤ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، والخصائص

٣٦٨/٢ ، والأصول في النحو ٤٣٩/١ ، والأيضاح ص

٢٦٠ ، ووصف العباني ١٩٥ ، والخزانة ٤٥٣/٩ .

والشاهد فيه قوله " كالطعن " حيث وقعت " الكاف " اسماً فاعلاً

لـ " ينهى " .

وَحُرُوفُ الْجَرِّ / لَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَعَانٍ هِيَ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ ٥٤/أ
، إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ ^(١) كَمِثْلِ دَلَالَةِ "فِي"
فِي قَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " عَلَى مَعْنَى " كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ " ^(٢).

*

" فَصْلٌ "

[مُذٌّ وَمُنْذٌ]

(مُذٌّ وَمُنْذٌ) يَكُونَانِ حَرْفِي جَرٍّ مَرَّةً وَاسْمَيْنِ أُخْرَى ^(٣) ، وَإِذَا
كَانَا حَرْفِي جَرٍّ كَانَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ مِثْلَ " مِنْ " فِي الْمَكَانِ ،
تَقُولُ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " فَيَكُونُ الْمَعْنَى
أَنَّ أَوَّلَ مُدَّةِ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ
مِنَ الْبَصَرَةِ " كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ كَانَ مِنَ الْبَصَرَةِ ^(٤).

(١) انظر المقتصد ٨٥٠/٢

(٢) المصدر السابق ٩٤/١

(٣) في النسخة " يكونان حرفي جر مرة اسمين أخرى " ، والصواب ما

أثبت وانظر الجمل للجرجاني ص ٢٦ .

(٤) انظر المقتصد ٨٥٤/٢

وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا - وَهوَ الْأَكْثَرُ - : أَنْ يَكُونَ لِحَصْرِ الْمُدَّةِ وَانْتِظَامِ أَوَّلِ
الْوَقْتِ وَآخِرِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ " ، الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَ
الْمُدَّةِ الَّتِي انْقَطَعَ فِيهَا الرُّؤْيَا يَوْمَانِ (١) ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَوَّلِ الْمُدَّةِ
، تَقُولُ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " تُرِيدُ : أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ،
كَمَا أَرَدْتَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ ذَلِكَ يَوْمَانِ (٢) .

*

* فَصْلٌ *

" فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ "

[لَوْ]

(لَوْ) مَعْنَاهُ امْتِنَاعٌ (٣) الشَّيْءِ لِمُتَنَاعٍ غَيْرِهِ (٤) ، فَإِذَا قُلْتَ :

" لَوْ جِئْتَنِي أُعْطَيْتَكَ " كَانَ الْإِعْطَاءُ قَدْ امْتَنَعَ لِمُتَنَاعِ الْمَجِيءِ . فَإِنْ كَانَ

الْوَاقِعُ بَعْدَهَا نَفْيًا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى وُجُودِ الْفِعْلِ الْمُنْفِي ، / فَإِذَا ٥٤ ب

قُلْتَ : " لَوْ لَمْ تَجِئْنِي لَمْ أُعْطِكَ " كَانَ الْمَجِيءُ وَالْإِعْطَاءُ جَمِيعًا مَوْجُودَيْنِ .

(١) فِي النُّسخَةِ " يَوْمَانِ " تَحْرِيفٌ ، انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٢ / ٨٥٦ .

(٢) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) فِي النُّسخَةِ " لِمُتَنَاعٍ " تَحْرِيفٌ .

(٤) انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ١ / ٣٤٣ ، وَرِصْفُ الْمُبَانِي ٢٨٩ ، وَالْجَنَى الدَّانِي

٢٨٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨ / ١٥٦ .

وَهِيَ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، فَإِنْ رَأَيْتَ الْاسْمَ بَعْدَهَا كَانَ مَحْمُولًا عَلَى
فِعْلِ مُضْمَرٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَوْ زَيْدٌ أَتَانِي " كَانَ فِي التَّقْدِيرِ - فِي " زَيْدٍ " -
أَنَّهُ مَرْفُوعٌ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ (١) .

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى
لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ، تَقُولُ : " لَوْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ضَرْبَكَ " ، وَلَا يَجُوزُ
" لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ " بِالرَّفْعِ (٢) ، وَلَا (٣) يَنْبَغِي أَنْ تُقَدَّرَ أَنَّهُمْ قَالُوا :
" لَا زَيْدٌ مُوجُودٌ " ، ثُمَّ ادْخُلُوا " لَوْ " فَانْتَقَضَ نَفْيُ " لَا " بِهَا ، فَصَارَ
الْوَجُودُ بِذَلِكَ ثَابِتًا ، وَلَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ الْاسْمُ بَعْدَهَا لَكَانَ يَنْبَغِي
أَنْ يَصِحَّ الْمَجِيءُ بِالْجُمْلَةِ مِنَ الْبُتْدَاءِ وَالْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : " لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ
خَرَجْتُ " ، فَلَمَّا لَمْ يُسْتَعْمَلْ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، فَامَّا
قَوْلُ عَدِي : (٥)

(١) انظر الجني الداني ٢٩٠ ، وشفاء العليل ٩٦٩/٣ ، وشرح التصريح

٠٢٥٨/٢

(٢) بل يجب النصب بعد حرف الشرط " إِنْ " ويتبعه " لَوْ " وإنما

وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديرًا

نحو " إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ضَرْبَكَ " انظر شرح الكافية للرضي ١٧٦/١ ،

والفوائد الضيائية ٣٦٠/١ .

(٣) في النسخة " لَوْ " والضواب ما أثبت (٤) في الأصل (الولاء) وعقده ما أثبت .

(٥) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي يكنى أبا عمير ، وهو شاعر جاهلي

انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١ والأغاني ٩٨/٢ ،

والشعر والشعراء ٢٣١/١ ، ومعجم الشعراء ٢٤٩ .

٣٠ - لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي (١)

فَشَانُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ .
[لولا]
(لولا) تكون على وجهين : (٢)

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِرُجُودِ غَيْرِهِ (٣) ، كَقَوْلِكَ :
" لَوْلَا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُو " ، وَالْمَعْنَى أَنَّ خُرُوجَ عَمْرٍو امْتَنَعَ لِرُجُودِ زَيْدٍ ،
وَيَكُونُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأً ، وَلَكِنْ يَكُونُ خَبَرُهُ مَحذُوفًا أَبَدًا (٤) ، لَا نَبِّهْهُمْ

(١) البيت في ديوانه ٩٣ ، والكتاب ١٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ ،
والهمع ١٣٨/١ ، والدرو ٨١/٢ . والخزانة ٥٠٨/٨ ، وشرح
الكافية الشافية لابن مالك ١٦٣٦ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ،
والصاح (عصر) .

والشرق : الشجا ، وغضّ بالماء : أى شرق ، والاعتصار : شرب
الماء قليلا قليلا لتزول الغصة .

والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمية بعد " لو " ، وهو شان لا يقاس
عليه ، وهو مذهب الكوفيين ، واختلف البصريون في تخريجه فقال
الفارسي " حلقي " فاعل بفعل محذوف ، و " شرق " خبر مبتدأ محذوف
، والأصل لو شرق حلقي هو شرق ، وخرجه غيره على إضمار " كان "
الشأنية واسمها ، وجملة ما بعد " لو " خبر كان .

انظر الجنى الداني ٢٩٢ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ .

(٢) انظرها في رصف المباني ٢٩٢ .

(٣) وتكون حينئذ مختصة بالجملة الاسمية ، انظر المقتصد ٢١٨/١ ، وشرح

المفصل ١٤٥/٨ ، وشرح التصريح ٢٦٢/٢ .

(٤) هذا ليس مطلقا ، بل إذا كان الخبر كونا مقيدا خاصا جاز ذكره ومنه

قول المعري : فلولا الغمد يسكه لسالا .

وانظر آراء النحويين في حذف الخبر بعد " لولا " في شرح ابن

عقيل على الألفية ٢٥٠/١ ، ومغني اللبيب ٢٧٣/١ .

لَا يُرِيدُونَ الْخَيْرَ عَنْهُ إِلَّا بِالْوُجُودِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَوْلَا زَيْدٌ " لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ وُجُودَهُ عِلَّةً لِمَتَنَاعٍ مَا تَجَعَلَهُ جَوَاباً لَهُ ، فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُ خَبِراً سِوَى الْوُجُودِ / نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : " لَوْلَا زَيْدٌ أَخُوكَ " ١/٥٥ لَمْ يَسْتَقِم ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِـ " أَنَّ " فَتَقُولَ : " لَوْلَا أَنْ زَيْدًا أَخُوكَ " فَإِذَا أَتَيْتَ بِهَا صَارَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى اسْمٍ مُفْرَدٍ " لَوْلَا كَوْنُ زَيْدٍ أَخَاكَ " فَيَصِيرُ الْحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيرٍ مَعْنَى الْوُجُودِ .

وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ : " أَنْ تَكُونَ لِلتَّحْضِيضِ (١) بِمَنْزِلَةِ " هَلَا " (٢) ، تَقُولُ : " لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا " ، تُرِيدُ : هَلَا فَعَلْتَ كَذَا . وَهِيَ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ التَّحْضِيضَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ ، فَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ (٣) ، وَيُحَذَفُ الْفِعْلُ كَثِيراً ، فَيَقَالُ : " لَوْلَا زَيْدًا " يُرَادُ ، لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، أَوْ لَوْلَا تَضْرِبُ زَيْدًا ، قَالَ جَرِير (٤)

٣١ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا (٥)

(١) فِي النِّسْخَةِ " التَّخْصِيصُ " تَصْحِيفٌ ، وَصَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ ، انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ١/٨٦ .

(٢) وَمِثْلُهَا " لَوْ مَا " انْظُرْ رِصْفَ الْعَبَانِيِّ ٢٩٢ .

(٣) وَالنَّصْبُ بَعْدَهُ أَحْسَنُ نَحْوِ " لَوْلَا عَمْرًا زَرْتَهُ " وَالرَّفْعُ فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْأَمْرِ ، انْظُرِ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ١/٣٣٤ بِتَمَرَةٍ

(٤) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةِ الْخَطْفِيِّ أَحَدُ فُحُولِ شُعْرَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَرَزْدَقِ مَهَاجَةٌ دَامَتْ عَشْرَ سِنِينَ ، تَوَفَّى بِالْبَيْعَةِ سَنَةَ ١١٠ هـ . (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ١/٤٧١) ، وَالْأَغْنِي ٣/٨ - ٨٩ ، وَطَبِيقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ ١/٣٧٤) .

(٥) انْظُرْ دِيوَانَ جَرِيرٍ ٢/٩٠٧ ، وَرَوَايَةَ الدِّيَوَانِ :

..... أَفْضَلَ سَعْيِكُمْ هَلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

المعنى : "لولا تعقرون الكسى المقنع"

[هَلْ]

(هَلْ) للاستفهام ، ويستفهم بها عن (١) الشيء لا يكون ثبوته عند المتكلم أولى من عدمه ، فإذا قلت : " هل خرج زيد ؟ " لم يكن لك في وجود الخروج ظنٌ لم يكن ذلك في عدمه ، ولذلك كان جوابه " لا " أو " نعم " .

[الهمزة]

وَأَمَّا (الهمزة) فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الشَّيْءِ قَدْ ثَبَتَ لَهُ أَصْلٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : " أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ " تُرِيدُ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ فَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَإِنَّمَا طَلَبْتَ أَنْ يُعَرِّفَكَ عَيْنَ الَّذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا ؛

=== وهو من شواهد الخصائص ٤٥ / ٢ ، والإيضاح ٢٩٩ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٤١٠ ،

وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٥ ، ووصف الباني ٢٩٣ ، والمفصل

٣١٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٨ / ٢ ، والمخصص ١٩٩ / ٣ ، والخزانة

٥٥ / ٣ ، والهمع ١٤٨ / ١ ، واللسان (ضطر) .

والعقر : القطع ، وينوضطرى : حي معروف ، وقيل : الضوطرى :

الحمقى ، والكى : الشجاع المتكى في سلاحه ، والنَّيب : جمع

ناب وهي الناقة المسنة ، والمقنع : هو الذى عليه بيضة ومغفر .

والشاهد فيه : أن " الكى " منصوب بفعل محذوف بعد " لولا "

التي بمعنى التحضيض ، تقديره : لولا تعقرون الكى .

(١) في النسخة كتبت " في " وفوقها " عن " ، ولم يشر الناسخ إلى

أنها نسخة أخرى ، والأولى - في نظرى - ما أثبت بدليل ما قيل في

الهمزة بعدها .

وإِذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي جَوَابِ هَذَا " لَا " وَ"نَعَمْ" (١).

وَتَكُونُ الهمزة لِلتَّقْرِيرِ، وَمَعْنَى التَّقْرِيرِ هَاهُنَا / أَنْ تُلْجِسِيءَ
المُخَاطَبَ إِلَى الإِقْرَارِ بِأَمْرٍ قَدْ كَانَ، فَإِذَا قُلْتَ: " أَضْرِبْتَ زَيْدًا ؟ " لَمْ
يَكُنْ غَرَضُكَ (٢) أَنْ (٣) يُعْلِمَكَ أَمْرًا لَمْ تَعْلَمْهُ، وَلَكِنْ أَنْ تُقَرَّرَهُ، أَيْ
تَحْمِلَهُ عَلَى الإِقْرَارِ بِفَعْلٍ قَدْ فَعَلَهُ (٤).

وَنَظِيرُ هَذَا فِي " هَلْ " - إِلَّا أَنَّهُ فِي النَّفْيِ دُونَ الإِثْبَاتِ -
قَوْلُهُ تَعَالَى: * هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ * (٥) هُوَ حَمْلٌ عَلَى الإِقْرَارِ بِأَنَّ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ لَا يَسْتَوِيَانِ (٦).

(١) انظر مغني اللبيب ١/٤٢٠.

(٢) في النسخة " عرضك " تصحيف.

(٣) في النسخة " إِلَّا أَنْ " بإقحام " إِلَّا " وقد نقل الأزهري في

التصريح ٢/٢٤٠ كلام الجرجاني معزواً إلى كتابه هذا.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١١٣، ومغني اللبيب ١/١٨، وشرح التصريح

٢/٢٤٠.

(٥) سورة الرعد: ١٦.

(٦) قال المرادي في الجنى الداني ٣٤١ " وذكر بعض النحويين

أَنْ " هَلْ " لَمْ تَسْتَعْمَلْ فِي التَّقْرِيرِ، وَأَنْ ذَلِكَ مَا انفردت به
الهمزة ".

[أَمَّا]

(أَمَّا) تَجِيءُ فِي شَيْئَيْنِ (١) أَوْ أَشْيَاءَ أَرَدَتْ أَنْ تَفْصِلَ الْقَوْلَ بَيْنَهُمَا (٢) ، كَقَوْلِكَ : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُؤَافِقٌ لَكَ ، وَأَمَّا عَمْرُو فَمُخَالِفٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَشَاعِرٌ ، وَأَمَّا عَمْرُو فَكَاتِبٌ " وَالْأَسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ ، وَالْأَسْمُ الثَّانِي خَبَرٌ لَهُ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا - عِنْدَهُمْ - أَنَّهَا تَرْجَمَةُ لِجُمْلَةٍ كَلَامٌ هُوَ شَرْطٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَهَا جَزَاءٌ لِذَلِكَ الشَّرْطِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ " فَأَصْلُ الْكَلَامِ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ (٣) ، ثُمَّ أَقِيمَ " أَمَّا " مُقَامَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَحَصَلَ : أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَكِرْهُوا أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ مُتَّبِعَةً شَيْئًا شَيْئًا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، فَأَخْرَجُوهَا إِلَى الْخَبَرِ ، فَقَالُوا : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ " (٤) . وَيَقُولُونَ : إِنْ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ وَلِكِرَاهَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافٍ (٥) الْأُصُولِ (٦) .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فَإِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ شَيْئًا يَكُونُ مَفْعُولًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ جَارِيًا مَجْرَى

(١) فِي النسخة " سببين " تصحيف .

(٢) انظر رصف المباني ٩٧ ، والفوائد الضيائية ٣٨٧/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢٣٥/٤ ، والمقتضب ٣٧/٣ .

(٤) انظر الفوائد الضيائية ٣٨٩/٢ .

(٥) فِي هامش النسخة " حذف " على أنها نسخة أخرى ، ولا معنى

لها هنا .

(٦) انظر البسيط ٦٢٤/٢ ، وفي اللام ٤٨٢ ، وشرح التصريح ٢٦٢/٢ .

المفعول (١) . فالمفعول كقولهم : " أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتُ
، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : / * فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا
السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * (٢) ، وَأَمَّا الْجَارِيَ مَجْرَى الْمَفْعُولِ فَكَقَوْلِهِ (٣) تَعَالَى
: * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ * (٤) .

[لَامُ الْإِبْتِدَاءِ]

وَأَمَّا (لَامُ الْإِبْتِدَاءِ) وَالْحُرُوفُ الْمَكْفُوفَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهَا ،
وَذَكَرْنَا فِي " اللام " أَنَّ مِنْ حُكْمِهَا أَنْ تُعْلَقَ " عَلِمْتُ " وَأَخَوَاتُهَا عَنْ

- (١) لأنه لو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، لذا يفصل بين " أَمَّا " و " الفاء " بمفعول مقدم للفعل المذكور أو بما يجرى مجراه كالظرف أو المجرور . انظر الجنى الداني ٤٨٣ ، وشرح التصريح ٢٦٢/٢ .
- (٢) سورة الضحى : ٩ ، ١٠ ، و " أَمَّا " إخبار في معنى الشرط والجزاء ، لذلك جاء جوابه بالفاء ، و " اليقيم " نصب بـ " تقهر " وحقه التأخير بعد الفاء وتقديره : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليقيم ، ومثله * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * ، ولو كان مع " تقهر ، وتنهر " هاء لكان الاختيار في " اليقيم ، والسائل " الرفع ويجوز النصب . ولا يجوز مع حذف " الهاء " إلا النصب .
- انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٢١ ، ومشكل مكي بن أبي طالب ٨٢٤/٢ .

(٣) في النسخة " كقوله " بإسقاط الفاء - والأولى ما أثبت

- (٤) سورة الضحى : ١١ ، و " الهاء " متعلقة بـ " حَدَّثَ " وتقديرها أن تكون بعده ، والتقدير : مهما يكن من شيء فحدِّث بنعمة ربك .
- انظر مشكل مكي بن أبي طالب ٨٢٤/٢ .

(٥) لعله يريد قوله في كتابه الجمل ص ١٥ ، فقد قال " ويبطل عملها لام الابتداء والاستفهام ، كقولك : علمت لزيد منطلق ، وعلمت أبيهم أخوك .

أَنْ تَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا . (١)

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَكُونُ مَعْمُولًا
لِعَامِلٍ كَاتِبٍ بَعْدَهَا ، لَوْ قُلْتُ : " زَيْدًا لَعَمَرُو ضَارِبٌ " . تُرِيدُ : لَعَمَرُو
ضَارِبٌ زَيْدًا لَمْ يَجْز .

[سَوْفَ وَالسَّيْنُ]

وَأَمَّا (سَوْفَ وَالسَّيْنُ) فَلَا يُشْكِلُ الْأَمْرُ فِي أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ ؛ لِأَنَّ
سَيِّلَهُمَا فِي الْأَفْعَالِ سَبِيلٌ " لَامُ التَّعْرِيفِ " فِي الْأَسْمَاءِ ، فَ" سَوْفَ
وَالسَّيْنُ " (٢) يُحْدِثَانِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْاِخْتِصَاصَ بِالْمُسْتَقْبَلِ (٣)
كَمَا يُحْدِثُ " لَامُ التَّعْرِيفِ " اِخْتِصَاصَ الْأِسْمِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي
هُوَ شَائِعٌ فِيهِ .

(١) راجع الجمل للجرجاني ص ١٥ .

(٢) ذكر ابن الأنباري أن في " السين " خلافاً ، فهل هو أصل برأسه

أم مقتطع من سوف ؟

فذهب الكوفيون إلى أن " السين " التي تدخل على الفعل
المضارع نحو " سأفعل " أصلها " سوف " وحذفوا منها الواو
والفاء تخفيفاً ، وذهب البصريون إلى أن " السين " أصل في نفسه ؛
لأنه حرف يدل على معنى . انظر حجة كل منهم في الإنصاف -

المسألة (٩٢) ٦٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ١/١٣٨ .

(٣) انظر شرح المفضل ٨/١٤٨ .

[قَدْ]

وَ (قَدْ) كَذَلِكَ تُحَدِّثُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي تَقْرِيبًا مِنْ
الْحَالِ ، وَتُفِيدُ أَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَمْرٍ كَانَ يُتَوَقَّعُ كَوْنُهُ . (١)

*

"فَصَلْ"

الْمَعْنَى فِي قَوْلِنَا إِنَّ "عَشْرُونَ" تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ عَلَى الْمَجَازِ (٢)
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "عَشْرُونَ دِرْهَمًا" كَانَ نَصَبُ "دِرْهَمًا" مِنْ أَجْلِ
أَنَّ فِي الْأِسْمِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ وَهُوَ "النُّونُ" ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْإِضَافَةُ
نُصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ "ضَارِبُونَ زَيْدًا" (٣) ، وَجَازَ هَذَا
التَّشْبِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّمْيِيزَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَيَانِ الْعَدَدِ ، فَوَجَبَ
أَنْ يَكُونَ لَهُ إِعْرَابٌ عَلَى كُلِّ / حَالٍ ، وَلَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ تَشْبِيهُهُ ب/٥٦

(١) قَالَ سَيْبُورِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ ٤/ ٢٢٣ . . . "قَدْ" تَقْرِبُ
الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، إِذَا قُلْتَ : قَدْ فَعَلَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَنِّدِ :
قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ . . . وَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ
بِمَنْزِلَةِ رَبَّمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ كَقَوْلِهِمْ : إِنْ الْكَذُوبُ قَدْ
يَصْدُقُ .)

وَانْظُرِ الْجَنَى الدَّانِي ٢٧٠ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ٨/ ١٤٧ .

(٢) انْظُرِ الْجَمْلَ لِلْجَرَجَانِي ٢٨٠ .

(٣) انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٢/ ٧٣١ .

بِالْمَفْعُولِ أَوَّلَى مِنْ تَشْبِيهِهِ (١) بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ فَضْلَةً فِي
الْكَلَامِ وَلَا يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ .

[مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ]

(٢) وَأَمَّا مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَالْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكِتَابِ،
وَعَمَلُ جَمِيعِهَا حَقِيقَةٌ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا " وَجَدْتَ " ضَارِبًا "
قَدْ اقْتَضَى فِي " زَيْدٍ " مِنَ الْمَعْنَى مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ إِذَا قُلْتَ : " يَضْرِبُ "
زَيْدٌ " (٣) .

[عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَنَا " اسْمُ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ " (٤) نَعْنِي بِهِ
أَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ الْمُضَارِعِ مِنْ فِعْلِهِ، مِثْلُ إِنَّ " ضَارِبًا " عَلَى وَزْنِ " يَضْرِبُ "
و " مُكْرِمًا " عَلَى وَزْنِ " يُكْرِمُ " وَ " مُنْطَلِقًا " (٥) عَلَى وَزْنِ " يَنْطَلِقُ "، وَعَلَى هَذَا
الْقِيَاسِ (٦) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يُقَالُ فِى

(١) فِي النِّسْخَةِ " تَشْبِيهِ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) يَعْنِي كِتَابَهُ " الْجَمَل " انْظُرْ ص ٢٨ مِنْهُ .

(٣) انْظُرِ الْمُرْتَجَلَ ٢٣٦ .

(٤) انْظُرِ الْجَمَلَ لِلْجَرَجَانِي ٢٨ .

(٥) فِي النِّسْخَةِ " مُنْطَلِق " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ .

(٦) انْظُرِ الْمَقْتَصِدَ ٥٠٦/١ ، وَالْمُرْتَجَلَ ٢٣٦ .

"كريم" إِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَأَمْثَالِهِ : الصِّفَاتُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ يَمَعْنَى الْحَالِ وَالْاِسْتِقْبَالَ كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبِيهِ عَمراً الْيَوْمَ أَوْ غداً " ، وَلَا يَعْمَلُ يَمَعْنَى الْمَاضِي ^(١) ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبِيهِ عَمراً أَمْسٍ " ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ * ^(٢) فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، وَالْحَالُ ^(٣) الْمَاضِيَةُ إِذَا حُكِيَتْ جَرَى حُكْمُ اللَّفْظِ

(١) " وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي واحتج بقوله تعالى * وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد * ، والصواب أن " باسطاً " في الظاهر ماضٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُخْتَلِفٌ جَدّاً ، لِأَجْلِ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْحَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَوقَعْتَ الْمَضَارِعَ مَوْقَعَهُ نَحْوُ : وَكَلَّبَهُمْ يَبْسِطُ ذِرَاعِيهِ ، وَجَدْتَهُ مُسْتَقِيماً ، وَإِذَا وَقَعَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعٍ يَقْتَضِي الْمَضَارِعَ فَلَيْسَ هُوَ بِمَاضٍ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمَضَى لَا جُلَّ أَنْ الْحَالِ الْمَاضِيَةُ تَحْكِي عَلَى صُورَةِ الْحَاضِرَةِ "

عن المقتصد ٥١٣/١ ، وانظر الجمل للزجاجي ص ٨٤ ، والجمل

لابن عصفور ٥٥٠/١ ، والبسيط ١٠١٢/٢ .

(٢) سورة الكهف : ١٨ ، وهي الآية التي تمسك بها الكسائي واحتج

بها ، انظر الإيضاح ص ١٤٢ ، والمقتصد ٥١٣/١ .

(٣) في النسخة " والحالة " والتصويب من المقتصد ٥١٣/١ .

فِيهَا مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَوْجُودًا فِي الْحَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَجِيءُ بِالْفِعْلِ
عَلَى لَفْظِ الْحَالِ / صَرِيحًا كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمْسٍ وَهُوَ يُطْعَمُ " ٥٧/أ
النَّاسَ ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُعَلِّي الْحَدِيثَ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ
، وَاعْتِمَادُهُ يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : (١) :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبِيَّهُ عَمْرًا " .
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ
أَبِيَّهُ زَيْدًا " .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا لِذِي حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : " هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا
غَلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ " . فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْأُصُولُ فِي اعْتِمَادِهِ ، وَالْاِثْنَانِ
الْبَاقِيَانِ " هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ " وَ " مَا " .

وَيُمَثَّلُ الْهَمْزَةُ قَوْلُهُمْ : " أَقَائِمُ أَخَوَاكَ ؟ " وَ " أَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ ؟ " .
فَ " أَخَوَاكَ " مَرْفُوعٌ بِ " قَائِمٍ " (٢) كَمَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : " أَقْبُومُ
أَخَوَاكَ ؟ " وَكَذَا " الزَّيْدَانِ " مَرْفُوعٌ بِ " ذَاهِبٍ " كَمَا يَرْتَفِعُ بِ " يَذْهَبُ " .
وَأَمَّا (مَا) فَكَقَوْلِهِمْ : " مَا قَائِمُ أَخَوَاكَ " قَدْ ارْتَفَعَ " أَخَوَاكَ " .
بِ " قَائِمٍ " كَمَا تَرَى .

(١) انظر المفضل ٢٢٩ ، والمقتصد ٥٠٨/١ - ٥١٢ ، وشرح ابن عقيل

على الالفية ١٠٧/٣ .

(٢) وقد سد مسد الخبر .

فَإِنْ عَرِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ
لَمْ يَمَعْلَ عَمَلُ الْفِعْلِ ^(١) ، لَوْ قُلْتَ : " قَاتِمٌ أَخَوَاكَ ، وَذَاهِبٌ الزَّيْدَانِ ،
وَخَارِجٌ الْقَوْمُ " لَمْ يَجُزْ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِيهِ أَنَّهُ فِعْلٌ
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْمَوْصُوفِ أَوْ ذِي الْحَالِ ، أَوْ لَا يَكُونُ فِعْلاً لِمَا قَبْلَهُ
وَلَكِنْ لِمَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلاً لِمَا قَبْلَهُ وَجَبَ
أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ ^(٢) ؛
ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلاً / لِمَا قَبْلَهُ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَهُ ، وَاسْمُ
الْفَاعِلِ يَخْتَلِفُ حَالُهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ بِحَسَبِ
مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ وَجَبَ تَثْنِيَتُهُ ، وَإِذَا كَانَ
فِيهِ ضَمِيرٌ جَمَاعَةٌ وَجَبَ جَمْعُهُ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثٌ وَجَبَ تَأْنِيثُهُ .

(١) هذا اشتراط البصريين ، ولم يشترط الكوفيون الاعتماد على شيء
من الأشياء الخمسة المذكورة ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو " ضاربٌ
زيداً عندنا " ، ووافقهم الأَخفش . انظر المقتصد ١/٥١٢ ،
وشرح المفصل ٦/٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ ، والهمع
٥/٨١ .

(٢) وذلك نحو " زيد ضاربٌ عمراً ، والزيدان ضاربان عمراً ، والزيدون
ضاربون عمراً ، وفاطمة ضاربةٌ عمراً ، والفاطمتان ضاربتان عمراً ،
والفاطمات ضارباتٌ عمراً " . انظر المقتصد ١/٥٠٦ .

وَإِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِعْلاً لِمَا بَعْدَهُ ^(١) كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمراً " فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ
حَالُهُ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ لِمَا
قَبْلَهُ حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ ^(٢) ، وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى مَا ارْتَفَعَ بِهِ ، ثُمَّ
يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُؤَنَّثًا ثُمَّ كَانَ الْمَوْنَّثُ حَقِيقِيًّا وَجَبَتْ تَأْنِيثُهُ
كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ ذَاهِبَةٌ جَارِيَتُهُ " ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ كَانَ فِيهِ التَّأْنِيثُ
وَالْتَذَكِيرُ ، تَقُولُ : " هَذَا يَوْمٌ طَالِعَةٌ شَمْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " طَالِعٌ
شَمْسُهُ " ، وَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُنْثًى أَوْ مَجْمُوعًا لَمْ يَجْزِ تَنْثِيثُهُ وَجَمْعُهُ
إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ " ^(٣) ، تَقُولُ : " زَيْدٌ ذَاهِبٌ
غُلَامَاهُ ، وَعَمْرُو خَارِجٌ غُلَامَانَهُ " ، وَلَا تَقُولُ : " خَارِجَانِ وَخَارِجُونَ " إِلَّا عَلَى
تِلْكَ اللَّغَةِ ^(٤) ، فَإِنْ قَدَّرْتَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ حَسَنَ حَيْثُئِذٍ أَنْ تَقُولَ :
" زَيْدٌ خَارِجَانِ غُلَامَاهُ " تُرِيدُ " غُلَامَاهُ خَارِجَانِ " .

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢٢٠ / ١ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨١ / ٦ .

(٣) يقال إنها لغة هذلية ونسبتها إلى الهذليين في مجاز القرآن

لا أبي عبيدة معمر بن المثنى ٣٤ / ٢ . . قال أبو عمرو الهذلي

؟ أكلوني البراغيث " بلفظ الجميع في الفعل ، وقد أظهر

الفاعلين بعد الفعل (وفي البحر المحيط ٢٩٧ / ٦) قيل :

وهي لغة شاذة ، وقيل : الصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة
أزد (شذوذة . . .) .

(٤) انظر الهمع ١٠١ / ٥ .

"فَصْلٌ"

(اسمُ المفعولِ) يَعْمَلُ عَمَلٌ "يُفْعَلُ" (١) مِنْ فِعْلِهِ، وَكُلُّ

أ/٥٨ اسمِ مَفْعُولٍ سِوَى "مَفْعُولٍ" / أَى سِوَى لَفْظِ "مَفْعُولٍ"، نَعْنِي سِوَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ تَجْرِي عَلَى "يُفْعَلُ" مِنْ فِعْلِهِ، فَ"مَكْرَمٌ" عَلَى وَزْنِ "يُكْرَمُ"، وَ"مُسْتَخْرَجٌ" عَلَى وَزْنِ "يُسْتَخْرَجُ"، وَ"مُحْتَقَرٌ" عَلَى وَزْنِ "يُحْتَقَرُ"، وَ"مُضَارَبٌ" عَلَى وَزْنِ "يُضَارَبُ"، وَ"مُدْخَرَجٌ" عَلَى وَزْنِ "يُدْخَرَجُ"، وَكَذَا الْجَمِيعُ، وَقَالُوا إِنَّ "مَفْعُولًا" أَيْضًا فِي التَّقْدِيرِ جَارٍ عَلَى "يُفْعَلُ"، لِأَنَّ "الْوَاوَ" غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهَا، وَإِنَّمَا زِيدَتْ؛ لِأَنََّّهُمْ قَدْ رَفَضُوا بِنَاءَ "مَفْعُلٍ" فِي كَلَامِهِمْ، فَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ إِلَّا "مَكْرَمٌ" فِي "مَكْرَمَةٍ" كَمَا قَالَ :

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ * (٢)

- ٣٢ -

(١) أَى المبنى للمجهول ، انظر التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ ، وشرح

المفصل ٨٠/٦ .

(٢) البيت لأبي الأثير الحماني (ترجمته في المؤتلف والمختلف ٦٦)

وقبله كما جاء في اللسان (يوم) :

* نِعَمَ أَخَوَالِهِجَاءَ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي *

وهو من شواهد المنصف ٣٠٨/١ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمتع

٧٩/١ ، والاقتضاب ٤١٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٦٨/٤ .

و " مَعُونٌ " جَمْعُ مَعُونَةٍ ، قَالَ :

٣٣ - بُشِينَ الزَّيِّ " لَا " إِنَّ " لَا " إِنَّ لِيْزِيْهِ

(١) عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيْنَ أَيْ مَعُونِ
وَحُكْمُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَمْعَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي عَمَلِهِ إِلَى
وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ ، وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا حُكْمُ
اسْمِ الْفَاعِلِ .

*

" فَصْلٌ "

(٢) (الصِّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ) نَعْنِي بِهَا نَحْوُ " حَسَنٌ وَكَرِيمٌ " مِمَّا لَا يَكُونُ
عَلَى وَزْنِ " يَفْعَلُ " مِنْ فِعْلِهِ . وَمَعْنَى الْمُشَبَّهَةِ أَنَّهَا (٣) مُشَبَّهَةٌ
بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ أَنَّهَا تُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَتَوْثَنُ وَتَذَكَّرُ ، تَقُولُ :
" حَسَنٌ وَحَسَنَانِ وَحَسَنُونَ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَتَانِ وَحَسَنَاتٌ " ، فَهَذِهِ أَيْضًا
تَعْمَلُ عَمَلُ أَفْعَالِهَا إِلَّا أَنَّهَا تَنْحَطُّ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ بِشَيْءٍ ، وَهِيَ أَنَّهَا

- (١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ٤٤ ، وهو من شواهد المنصف
٣٠٨/١ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والامتاع
٧٩/١ ، والاقتضاب ٤٢١/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٦٢/٤ .
(٢) انظر الديرية ص ١٥١
(٣) في النسخة " انما " تحريف .

"أَفْعَلَ مِنْ كَذَا" فَهَذَا حُكْمُهُ ، لَوْ قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبَوَاهُ" لَمْ يَحْسُنْ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَرْفَعَ فَقُولَ : "أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوَاهُ" حَتَّى تَكُونَ "أَبَوَاهُ" مُبْتَدَأً ، وَ"أَفْضَلُ مِنْهُ" خَبِراً مُقَدِّماً .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُنَا أَصْلًا يَسْتَمِرُّ فِي هَذِهِ الصُّرُوبِ الثَّلَاثَةِ التَّيَّ
هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ وَهِيَ أَنَّ الشَّيْءَ يُخْبِرُ (١)
عَنْهُ بِفِعْلٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ، وَيُوصَفُ بِفِعْلٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ (٢) ، وَيُجْعَلُ
فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ حَالًا لَهُ كَمَا مَضَى فِي اسْمِ الْفَاعِلِ (٣) ، ثُمَّ يَتَفَرَّعُ
عَلَى هَذَا أَنَّهُ يُنْقَلُ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الشَّيْءِ فِي اللَّفْظِ إِلَى الشَّيْءِ
وَيُقَدَّرُ ضَمِيرُهُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، ثُمَّ يُضَافُ ذَلِكَ
إِلَى الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ .

تَفْسِيرُهُ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : "زَيْدٌ قَائِمٌ الْغُلَامِ ، وَعَمْرُوهُ دَبُّ الْخُدَامِ"
، وَزَيْدٌ حَسَنٌ / الْوَجْهَ ، الْفِعْلُ فِي هَذَا كُلُّهُ لِمَا أُضِيفَ الصِّفَةُ ٥٩/أ
إِلَيْهِ ، فَ"الْقِيَامُ" فِعْلٌ لِلْغُلَامِ ، وَ"التَّأْدِيبُ" وَصْفٌ لِلْخُدَامِ ، وَ
"الْحُسْنُ" وَصْفٌ لِلْوَجْهِ ، وَلَكِنَّهُمْ نَقَلُوا الْفِعْلَ فِي اللَّفْظِ إِلَى الشَّيْءِ
الَّذِي الْفَاعِلُ مِنْ سَبَبِهِ ، وَجَعَلُوا فِيهِ ضَمِيرًا لَهُ اعْتِمَادًا عَلَى إِضَافَةِ الصِّفَةِ
الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ - [لِ] - يَتَسَبَّبُ (٤) أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ فِي الْمَعْنَى ،

(١) فِي النُّسخَةِ "بَخِيرٌ" تَصْحِيفٌ .

(٢) انْظُرِ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ١٧٨/١ .

(٣) انْظُرِ لَوْحَةَ / ٥٧ أَيْمًا سَبَقَ ، وَالْمَقْتَصِدَ ٥٠٩/١ .

(٤) إِضَافَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

أَعْنِي أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ " قَائِمًا " إِلَى " الْغُلَامِ " فَقُلْتَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ -
الْغُلَامِ " عُلِمَ أَنَّ " الْقِيَامَ " لِلْغُلَامِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضَفْتَ " مُوءَدِبًا " إِلَى
" الْخُدَّامِ " وَ " حَسَنًا " إِلَى " الْوَجْهِ " عُلِمَ أَنَّ " التَّأْدِيبَ " لِلْخُدَّامِ ،
و " الْحُسْنَ " لِلْوَجْهِ . (١)

ثُمَّ إِنَّ الصِّفَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ تَجْرِي - فِي أَنَّهَا تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا فِي التَّانِيثِ
وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ - مَجْرَاهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَتْ
عَلَيْهِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : " هِنْدٌ قَائِمَةُ الْغُلَامِ وَمُوءَدِبَةُ الْخُدَّامِ
وَحَسَنَةُ الْوَجْهِ " ، فَتَوْنَتْ كَمَا تَوْنَتْ إِذَا قُلْتَ : " هِنْدٌ قَائِمَةٌ وَهِنْدٌ مُوءَدِبَةٌ
وَهِنْدٌ حَسَنَةٌ " فَجَعَلْتَ الْفِعْلَ لَهَا بِالْحَقِيقَةِ وَالْحُكْمِ (٢) فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ
، تَقُولُ : " الزَّيْدَانِ قَائِمَا الْغُلَامِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُوا الْغُلَامِ " كَمَا تَقُولُ :
" الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ " فَقَسَّ عَلَى هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ .

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتصد ١/ ٥٤٠ .

(٢) أي وكذا الحكم في التثنية والجمع .

"فَصْلٌ"

(المَصْدَرُ) يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ (١) ، وَلَهُ أَحْوَالٌ ثَلَاثَةٌ :-

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْاَلِفُ وَاللَّامُ .

فَإِذَا كَانَ مُنَوَّنًا عَمَلَ عَمَلُ الْفِعْلِ (٢) ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ

الْأَكْثَرِ يُعْرَكُ فِيهِ ذِكْرُ الْفَاعِلِ وَيَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ .

/ تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ "إِطْعَامًا" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ ٥٩ ب

فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (٣) عَمَلَ عَمَلِ "يُطْعِمُ" بِأَنَّ

نَصَبَ "يَتِيمًا" ، وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ فَلَمْ يَقُلْ : أَوْ إِطْعَامٌ هُوَ يَتِيمًا (٤) ؛

(١) فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ نَائِبًا عَنْ فِعْلٍ نَحْوُ "ضَرْبًا"

زَيْدًا " ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَقْدَرًا بِ "أَنْ" وَالْفِعْلُ

أَوْ بِ "مَا" وَالْفِعْلُ وَهَذَا الْمَوْضِعُ لَهُ أَحْوَالُهُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ

الَّتِي ذَكَرَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ هُنَا .

انْظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٥٥٣/١ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٩٣/٣ .

(٢) أَعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمُنَوَّنِ عَمَلُ فِعْلِهِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النِّهَاةِ ، فَجَوَزَهُ

الْبَصْرِيُّونَ ، وَأَنْكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَقَالُوا : إِنْ وَقَعَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ

أَوْ مَنْصُوبٌ فَبِإِضْمارِ فِعْلٍ يَفْسِرُ الْمَصْدَرَ مِنْ لَفْظِهِ .

انْظُرِ شِفَاءَ الْعَلِيلِ ٦٥٠/٢ ، وَالْهَمْعَ ٧١/٥ .

(٣) سُورَةُ الْبَلَدِ : ١٤ ، ١٥ .

(٤) انْظُرِ الْإِيضاحَ ص ١٥٥ ، وَالتَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ٢٤٢/١ ، وَشَرَحَ

الْمَفْصَلُ ٦١/٦ .

ومثلهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ :

٣٤ - وَهَلْ يَدْعُ الْوَاشُونَ إِفْسَادَ بَيْنِنَا

وَحَفَرًا لَنَا الْعَاثُورَ مِنْ حَيْثُ لَا نَدْرِي (١)

فـ "العاثور" منصوبٌ بـ "حفر" كما يُنصبُ بِالْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ :

وَهَلْ يَدْعُ الْوَاشُونَ أَنْ يَحْفَرُوا لَنَا الْعَاثُورَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ فَلَمْ يَقْسَلْ :

وَحَفَرًا هُمْ لَنَا الْعَاثُورَ ، وَلِتَرْكِبِهِمْ ذِكْرَ الْفَاعِلِ قَلَّ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ قَوْلِكَ :

"عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا وَمِنْ دَقِّ الْقَصَّارِ" (٢) الثَّوبُ " . إِنَّمَا يَجِيءُ

فِي أَمْثَلَةِ النَّحْوِيِّينَ (٣) .

وَإِذَا كَانَ مُضَافًا ، ثُمَّ كَانَ الْفِعْلُ مِنْهُ مُتَعَدِّيًّا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ فَيُجَرَّبُ بِهِ وَيُنصبُ الْمَفْعُولُ ، (٤)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا" ، تَقْدِيرُهُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ

زَيْدٌ عَمْرًا " .

(١) البيت لبعض الحجازيين كما في اللسان والصاح والتاج (عشر) ،

ونسبه محقق التاج عن العباب إلى معدان بن مضرب الكندي .

والبيت رواية أخرى هي : . . . وحفر الثأى العاثور من حيث لاندري

وهو في الحماسة لأبي تمام ٨٠ / ٢ ، وشرحها للتبريزي ١٥٦ / ٣ ،

واللسان والتاج والتهذيب والصاح (عشر) والعاثور : مصيدة للبهائم .

والشاهد فيه مجيء المصدر "حفرًا" عاملاً على الفعل ، فنصب

"العاثور" على المفعولية ولم يذكر الفاعل بتقدير : وحفرأهم لنا العاثور .

(٢) "القَصْرَة" : القطعة من الخشب ، وقصر الثوب وقصره : حوره ودقّه ،

ومنه سُمِّيَ الْقَصَّارُ . وَالْقَصَّارُ وَالْمَقْصَرُ : المحور للثياب لأنه يدقها

بالقصر التي هي القطعة من الخشب " عن اللسان (قصر) ١٠٤ / ٥

(٣) انظر الإيضاح ص ١٥٥ .

(٤) انظر المقتصد ٥٥٩ / ١ ، وشرح المفصل ٦٢ / ٦ .

وَالثَّانِي : أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَيُرْفَعَ الْفَاعِلُ ، فَيَقَالُ : "عَجِبْتُ
مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ" ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرْبَ عَمْرٍو زَيْدٌ ، وَهَذَا
قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ عَلَى قَلَّةٍ أَيْضاً كَقَوْلِهِ :

٣٥ - أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْءِ وَكَيْفُ

التَّقْدِيرُ : أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَاراً مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ :
رَسَمَ الْمَطَرُ الدَّارَ - إِذَا أَحْدَثَ فِيهَا آثَاراً .

وَالثَّالِثُ : / أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَيَتْرَكَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوءِ الِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ * (٢)
وَ * لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ * (٣) الْمَعْنَى لَقَدْ ظَلَمَكَ
بِسُوءِ الِ نَعَجَتِكَ ، وَلَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرِ - أَيْ مِنْ طَلَبِهِ الْخَيْرِ -
وَهَذَا يَكْثُرُ جِدّاً . (٤)

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٥٣ ، وهو من شواهد الإيضاح ص ١٥٨ ،

وأطال ابن الشبر ٣٥١/١ ، والمقتصد ٥٥٩/١ ، وشرح الفصل ٦٢/٦ ،

والفاخر لوجه / ٩٥ أ ، والخزانة ١٢١/٨ ، واللسان والتاج (رسم) .

والعربيع : مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، والشوْءون : مجارى
الدمع .

والشاهد في قوله "رسم دار" حيث أضيف المصدر الذى هو "رسم"
إلى مفعوله الذى هو "دار" ، و"مربع" فاعل ، ومجىء المصدر
مضافاً الى مفعوله ومعه الفاعل قليل في الشعر .

(٢) سورة ص : ٢٤ . وانظر الإيضاح ص ١٥٨ .

(٣) سورة فصلت : ٤٩ .

(٤) انظر المقتصد ٥٦٠/١ .

وَإِذَا كَانَ فِيهِ الْإِفُ وَاللَّامُ [لَا] ^(١) يَعْمَلُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ ^(٢)
 لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا" وَأَنْشُدُوا فِي إِعْمَالِهِ :
 ٣٦ - ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ تَرَاخِي الْأَجَلِ ^(٣)
 "أَعْدَاءُهُ" مَنصُوبٌ بِـ "النَّكَايَةِ" ، وَفِيهَا الْإِفُ وَاللَّامُ - كَمَا
 تَرَى - وَهُوَ شَاذٌ ^(٤) .

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) راجع ص ٢٧ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمقرب ١٣١/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ ، وأوضح المسالك ٢٤١/٢ .

والشاهد فيه إعمال المصدر المقترن بـ "أَلْ" عمل فعله ونصبه مفعولا به وهو "أعداءه" ، وهو شاذ .

(٤) وأجاز سيبويه ذلك لأن الإلف واللام بمنزلة التنوين فيعمل عمل المنون ، وهنَّفَ ابن يعيش ذلك وقال : (لا أعلمه جاء في التنزيل ، وأما قوله * ضعيف النكايَةِ أعداءه * أنشده سيبويه غفلا ولم يذكر شاعره ، والشاهد فيه نصب الأعداء بالنكايَةِ لمنع الإلف واللام والإضافة كمنع التنوين ، وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منون محذوف تقديره : ضعيف النكايَةِ نكايَةِ أعداءه ؛ وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الإلف واللام) .

انظر الكتاب ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٦ .

"فصل"

[فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ]

هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بَعْضُهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَبَعْضُهَا حَرْفٌ وَبَعْضُهَا صَوْتٌ . وَقَدْ جُعِلَتْ أُدَلَّةٌ عَلَى أَفْعَالٍ وَأُرِيدَ بِهَا الْاِخْتِصَارُ ، وَيَسْتَوِي فِيهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَوْنَتْ وَالْمَذَكَّرُ (١) .

تَقُولُ : "رُوِيَ زَيْدًا" لِلْمَوْنَتْ ، كَمَا تَقُولُ لِلْمَذَكَّرِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ لِلْوَاحِدِ ، فَلَا يُقَالُ : "رُوِيَ" ، وَرُوِيَوا ، وَرُوَيْدِي . ثُمَّ الْقَوْلُ فِي بَيَانِ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا إِنَّ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ هُوَ "رُوِيَ" ، أَوَّلُهُ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : "أَرَوَدْتُهُ إِرْوَادًا" أَيْ أَمَهَلْتُهُ ، ثُمَّ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ فَبَقِيَ "رُوِيَ" (٢) كَمَا قَالَ :

٣٧ - * وَإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي * (٤)

يُرِيدُ : تَقْدِيرِي [وَ] (٥) كَقَوْلِهِمْ "عَمَرَكَ اللَّهُ" ، وَالْأَصْلُ (٦)

(١) انظر المقتصد ٥٦٩/١ ، والعوامل المائة ٢٧٣ ، والمرتل ٢٤٩ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٦٣ .

(٣) انظر المقتصد ٥٧٠/١ ، والصاحح واللسان (رود) .

(٤) هذا عجز بيت ليزيد بن سنان (انظر ترجمته في الفضليات (٧)) ،

وصدوره : * وَإِنْ يَجْبَرُ فَلَمْ أَنْفُثْ عَلَيْهِ * .

وهو من شواهد أمالي ابن الشجري ٣٥٠/١ ، والمخصص ٩٢/٩ ،

والفضليات ٧١ .

والشاهد في قوله "قَدْرِي" وَالْأَصْلُ "تَقْدِيرِي" حذفت زوائده .

(٥) إضافة ليلتئم بها الكلام .

(٦) جاء هذا في مثل قول عمر بن أبي ربيعة :

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

تَعْمِيرَكَ اللَّهَ / مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَمَرْتُكَ اللَّهَ " (١) أَيْ " سَأَلْتُ اللَّهَ بِ
عَمْرِكَ " (٢) ، ثُمَّ صَغَّرَ " رَوْدٌ " فَقِيلَ : " رُوَيْدٌ " ، وَجُعِلَ اسْمًا لِـ
" أَرُوْدٌ " وَ " أَمِهْلُ " (٣) . وَتَلَحَّقَ الْكَافُ لِلْخِطَابِ فَيُقَالُ : " رُوَيْدَكَ زَيْدًا ،
وَرُوَيْدَكَ زَيْدًا ، وَرُوَيْدَكُمَا زَيْدًا ، وَرُوَيْدَكُمُ زَيْدًا ، وَرُوَيْدِكَ زَيْدًا " حُكْمُ
الْكَافِ مَعَهُ حُكْمُهَا فِي ذَاكَ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلْخِطَابِ (٤) ، وَلَيْسَ
لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ (٥)

وَفِي " رُوَيْدٌ " وَجْهَانِ آخِرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَصْدَرًا صَحِيحًا ، فَيُقَالُ : " رُوَيْدَكَ زَيْدًا "
عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَافُ ضَمِيرًا مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبَكَ زَيْدًا " تُرِيدُ " إِضْرِبْ
زَيْدًا ضَرْبًا " ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ وَتُضِيفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَنْتَ
فِي هَذَا الْوَجْهِ تَقُولُ : " رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ زَيْدًا " ، فَلَا تَقُولُهُ فِي الْوَجْهِ
الْأَوَّلِ . وَيُضَافُ فِي هَذَا الْوَجْهِ إِلَى الْمَفْعُولِ فَيُقَالُ : " رُوَيْدَ زَيْدٍ " ،
كَأَنَّكَ تَقُولُ : إِمَهَّاكَ زَيْدًا ، تُرِيدُ : أَمِهْلُهُ إِمَهَالًا ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ
وَتُضِيفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ (٦) . وَحَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ عَنِ الْعَرَبِ
" رُوَيْدَ نَفْسِهِ " (٧)

-
- (١) جاء هذا في " عمرو بن أحمر " عَمَرْتُكَ اللَّهَ الْجَلِيلُ فَاَنْتَنِي أَلُوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي
انظر ديوانه ص ٦٠
(٢) انظر امالي ابن الشجرى ١/ ٣٥٠ .
(٣) انظر شرح التصريح ١٩٨/ ٢ .
(٤) وهو رأى سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٢٤٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٩ ،
والأصول في النحو ١/ ١٤٤ .
(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٨ .
(٦) انظر المقتصد ١/ ٥٢٠ ، فما بعدها .
(٧) انظر الكتاب ١/ ٢٤٥ ،
وانظر الأصول في النحو ١/ ١٤٣ .

(١) وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يُسْتَعْمَلَ صِفَةٌ كَقَوْلِهِمْ : " ضَعَهُ وَضَعًا رُويْدًا " ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَضَعًا هَيِّنًا .

[بَلَّه]

وَ (بَلَّه) مَصْدَرُ فِعْلِ مَتْرُوكٍ ، وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهُ وَيَجْرُ (٢) . فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعْدَهُ كَانَ [قَدْ] (٣) جُعِلَ اسْمًا لـ " دَع " ، وَإِذَا جَرَّ مَا بَعْدَهُ كَانَ قَدْ أُسْتُعْمِلَ مَصْدَرًا عَلَى أَصْلِهِ ، وَأُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ (٤) مِثْلُ * فَضَرَبَ الرَّقَابَ * (٥) ، الْأَصْلُ : اضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ وَأُضِيفَ [الْمَصْدَرُ] إِلَى الْمَفْعُولِ (٦) . (٧)

[دُونَكَ]

/ وَأَمَّا (دُونَكَ) فَهُوَ ظَرْفٌ فِي الْأَصْلِ ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ : أ/٦١ " هُوَ دُونَكَ " ، ثُمَّ جُعِلَ اسْمًا لـ " خَذَ " فَقِيلَ " دُونَكَ زَيْدًا " (٨) .

(١) انظر الكتاب ٢٤٤/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، والأصول في النحو

١٤٣/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٦/١ .

(٢) " وحكى أبو علي عن الأَخفش أنه يجي " بمعنى كيف فيرفع ما بعده

وينشد قوله :

تَذَرُ الْجَمَاعِمَ ضَاحِيًا حَامَاتِهَا بَلَّهَ الْأَكْفُفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلَقْ

بنصب الأكف ورفعها وجره " . انظر شرح الكافية للرضي ٢٠/٢ ،

ومغني اللبيب ١١٥/١ .

(٣) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٤) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٨٥/٤ فما بعدها .

(٥) سورة محمد : ٤٠ (٦) إضافة يوجبها السياق .

(٧) انظر تفصيل ذلك في الإيجان ص ١٦٥

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ٢٤٩/١ .

[عَلَى]

وَأَمَّا (عَلَى) فَهِيَ الْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : " الْمَالُ عَلَيْكَ " .
ثُمَّ جُعِلَ هَكَذَا اسْمًا لِـ " الزَّمِ " ، وَالْكَافُ فِيهَا ضَمِيرٌ ، وَلَهَا مَوْضِعٌ مِنْ
الْإِعْرَابِ ؛ وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُؤَكَّدَ فَيُقَالُ : " عَلَيْكَ نَفْسُكَ " (١) .

[صَهْ ، وَمَهْ]

وَأَمَّا (صَهْ ، وَمَهْ) فَكِلَاهُمَا صَوْتُ ، وَلَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ
فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ لِفِعْلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ ؛ لِأَنَّ " صَهْ " اسْمٌ لِـ " اسْكُتْ " ،
وَو " مَهْ " اسْمٌ لِـ " اكْفُفْ " (٢) . وَمِثْلُهُمَا " إِيهْ " فِي كَوْنِهِ صَوْتًا ،
إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ لِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ ؛ لِأَنَّهُ يَمَعْنَى " هَاتِ " .

وَفِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ حُكْمٌ مَخْصُوصٌ ، وَهُوَ أَنَّهَا تَنْوُنُ ، وَالتَّنْوِينُ
فِيهَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى التَّنْكِيرِ ، وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " صَهْ " ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : " اِفْعَلْ سُكُوتًا " تَأْمُرُهُ بِأَنْ يَسْكُتَ سَاعَةً مِثْلًا . وَإِذَا قُلْتَ :
" صَهْ " كَانَ الْمَعْنَى اِفْعَلِ السُّكُوتَ (٣) ، تُرِيدُ أَنْ تَأْمُرَهُ بِتَرْكِ الْكَلَامِ
عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَإِذَا قُلْتَ : " إِيهْ " بِالتَّنْوِينِ كَانَ الْمَعْنَى هَاتِ حَدِيثًا ،

(١) انظر المقتضب ٣٧٩/٣ فما بعدها ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٩/١ .

(٢) انظر المقتصد ٥٦٩/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٨/١ فما بعدها ،
وشرح الكافية للرضي ٧١/٢ ، وهي في توضيح المقاصد للمراعي
٧٨/٤ ، اسم فعل بمعنى أنكف لا بمعنى اكفف ، لا نه متعدي .
و " مه " لا يتعدى .

(٣) انظر المقتصد ٧٣/١ .

وَإِذَا قُلْتَ : "إِيْهِ" كَانَ الْمَعْنَى هَاتِ الْحَدِيثَ (١) ، وَعَلَى
ذَلِكَ بَيْتُ ذِي الرِّمَّةِ (٢) :

٣٨ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ يَتَكَلَّمُ الدِّيَارِ الْهَلَا قِيعَ (٣)

تُرِكَ التَّنْوِينُ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّنْكِيرِ وَالْخِطَابُ مَعَ الدِّيَارِ .

(١) المعروف ، وانظر المقتصد ٧٤/١ .

(٢) هو غيلان بن عقبة بن بهيش ، يكنى بأبي الحارث ، ولقبه
ذو الرمة . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٥١/٢ ،
والأغاني ٣/١٨ ، وطبقات الشعراء والشعر ٥٣١/١) .

(٣) البيت في ديوانه ٧٧٨/٢ ، ورواية العجزيه :

* وَمَا بَالُ تَكَلِّمِ الدِّيَارِ الْهَلَا قِيعِ *

والهلا قيع : التي لا شي فيها كالجرداء .

وهو من شواهد المقتضب ١٧٩/٣ ، والتكملة ٢٦٤ ، والمخصص
٨١/١٤ ، وشفاء العليل ٨٧٢/٢ ، والخزانة ٢٠٨/٦ ، وشرح
أبيات مغني اللبيب ٦٠/٣ ، والتاج (إيه) .

والشاهد فيه مجي اسم الفعل "إِيْهِ" خالياً من التنوين ، وهو
بمعنى هات الحديث المعروف ، وقد خَطَأَ الْأَصْمَعِي ذَا الرِّمَّةِ
فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا "إِيْهِ" بِالتَّنْوِينِ
وَجَمِيعُ الْبَصْرِيِّينَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَّةِ وَقَسَمُوا "إِيْهِ" إِلَى مَعْرِفَةٍ
وَنَكْرَةٍ ، فَالْمَعْرِفَةُ بِلَا تَنْوِينٍ ، وَالنَّكْرَةُ بِالتَّنْوِينِ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ الْأَصْمَعِي
أَنكَرَهُ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَالنَّحْوِيُّونَ أَجَازُوهُ قِيَاسًا وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ
فِي قِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ . انظر شرح المفصل ٧١/٤ .

[هَيْهَات]

/ وَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فَهِيَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ وَجَمِيعُ مَا مَضَى
أَسْمَاءُ لِأَفْعَالٍ هِيَ أَوْامِرٌ ^(١) - تَقُولُ : " هَيْهَاتَ ذَاكَ " تُرِيدُ :
بَعْدَ ذَاكَ ^(٢) . قَالَ الشَّاعِرُ :

٣٩ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ ^(٣)

(١) " غالباً تأتي بصفة الأمر من أجل الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم يختص بالأمر ؛ لأن الأمر يستغنى فيه - غالباً - عن ذكر أفعالها بشواهد الحال ، كقولك : لمن رأيت قد أسرع رجلاً أو سدد سهماً ، زيدا أو عمراً ، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : اطعن أو ارم ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه ، والخبر ليس كالأمر في ذلك ؛ لذلك قلَّ استعمال هذه الأسماء في الخبر وكثر استعمالها في الأمر " .
انظر المرتجل ٢٥٠ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، ٣٥٠ .

(٢) انظر المقتصد ٥٧٤/١

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٩٦٥/٢ ، وشرحه لإسماعيل الصاوي ٤٧٩/١ ، ورواية الديوان :

فَأَيْهَاتَ أَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَأَيْهَاتَ وَصَلُ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ
وهو من شواهد الإيصال ^{٨٦٦} ، والمرتجل ٢٥٤ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والهمع ١١١/٢ ، والدرر ١٤٥/٢ ، وشرح الحماسة للرزوقي ١٠٠١/٢ .

والعقيق : هو في الأصل كل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأنهره ووسعه ، وسمي به أماكن كثيرة في بلاد العرب .
والشاهد فيه مجيء " هيهات " اسم فعل ماض بمعنى " بعد " ، ورفع " العقيق " ، و " خل " على الفاعلية .

وَلَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ "بَعْدَ" هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ يُرَادُ اسْتِعْبَادُ ^(١) أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَأَنْ يُوْصَلَ إِلَى الشَّيْءِ ، فَلَا يُقَالُ : "هِيَ هَاتِ مَنِّي زَيْدٌ" بِمَعْنَى : بَعْدَ مَنِّي بَعْدَ أَنْ كَانَ جَالِسًا بِالْقُرْبِ مِنِّي .

[شَتَّانَ]

وَأَمَّا (شَتَّانَ) فَاسْمٌ لِـ "افْتَرَقَ" ، وَيَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ كَمَا يُوجِبُهُ مَعْنَى "افْتَرَقَ" ^(٢) ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَكْثَرِ مُقَحَّمًا فِيهِ "مَا" كَقَوْلِهِمْ : "شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو" ^(٣) . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "شَتَّانَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو" فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ "بَيْنَ" ظَرْفٌ ^(٤) ، وَالْمَجِيءُ

(١) فِي النُّسخة "اسْتِعْبَادٌ" تَحْرِيفٌ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٣٧/٤ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٧٤/٢ .

(٣) وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو عَنْ بَعْضِ الْأَقْرَابِ ، "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَمَعَنَا مِنْ شَتَّى" ، وَشَتَّانَ مَا هُمَا ، وَشَتَّانَ مَا عَمْرُو وَأَخُوهُ ، أَيْ بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا .

انْظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ ٢٨١ ، ٣٧٦ ، وَالصَّحَاحَ وَالتَّاجَ (شَتَّى) .

(٤) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ "بَيْنَهُمَا" فَنُصِبَ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ وَيُضْمَرُ "مَا" كَأَنَّهُ يَقُولُ شَتَّى الَّذِي بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ * . انْظُرْ التَّاجَ وَالتَّهْذِيبَ (شَتَّى) .

بِالظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ مُحَالٌ، فَإِذَا قِيلَ : " شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا " (١) كَانَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى الظَّاهِرِ، لِأَنَّ " مَا " تَكُونُ بِمَعْنَى " الَّذِي "، إِذَا قُلْتَ : " شَتَّانَ الَّذِي بَيْنَهُمَا " كُنْتَ قَدْ أَعْطَيْتَهُ فَاعِلًا وَاحِدًا وَ [هُوَ] (٢) يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى " اِخْتَلَفَا الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنْ الْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي " وَلَيْسَ بِالْبَيِّنِّ .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاِفْتِرَاقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يُرَادُ اِفْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْأَخْلَاقِ وَالصِّفَاتِ وَالْمَعَانِي، (٣)

(١) وهذا الوجه أنكره الأصمعي ووجهه أن " شتان " ناب عن فعل تقديره تفرق وتباعد، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعليْن؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد والقياس لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما من الآخر، ولو قال " شتان زيداً وعمرو " لم يجز لأن " أو " واحد لا أحد الشيئين والافتراق لا يكون من واحد .

انظر شرح المفصل ٣٨/٤، والعوامل المائة ٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ٧٤/٢ .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام . انظر العوامل المائة ٢٧٨ .

(٣) أطلق الجمهور معنى الافتراق، وقيده الزمخشري في المعاني والأحوال . انظر المفصل ١٦١، وشرحه لابن يعيش ٦٨/٤، وشرح التصريح ١٩٦/٢ .

كَمَا قَالَ :

٤٠ - شَتَان بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ حَيَّ أَمَاتَ وَمَيِّتٌ أَحْيَانِي (١)

/ وَكَأَمَّا قَالَ :

٤١ - شَتَان مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ (٢)
أَرَادَ أَنَّهُ يَرْكَبُ الْمَفَاوِزَ وَيَتَجَشَّمُ أَعْبَاءَ السَّفَرِ وَ"حَيَّانُ" مُشْتَغِلٌ
بِالشُّرْبِ وَاللَّهُوِ .

(١) البيت لمخيم الراسبي في الورقة لأبي عبدالله بن الجراح ٩٩ ،
وهو في الخزانة ٢٩٨/٦ غير منسوب ، والمحمدان : محمد بن
نصور بن زياد ، ومحمد بن يحيى بن خالد .

والشاهد فيه قوله " شتان بين محمد ومحمد " حيث جاء
" شتان " اسم فعل ماض بمعنى " افترق " ويراد الافتراق بين
المحمدين في الصفات والمعاني ، ولم يقم بين " شتان " وفاعله
" ما " .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ١٩٢ ، وهو في إصلاح المنطق ٢٨٢ ،
والمقتصد ٥٧٥/١ ، والمفصل ١٦٢ ، وشرحه لابن يعيش ٣٧/٤ ،
٦٨ ، والمقرب ١٣٣/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٣ ، والاقتضاب
للبيهقي ٢٤٣/٣ ، والمخصص ٨٦/١٤ ، واللسان والتأج
(شتت) ، وقد جاء في النسخة (جابري) بإشباع الراء المكسرة .
والكُور : الرَّحْل الذي يوضع فوق الناقة ليركب عليه ، وحَيَّان وجابر
رجلان من بني حنيفة .

والشاهد فيه قوله " شتان ما يومي ويوم حيان " حيث استعمل
" شتان " اسم فعل ماض بمعنى " افترق " ورفع به فاعلاً كما كان
يرفعه بـ " افترق " نفسه ، وزاد " ما " بين اسم الفعل وفاعله .

فَإِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُذَكَرَ " شَتَّانَ " حَيْثُ يُرَادُ افْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ
عَنِ الْمَكَانِ وَتَبَايُنُ الشَّخْصَيْنِ ^(١) فِي الْمَوْضِعِ ، فَلَا يُقَالُ : " شَتَّانَ
زَيْدٍ وَعَمْرٍو عَنْ الْمَجْلِسِ " .

[أَفٍّ ، أَوْهَ ، وَاهَاً ، وَيَّ]

(٢)
وَمِمَّا جَاءَ اسْمًا لِلْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ قَوْلُهُمْ : (أَفٍّ) [وَ]
هُوَ اسْمٌ لـ " أَتَضَجَّرُ " ، وَ (أَوْهَ) اسْمٌ لـ " أَتَأَلَّمُ " ^(٣) ، وَ (وَاهَاً)
اسْمٌ ^(٤) لـ " أَتَعْجَبُ " . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَاهَاً لِرِيًّا ثُمَّ وَاهَاً وَاهَاً - ٤٢ -

يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَاً
يُثْمَنُ نُرُضِي بِهِ أَبَاهَاً ^(٥)

(١) في النسخة " الشخيص " تحريف صوابه ما أثبت .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٨/٤ .

(٤) في النسخة " اسما " صوابه ما أثبت .

(٥) الأبيات لأبي النجم العجلي - وهو راجز اسلامي - (ترجمته

في طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠) ،

والأبيات في ديوانه ٢٢٧ ورواية الديوان :

* يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَاً *

وانظر إصلاح المنطق ٢٩١ ، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢ ، وشرح شواهد

المغني ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٤ ، والخزانة ٤٥٥/٧ ،

وشرح التصريح ١٩٧/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٣/٢ ،

الشاهد فيه مجي " واهاً " اسم فعل مضارع بمعنى " أعجب " .

- (١) وَ (وَيَ) اسْمٌ لـ " اَتَعَجَبُ " ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَجَّبُ مُنْكَرٍ أَوْ مُتَنَدِّمٍ
أَوْ مُتَنَبِّهِ لِأَمْرٍ قَدْ غَفَلَ عَنْهُ وَغَلَطَ فِيهِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَيْتُ الْكِتَابِ :
- ٤٣- سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَا مَا لِي قَلِيلًا ، قَدْ جِئْتَانِي بِمُنْكَرٍ
وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحْدُ - جَبَّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشَ ضَرٍّ (٢)
- وَعَلَى ذَلِكَ فَسَّرَ الْخَلِيلُ (٣) قَوْلَهُ تَعَالَى : * وَيَ كَأَنَّ اللَّهَ
يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ
بَيْنَا وَيَكَاثَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ * (٤) ، قَالَ : " وَيَ " مَفْصُولَةٌ مِنْ " كَأَنَّ " ،

- (١) انظر شرح المفصل ٥٧٦/٤ .
- (٢) البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل ، وهما في الكتاب ١٥٥/٢ ،
والخزانة ٤٠٤/٦ ، ٤١٠ ، والخصائص ٤١/٣ ، ١٦٩ ، وشرح
أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٣ ، والهمع ١٠٦/٢ ، وشرح
شواهد المعنى ٧٨٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ .
- والشاهد فيه : " وَيَ كَأَنَّ " على أنها مركبة عند الخليل
وسيبويه من " وَيَ " للتنبيه ، و " كَأَنَّ " المخففة من الثقيلة ،
ومعناها القطع واليقين لا التشبيه .
- (٣) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأدي ، إمام
اللغة والنحو والعروض وشهرته تغني عن التعريف به ، مات سنة
١٧٠ هـ وقيل ١٧٥ هـ .
- انظر ترجمته في نزهة الألباء ٤٥ ، وطبقات الزبيدي ٤٧ ، والاعلام
٣٦٣/١ ، وطبقات القراء ٢٧٥/١ ، وشذرات الذهب ٢٧٥/١ .
- (٤) سورة القصص : ٨٢ .

وَالْمَعْنَى وَفَعَّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ تَنَبَّهُوا فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِمْ (١) ، أَوْ نَبَّهُوا
فَقِيلَ لَهُمْ : أَمَا يُشَبِّهُهُ / أَنْ يَكُونَ ذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا .
وَتَلَحَّقَ الْكَافُ فَيُقَالُ " وَيَكَّ " (٢) كَقَوْلِهِ :

٤٤ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا
(٣) قَوْلَ الْفُؤَارِسِ وَيَكَّ عَنَتْرَ أَقْصَدِمِ

وَفِي هَذَا أَمْرٌ خَفِيٌّ ، وَهَوَانُكَ لَوْ أَتَيْتَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
بِالْفِعْلِ الَّذِي تَقُولُ إِنَّهُ اسْمٌ لَهُ فَقُلْتَ مَكَانَ " أَفٍّ " أَتَضَجُّرُ ، وَمَكَانَ
" أَوْهٍ " أَتَأَلَّمُ ، وَمَكَانَ " وَاهَا " أَتَعْجَبُ ، وَمَكَانَ " وَيَّ " أَتَعْجَبُ
أَوْ أَتَنْدَمُ لَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ خَبَرًا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ صَدَقْتَ أَوْ كَذَبْتَ . وَإِذَا
ذَكَرْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ الصِّفَةِ فِي نَفْسِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ :
" أَفٍّ " دَلَّتْ عَلَى أَنَّكَ قَدْ ضَجَرْتَ ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ لَكَ صَدَقْتَ
أَوْ كَذَبْتَ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبَاقِي .

(١) فِي النسخة " عَلَيْهِمْ " وَالصواب ما أثبت ، انظر قول الخليل فِي
الكتاب ١٥٤/٢ .

(٢) " وزعم الكسائي أَنَّ وَيَكَّ مَحذُوفَةٌ مِنْ وَيَكَّ ، فَالْكَافُ عَلَى قَوْلِهِ
ضَمِيرٌ مُجْرُورٌ ، انظر البحر المحيط ١٣٥/٧ ، والجني الداني
٣٤٧ ، وشرح المفصل ٢٨/٤ .

(٣) البيت لعنترة بن شداد العبسي فِي ديوانه ٢١٩ ، ورواية الديوان :
..... وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلَ الْفُؤَارِسِ وَيَكَّ عَنَتْرَ قَدِّمِ

وهو من شواهد المحتسب ١٦/١ ، والأُمالي الشجرية ٦/٢ ،
والجني الداني ٣٤٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٠/٤ ،
والخزانة ٤٢١/٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٨١/١ ، ٧٨٧/٢ ،
والشاهد فِيهِ قَوْلُهُ : " وَيَكَّ " حَيْثُ دَخَلَتْ عَلَى " وَيَّ " كَافُ الْخَطَابِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُسَمَّ بِهَا أَفْعَالُ الْأَمْرِ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي
الْغَائِبِ، فَلَا يُقَالُ : " رُوِيَ عَمْرٍو زَيْدًا " عَلَى مَعْنَى لِيُْمِهِلْ عَمْرٍو
زَيْدًا. وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : " عَلَيْهِ زَيْدًا " بِمَعْنَى لِيَلْزَمَ زَيْدًا، وَقَدْ جَاءَ
ذَلِكَ فِي الشُّذُوزِ، حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " (١) أَيْ
لِيَلْزَمَ رَجُلًا وَلِيَقْصِدَ رَجُلًا غَيْرِي.

وَ(إِلَيْكَ) بِمَعْنَى " تَنَحَّ "، يَقُولُونَ : " إِلَيْكَ عَنِّي " أَيْ تَنَحَّ
عَنِّي (٢).

ثُمَّ إِنَّ تَسْمِيَتَهُمْ هَذِهِ الْكَلِمَ أَسْمَاءٌ وَعَدَّهُمْ لَهَا فِي الْأَسْمَاءِ أَمْرٌ
مُشْكِلٌ، لِأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ فَكَيْفَ تَكُونُ أَسْمَاءً؟ وَإِنَّ النَّاسَ
يَقُولُونَ فِي هَذَا أَقْوَالَ تَخْرُجُ بِهِمْ إِلَى أَنْ يُبْطَلُوا أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا حَقِيقَةٌ
لَهَا كَأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَسْمَاءً.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٥٠/١ "حدثني من سمعه أن بعضهم
قال : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي . وهذا قليل شبهوه بالفعل ".

انظر المقتضب ٢٨٠/٣، والجمل للزجاجي ٢٤٤، والإنصاف
١٦١/١.

(٢) انظر الهمع ١٢٤/٥.

(٣) هل أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءُ أَوْ أَفْعَالُ أَوْ شَيْءٌ غَيْرُهُمَا ؟ هــ
مسألة خلافية بين النحاة، فالهضريون يرونها أَسْمَاءً قامت مقام
الأَفْعَالِ في العمل، والكوفيون يرونها أَفْعَالًا لدلالاتها على
الحدث والزمان، أما أبو جعفر بن صابر فزعم أنها قسمان رابعان
رائدان على أقسام الكلمة الثلاثة وسماه الخالفة ".

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٧٥/٤، والهمع ١١٩/٥-١٢١.

” فَصْلٌ ”

/ (حَبْدًا) اختلفوا فيه ، فالأقرب بما قالوا : أَنَّ ” حَبَّ ” ١/٦٣
فَعِلُّ عَلَى تَقْدِيرِ ” حَبَبَ ” ، وَ ” ذَا ” فاعِلٌ لَهُ ، وَأَنَّهُ خُلِعَ مِنْهُ مَعْنَى
الْإِشَارَةِ (١) وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ” الشَّيْءُ ” ، فَإِذَا قُلْتَ : ” حَبْدًا
زَيْدٌ ” كَأَنَّكَ (٢) قُلْتَ : ” حَبَّ الشَّيْءِ زَيْدٌ ” ، فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا
يَكُونُ حُكْمَ ” نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ ” . وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ جَارٍ مَجْرَى
المَعْرِفَةِ ، فَلَوْ قُلْتَ : ” حَبْدًا رَجُلٌ ” وَسَكَتَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ، فَإِنْ اجْتَمَعَ
مَعْرِفَةٌ وَنَكِيرَةٌ نَصَبَ النُّكْرَةَ الْبَتَّةَ وَرَفَعَ المَعْرِفَةَ (٣) ، كَقَوْلِكَ : ” حَبْدًا
رَجُلًا زَيْدٌ ” .

وَقَدْ يَدْخُلُ ” مِنْ ” عَلَى النُّكْرَةِ فَيَقَالُ : ” حَبْدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ ” ،
كَمَا قَالَ :

٤٥ - يَا حَبْدًا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ
(٤) وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا .

- (١) ” وَقِيلَ : إِنْ تَرَكِبَ ” حَبَّ ” مَعَ ” ذَا ” أَزَالَ فَعْلِيَّةَ ” حَبَّ ” لِأَنَّ
الاسْمَ أَقْوَى ، وَقِيلَ التَّرَكِيبُ أَزَالَ اسْمِيَّةَ ” ذَا ” لِأَنَّ الْفِعْلَ
هُوَ الْمَقْدَمُ فَالْغَلْبَةُ لَهُ ” . انظر الخلاف في توضيح المقاصد
للمرادی ١٠٨/٣ ، وشرح الكافية ٣١٨/٢ ، وأسرار العربية ١٠٧ .
(٢) في النسخة ” وَكَأَنَّكَ ” وَالْأَوَّلَى - في نظري - إسقاط الواو .
(٣) انظر الجمل للزجاجي ١١٠ .
(٤) البيت من قصيدة طويلة لجريريه جوبها الأخطل .
وهو في ديوانه ١٦٥/١ ، وشرحه لإسماعيل الصاوي ١/٥٩٦ ،

"فصل"

[في الإضافة]

إِنَّمَا جَعَلْنَا الْأَصْلَ فِي الْجَرِّ الْحَرْفَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْرُ اسْمٌ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى حَرْفٍ كَ " الَّلَامِ وَمِنْ " (١) ، وَلَيْسَ هَا هُنَا اسْمٌ أَضِيفَ لَيْسَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مَعْنَى حَرْفٍ جَرٍّ .

ثُمَّ إِنَّ لِلْإِضَافَةِ (٢) حُكْمًا فِي اللَّفْظِ وَحُكْمًا فِي الْمَعْنَى . فَحُكْمُهَا فِي اللَّفْظِ جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَحَذْفُ التَّنْوِينِ وَنُونِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مِنَ الْمُضَافِ ، (٣) وَيَكُونُ الْمُضَافُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَبَدًا فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا

==== والمقرب ٧٠ / ١ ، والجمل للزجاجي ١١٠ ، وشواهد التوضيح

والتصحيح ٨ ، وأسرار العربية ١١١ ، والهمع ٨٨ / ٢ ، وشرح

أبيات مغني اللبيب ١٨٦ / ٧ ، والدرر ١١٥ / ٢ .

والشاهد فيه دخول " مِنْ " على نكرة وهو " جبل " .

(١) وذلك نحو " غلام زيد " وتقديره : غلامٌ لزيد ، ونحو

" ثوبٌ صوفٍ " وتقديره : ثوبٌ من صوف ، وسيأتي بيان ذلك .

انظر شرح المفصل ١١٩ / ٢ .

(٢) في النسخة " الإضافة " والصواب ما أثبت .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادى ٢٤٠ / ٢ ، وشرح ابن عقيل على

اللفية ٤٣ / ٣ .

قلت : " غلامُ زيدٍ " كَانَ يَمْنُزِلُهُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ " فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فَاعِدَةٌ حَتَّى تَضُمَّ إِلَيْهِ اسْمًا آخَرَ أَوْ فِعْلًا ، فَتَقُولَ : " غُلَامُ زَيْدٍ حَاضِرٌ " وَ " جَاءَ نِي غُلَامُ زَيْدٍ " .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ الْبَتَّةَ ، / وَلَا الْفَصْلُ ٦٣/ب بَيْنَهُمَا .

أَمَّا التَّقْدِيمُ فَلَا يَكُونُ بِوَجْهِ ، وَأَمَّا الْفَصْلُ فَقَدْ يَجِيءُ نَادِرًا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٦ - كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَّخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيِّجِ (١)

التَّقْدِيرُ : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَّخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيِّجِ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا .

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢ .

وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، والإنصاف ٤٣٣/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣/٣ ، والضمير في " إيغالهن " للإبل ، والإيغال : المضي والإبعاد ، والأواخر : جمع آخره وهي من الرّحل : عودٌ في آخره ليستند إليه الراكب ، والميس : شجرة يتخذ منه الرّحال ، والفراريج : جمع فروج وهو صفار الدجاج ، ويروى : إنقاض الفراريج ، وهو تصويتها .

والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور وهو " من إيغالهن بنا " بين المضاف والمضاف إليه وهو أصوات أواخر " ، وانظر الكتاب ١٧٩/١ تحقيق عبد السلام هارون

وَهَذَا الْفَصْلُ يَكُونُ بِالظَّرْفِ كَذَلِكَ جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ ، وَمِنْهُ بَيَّتُ
الْحَمَاسَةَ :

٤٧ - * هُمَا أَخَوَانِي الْحَيَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ * (١)

وَأَمَّا الْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي شِعْرِ ضَعِيفٍ ، كَقَوْلِهِ :
٤٨ - فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجٍّ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ (٢)

(١) البيت لعمره الخشعية كما في الحماسة لأبي تمام ٥٣٧/١ ،
وشرحها للمرزوقي ١٠٨٣/٣ ، والتبريزي ٦١/٣ ، والرواية فيها :
" الحرب " بدل " الحي " ، وقيل : هو لععبعة بن قيس بن شعلبة ،
وقيل : لدردنا بنت عبعة ، وعجز البيت :

* إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبِوءَ قَدَعَاهُمَا *

وهو من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس
٤٤ ، وفوائد أبي زيد ١١٦ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج
٦٨١/٢ ، وشرح الشافية الكافية لابن مالك ٤٠٦/١ .

والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور وهو " في الحي " بين
المضاف والمضاف إليه وهما " أخوا من " والجار والمجرور يسمى
ظرفاً .

(٢) لم أقف له على نسبه ، وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢ ، وشرح المفصل
١٩/٣ والمقرب ٥٤/١ ، والبحر المحييط ٢٢٩/٤ ،
وشرح الأشموني ٥٠٨/٣ ، والخزانة ٤١٥/٤ ، وشرح أبيات
مفني اللبيب ٣٣٤/٦ .

وزججتها : طعننها بالزُّجِّ ، والزُّجُّ : الحديد التي تتركب
في أسفل الرمح ، والمزجة : الرمح القصير ، والقلوص : الناقصة
الشابة ، وأبومزادة : كنية رجل .

والشاهد فيه : الفصل بالمفعول وهو " القلوص " بين المضاف
والمضاف إليه وهو " زجَّ أبي مزاده " .

- (١) أَرَادَ : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ . وَعَلَى هَذَا بَنَى ابْنُ عَامِرٍ (١)
 فِي قِرَاءَتِهِ : * وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ * (٢)
 بِنَصْبِ "الْأَوْلَادِ" وَجَرَّ "الشُّرَكَاءِ" ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، أحد التابعين وإمام أهل الشام في القراءة ، أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه . توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ (ترجمته في طبقات القراءة ١/٤٢٣) .

(٢) سورة الأنعام : ١٣٧ .
 وقراءة ابن عامر " زَيْنَ " بضم الزاي ، و " قَتْلُ " بضم اللام ، و " أَوْلَادَهُمْ " بالنصب ، و " شركائهم " بالخفض ، انظر السبعة لابن مجاهد ٢٧٠ ، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٧ ، والإقناع في القراءات ٢/٦٤٤ ، وقد أنكر الزمخشري هذه القراءة وردَّ عليه أبوحيان وغيره . وقال في توجيه هذه القراءة في البحر المحيط ٤/٢٢٩ " وقرأ ابن عامر كذلك . . . إلا أنه نصب " أَوْلَادَهُمْ " وجر " شركائهم " فَصَلَ بين المصدر المضاف إلى الفاعل [والفاعل] بالمفعول ، وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين بمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم - ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى الغربي الصريح المحض وهو " ابن عامر " الآخذ عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات .

وَأَمَّا حُكْمُ الْإِضَافَةِ فِي الْمَعْنَى فَهُوَ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِبُ مِنَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِصَ ^(١) ، فَالتَّعْرِيفُ كَقَوْلِكَ : " غُلَامٌ زَيْدٌ "
 تَقُولُ: جَاءَنِي [غُلَامٌ] ^(٢) فَيَكُونُ نَكْرَةً لَا يَخْتَصُّ وَاحِدًا دُونَ وَاحِدٍ ، فَإِذَا
 قُلْتَ : " غُلَامٌ زَيْدٌ " دَلَّ عَلَى غُلَامٍ بِعَيْنِهِ بِحَيْثُ تَضَعُ الْيَدَ عَلَيْهِ .
 وَأَمَّا التَّخْصِصُ فَكَقَوْلِكَ : " رَاكِبٌ فَرَسٍ " ، إِذَا قُلْتَ : " رَاكِبٌ "
 صَلَحَ لِجَمِيعِ الرُّكَبَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " رَاكِبٌ فَرَسٍ " تَخَصَّصَ وَصَارَ
 لَا يَصْلُحُ لِكُلِّ رَاكِبٍ ^(٣) ، وَمَعْنَى التَّخْصِصِ أَبَدًا هُوَ أَنْ يُنْقَضَ
 مِنْ عُمُومِ الْإِسْمِ .

ثُمَّ الْغَالِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " اللَّامِ " وَ " مِنْ " .
 فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " اللَّامِ " / لَمْ يَقَعْ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ، ٦٤/أ
 وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " مِنْ " وَقَعَ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ^(٤) .
 تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَهَابُ سَاجٍ " فَالْخَاتَمُ
 فِضَّةٌ وَالْهَابُ سَاجٌ ^(٥) . وَإِذَا قُلْتَ : " غُلَامٌ زَيْدٌ " لَمْ يَكُنْ

(١) الكتاب ٢٩٥/٣ ، والإيضاح ص ٢٦٧-٢٦٨ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتصد ٨٧٢/٢ .

(٣) انظر المقتصد ٨٧٢/٢ .

(٤) يعني كان المضاف إليه جنسا للمضاف . انظر المقتصد ٨٨١/٢ ،

وتوضيح المقاصد للمرادى ٢٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية

٤٣/٣ .

(٥) فالمضاف إليه هنا من جنس المضاف ، وليس هذا بمطرود ، وسينبه

عليه الجرجاني قريبا .

" زَيْدٌ " الْفُلَامُ ، فَهَذَا هُوَ الْكَثَرُ (١) . وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا إِضَافَتُهُ
يَعْنَى " مِنْ " مَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ،
وَذَلِكَ إِضَافَةُ الْبَعْضِ (٢) إِلَى الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ بَعْضُ الْقَوْمِ " .
لَمْ يَقَعْ اسْمُ " الْقَوْمِ " عَلَى " الْبَعْضِ " ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَحَدُهُمْ " .
لَمْ يَكُنِ الْمُضْمَرُونَ " الْوَاحِدَ " (٣) .

(١) انظر المقتصد ٢/٨٨١ .

(٢) كل وبعض من الأسماء اللازمة للإضافة ، وإن أفردت كان معناها
على الإضافة ؛ ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها .
انظر شرح الفصل ٢/١٢٩ ، والمهمع ٤/٢٨٦ .
واستعمل الزجاجي بعضاً بالألف واللام فقال : وإنما قلنا
البعض والكل مجازاً ، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو
في الحقيقة غير جائز يعني أن هذا الاسم لا ينفصل —
الإضافة . قال أبو حاتم : قلت للأصمعي " رأيت في كتاب
ابن المقفع : العلم كثير ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل ،
فأنكره أشد الإنكار وقال : الألف واللام لا يدخلان في بعض
وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام . وفي القرآن العزيز * وكل
آتوه دأخريين . قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض
، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة
علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . وقال
الأزهري : النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل ،
وإن أباه الأصمعي " عن اللسان (بعض) .

(٣) يعني لا يكون الضمير " هم " هو معنى " الواحد " .

وَقَدْ تَجِيءُ الْإِضَافَةُ فِي النَّادِرِ عَلَى مَعْنَى حَرْفِ جَرِّ سِيَّوَى
 "الَلَامِ، وَمِنْ" (١) فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "هُوَ ثَبَتُ الْغَدْرِ" ،
 الْمَعْنَى : هُوَ ثَبَتُ فِي الْغَدْرِ (٢) ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَعْتَرُ الْإِنْسَانُ
 فِيهِ (٣) ، يُرَادُ : أَنَّهُ لَا يَعْيَى بِالْأُمُورِ الصَّعْبَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُهُمْ :

٤٩ - * قَتَلَى الطَّفَّ * (٤)

الْمَعْنَى : الْقَوْمُ الَّذِينَ قُتِلُوا بِالطَّفِّ ، وَكَذَلِكَ "عَرَبُ الْعِرَاقِ ،
 وَعَرَبُ الشَّامِ" ، الْمَعْنَى : الْعَرَبُ الَّذِينَ يُقِيمُونَ بِالْعِرَاقِ وَالَّذِينَ
 يُقِيمُونَ بِالشَّامِ .

(١) مذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من" ، واللام "وعند
 جد القاهرة تأتي الإضافة بمعنى اللام ، وَمِنْ ، وَفِي ، وَالْبَاءُ
 كما في "قتلى الطف" ، وعرب الشام "انظر توضيح المقاصد
 للمرادي ٢/٢٤٢ .

(٢) في النسخة "العذر" تصحيف ، والصواب ما أثبت . انظر
 اللسان (غدر) .

(٣) (الغدر : الأرض الرخوة ذات الحجرة والجرفة والخافيق المتعادية)
 اللسان (غدر) ، وانظر شرح المفصل ٢/١١٩ .

(٤) هكذا في النسخة ، وما ذكره الجرجاني هنا جزء من بيت مشهور

وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَتَلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ
 وَالطَّفُّ : أَرْضٌ مِنْ ضَاحِيَةِ الْكُوفَةِ ، وَفِيهَا كَانَ مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ بْنِ
 عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انظر معجم البلدان ٤/٩٦ ، ومعجم
 ما استعجم ٣/٨٩١ .

===

" فَصْل "

[في تمييز الأعداد المبهمة]

الأعداد المبهمة : تحتل الأجناس المختلفة فتحتاج إليك
إلى ذكر الجنس الذي يقصد بها إليه (١) ، ولا بدّ ذلك المميزين
إعراب ، وقد جعلوا إعرابه الجر والنصب ، ثم خصوا كل باب من
الأعداد / بضرب من ذلك . فالثلاثة إلى العشرة
تُميّز بإضافة إلى جمع ، كقولك : " ثلاثة أبواب ، وخمس نسوة ، وعشرة
غلة " ، ومن شرط ذلك الجمع أن يكون من عقود القلة التي هي
(أفعل ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة) (٢) إذا وجد ذلك . فلا

====
والبيت مختلف في نسبه ، فقل : هو لأبي دهب الجمحي وهو
في ديوانه ٦٠-٦٢ ، وقيل : هو لسليمان بن قتة يرثي الحسين
ابن علي رضي الله عنهما .
انظر الكامل ١/١٣١ ، وحماسة أبي تمام ١/٤٧٦ ، وشرحها
للمرزوقي ٩٦١ ، والتبريزي ٣/١٣ ، ومعجم البلدان ٤/٣٦ ،
ومعجم ما استعجم ٣/٨٩١ ، والتاج (طغف) .

والشاهد فيه أن الإضافة في " قتل الطف " بمعنى " الباء "
أي قتل بالطف ، ولم أر من ذكر هذا سوى الجرجاني .

(١) انظر المقتصد ٢/٧٢٩ .

(٢) المصدر السابق ٢/٧٢٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/٦٨٠ .

يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ "أَرْبَعَةُ غِلْمَانٍ" ، لِأَنَّ مَعَكَ عَقْدُ الْقِلَّةِ الَّذِي هُوَ
"الْغِلْمَةُ" ، كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : "أَرْبَعُ نِسَاءٍ" وَعَقْدُ الْقِلَّةِ
- هُوَ "النِّسْوَةُ" - مَوْجُودٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْإِسْمِ عَقْدُ قِلَّةٍ جَازِحِينَغْنِذِ
أَنْ يُضَافَ إِلَى عُقُودِ الْكَثَرَةِ (١) ، تَقُولُ : "أَرْبَعَةُ شُسُوعٍ" (٢) ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ فِي جَمْعِ "شُسُوعٍ" عَقْدُ قِلَّةٍ .

فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ كَانَ التَّمْيِيزُ بِاسْمِ مُفْرَدٍ نَكْرَةً ، كَقَوْلِكَ :
"أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا" مَنْصُوبٍ (٣) ، وَهَكَذَا إِلَى [تِسْعَةٍ وَ] (٤)
تِسْعِينَ دِرْهَمًا فَإِذَا بَلَغَتِ الْمِائَةَ كَانَ التَّمْيِيزُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِكَ :
"مِائَةُ دِرْهَمٍ ، وَأَلْفٌ دِرْهَمٍ" ، وَكَذَلِكَ تَضْعِيفُهُمَا نَحْوَ "مِائَتَا دِرْهَمٍ
وَأَلْفًا دِرْهَمٍ" (٥) .

(١) انظر المقتصد ٧٢٩/٢ فمابعد ها .

(٢) الشسوع : جمع شسع ، وشسع النعل : رِجَالُهَا الَّذِي يُشَدُّ

إِلَى زِمَامِهَا ، وَالزِّمَامُ : السِّيرُ الَّذِي يَعْقُدُ فِيهِ الشَّعْصَعُ ، وَالْجَمْعُ
شُسُوعٌ . اللَّسَانُ (شسع) .

(٣) كَذَا فِي النِّسْخَةِ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ "كَانَ التَّمْيِيزُ بِاسْمِ مُفْرَدٍ نَكْرَةً
مَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا" . انظر المقتصد ٧٣١/٢ .

(٤) فِي النِّسْخَةِ إِلَى "تِسْعِينَ" وَصَوَابُهُ مَا أُثْبِتَ مِنَ الْعَوَامِلِ الْمِائَةِ
١٠٤ ، وَالْمَجْمُوعُ ٧٥/٤ .

(٥) انظر المقتصد ٧٣٣/٢ ، وَالْعَوَامِلُ الْمِائَةُ ١٠٤ ، وَشَرَحَ ابْنُ
عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٦٩/٤ .

"فَصْلٌ"

[فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ]

(مَن) قَدْ ضُمِّنَتْ مَعْنَى " إِنْ " لِلْجَزَاءِ كَمَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى
الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِمْ : " مَنَ عِنْدَكَ ؟ " ، وَلَمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى " إِنْ "
عَمَلٌ عَلَيْهَا ، فَقُلْتُ " مَنَ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ " كَمَا تَقُولُ : إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ
أَكْرَمُهُ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " فِي جَعْلِهِ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ مُقْتَضِيًا لِلْفِعْلِ
الْآخِرِ ، إِلَّا أَنَّ (مَنَ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَا يَعْقِلُ ^(١) ، فَإِذَا قُلْتُ :
" مَنَ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ " كُنْتُ جَعَلْتُ الْإِتْيَانَ مِنْ أَيْ آتٍ كَانَ مِنْ جَمِيعِ الْإِنْسَانِ
مُوجِبًا مِنْكَ الْإِكْرَامَ لَهُ ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى .

/ وَأَمَّا مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا ، ١٥/أ
وَلَا يَكُونُ فَاعِلًا ، إِنَّمَا يَكُونُ ضَمِيرُهُ الْفَاعِلَ .

فَيَسْأَلُ كَوْنَهُ مُبْتَدَأً هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا ، لِأَنَّ " مَنَ يَأْتِنِي " مُبْتَدَأٌ ،
وَقَوْلُكَ " أَكْرَمُهُ " خَبَرٌ لَهُ مَعَ الشَّرْطِ ^(٢) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا مَعَ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ
لَا يَنْقَطِعُ عَنِ الشَّرْطِ ، فَالْجُمْلَتَانِ مِنْهُمَا تَجْرِيَانِ مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ،

(١) انظر شرح المفصل ٤٢/٧ ، والفاخر لوحه / ٢٠٤ أ ، والمرتبجل ٢٦٩ .

(٢) في هذه المسألة خلاف ، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجزاء
خبر للمبتدأ مع الشرط ، وذهب آخرون إلى أن فعل الشرط وحده
هو الخبر وفيه ضميرها .

انظر المرتجل ٢٦٩ ، والهمع ٣٤١ / ٤ ، والفاخر لوحه / ٢٠٥ ب .

فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ " كَانَ مَجْمُوعُ هَذَا الْكَلَامِ خَبَرًا
عَنْ " زَيْدٍ " .

وَمِثَالُ كَوْنِهِ مَفْعُولًا قَوْلُكَ : " مَنْ تُكْرِمُ أَكْرِمَ " تَقْدِيرُهُ : إِنْ زَيْدًا
تُكْرِمُ أَكْرِمَ .^(١)

وَمِثَالُ كَوْنِهِ مَجْرُورًا قَوْلُكَ : " بِمَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ " بِمَعْنَى : أَنْزِلْ بِهِ ،
ثُمَّ يُحْدَفُ ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : " غُلَامٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبْ " ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
إِنْ يَضْرِبُ غُلَامٌ زَيْدٍ أَضْرِبْ وَإِنْ يَضْرِبُ غُلَامٌ عَمْرٍو أَضْرِبْ " ، ثُمَّ هَكَذَا ، فـ " مَنْ "
مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَيْهِ .

[م]

وَأَمَّا (مَا) فَيَكُونُ لِمَا لَا يَعْقِلُ^(٢) ، وَهُوَ أَيْضًا ضَمَّنَ مَعْنَى
" إِنْ " ، كَمَا ضَمَّنَ مَعْنَى الاستِفْهَامِ فِي قَوْلِهِمْ : " مَا عِنْدَكَ ؟ " يَعْنُونَ :
أَيُّ شَيْءٍ عِنْدَكَ ؟ تَقُولُ : " مَا تَصْنَعُ أَصْنَعْ " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعُ
أَصْنَعْ " مِثْلَ " إِنْ تَصْنَعْ هَذَا أَصْنَعْ ، وَإِنْ تَصْنَعْ ذَلِكَ أَصْنَعْ " ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : * مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا * .^(٣)

[أَى]

وَأَمَّا (أَى) فَيَكُونُ أَبَدًا وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ ، وَيَكُونُ
مِنْ جِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٤) ، تَقُولُ : " أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمُهُ " / فَيَكُونُ ٦٥/ب

(١) انظر الأصول في النحو ٢/١٥٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٤٢ ، والمرتل ٢٧١ .

(٣) سورة فاطر : ٢ ، وانظر الإيضاح ص ٣٧١ .

(٤) انظر شرح المفصل ٧/٤٤ .

وَاحِدًا مِنَ الَّذِينَ أَرَدْتَهُمْ بِ "هُم" ، وَإِذَا قُلْتَ : "أَيُّ فَرَسٍ تَرَكَبْتُ أَرْكَبُ" يَكُونُ "أَيُّ" وَاحِدًا مِنَ الْفَرَاسِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ يُتْرَكَ ذِكْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا دَلَّ الْحَالُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ : "أَيُّ" يَأْتِيهِ أَكْرَمُهُ " تُرِيدُ : وَاحِدًا مِنْ جَمَاعَةٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُمْ .

[أَيْنَ]

وَأَمَّا (أَيْنَ) فَظَرْفُ مَكَانٍ ، وَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَزَاءِ كَمَا تَضَمَّنَ مَعَانِي الاستِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : " أَيْنَ زَيْدٌ ؟ " تَقُولُ : " أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " إِنْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فِيهَا ، وَإِنْ تَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ أَكُنْ فِيهِ " وَهَكَذَا حَتَّى يَعْمَ الْأُمُكِنَةُ كُلُّهَا ، وَيُزَادُ " مَا " بَعْدَهُ [تَقُولُ] (١) " أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ " (٢) .

[مَتَى]

وَأَمَّا (مَتَى) فَظَرْفُ زَمَانٍ ، وَهُوَ كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي مَضَتْ فِي أَنَسِهِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا كَمَا يَكُونُ جَزَاءً ، تَقُولُ : " مَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجْ " تَقْدِيرُهُ (٣) قَوْلُكَ : إِنْ تَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْرُجْ ، وَإِنْ تَخْرُجَ يَوْمَ السَّبْتِ أَخْرُجْ ، وَهَكَذَا حَتَّى تَعْمَ الْأَزْمَنَةُ كُلُّهَا . (٤)

(١) إضافة ليلتئم بها الكلام .

(٢) انظر المقتصد ١١١٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٥/٢ .

(٣) في النسخة " تقديره تقدير قولك " والصواب ما أثبت .

(٤) انظر المقتصد ١١١٢/٢ .

[حَيْثَمَا]

وَأَمَّا (حَيْثَمَا) فَـ " حَيْثُ " ظَرْفُ مَكَانٍ ^(١) ، وَهُوَ مِنْ بَيْنِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ مَخْصُوصٌ بِأَن يُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا تُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ ^(٢) ، تَقُولُ : " جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ " كَمَا قُلْتَ : " خَرَجْتُ يَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ " ، وَلَا يَصْلُحُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَفْرُودِ ^(٣) ، وَهَذَا الَّذِي يَقُولُهُ النَّاسُ فِي نَحْوِ " هَذَا لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ " خَطَأٌ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ " مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ "

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١٠٧/٢

(٢) انظر المقتصد ١١١٤/٢ ، والمرتل ٢٧٣

(٣) هذا هو المشهور فيها ، وقد تضاف إلى المفرد نادراً كقوله :

ونطمعنهم تحت الكلى بعدد ضربهم ببيض المواضي حيث لى العمائم
وقوله :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا *

قال الرضي : " وإعرابها لغة فقمية ، وندرت إضافتها إلى مفرد ، قال : - أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا - وبعضهم يرفع " سَهِيلٌ " على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أى حَيْثُ سَهِيلٌ موجودٌ ، ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علّة البناء ، أى الإضافة إلى جملة ، والأشهر بقاءه على بناءه ، لشذوذ الإضافة إلى المفرد " انظر شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٥١/٣ ، واللسان (حيث) .

بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَيَكُونَ الْخَبَرُ مُضْمَرًا نَحْوُ : مِنْ حَيْثُ اللَّفْظَةُ
مُقْتَضِيَةً . وَإِنْ قَدْ / عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجَازَى بِـ "حَيْثُ" إِلَّا إِذَا ١/٦٦
كَانَ مَعَهُ "مَا" ، تَقُولُ : "حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ" وَلَا يَجُوزُ "حَيْثُ تَكُنْ"
أَكُنْ" ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنََّّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكْفُوهَا عَنْ الْإِضَافَةِ بِـ "مَا" ؛
لِأَنَّهَا لِلْكَافَةِ مِثْلُهَا فِي "إِنَّمَا" ، وَكَأَنَّمَا " ، وَإِنَّمَا وَجَبَ كَقِطْعَةٍ عَنْ الْإِضَافَةِ ؛
لِأَنَّ الْمَجَازَةَ كَالِاسْتِفْهَامِ فِي أَنَّ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ ،
فَإِذَا لَمْ تُكْفَ "حَيْثُ" عَنْ الْإِضَافَةِ وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا وَاقِعَةً فِي الْكَلَامِ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَدْرًا ، كَيْفَ وَالْمُضَافُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا
عَلَيْهِ الْبَتَّةُ ؟ (٣)

وَأَمَّا آخَرُ : وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَكْفَ عَنْ الْإِضَافَةِ كَانَ مَكَانًا مَخْصُوصًا ،
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ" فَإِنَّكَ تُشِيرُ إِلَى
مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ وَالْمَجَازَةُ تَقْتَضِي الْعُمُومَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "أَيْنَ
تَكُنْ أَكُنْ" لَمْ يَخْتَصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ؟ وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ "حَيْثُ"
عَامًّا ، وَالْإِضَافَةُ تَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَامًّا لِلْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ مَنُوعُهَا الْإِضَافَةُ
بِـ "مَا" .

[إِذْ مَا]

وَأَمَّا (إِذْ) فَيَمْنَزِلُ "حَيْثُ" فِي أَنَّهُ لَا يُجَازَى بِهِ حَتَّى

(١) انظر الكتاب ٥٨/٣ (٢) كذا في الأصل، رقيقه «الكافة»

(٣) المصدر السابق .

تَضَمَّ إِلَيْهِ " مَا " (١) ؛ وَالْحِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ مَا ذَكَرْنَا فِي " حَيْث " ، وَذَلِكَ (٢)
 أَنَّ " إِذْ " يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ وَيَكُونُ لَوَقْتٍ مَخْصُوصٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " خَرَجْتُ
 إِذْ خَرَجَ زَيْدٌ " كُنْتَ أَشَرْتَ إِلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ ، وَالْجَزَاءُ يُنَافِي (٣) الْخُصُوصَ
 فَالْزِمَ " مَا " الْكَافَّةُ لِيَكُونَ عَامًّا .

وَأَمْرٌ آخَرٌ : وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ يَكُونُ / لِمَا ضِي (٤) ،
 وَيَكُونُ فِي الْجَزَاءِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْمَجَازَةَ تَقْتَضِي الِاسْتِقْبَالَ .

[أُنَى]

وَأَمَّا (أُنَى) فَإِذَا جُوزِيَ بِهَا كَانَ بِمَعْنَى " أَيْنَ " (٥) مِثْلُهَا
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * أُنَى لَكَ هَذَا * (٦) جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : مِنْ أَيْنَ
 لَكَ هَذَا ؟ (٧) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) إِلَّا أَنَّهُ ظَرَفَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَقَدْ أَنْكَرَ قَوْمُ الْجَزْمِ بِهَا
 وَخَصُّهُ بِالضَّرُورَةِ كَذَا . انظر الهمع ٣١٨/٤ .

(٢) فِي النُّسخَةِ " وَلِذَلِكَ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٣) فِي النُّسخَةِ " تِنَافِي " تَصْحِيفٌ .

(٤) انظر المقتصد ١١١٥/٢ .

(٥) وَتَأْتِي تَارَةً بِمَعْنَى " مِنْ أَيْنَ " ، وَتَارَةً بِمَعْنَى " كَيْفَ " . انظر
 شرح المفصل ٤٥/٧ .

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ٣٧ .

(٧) انظر تفسير ابن كثير ٣١٦/١ ، وفتح القدير ٣٣٥/١ .

٥٠ - فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ (١)

مَعْنَاهَا " مِنْ أَيْنَ تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا " .

[مَهْمَا]

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ " مَا " مُكَرَّرَةٌ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ " مَا مَا " ، ثُمَّ أُبْدِلَ
مِنَ الْأَلْفِ فِي " مَا " الْأَوَّلَى " الْهَاءُ " كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي " أَنَا " فِي
الْوَقْفِ حَيْثُ قَالُوا " أَنَّهُ " (٢)

(١) البيت للبيد بن ربيعة - يصف داهية شنيعة وقضية عويصة - في
ديوانه ٥٨ ، ورواية الديوان " تلبس بها . . تحت رجلك "

وهو في الكتاب ٥٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٣/٢ ،
وللنحاس ٢٨٥ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والجمل للزجاجي ٢١٦ ،
وشرح المفصل ١١٠/٤ ، ٤٥/٧ ، والخزانة ٩١/٧ ، والمتجمل
٢٢٥ .

وجاء صدر البيت برواية " تشتجر بها " .

وتلبس : تنشب ، وكلا مركبيها : كلتا ناحيتيها اللتين تترام
منهما ، وشاجر : مضطرب .

والشاهد فيه : مجيء " أَنَّى " للمجازاة بمنزلة " أين " فجزم
بها " تَأْتِيهَا " على أنه فعل الشرط ، و " تلبس " جوابه .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٥٩/٣ : " سألت الخليل عن " مَهْمَا "

فقال : هي " ما " أدخلت معها " ما " لغواً بمنزلتها مـ
" متى " إذا قلت " متى ما تأتني آتِكَ " . . . ، ولكنهم استقبحوا

===

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّهُ " مَه " ضَمَّ إِلَى " مَا " كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 " مَهْمَا تَفَعَّلَ أَفَعَلَ " ، فَأَنْتَ تَقُولُ : اكْفُفْ مِنْ دَعْوَاكَ ^(١) أَنَّكَ تَقْدِرُ
 عَلَى مَا لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَلَا تَفَعَّلُ شَيْئًا إِلَّا فَعَلْتَهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا
 غَيْرَ " مَا " أَنَّكَ تَرَى الذِّكْرَ ^(٢) يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ
 " مَه " ^(٣) .

بَيَانُ ذَلِكَ : * مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ
 لَكَ بِمَوْءِنِينَ * ^(٤) وَالسَّهَاءُ [فِي] ^(٥) " بِهِ " تَعُودُ إِلَى
 " مَا " .

====
 أَن يَكْرَرُوا لَفْظًا وَاحِدًا فَيَقُولُونَ : مَا مَا ، فَأَبْدَلُوا السَّهَاءَ مِنَ الْأُفِّ
 الَّتِي فِي الْأُفِّ وَلَى " وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " مَه " كَأَنَّكَ ضَمَّ إِلَيْهَا
 " مَا " .

انظر شرح المفضل ٨/٤ ، والمرتل ٢٧٥ فما بعدها ، ومغني
 اللبيب ٣٣١/١ وفيه أنكر ابن هشام أنها مركبة من " مَه " و
 " ما " الشرطية ، ولا من " ما " الشرطية و " ما " الزائدة
 ثم أبدلت السَّهَاءَ مِنَ الْأُفِّ وَلَى دَفْعًا لِلتَّكَرُّارِ . وإنما هي
 بسيطة .

(١) انظر الكتاب ٥٩/٣ ، والمسائل البغداديات ٢١٤-٢١٣ .

(٢) المقصود به " الضمير " .

(٣) انظر المقتصد ١١١١/٢ .

(٤) سورة الأعراف : ١٣٢ .

(٥) إضافة ليستقيم بها الكلام .

فصل

[في المعارف]

الْأَسْمَاءُ الْمَعَارِفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً فِي حَالٍ ، وَضَرْبٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ ذَلِكَ . فَلَا وَلَّ مَا فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْإِلْفُ وَاللَّامُ كَانَ نَكِيرَةً ، وَمِنْهُ " الْعَلَمُ " وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُوضَعُ أَوَّلَ مَا يُوضَعُ لشيءٍ بِحِينِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَنْكِيرُهُ عَلَى تَأْوِيلِ مَسْمُوكِ بِكَذَا .

تَفْسِيرُهُ هَذَا أَنَّكَ / تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَا حَبِيبِكَ وَزَيْدٍ ١/٦٧ آخَرَ " تُرِيدُ : وَوَاحِدًا آخَرَ يُسَمَّى زَيْدًا .

وَأَمَّا الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً فَالضَّمَاثِرُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ .

فَأَمَّا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ فَلَا يُشْكِلُ الْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا التَّنْكِيسُ .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَكَذَلِكَ (١) ، لِأَنَّكَ لَا تُضْمِرُ الشَّيْءَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ أَجْرَيْتَ ذِكْرَهُ وَحَدَّثْتَ عَنْهُ بِأَمْرٍ تَخَصَّصَ بِهِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، وَلِذَلِكَ تُعَرِّفُهُ فِي الثَّانِي بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ نِي أَمْسَ رَجُلٌ فَقَالَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ " . هَذَا هُوَ الْحُكْمُ أَبَدًا (٢) ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ (٣) .

(١) أى لا يتصور فيه التنكير سواء كان ذلك الضمير يعود على معرفة

نحو " زيد أكرمه " أو على نكرة نحو " جاءني رجل فأكرمه " .

انظر المقتصد ٩١٧/٢ فما بعدها ، وفي الأصل وردت " كذلك " والأولى ما أثبت .

(٢) انظر المقتصد ٩١٨/٢

(٣) أى لا يتصور فيها التنكير .

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ نَكْرَةً فَإِنَّمَا جَاءَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ
 : " رَبُّهُ رَجُلًا " (١) فَإِنَّ " الْهَاءَ " هَاهُنَا لَا يَرَادُ بِهَ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ
 ، كَيْفَ وَ " رَبِّ " لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَخْصُوصِ (٢) ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى
 أَنَّهُمْ أَضْمَرُوا وَاحِدًا مِنْ جِنْسٍ غَيْرِ مَذْكَورٍ ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِالْمَنْصُوبِ بَعْدَهُ ،
 وَهُوَ شَيْءٌ كَالْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ (٣) ، وَلَمْ يَجِبْ فِي التَّنْزِيلِ وَلَا فِي شِعْرِ
 مَعْرُوفٍ (٤) .

وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ زِيَادَةُ قَوْلِ الْمَعْرِفَةِ
 بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَالْمُبَهَمِ . وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ ، وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَقُولَ :

" جَاءَ نِي الرَّجُلُ " وَأَنْتَ تَعْنِي / وَاحِدًا قَدْ عَهَدَ الْمُخَاطَبُ ب/٦٧
 فَعَرَفَهُ إِمَّا بِشَأْنٍ هَدَى أَوْ صِفَةٍ . وَمَعْنَى الصِّفَةِ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ فِي بَلَدٍ
 يَخْتَصُّ بِمَعَانٍ وَتَكُونُ أَنْتَ وَالْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفْتُمَا أَوْصَافَهُ وَبَلَّغْتُمَا خَبْرَهُ ، فَإِذَا
 قُلْتَ لَهُ : " قَدْ كَتَبَ الرَّجُلُ إِلَيَّ بِكَذَا " عَرَفَ أَنَّكَ تَعْنِيهِ .

(١) انظر الهمع ١٩٣/١ (الكويت) .

(٢) يقصد بالمخصوص المعرفة وهو مصطلح له ومثله للفارسي .

انظر المسائل البغداديات ص ٢٨٨ .

(٣) انظر المرتجل ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٤) قال ابن الخشاب في المرتجل ٢٨٥ " وهو مع ذاك قليل

نادر ، إنما ورد في ضمير الغائب لا غير ، ولا يجوز أن يقاس
 عليه ضمير مخاطب ولا مخاطب ، لأنه لا إبهام فيها كما في
 الغائب " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لِلْجِنْسِ ، وَذَلِكَ أَنْ لَا يُرَادَ وَاحِدٌ مِنَ
الْجِنْسِ وَلَكِنْ الْجِنْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، كَقَوْلِكَ : " خَلَقَ اللَّهُ الرَّجُلَ عَلَى
صِفَةِ كَذَا " ، وَكَقَوْلِهِمْ : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدَّيْنَارُ وَالْدَّرْهَمُ " (١) ، وَكَقَوْلِهِ
تَعَالَى : * وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * (٢) .

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ ، وَالْمَوْصُولَاتِ .
وَلِنَّمَا قِيلَ " مُبْهَمٌ " بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْأَجْنَاسِ
الْمُخْتَلِفَةِ ، فَقَوْلُنَا : " هَذَا " يَصْلُحُ لِلإِشَارَةِ إِلَى الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ
فِي الْجِنْسِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " الَّذِي " يَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَشْيَاءُ الْمُخْتَلِفَةُ
فِي الْجِنْسِ ، تَقُولُ : " الَّذِي " وَأَنْتَ تَعْنِي " رَجُلًا " ، وَ" الَّذِي " وَأَنْتَ
تَعْنِي " ثَوْبًا " مَثَلًا . ثُمَّ إِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ يُوصَفُ بِاسْمِ الْجِنْسِ ، كَقَوْلِكَ :
" هَذَا الرَّجُلُ " ، وَهَذَا الثَّوبُ " ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِغَيْرِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ .

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ ، فَلَا يُقَالُ : " مَرَرْتُ بِهِذَا
ذِي الْمَالِ " (٤) .

(١) هذا مثال في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٠ ،
وانظر شفاء العليل ١/ ٢٦٦ ، والهمع ١/ ٢٧٥ (الكويت) ، وقد
ذكر الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩١٩ قسمًا ثالثًا لـ " أَل " .
وهو الداخل على الأسماء الموصولة وتكون مزيدة لتحسين
اللفظ فقط نحو " مررت بالرجل الذي فعل كذا " .

(٢) سورة العصر : ١ ، ٢٠١ .

(٣) انظر المقتصد ٢/ ٩٢٣ .

(٤) انظر الإيضاح ص ٢٧٩ .

وَأَمَّا الْمَوْصُولُ فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِيهِ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَكُونُ إِلَّا
جُمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ نَبِيٍّ الَّذِي عَرَفْتَهُ " ، وَجَاءَ نَبِيٍّ الَّذِي / أَبُوهُ ١/٦٨
مُنْطَلِقٌ " ، فَإِنْ رَأَيْتَ بَعْضَ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ فِي صَلَاتِهِ اسْمَ وَاحِدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ
أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اسْمٌ آخَرُ مُضْمَرٌ .

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا " (١) الْمَعْنَى :
بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ * تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ * (٢)
بِالرَّفْعِ ، التَّقْدِيرُ فِيهِ : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ (٣) .

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى
الْمَوْصُولِ كَالِهَاءِ فِي " أَبُوهُ " مِنْ قَوْلِكَ : " جَاءَ نَبِيٍّ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " ، فَإِنْ
أَخْلَيْتَهَا مِنَ الذِّكْرِ قُلْتَ : " جَاءَ نَبِيٍّ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " (٤) لَمْ يَكُنْ
كَلَامًا .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاجِعُ ضَمِيرٍ مَنْصُوبٍ فَإِنَّهُ يُحذفُ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : * أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا * (٥) فَلَا صَلَّ " بَعَثَهُ اللَّهُ " ،
وَيَكْثُرُ هَذَا الْحذفُ جِدًّا .

(١) نقله الخليل عن العرب في الكتاب ٢/٤٠٤ ، وجاء أيضا " ما أنا

بالذي قائلٌ لك سوءاً " ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً " المصدر

نفسه ١٠٨/٢ .

(٢) سورة الأنعام : ١٠٨ ، وانظر تخريج القراءة في ص ١٠٩ ، فيما

سبق .

(٣) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ١/٢٧٨ ، ولملاء ما من به الرحمن

١/٢٦٦ .

(٤) في النسخة " جاءني الذي أبوه منطلق " ، والصواب ما أثبت .

(٥) سورة الفرقان : ٤١ ، واستشهد بها الفارسي في الإيضاح ص ١٧٤ .

فَإِنْ كَانَ ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ لَمْ يُحْذَفِ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ (١) ، لَوْ قُلْتُ :
 "جَاءَنِي الَّذِي مَرَرْتُ" تُرِيدُ "بِهِ" لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي
 أَبْيَاتٍ شَاذَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٥١ - فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ (٢)

الْمَعْنَى : لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَ "عَلَيْهِ"
 وَهُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) راجع الهمع ٣٠٩/١ (الكويت) .

(٢) البيت منسوب إلى قيس بن جروة الطائي في نوادر أبي زيد ٦٢ ،

وانظر ارتشاف الضرب ٥٣٦/١ ، والحجة لأبي علي الفارسي

١٩٥/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٩/٣ ،

وفي نسخة "ندري" تصحيف .

والشاهد فيه : حذف الضمير المجرور في "لا يدري بما هو

قابض" والتقدير : بما هو قابض عليه ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

فصل

(مَن) تَكُونُ عَلَى وَجْهِ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَتُسَمَّى " مَوْصُولَةً " حِينَئِذٍ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ نَبِيٌّ مِّنْ عَرَفَتِهِ " تُرِيدُ " الَّذِي عَرَفْتَهُ " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ نَكْرَةٍ كـ " إِنْسَانٍ " ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ " مَوْصُوفَةً " (١) ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٥٢ - رَبِّ مَنِ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْغَعْ (٢)

(١) وَأَنْكَرَ قَوْمٌ وَقَوْعَهَا مَوْصُوفَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا ، وَزَعَمَ الْكَسَائِيُّ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمِلُهَا نَكْرَةً مَوْصُوفَةً إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَخْتَصُّ بِالنَّكْرَةِ كَوَقْعِهَا بَعْدَ " رَبِّ " .

انظر الهمع ٣١٦/١ (الكويت) ، ومفني اللبيب ٣٢٨/١ .

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري (ترجمته في الأغاني ١٠٢/١٣ ، وطبقات فحول الشعراء ١٥٢/١) وهو فني المفضليات ١٩٨ ، والشعر والشعراء ٤٢٨/١ ، والألماني الشجرية ١٦٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٢/١ ، وشرح شذير الذهب ١٣١ ، وشرح شواهد المفني ٧٤٠/٢ ، والخزانة ١٢٣/٦ .

ويروى " قلبه " مكان " صدره " .

والشاهد فيه مجيء " مَن " نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول " رَبِّ " عليها ، وجملة " أَنْضَجْتُ " في موضع جر على أنها صفة لـ " مَن " .

/ وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونَ سُوءَ الْإِثْمِ عَنِ الْعَيْنِ ، ٦٨/ب
فَإِذَا قُلْتَ : " مَنْ جَاءَكَ ؟ " فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ يُعْلَمَكَ أَنَّ الَّذِي جَاءَهُ
" زَيْدٌ " مَثَلًا .

وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ شَرْطًا وَجَزَاءً عَلَى مَا مَضَى . (١)

[م]

وَأَمَّا (مَا) فَيَكُونُ اسْمًا مَرَّةً وَحَرْفًا أُخْرَى ، فَإِذَا كَانَ اسْمًا
كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَوْصُولَةً بِمَعْنَى " الَّذِي " ، كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُ
مَا عَرَفْتَهُ " ، تُرِيدُ : الَّذِي عَرَفْتَهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِمَنْزِلَةِ " شَيْءٍ " مَثَلًا ، وَمِثَالُهُ
قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٥٣ - رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْإِثْمِ لَهَا فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ (٣)

(١) راجع ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) انظر المسائل البغداديات ص ٢٤٩ فابعدها .

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت (ترجمته في الشعر والشعراء ٤٦٦/١ ،

والخزانة ٢٤٧/١) وهو في ديوانه ٤٤٤ ، والكتاب ١٠٩/٢ ،

٣١٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣/٢ ، وللنحاس ١٩٦ ،

والمقتضب ٤٢/١ ، والمفصل ١٤٥ ، والألماني الشجرية ٢٣٨/٢ ،

والمرتجل ٣٠٧ .

وَالْفَرْجَةُ : الرَّاحَةُ مِنْ حُزْنٍ أَوْ مَرَضٍ ، وَالْعِقَالُ : الرِّبَاطُ الَّذِي
يَعْقِلُ بِهِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : مَجِيءُ " مَا " نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِمَعْنَى " شَيْءٍ " وَالَّذِي

هُوَ فِي تَقْدِيرِ قَوْلِكَ : رَبُّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا ^(١) ، كَقَوْلِكَ : " مَا عِنْدَكَ ؟ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَدِينَارٌ عِنْدَكَ أَمْ دِرْهَمٌ ؟ ، وَإِذَا رَأَيْتَ شَخْصًا مِنْ بَعِيدٍ فَإِنَّكَ تَسْأَلُ عَنْهُ بِ " مَا " ، لِأَنَّكَ بَعْدُ لَمْ تَعْرِفْ أَهْوَانِ سَانَ ^(٢) أَوْ غَيْرِ إِنْسَانٍ ؟ فَإِنَّمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي ، وَإِنَّمَا تَسْأَلُ بِ " مَنْ " مِنْ بَعْدِ أَنْ تَكُونَ عَرَفْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ ، وَقَدْ يُسْأَلُ بِ " مَا " عَنْ وَصْفِ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ^(٣) ، السُّوءَ الِ هَا هُنَا عَنِ الْوَصْفِ دُونَ الْجِنْسِ ، لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَوَّلًا أَنَّ الْمَأْمُورَ بِذَبْحِهِ بَقَرَةٌ ^(٤) .

وَقَدْ يُسْأَلُ بِهَا عَنْ وَصْفٍ مَا يَعْقِلُ ، يُقَالُ : " مَا زَيْدٌ ؟ " كَأَنَّهُ قِيلَ : أَجَوَادٌ أَمْ بَخِيلٌ ؟ وَأَشْجَاعٌ أَمْ جَبَانٌ ؟ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

=== يدل على أنها نكرة دخول " رَبُّ " عليها ، والعائد ممن
الصفة محذوف والمعنى رب شيء تكرهه النفوس ممن
الأمر الشديدة وله فرجة تعقب الضيق كحل عقال المقيد .

(١) انظر المسائل المشككة البغداديات ص ٢٦٣ ، ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٨ .

(٢) كذا في النسخة والأولى " أم " .

(٣) سورة البقرة : ٦٨ .

(٤) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ١/ ٩٨ ، وإملاء ما من به الرحمن

٥٤ - وَقَائِلِي مَا أَشْجَعُ ؟ فَقُلْتُ : يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ (١)

/ وَالرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ جَزَاءً عَلَى مَا مَضَى (٢)

وَالْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ تَعْجَبًا ، كَقَوْلِكَ : " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا " عَلَى مَا مَضَى (٣) .

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً مُجَرَّدَةً مِنَ الصَّلَةِ وَالصَّفَةِ (٤) ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنَّ تَبَدُّلَ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًّا هِيَ * (٥) ، الْمَعْنَى :
فَنِعِمَّ شَيْئًا هِيَ .

(١) البيت لأخي أشجع السلمي أحمد بن عمرو يهجو أخاه أشجع ،
وقد كان أحمد مدح " محمد بن جميل " بشعر قاله فيه ، فسأل
أخاه أشجع إيصاله فتوانى عن ذلك فهجاه بأبيات منها هذا
البيت .

انظر الأغانى ٢٣٧/١٨ ، وأخبار الشعراء ١٤٠ ، وفيهما
" وسائلة " .

والشاهد في البيت : مجيء " ما " استفهامية .

(٢) راجع لوحة ص ٢٣٣ .

(٣) راجع فصل التعجب ص ٥٤ .

(٤) انظر المفصل ١٤٦ ، وشرحه لابن يعيش ٤/٤٠٤ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧١ ، وانظر مشكل مكى بن أبى طالب ١/١٤١ ،

وإملاء ما من به الرحمن ١/١١٥ ، والإيضاح ص ٨٩ ، ١٠٩ ،

والمسائل المشككة ص ٢٥٨ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ خَصَّتْهُ بِالْحَالِ ^(١) ، فَإِذَا قُلْتُ : " مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ " كُنْتَ نَفَيْتَ خُرُوجَهُ فِي الْحَالِ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي الْكَثِيرِ عَلَى نَفْيِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَادَةً لَهُ وَيَكُونُ فِيمَا يَفْعَلُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ خَارِجٌ " كَانَ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ خَارِجًا فِي الْحَالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ خَارِجٌ غَدًا " لَمْ يَسْتَقِمَ ، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ : " لَا يَخْرُجُ " ^(٢) .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ^(٣) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ * ^(٤) أَيْ بِرَحِيبِهَا [وَ] ^(٥) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٥٥ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابًا ^(٦)

- (١) انظر الكتاب ٢٢١/٤ ، والمشائل المشككة ص ٢٧١ .
 - (٢) راجع فصل " ما ، ولا " ص ٨٩ .
 - (٣) انظر معاني الحروف للرماني ص ٨٩ .
 - (٤) سورة التوبة : ٢٥ ، وفي النسخة " عليهم " تحريف .
 - (٥) إضافة يوجبها السياق .
 - (٦) البيت لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/١ والمقتصد ٧١٧/٢ ، وشرح قطر الندى ٤١ ، وشفاء العليل ٢٤٥/١ ، والهمع ٨٢/١ ، وشرح التصريح ٢٦٨/١ .
- والشاهد فيه قوله " ما ذهب الليالي " حيث جعل " ما " مع الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل ، والمعنى : يسر المرء ذهاب الليالي .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ كَافَّةً عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ " إِنْ " . (١)

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً (٢) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فِيمَا

نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * (٣) ، الْمَعْنَى : فَيَنْقُضِهِمْ (٤) ، وَ " مَا " صَلَوةٌ ،

وَيَقُولُونَ إِنَّهَا تُوء كَدُّ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَقَدْ يَكُونُ لَزِيادَتِهَا فاعِدَةً ظَاهِرَةً

وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : " كَانَ ذَلِكَ لِشَيْءٍ مَا " ، قَدْ أَفَادَتْ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْإِبْهَامَ

وَأَنْ لَا تُخَصَّصَ شَيْئًا بِصِفَةٍ ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ / مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ ٦٩

مُبْهَمًا غَيْرَ مُخَصَّصٍ .

(١) راجع الجمل للجرجاني ص ٢٧ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١ / ٣٠٦ .

(٣) سورة النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ ، وراجع لوحة / ٣٤ أ .

(٤) " وما زائدة للتأكيد ، نقضهم خفض بالياء ، وقيل : " ما "

نكرة في موضع خفض و " نقضهم " بدل من " ما " . انظر
مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢١١ فمابعدھا ، وإملاء ما من

به الرحمن ١ / ٢٠٠ .

فصل

(١) وَعَلِمَ أَنَّ (الذي) اسْمُ مُبِهِمَ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ إِلَّا بِصِلَتِهِ
 ، لَوْ قُلْتَ : "جَاءَنِي الَّذِي" وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَاغِدَةٌ ، بَلْ لَا يُتَصَوَّرُ
 أَنْ يَكُونَ لَكَ قَصْدٌ إِلَى ذِكْرِهِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَأْتِيَ جُمْلَةً
 مِنَ الْكَلَامِ تَجْعَلُهُ صِلَةً لَهُ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ : إِنَّهُ يَتَعَرَّفُ
 بِصِلَتِهِ (٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الصَّلَةُ مُعَرَّفَةً لَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَكُونُ قِصَّةً قَدْ
 عَرَفَ الْمُخَاطَبُ الَّذِي يَعْنِي بِهَا ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : "جَاءَنِي الَّذِي كَانَ
 مَعَنَا أَمْسٍ ، وَأَنْشَدَ نَا بَيْتَ كَذَا" ، فَهَذِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي يُدَلُّ عَلَيْهَا هَذَا الْكَلَامُ
 تَكُونُ مَخْصُوصَةً بِرَجُلٍ مُتَعَيِّنٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَهِيَ لَا مُحَالَةَ يَعْلَمُ أَنَّ (٣)
 الْمُرَادُ بِ"الَّذِي" ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ "مَنْ وَمَا" إِذَا كَانَا يَمَعْنِي "الَّذِي" (٤)
 ، فَأَنْتَ لَا تَقُولُ : "أَخَذْتُ مَا عَرَفْتَهُ" إِلَّا وَيَكُونُ "عَرَفْتَهُ" دَالًّا عَلَى
 قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا الْمُخَاطَبُ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي" (٥) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ
 يُوْتَتْ فِيهِ بِصِلَةٌ فَالْمَعْنَى : عَلَى الْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَعَلَى مَعْضَلَةٍ شَدِيدَةٍ

- (١) انظر الصفوة الصفية ٦٤٣/٢ فما بعدها .
 - (٢) انظر الأما لي الشجرية ٣٠٤/٢ ، والصفوة الصفية ٦٤٨/٢ .
 - (٣) زيادة يستقيم بها اللفظ .
 - (٤) انظر شرح المفصل ١٤٤/٣ .
 - (٥) هذا مثل يضرب لمن يظهر شيئا ، والمراد منه شيء آخر .
- قال الميداني في مجمع الأمثال ٩٢/١ : اللتيا والتسي
 " هما الداهية الكبيرة والصغيرة وكُنِيَّ عن الكبيرة بلفظ

كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ " بَعْدَ اللَّتِي لَا يُمَكِّنُ وَصْفَهَا ، وَالَّتِي عَظُمَ شَأْنُهَا وَالَّتِي بَلَّغَكَ مِنْ نَكَادَتِهَا مَا بَلَغَكَ " ، وَأَشْبَاهُ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ " الَّذِي " مُحَدَّثًا عَنْهُ كَانَتْ الصَّلَةُ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ مُعْرِفَةً قَبْلَ مَنْ هِيَ لَهُ ، كَمَثَلِ مَا مَضَى مِنْ قَوْلِكَ " جَاءَنِي الَّذِي / كَانَ مَعْنَا أَمْسٍ " (١) . وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ إِذَا كَانَ " الَّذِي " مَفْعُولًا ، كَقَوْلِكَ : " رَأَيْتُ الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسٍ " ، فَإِنْ كَانَ " الَّذِي " خَبَرَ مُبْتَدَأً كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ قِصَّةَ تَعَلُّمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُتَعَيَّنٌ ، إِلَّا أَنَّكَ لَمْ تَعْرِفْ عَيْنَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ ، مِثْلَ أَنْ يَبْلُغَكَ أَنَّ رَسُولًا قَدِيمَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ ، وَلَا تَكُونُ قَدْ عَرَفْتَ عَيْنَ ذَلِكَ الرَّسُولِ ، فَإِذَا أُريدَ أَنْ تَعْرِفَ عَيْنَهُ قِيلَ لَكَ : هَذَا هُوَ الَّذِي وَرَدَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ ، أَوْ هَذَا الَّذِي بَلَغَكَ أَنَّهُ وَرَدَ . فَتَكُونُ فَائِدَةُ " الَّذِي " هَاهُنَا تَعْيِينَ صَاحِبِ قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا ، فَلَمْ يَخْرُجْ هَذَا أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ حَقَّ الصَّلَةِ أَنْ تَكُونَ قِصَّةً مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ .

==
التصغير تشبيهاً بالحية ، فإنها إذا كثرت سمها صغرت ؛ لأن السم يأكل جسدها ، وقيل : الأصل فيه أن رجلاً من جديس تزوج امرأة قصيرة ، فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير ، فتزوج امرأة طويلة ، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة ، فطلقها ، وقال : بعد اللتيا والتي لا أتزوج أبداً ، فجرى ذلك على الداهية .

وانظر الأمثال لابن سلام ٢٥٦ ، وفصل المقال ٣٧٠ ، وجمهرة

الأمثال ٢٢٣/١ .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦/٢ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَيْفَ وَاللَّامَ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى "الَّذِي" كَانَ عِنْدَهُمْ
 أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا"
 كَانَ الْمَعْنَى : الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا ^(١) ، فَالاسْمُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ الْأَلِفُ
 وَاللَّامُ الْمُنَزَّلُ مَنْزِلَةً "الَّذِي" ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَهُوَ عَلَى لَفْظِ الْاسْمِ
 دُونَ مَعْنَاهُ ، وَلِذَلِكَ عَمِلَ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي ^(٢) ، فَقُلْتَ : "جَاءَنِي
 الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ" ، وَلَوْ كَانَ "الضَّارِبُ" هَا هُنَا مِثْلَ "ضَارِبٍ" فِي
 قَوْلِكَ : "هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا" / كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْمَلَ إِذَا كَانَ
 الْمَعْنَى عَلَى الْمَضِيِّ كَمَا لَا يَعْمَلُ هَا هُنَا ، إِنْ لَا يَجُوزُ "هَذَا ضَارِبُ
 زَيْدًا أَمْسٍ" ^(٣)

[أَيْ]

وَأَمَّا (أَيْ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "الَّذِي" فَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ:
 "مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ" وَفِيهِ أَمْرٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ

(١) انظر الكتاب ١٣٠ / ١ ، وشرح المفصل ١٤٣ / ٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٨ / ٢ .

(٣) "مذهب جمهور البصريين أن يعمل اسم الفاعل عمل فعله

بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو

الهمزة أو ما ، فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى ،

خلافًا للكسائي " انظر شرح الكافية ١٩٩ / ٢ ، وشرح

المفصل ١٤٣ / ٣ .

بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ " فَيَبْنُونَهُ عَلَى الزَّمِّ إِذَا حَذَفُوا " هُوَ " مِنَ الْكَلَامِ (١)
وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ * ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (٢) فَالضَّمَّةُ فِي " أَيُّهُمْ " لِلْبِنَاءِ (٣) ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ
نَصْبٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَفْعُولٌ لِـ " نَنْزِعَنَّ " ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ عِتِيًّا ، وَإِذَا لَمْ يَحْذَفُوا " هُوَ " أَعْرَبُوهُ (٤) فَقَالُوا
: " مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ ، وَجَاءَنِي أَيُّهُمْ
هُوَ أَفْضَلُ " هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ (٥) .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ إِلَّا الْإِعْرَابُ (٦) وَلَا يَضُمُونَهُ

- (١) وهو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٢/٤٠٠ .
- (٢) سورة مريم : ٦٩ .
- (٣) هذه مسألة خلافية بين النحاة وهذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فالضمة في " أَيُّهُمْ " للإعراب وهو مرفوع بالابتداء ، و " أَشَدُّ " خبره .
- انظر المسألة (١٠٢) من الإنصاف ٢/٧١١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٣٢ .
- (٤) وزعم الخليل أن " أَيُّهُمْ " إنما وقع في " اضرب أيُّهم أَفْضَلُ " على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أَفْضَلُ .
- انظر الكتاب ١/٣٩٩ ، والإنصاف مسألة رقم (١٠٢) ٢/٧١٠ .
- (٥) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥٢٢ ، ومغني اللبيب ١/٧٧ .
- (٦) انظر الإنصاف المسألة رقم (١٠٢) ٢/٧١١ .

(١) [الآية موضع]، تقول : " مررت بأيهم أفضل ، ورأيت أيهم أفضل ، وجاءني أيهم أفضل " ، وقد نصبوا في الآية أيضاً فقراً معاذ بن مسلم (٢) * أيهم أشد على الرحمن عتياً * بالنصب (٣) . ومما يكون " أي " فيه بمعنى " الذي " ما كان من الكلام مثل بيت المتنبي :

(١) إضافة بوجيها السياق .

(٢) هو معاذ بن مسلم الهراء من موالي محمد بن كعب القرظي ، وهو عم أبي جعفر الرواسي أخذ عنه علي بن حمزة الكسائي توفي سنة ١٨٢ هـ في خلافة الرشيد .

(انظر ترجمته في نزهة الألباء ٥٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٠ ، وشذرات الذهب ٣١٦ / ١) وغيرها .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٨ / ٦ فمابعدا " وقرأ الجمهور " أيهم " بالرفع وهي حركة بناء على مذهب سيبويه ... وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس ... وقرأ طلحة ابن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش " أيهم " بالنصب " وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيف وحذف صدر صلتها ، وقد نقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهب البناء والإعراب ، قال أبو عمر الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول " لا ضربين أيهم قائم " بالضم بل بنصبها " انتهى .

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤ / ٣ " ما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا . وسمعت أبا إسحاق يقول : ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما ، قال : وقد علمنا سيبويه أنه أعرب " أي " وهي منفردة ، لأنها تضاف فكيف يبينها وهي مضافة ؟ " .

انظر أيضاً ارتشاف الضرب ٥٣٤ / ١ .

- ٥٦ - وَتَغِيْطُ الْأَرْضُ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَا
(١) وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ مِنْهَا أَيُّهَا رَكِبَ
نَصَبَ " أَيْ " ب : " تَحْسُدُ " وَالتَّقْدِيرُ : أَيُّهَا رَكِبَهُ ؛ لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ الَّذِي رَكِبَهُ مِنْهَا .

(١) انظر ديوان المتنبي ١١٥/١ بالشرح المنسوب للعكبري ، وشرح
مشكل أبيات المتنبي لابن سيدة ٩٤ .

وغيّطت الرجل : إذا تمنيت مثل ماله من النعمة ولم ترد
زوالها عنه ، وحسدته : إذا تمنيت ماله بزواله عنه .
والشاهد فيه نصب " أَيْ " ب " تحسد " ، والتقدير أيّها
ركبه .

فصل

في التَّوَابِعِ

المَعْنَى فِي تَسْمِيَّتِهِمْ هَذِهِ / الْأَسْمَاءُ تَوَابِعُ أَنَّهَا أَسْمَاءُ ١/٢١
يَجِبُ لَهَا الْإِعْرَابُ مِنْ أَجْلِ غَيْرِهَا ^(١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ "
كَانَ الْجَرُّ فِي " الظَّرِيفِ " مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ صِفَةً لـ " زَيْدٍ " ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ
فِي الْبَاقِي . فَإِنَّمَا يَجِبُ الْإِعْرَابُ لِلتَّأْكِيدِ مِنْ أَجْلِ الْمَوْكَّدِ ، وَلِإِعْطَافِ
الْبَيَانِ مِنْ أَجْلِ مَا هُوَ عَظْفٌ بَيَانٍ لَهُ ، وَلِلْبَدَلِ مِنْ أَجْلِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ،
وَلِلْمَعْطُوفِ مِنْ أَجْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

[التَّأْكِيدُ]

ثُمَّ إِنَّ التَّأْكِيدَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ تَحْقِيقَ عَيْنِ الشَّيْءِ ^(٢) ، مِثَالُهُ
قَوْلُكَ : " أَتَانِي زَيْدٌ نَفْسُهُ ، إِنَّمَا قُلْتَ : " نَفْسُهُ " ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّاهُ
أَنَّهُ أَتَاكَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ وَمَنْ يَنْوُبُ عَنْهُ ، أَوْ يُظَنَّ أَنَّكَ غَلَطْتَ بِذِكْرِ
" زَيْدٍ " وَأَنَّ الَّذِي أَتَاكَ غَيْرُهُ .

(١) انظر الإيضاح ٧٣٥، وشرح الكافية ٢٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي

١٣٠/٣ .

(٢) وهو تكرير المعنى دون اللفظ لأن " نفسه " يدل على " زيد "

وليس إياه ، انظر المقتصد ٨٩٧/٢ ، والتبصرة والتذكرة

١٦٨/١ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّأَكُّدُ لِلِإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ
 فِي " كُلِّ وَأَجْمَعُونَ " (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ،
 وَجَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ " كَانَ الْمَعْنَى فِي ذِكْرِهِمَا أَنْ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّكَ
 أَطْلَقْتَ اسْمَ الْجُمْلَةِ وَأَرَدْتَ أَكْثَرَهَا ، فَقُلْتَ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ " وَقَدْ جَاءَكَ
 الْكَثِيرُ مِنْهُمْ وَبَقِيَ مَنْ لَمْ يَجِيءَ (٢) .
 [الْفَرْقُ بَيْنَ كُلِّهِمْ وَأَجْمَعُونَ] (٣)
 ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ فَرْقًا بَيْنَ " كُلِّ وَأَجْمَعُونَ " ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي
 " كُلِّ " أَنْ يَلِي الْعَوَامِلَ فَيَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا بِنَفْسِهِ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَنِي
 كُلُّهُمْ ، وَرَأَيْتُ كُلَّهُمْ " ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي " أَجْمَعُونَ " فَلَا يُقَالُ :
 " جَاءَنِي أَجْمَعُونَ ، وَرَأَيْتُ أَجْمَعِينَ " ، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ تَابِعٌ كَقَوْلِكَ (٤) : " جَاءَنِي
 الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ " (٥) ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ شَيْءٌ يُعْلَمُ
 مَعَهُ الْمُرَادُ بِهِ كَمَا يَدُلُّ / الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ " كُلِّ " فِي قَوْلِكَ (٦) :
 " كُلُّهُمْ " أَنَّكَ تَعْنِي مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ لَهُ ، وَإِذَا قَالُوا : " أَجْمَعُونَ
 أَكْتَمُونَ " كَانَ الْأَكْثَرُ فِي " أَكْتَمُونَ " (٧) أَنْ يَكُونُوا
 تَبَعًا لـ " أَجْمَعُونَ " (٨) ، كَمَثَلِ قَوْلِهِمْ :

(١) انظر الإيضاح ص ٢٧٣ ، والمقتصد ٨٩٦/٢ ، والبسيط في شرح

الجمال للزجاجي ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٤٠/٣ .

(٢) انظر شرح المفصل ٤٠/٣ .

(٣) من هامش النسخة .

(٤) في النسخة " أمرا تابعا " خطأ .

(٥) انظر الأصول في النحو ٢٢/٢ ، والمقتصد ٨٩٩/٢ .

(٦) في النسخة المضاف إليه كل ، صوابه ما أثبت .

(٧) " أكتعون " أي تامون ، من قولهم " أتى عليه حول كتيع " أي

تام . انظر التاج واللسان (كتع) .

(٨) انظر شرح المفصل ٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/١ .

"حَسَنٌ بَسَنٌ" (١) وَجَائِعٌ نَائِعٌ" [اِمْتِنَاعُ التَّوَكِيدِ فِي النِّكْرَةِ] (٢)
وَأَمَّا اِمْتِنَاعُ التَّأْكِيدِ فِي النِّكْرَةِ (٤) فَهُوَ أَنَّ النِّكْرَةَ لَا تَخْلُو
مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاحِدًا أَوْ جَمْعًا . فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا كَقَوْلِكَ : "جَاءَ نِي رَجُلٌ"
لَمْ يَكُنْ لِلتَّأْكِيدِ فِيهِ بِالنَّفْسِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ بَعَيْنِهِ

(١) قال السيوطي في المظهر ٤١٤/١ في باب معرفة الإتياع :
"قال ابن فارس في فقه اللغة : للعرب الإتياع ، وهو أن تتبع
الكلمة الكلمة على وزنهما أو رويها إشباعاً وتأكيذاً . وروى أن
بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هوشى نَتْدُبُهُ كَلَامَنَا .
وذلك قولهم : سَاغَبْ لَأَغَبْ ، وهو خَبٌّ ضَبٌّ . . . وقد شاركت
العجم العرب في هذا الباب " ، وانظر الإتياع والمزاوجة لابن
فارس ٢٨ وفي اللسان (بسن) " حَسَنٌ بَسَنٌ إتياع . . .
أَبَسَنَ الرَّجُلُ إِذَا حَسَنَتْ سَمْنَتُهُ " وانظر التبصرة والتذكرة
١٦٦/١ ، والمهمع ١٢٨/٥ .

(٢) "النُّوعُ - بالضم - الجوع ، وصرف سيبويه منه فعلاً فقال : نَاعَ
يَنُوعُ نَوْعًا ، فهو نَائِعٌ . يقال : رَمَاهُ اللَّهُ بِالْجُوعِ وَالنُّوعِ ،
وقيل : النُّوعُ إتياع للجوع ، والنَّائِعُ إتياع للجائع " اللسان
(نوع) ، وانظر أمالي القالي ٢١٤/٢ ، وأصول ابن

السراج ٢٣/٢ .
(٣) من هامش النسخة .

(٤) توكيد النكرة توكيداً معنوياً مسألة خلافية بين النحاة ، حيث ذهب

الكوفيون إلى جواز توكيدها إذا كانت مؤقته - أي معلومة
المقدار - نحو " قعدت يوماً كله " ، وذهب البصريون إلى منع
توكيدها مطلقاً .

لمزيد من التوضيح انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٣) ٤٥١/٢ ،
وشرح المفصل ٤٤/٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٦٩/٣ ، وشرح
الكافية الشافية لابن مالك ١١٧٧/٣ .

حَتَّى يَكُونَ ذِكْرُ النَّفْسِ تَأْكِيداً أَنَّهُ جَاءَكَ بِعَيْنِهِ . وَإِنْ كَانَ جَمْعاً
لَمْ يَكُنْ لِـ "كُلُّهُمْ" وَأَجْمَعُونَ " أَيْضاً مَعْنًى ؛ لِأَنَّ أَمْثِلَةَ الْجَمْعِ تَحْتَمِلُ
عِدَّةَ أَعْدَادٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي رِجَالٌ " لَمْ يَخْتَصَّ بِعِدَّةٍ مَعْلُومَةٍ
حَتَّى تَجِيءَ بِـ "كُلُّهُمْ" ، وَأَجْمَعُونَ " لِيُفِيدَ الْإِحَاطَةَ وَالْعُمُومَ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ (كَلًّا) مُفْرَدٌ فِي اللَّفْظِ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى ^(١) ، وَالضَّعِيرُ
يَعُودُ تَارَةً عَلَى الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَكُلُّ أَتَوَةٍ دَاخِرِينَ * ^(٢) وَآخَرُ
عَلَى اللَّفْظِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ * ^(٣) .

-
- (١) انظر البسيط في شرح جبل الزجاني ١/ ٣٦٥ ، واللسان (كلل) .
(٢) سورة النمل : ٨٧ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٢٣ .
(٣) سورة البقرة : ٢٨٥ .

" فِصْلٌ "

[فِي الصِّفَةِ]

الصِّفَةُ تَكُونُ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ
 زَيْدٌ الظَّرِيفُ " كَانَ الْمَرَادُ بِ" الظَّرِيفِ " هُوَ الْمَرَادُ بِ" زَيْدٍ " (١) ،
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ " لَمْ يَكُنْ " ظَرِيفٌ " غَيْرَ
 " رَجُلٍ " .

ثُمَّ إِنَّ مِنْ حُكْمِ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ
 وَالتَّنْكِيرِ ، فَصِفَةُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَصِفَةُ النِّكَرَةِ نَكِيرَةٌ (٢) ، فَلَوْ قُلْتَ :

(١) الإيضاح ص ٢٢٥ ، وانظر كلام الجرجاني عنه في المقتصد

٠٩٠١/٢

(٢) هذا مذهب الجمهور ، انظر الكتاب ٤٢٢/١ ، والاصول

٢٣/٢ ، واللمع ١٣٩ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي

٠٣٠٠/١

" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ظَرِيفٍ ، أَوْ بِرَجُلٍ الظَّرِيفِ " كَانَ خَطَأً (١) . وَهَكَذَا

الْحُكْمُ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلاً لِمَا هُوَ مِنْ / سَبَبِ الْمَوْصُوفِ ، تَقُولُ : ١/٧٢
" مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْقَائِمِ غُلَامُهُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلَامُهُ " كَمَا
تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ " .

فَأَمَّا مَا عَدَا التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ مِنَ الْأَحْكَامِ كَالْتَذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ
وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلاً لِلْمَوْصُوفِ
وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِعْلاً لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ . فَإِذَا كَانَ الصِّفَةُ فِعْلاً
لِلْمَوْصُوفِ وَجَبَ أَنْ تُوَافِقَهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ،

(١) انظر الإيضاح ص ٢٧٥ .

تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَمْرَةٍ حَسَنَةٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ ، وَبِرَجُلٍ ^(١) قَائِمِينَ .

- (١) وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلًا لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَوْصُوفِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ [فِيهِ] ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ مُؤَنَّثًا أَنْشَتِ الصِّفَةُ ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ جَارِيَتُهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنَةِ إِمْرَأَتِهِ " . (٢)
- وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا لَمْ تُشَنَّ الصِّفَةُ وَلَمْ تَجْمَعْ (٣) ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلَامَاهُ وَبِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَصْحَابُهُ " ، وَلَا تَقُولُ : " قَائِمِينَ ذَاهِبِينَ " إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ (٤) .

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) في النسخة " امرته " تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٩٣/٣ ، وأوضح المسالك ٥/٣ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٣١٠/١ .

(٤) جاء في التصريح ١١٠/١ ، من قال من العرب كطي * وأزد شنوأة " قاما أبواهما " بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر قال في الوصف إذا أسند إلى المثنى الظاهر " قائمين أبواهما " ، ومن قال " قاموا أباءهم " بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في " أكلوني البراغيث " قال في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر " قائمين أباءهم " .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ تُفِيدُ فِي النِّكَرَةِ التَّخْصِصَ ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ التَّوْضِيحَ (١) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ " كُنْتَ قَدْ نَقَصْتَ مِنْ عُمُومِ الْأَسْمِ فَجَعَلْتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ دُونَ كُلِّهِ مِنْ حَيْثُ لَا تُدْخِلُ مَنْ لَا يَكُونُ طَوِيلًا مِنَ الرِّجَالِ فِيهِ ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالتَّخْصِصِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ / إِلَّا فِي النِّكَرَةِ .

وَأَمَّا التَّوْضِيحُ فِي الْمَعْرِفَةِ فَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدُ الطَّوِيلِ " فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَمَّى زَيْدًا ، فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ لِلْمُخَاطَبِ أَنَّكَ عَنَيْتَ مِنْهُمَا الَّذِي هُوَ طَوِيلٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِلْبَسِ وَتَوْضِيحًا (٢) ، وَلَا يَكُونُ تَخْصِصًا ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ - كَمَا ذَكَرْنَا - هُوَ أَنْ تَخْصَّ مِنَ الْجِنْسِ بَعْضَهُ ، وَالْعَلَمُ يَكُونُ اسْمًا لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ حَتَّى يَتَّصِرَ فِيهِ التَّخْصِصُ . وَلَهُمْ فِي حَدِّ الصِّفَةِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ : إِنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْأَسْمِ (٣) ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدُ الطَّوِيلِ " كُنْتَ فَرَّقْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا " زَيْدٌ " .

(١) انظر شرح المفصل ٤٧/٣ ، وتوضيح المقاصد للمراذى ١٣٣/٣ .

(٢) انظر المقتصد ٩٢١/٢ ، والصفوة الصفية ٧٢٠/٢ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٢٣/٢ ، والمقرب ٢١٩/١ .

وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي النَّكْرَةِ أَيْضًا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ
وَرَجُلٍ قَصِيرٍ " كُنْتَ فَصَلْتَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ .

وَلِذَا كَانَ الْأِسْمُ مِمَّا لَا يَقَعُ فِيهِ لَبْسٌ وَلَا يَحْتَاجُ الْمُخَاطَبُ فِي
مَعْرِفَةِ الْمَقْصُودِ بِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذِكْرِهِ شَمَّ رَأَيْتَهُ قَدْ وُصِفَ كَانَتْ الصِّفَةُ
حِينَئِذٍ لِلْمَدْحِ ^(١) ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ اللَّيِّبِ
وَأَنْتَ تَقُولُهُ لِمَنْ لَا يَشْتَبِهُهُ عَلَيْهِ الَّذِي قَصَدْتَ بِالْإِسْمِ ، وَالصِّفَاتُ الْجَارِيَةُ
عَلَى اسْمِ " اللَّهِ " تَعَالَى تَكُونُ أَبَدًا لِلشَّيْءِ ، وَذِكْرُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي
تَفَرَّدَ بِهَا مِنْ صِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْعِظَمَةِ . وَقَدْ تَكُونُ الصِّفَةُ مُؤَكَّدَةً ^(٢) ،

وَذَلِكَ كَمِثْلِ " مَضَى / أَمْسِ الدَّائِرُ " ، وَ" أَمْسِ " لَا يَكُونُ إِلَّا دَائِرًا ، ١/٧٣
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٣) ،
وَ" النَّفْخَةُ " لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً .

(١) وقد تكون للندم نحو: مررت بزيد الأحق اللثيم ، انظر شرح الكافية

للرضي ٣٠٣/١ .
(٢) " ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف

فصار ذكره في الصفة كال تكرار إذ ليس فيه زيادة معنى " شرح

المفصل ٤٨/٣ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣٠٣/١ .

(٣) سورة الحاقة : ١٣ ، وانظر إملأ ما من به الرحمن ٢/٢٦٧ .

فصل

في "ذو"

اعلم أنَّ النحويين يقولون : إِنَّ "ذو" اجتلب ليكون وصلةً
إلى الوصف بأسماء الأجناس، كما أنَّ "الذي" اجتلب ليكون وصلةً
إلى وصف المعارف بالجمل. (١)

تفسير هذا أنك إذا أردت أن تصف الرجل بالمال لم تستطع
أن تقول : "مررت برجل مال"، فإذا جئت بـ "ذو" فقلت : "برجل
ذي مال" حصل الغرض (٢)، كما أنك إذا أردت أن تصف الرجل
بصفة قد عرف بها لم تستطع أن تقول : "مررت بزيد كان معنا" (٣)
أمس "، فإذا جئت بـ "الذي" فقلت : "زيد (٤) الذي كان
معنا أمس" حصل المراد .

-
- (١) انظر المقتصد ٩٠٨/٢ ، والأصول في النحو ٢٧/٢ .
(٢) انظر المقتصد ٩٠٦/٢ .
(٣) في النسخة "معناه" والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .
(٤) في النسخة "زيداً" تحريف .

فصل

[في عطف البيان]

عطف البيان لا يكون واحداً من أقسام الصفة التي ذكرناها ،
فلا يكون حلية ، ولا غريزة ، ولا فعلاً ، ولا قرابة ، ولا نسباً ^(١) ، وإنما
يكون علماً أو كالعلم ^(٢) كقولك : " مررت بأخيك زيد ، ومررت بزيد
أبي عبد الله ، أو بابي عبد الله زيد " ، ويعتبر هذا في هذا أن يكون
أشهر الاسمين ، فإذا كان الرجل بالكنية أعرف منه بالاسم كان عطف
بيان للاسم ، وإذا كان بالاسم أعرف منه كان عطف بيان لها ^(٣) .

وَمَا يَفْصِلُ عطف البيان من الصفة أن عطف البيان يدل / ٧٣ ب
على المقصود وإن لم يذكر قبله اسم آخر ، والصفة لا تدل على المقصود
من غير أن يكون قبلها اسم تجري عليه ، فلو أنك أسقطت " زيدا " من
قولك : " جاءني زيد الطريف " فقلت : " جاءني الطريف " لم يعلم
أنك أردت " زيدا " كما يعلم من قولك : " جاءني أبو عبد الله " إذا
كان معروفاً بالكنية أنك أردت " زيدا " اللهم إلا أن تكون الصفة
غالبية على رجل يعينه كالجاحظ مثلاً فإنها حينئذ تدل

(١) هذه أقسام الصفة الخمسة انظر الأصول في النحو ٢ / ٢٤ ،

فما بعدها .

(٢) انظر المقتصد ٢ / ٩٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، والجمال للجرجاني ٣٢ .

عَلَى الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا دَلَّتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الصِّفَةِ وَلَحَقَتْ
بِالْعَلَمِ ، وَكَلَامُنَا فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ غَالِبَةً عَلَى إِنْسَانٍ (١) .

(١) قال ابن السراج في الأصول ٤٥/٢ مُفْرَقًا بَيْنِ النِّعَةِ وَعَطْفِ
الْبَيَانِ : " وَإِنَّمَا سُمِيَ عَطْفٌ بَيَانٌ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ نِعَةٌ ؛ لِأَنَّهُ
اسْمٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ ، وَلَا هُوَ تَحْلِيَّةٌ ، وَلَا ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ
الصِّفَاتِ ، فَعَدَلَ النُّحَوِيُّونَ عَنْ تَسْمِيَتِهِ نِعَةً . وَسَمَوْهُ عَطْفٌ
الْبَيَانِ ، لِأَنَّهُ لِلْبَيَانِ ، جِيءَ بِهِ وَهُوَ مُفْرَقٌ بَيْنَ الْاسْمِ الَّذِي
يَجْرِي عَلَيْهِ وَبَيْنَ مَا لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ نَحْوُ " رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَمْرٍو
وَلَقِيتُ أَخَاكَ بَكْرًا " .

" فَصْلٌ "

[فِي الْبَدَلِ]

الْبَدَلُ يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَمَوْضُوعُهُ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ فِي أَوَّلِ
الْأَمْرِ شَيْئًا ، ثُمَّ تَتَرَكُهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ ^(١) ، وَأَظْهَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي
بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتَ الْقَوْمَ ثُلُثِيهِمْ " كُنْتَ
أَرَدْتَ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ أَنَّكَ رَأَيْتَ الْقَوْمَ عَلَى الْجُمْلَةِ ، ثُمَّ أَرَدْتَ ثَانِيًا
أَنْ تُبَيِّنَ الْمِقْدَارَ الَّذِي رَأَيْتَهُ مِنْهُمْ ، فَقُلْتَ : " ثُلُثِيهِمْ " فَأَنْتَ
فِي ثَانِي الْحَالِ تَارِكٌ لِلْأَوَّلِ وَقَاصِدٌ إِلَى الثَّانِي. ^(٢)

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ ^(٣) ، فَإِذَا قُلْتَ : " سُلِبَ
زَيْدٌ ثَوْبُهُ " فَإِنَّكَ أَرَدْتَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ تُعْلِمَ السَّامِعَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ
سَلْبٌ عَلَى " زَيْدٍ " ، ثُمَّ لَمَّا أَعْلَمْتَهُ ذَلِكَ أَرَدْتَ أَنْ تُعْلِمَ الْمَسْلُوبَ مَا
هُوَ ؟ فَقُلْتَ : " ثَوْبُهُ " ^(٤) . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ
عِلْمُهُ " / فَقَدْ أَرَدْتَ أَوَّلًا أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّ " زَيْدًا " أَعْجَبَكَ عَلَى ١/٧٤
الْجُمْلَةِ ، ثُمَّ أَرَدْتَ مِنْ بَعْدِهِ إِعْلَامَهُ أَنَّ الَّذِي أَعْجَبَكَ مِنْهُ عِلْمُهُ.

(١) انظر المقتصد ٩٢٩/٢ ، ٩٣٠ ، والبسيط في شرح جمل

الزجاجي ٣٨٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٥٠/١ فما بعدها ، وشرح المفصل ٦٤/٣ .

(٣) المراد بالاشتغال أن يتضمن الأول الثاني فيهم من فحوى

الكلام أن المراد غير المبدل منه " انظر شرح المفصل

٦٤/٣ .

(٤) انظر المقتصد ٩٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٨/١ ، والجمع

٢١٤/٥ .

وَأَمَّا بَدَلُ الْغَلَطِ فَلَا يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مُرَادًا بِحَالٍ ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ هُوَ الْبَدَلُ ^(١) ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " فَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : " بِحِمَارٍ " ، وَذَكَرَ " الرَّجُلُ " سَهْوًا وَعَلَى سَبِيلِ الْغَلَطِ ، فَهُوَ يَكُونُ سَاقِطًا يَكُلُّ وَجْهَهُ ^(٢) .

وَأَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ^(٣) فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ * ^(٤) ، " صِرَاطُ الَّذِينَ " بَدَلُ مَنْ " الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ " ^(٥) . وَيَغْمُضُ فِيهِ مَعْنَى " تَسْرُكُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي " ^(٦) .

- (١) انظر الكتاب ٤٣٩/١ .
- (٢) وهذا لا يكون في قرآن ولا شعر ، انظر الأصول في النحو ٤٨/٢ ، وإصلاح الخلل للبطلاني ٩٨ فمابعداها ، والهمع ٢١٦/٥ .
- (٣) ذكره ابن السراج في الأصول ٤٨/٢ تحت اسم " ما ابتدئته في الأول وهو هو " وذلك فراراً من إدخال " أل " على لفظ " كل " لأن بعضهم يمنع ذلك . وقال الزجاجي في الجمل ٢٤ : " وإنما قلنا " البعض " والكل " مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة " بدل الشيء من الشيء " وهو بعضه .
- وانظر الخلاف في إدخال " أل " على " كل " وبعض " في الفاخر لوحة ٢١٨ أ .

- (٤) سورة الفاتحة : ٧، ٦ .
- (٥) انظر فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للسفراييني ١٨٩ ، والبحر المحيط ٢٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٧١/١ ، وإملأ ما من به الرحمن ٧/١ ، والإيضاح ص ٢٨٣ .
- (٦) يعني هل البدل على نية طرح الأول أو لا ؟

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ لَهُ اسْمَانِ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَوَّلًا بِأَحَدِ
الاسْمَيْنِ ثُمَّ ذُكِرَ ثَانِيًا بِالاسْمِ الثَّانِي كَانَ الْقَصْدُ قَدْ انْصَرَفَ عَنْ ذِكْرِهِ
بِالْأَوَّلِ إِلَى ذِكْرِهِ بِالثَّانِي . وَالتَّحْوِيلُونَ يَقُولُونَ فِي بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ (١)
إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ مُعْتَدًّا بِهِ غَيْرُ مَنْزِلٍ مَنْزِلَةَ الْمُتْرُكِ
كَمَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي الْبَدَلِ (٢).

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النِّكَرَةِ ، وَالنِّكَرَةَ
مِنَ الْمَعْرِفَةِ (٣) ، فَلَا وَلَّ كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ " ، وَالثَّانِي
كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ كَرِيمٍ " ، وَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُ النِّكَرَةِ مِنْ
الْمَعْرِفَةِ حَتَّى تَكُونَ مُخَصَّصَةً بِصِفَةٍ (٤) ، فَلَوْ قُلْتُ :
" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ " لَمْ يَكُنْ شَيْئًا (٥) . وَمِنْ بَدَلِ النِّكَرَةِ

-
- (١) انظر المقتصد ٩٣٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١ .
(٢) انظر شرح المفصل ٦٣/٣ .
(٣) انظر الجمل للزجاجي ٢٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٤/١ .
(٤) انظر المقتضب ١٦٤/١ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٦٩ ،
والصفوة الصفية ٧٩٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١ .
(٥) هذا مذهب الكوفيين والبغداديين ، وأما جمهور البصريين فقد
أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول .
انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٤/٣ فما بعدها ، وشرح
الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، والهمع ٢١٨/٥ .

مِنَ الْمَعْرِفَةِ مُخَصَّصَةٌ / بِالصَّفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى * لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، ٧٤/ب
 نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (١) ، وَ يُبَدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّمِيرِ كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ
 بِهِ زَيْدٌ " ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ (٢) ، فَأَمَّا ضَمِيرُ
 الْمُخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمِ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْدَالُ مِنْهُمَا (٣) ، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ :
 " لَوْ قُلْتَ : " رَبِّي الْمَسْكِينُ كَانَ الْأَمْرُ مَرْمُوزًا فَجَرَرْتَ " الْمَسْكِينِ " عَلَى
 الْبَدَلِ مِنَ الْيَاءِ (٤) فِي " رَبِّي " لَمْ يَجْزِ (٥) ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي
 الْمُخَاطَبِ ، لَوْ قُلْتَ : " بِكَ الْمَسْكِينُ " كَانَ فَاسِدًا .

(١) سورة العلق : ١٥ ، ١٦ و " ناصية الثانية نكرة وقد أبدلت
 من الأولى وهي معرفة لأنها موصوفة " انظر الجمل
 للزجاجي ٢٤٠ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٦٧/٢ .

(٣) هذا في بدل الكل من الكل ، أما إذا كان بعضا أو اشتمالا
 فيجوز مطلقاً ، وهو مذهب البصريين والأخفش ، والكوفيون يجوزون
 إبدال الظاهر من المضمير الحاضر - مخاطباً أو متكلماً - قياساً
 على الغائب .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٧/٣ ، والصفوة الصفية ٧٩٥/٢ ،
 وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ، والفاخر لوجه ٢١٩/أ ، وللمجمع
 ٢١٧/٥ فما بعدها .

(٤) في النسخة " الباء " تصحيف . انظر المقتصد ٩٣٠/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٧٥/٢ ، ٧٦ ، وفيه : " فإذا قلت : بي المسكين
 كان الأمر ، أو بك المسكين مررت ، فلا يحسن فيه البديل ؛
 لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدرى
 من تعني ؛ لأنك لست تحدث عن غائب " . وانظر شرح المفصل
 ٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١ .

(١)
 وَقَوْلُهُمْ فِي بَدَلِ الْفَلَطِ : إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِـ " بَلْ " ،
 ، فَيُقَالُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلٍّ حِمَارٌ " فَإِنَّ هَذَا أَيْضاً إِنَّمَا يَخْسُرُ
 إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَذُمَّ إِنْسَانًا بِالْجَهْلِ فَتَقُولُ أَوَّلًا : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ " ،
 ثُمَّ تَقُولُ : " بَلٍّ حِمَارٌ " لَا تُرِيدُ الْحِمَارَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنَّكَ
 تُرِيدُ أَنْ الَّذِي مَرَرْتَ بِهِ مِنَ الْجَهْلِ وَعَدَمِ مَعَانِي الْإِنْسَانِيَةِ بِحَيْثُ يَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْفَلَطِ الَّذِي يُسْتَدْرَكُ بِـ
 " بَلٍّ " .

” فصول ”

” في حُرُوفِ العَطْفِ ” (١)

[الواو]

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي ” الواو ” أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا بِالْجَمْعِ ^(٢) لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ ، وَذَلِكَ أَنََّّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْنَا فِي مِثْلِ ” جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ” إِنَّ ” الواو ” لِلْجَمْعِ أَنََّّهُمَا جَاءَا مَعًا وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُمْ فِي الظَّنِّ ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ بِالْجَمْعِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يُشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي عُلِّقَتْهُ بِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ” جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ” كُنْتَ قَدْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا / فِي ١/٧٥ إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ لَهُمَا ، وَجَعَلْتَهُمَا شَرِيكَيْنِ فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَأَمَّا الْمَجِيءُ نَفْسُهُ فَلَيْسَ الْقَصْدُ بِالْجَمْعِ إِلَيْهِ ، ثُمَّ هَذَا الْجَمْعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لَا يَمْنَعُ ^(٣) مِنْ إِرَادَةِ الْجَمْعِ فِي الْمَجِيءِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يُوجِبُهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ إِذَا قُلْتَ : ” جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ” إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ جَاءَا مَعًا ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا قَدْ جَاءَا فِي وَقْتَيْنِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوءُ بِهِ فِي اللَّفْظِ قَدْ تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَنْ مَجِيءِ الثَّانِي ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ فِي اللَّفْظِ مُقَدَّمًا فِي الْفِعْلِ أَيْضًا ^(٤) ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ إِذَا ثَلَاثَةً أَوْجُهُ :

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٨ ” يقال حروف العطف

وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين . . . والنسق

من عبارات الكوفيين .

انظر الايضاح ص ٢٨٥ .

(٢) في النسخة ” ولا يمنع ” ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) انظر الجنى الداني ١٨٨ ، والهمع ٥/٢٢٣ .

(٤)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ مَعًا .

و [الثَّانِي] : ^(١) أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ فِي اللَّفْظِ مُقَدَّمًا فِي الْفِعْلِ كَمَا هُوَ .

و [الثَّالِثُ] : ^(٢) أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ مَوْءً خَرًّا فِي الْفِعْلِ وَالْمَوْءُ خَرُّ مُقَدَّمًا ^(٣) .

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْوَاوَ تُوجِبُ التَّرْتِيبَ فَمِنْ الْغَلَطِ الظَّاهِرِ ^(٤) ؛ لَا مُؤَرِّبَ فِيهَا : أَنَا نَرَى الْوَاوَ يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ أَصْلًا ، وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ " اخْتَصَمَ ، وَاشْتَرَكَ ، وَاجْتَمَعَ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى ، فَإِذَا قُلْتَ : " اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " لَمْ يَتَصَوَّرْ أَنْ يُشَبَّهَ الْإِشْتِرَاكُ لِـ " زَيْدٍ " وَحْدَهُ حَتَّى تَزْعُمَ أَنَّ " عَمْرًا " تَأَخَّرَ عَنْهُ كَمَا يَتَصَوَّرُ أَنْ تَقُولَ فِي " جَاءَ نِي زَيْدٌ وَعَمْرُو " أَنَّ مَجِيءَ " عَمْرُو " كَانَ قَبْلَ مَجِيءِ " زَيْدٍ " ، فَلَوْ كَانَ الْوَاوُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُوجِبَ / ب / ٢٥
التَّرْتِيبَ لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُعْطَفَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ ^(٥) .

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر الأوجه الثلاثة في شرح قطر الندى لابن هشام ٣٠٢ .

(٤) ذهب إلى هذا كثير من النحاة ، منهم قطرب والرعي وشعلب وهشام وأبو جعفر الدينوري والفراء وأبو عمر الزاهد وغيرهم .

انظر مغني اللبيب ٣٥٤ / ٢ ، والجنى الداني ١٨٩ ، والهمع

٠٢٢٤ / ٥

(٥) انظر المقتصد ٩٣٨ / ٢ .

وَمِنْهَا أَنَا نَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ : "جَاءَنِي زَيْدُ الْيَوْمِ وَعَمَرُوْ
أُمْسِرُ" (١) ، [و] (٢) هُوَ كَلَامٌ شَائِعٌ لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ .

وَمِنْهَا أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ وَقُوعُهَا
فِي مَعْنَى " الْفَاءُ " ، وَأَنْ يُوجِبَ كَوْنُ الثَّانِي مُسَبَّبًا عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا تُوْجِبُهُ
" الْفَاءُ " إِذَا قُلْتَ : " أَعْطَانِي فَشَكَرْتُهُ " (٣) ، وَأَنْ تَقَعَ فِي جَوَابِ
شَرْطٍ كَمَا تَقَعُ الْفَاءُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ (٤) .

[الْفَاءُ]

وَأَمَّا (الْفَاءُ) فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّرْتِيبَ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمَرُوْ دَلَّ الْفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ " عَمَرُوْ " كَانَ بَعْدَ مَجِيءِ " زَيْدٍ " (٥)
وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " أَخَذَتْهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا " (٦) ، الْمَعْنَى :

(١) فيكون ما بعد الواو مقدماً في المعنى كقوله عز وجل * واسجدى

واركعي مع الراكعين * لأن السجود بعد الركوع وهو مقدم في

الذكر * انظر المقتصد ٩٣٨/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٨ .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٩٥/٨ ، وقطر الندى ٣٠٣ .

(٤) انظر الصفوة الصفية ٧٦٣/٢ فما بعدها .

(٥) انظر المقتضب ١٤٨/١ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٣ ، والجنى

الداني ١٢١ .

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٣٧/١ .

فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا ، وَلَا تَصْلُحُ الْوَاوُ هَا هُنَا الْبِتَّةُ ، وَتَقُولُ : " أَخَذْتُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا وَأَوَّلًا فَأَوَّلًا ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذْتَ الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ [و] ^(١) أَنَّكَ أَخَذْتَهَا مُفَرَّقَةً ، وَلَمْ تَأْخُذْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً .

[ثُمَّ]

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَلِلتَّرْتِيبِ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ ^(٢) وَتَرَاحٍ ^(٣) ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو " دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ ^(٤) " عَمْرُو " تَرَاحَى عَنْ مَجِيءِ " زَيْدٍ " ، وَأَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ ، وَ" الْفَاءُ " تَقْتَضِي أَنَّ الثَّانِي اتَّصَلَ بِمَجِيئِهِ بِمَجِيئِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ ^(٥) ، وَكَذَلِكَ تَجِيءُ " ثُمَّ " فِي حَسْطٍ الْإِقْدَارِ وَالْمَرَاتِبِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، كَقَوْلِهِمْ : " الْأَمِيرُ ثُمَّ الْوَزِيرُ ، وَالْأَبُّ ثُمَّ الْعَمُّ " وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَلَا تَصْلُحُ الْفَاءُ فِي أَشْبَاهِ هَذَا / فَلَا يُقَالُ : " الْأَمِيرُ فَالْوَزِيرُ " عَلَى مَعْنَى التَّنْزِيلِ .

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٢) في النسخة " مهلة " بالنصب ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) انظر المقتضب ١٤٨/١ ، والصنف ^{شوة}

الصفحة ٧٦٤/٢ ، واللمع ١٥٠ ، وشرح قطر الندى لابن هشام

٣٠٣ .

(٤) في النسخة " المجيء " والصواب ما أثبت .

(٥) انظر المقتصد ٩٤١/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٨ .

[أَوْ]

وَأَمَّا (أَوْ) ^(١) فَالْعِبَارَةُ الْمُحَقَّقَةُ فِيهَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا
تَكُونُ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ ^(٢) ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَبَرِ
كَانَتْ شَكًّا ^(٣) مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجْعَلُ الْفِعْلَ الَّذِي ^(٤) تُخْبِرُ
بِهِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ بِغَيْرِ عَيْنِهِ إِذَا كُنْتَ شَاكًّا ، وَإِذَا كَانَتْ فِي الْأَمْرِ
كَانَتْ لِلتَّخْيِيرِ ^(٥) ، فَإِذَا قُلْتَ : " اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا " كُنْتَ خَيْرْتَكَ
فِي ضَرْبِ أَيِّهِمَا شَاءَ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا لَمْ تَخْصَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا كَانَ تَخْيِيرًا
لَا مَحَالَةَ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ الْعَطْفُ فِيهِ
بِـ " أَوْ " عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ " ، وَلَا
تَقُولَ : " قَامَا " ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتِ الْفِعْلَ لِهُمَا جَمِيعًا ، وَإِنَّمَا اثْبَتَهُ
لِأَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنِهِ ، فَصَرْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَاحِدٌ مِنْ زَيْدٍ

(١) تكون على أربعة أوجه كما سيذكر .

(٢) يريد عبارة الإيضاح ص ٢٢٧ .

(٣) هذا الوجه الثاني وانظر المقتصد ٩٤٢/٢ ، وشرح المفصل

٩٩/٨ .

(٤) هي النسخة " التي " تحريف .

(٥) هذا الوجه الثالث انظر المقتصد ٩٤٢/٢ ؛ ومعاني الحروف ٧٧ ،

ومغني اللبيب ٦٢/١ والفاخر لوحة ٢٢٢/أ .

وَعَمْرٍو قَامَ (١) . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا * (٢) فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ يَجْنِسُ الْفَقِيرَ وَالْغَنِيَّ ، لَا لِـ "غَنِيٍّ" ، وَ "فَقِيرٍ" الْمَنْكُورِينَ ، فِي الْآيَةِ . هَذَا وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الضَّمِيرِ لِـ "فَقِيرٍ وَغَنِيٍّ" بِوَجْهِهِ ، لِأَنَّهُمَا خَبَرُ "كَانَ" ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِذَا عَادَ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ لَا إِلَى الْخَبَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (٣) الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ الْمَعْنَى أَنْ تَقُولَ : إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِ (٤) فِي الْحَالَيْنِ : الْفَقْرَ وَالْغِنَى . (٥)

(١) انظر المقتصد ٩٤٣/٢ .

(٢) سورة النساء : ١٣٥ .

(٣) في النسخة غير واضحة وكأنها " أنك " ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسخة " بهما " وما أثبتته من الهامش على أنه في نسخة أخرى .

(٥) انظر المقتصد ٩٤٣/٢ ، وهذا فيه خلاف كبير وجاء في مشكل

مكي بن أبي طالب ٢١٠/١ " و " أو " عند الاختصاص في موضع " الواو " وقيل تقديره : أن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين فالله أَوْلَىٰ بهما ، وقيل هو مثل قوله " وله أخ أو أخت " فلكل واحد منهما ، وقيل : لما كان المعنى فالله أَوْلَىٰ بغنى الغني وفقر الفقير رد الضمير عليهما . وقيل : إنما رجع الضمير إليهما لأنه لم يقصد قصد فقير بعينه ولا غني بغينه .

وانظر البحر المحيط ٣٧٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/

٤٩٥ ، وأملاء ما من به الرحمن ١/١٩٢ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ " فَإِنَّ " أَوْ "

هَآ هُنَا عَلَى أَصْلِهَا مِنْ وَجْهِ ، وَخَارِجَةً / عَنْهُ وَدَاخِلَةً فِي حُكْمِ الْوَائِ مِنْ ب / ٧٦ وَجْهِ .

أَمَّا كَوْنُهَا عَلَى أَصْلِهَا فَهِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَأَمَّا دُخُولُهَا فِي حُكْمِ الْوَائِ فَهِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَجَالَسَةِ ، وَيُسَمَّى هَذَا " الْإِبَاحَةَ " (١) .

[أ م]

وَأَمَّا (أ م) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُتَّصِلَةً ، وَمُنْقَطِعَةً .
فَالْمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى " أَيْ " ، كَقَوْلِكَ : " أَزِيدُ
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ " تُرِيدُ : " أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ " وَإِنَّمَا يَسْأَلُ بِهَذَا
مَنْ عَرَفَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَيْنَهُ ، فَهُوَ يَسْأَلُ لِإِنْصَافٍ (٢)
لَهُ عَلَى وَاحِدٍ (٤) .

وَالْمُنْقَطِعَةُ هِيَ أَنْ تَسْتَفْهَمَ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ تَدْعِي الْإِسْتِفْهَامَ عَنْهُ
وَتَسْتَأْنِفُ الْإِسْتِفْهَامَ عَنْ وَاحِدٍ آخَرَ (٥) ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : " أَزِيدُ

(١) انظر الإيضاح ص ٢٨٨ ، والمقتصد ٩٤٣/٢ ، وشرح قطر

الندى ٣٠٥ ، ومغني اللبيب ١/٦٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ١/٤١ .

(٣) في النسخة " لِيُعَيَّنَ " وما أثبتته من الهامش على أنه في نسخة أخرى .

(٤) انظر المقتصد ٩٤٩/٢ .

(٥) انظر المقتصد ٩٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/٨ .

(١)
عِنْدَكَ أُمٌّ عِنْدَكَ عَمْرُو ؟ " أَرَدْتَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ تَسْتَفْهِمَ عَنْ " زَيْدٍ
أَهْوَيْتَهُ أَوْ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ ؟ " ، ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصْدُ فِي أَنْ تَسْتَفْهِمَ
عَنْ " عَمْرٍو " فَقُلْتَ : أُمٌّ عِنْدَكَ عَمْرُو ؟ . وَيَقُولُونَ إِنَّ " أُمَّ " فِي
هَذَا الْوَجْهِ تَتَضَعُ مَعْنَى " بَلَّ وَالْهَمْزَةُ " جَمِيعاً ^(٢) ، وَأَنَّ الْمَعْنَى
عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ ؟ كَانَ قَصْدُكَ إِذْ ذَاكَ أَنْ يُعْلَمَ كَوْنُ
" زَيْدٍ " عِنْدَهُ ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَخَذْتَ فِي الْإِسْتِفْهِامِ عَنْ
" عَمْرٍو " ، وَلَا تَكُونُ هَا هُنَا بِمَعْنَى " أَيْ " . وَمِمَّا هُوَ مِثَالُ جَيْدٍ فِي
هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

* أَذَا الْغُصْنُ أُمٌّ ذَا الدَّعْصُ أُمٌّ أَنْتِ فِتْنَةٌ * (٣)

- ٥٧

(١) من أمثلة الإيضاح ص ٢٩٢ .

(٢) وهو قول البصريين ، انظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٥ / ٢ ، والجنى

الداني ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٠٤ / ٣ ، ومغني

اللبيب ٤٥ / ١ ، والتبصرة والذكورة ١٣٥ / ١ .

(٣) هذا صديقت وعجزة :

* وَذِيَا الذِي قَبْلَتْهُ الْبَرْقُ أُمٌّ تُفَرُّ ! *

انظر ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبري ١٢٣ / ٢ ، والخزانة

١٥٦ / ١ (عرضاً) .

والدَّعْصُ : الكتيب الصغير ، يريد أن قوامها غصن ، ورد فيها

كتيب ، وهي فتنة للناس .

والشاهد فيه مجيء " أُم " منقطعة ؛ لأنه أراد الاستفهام

عن الغصن ثم أضرب عنه واستفهم عن الدَّعْص .

بَدَأَ فَاسْتَفْهَمَ عَنْ " الْقَدِّ " (١) ، أَهْوَالُ الْغُصْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ

أَمْ لَا ؟ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَأَخَذَ يَسْتَفْهَمُ عَنْ " الرَّدْفِ " (٢) ، أَهْوَوَ / ٧٧
الدَّعْصُ أَمْ لَا ؟ ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى " أَيِّ " ؛ لِأَنَّهَا
إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " أَيِّ " كَانَ الْخَبَرُ وَاحِدًا ، كَقَوْلِكَ : " أَزِيدُ خَارِجُ
أَمْ عَمْرُو ؟ " ، وَالْخَبَرُ هَا هُنَا - كَمَا تَرَى - إِشْتَانٌ : أَحَدُهُمَا " الْغُصْنُ "
، وَالْآخَرُ " الدَّعْصُ " .

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْفَرْقَ [بَيْنَ] (٣) أَنْ
يَسْأَلَ بِ " أَمْ " ، وَالْهَمْزَةِ " - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتَصِلَةِ - وَبَيْنَ أَنْ تَجْعَلَ
" أَوْ " مَكَانَ " أَمْ " . فَتَقُولَ : " أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ " (٤) عَمْرُو ؟ .

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ كُنْتَ قَدْ
عَرَفْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو (٥) ؟ لَمْ

(١) ، (٢) " الْقَدُّ : الْقَامَةُ ، وَ " الرَّدْفُ : الْكُفْلُ وَالْعَجْزُ ،

وُخِصَ بَعْضُهُمْ بِهِ عَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ ، وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أُرْدَافٌ
عَنِ اللِّسَانِ (قَدَد) وَ (رَدَف) .

(٣) زيادة ليستقيم بها الكلام .

(٤) في النسخة " أَمْ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٥) في النسخة تكرار من قوله " أَوْ عَمْرُو ... إِلَى قَوْلِهِ ... لَيْسَ

وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ " وَقَدْ أَشَارَ النَّاسِخُ إِلَى هَذَا التَّكَرُّارِ بِقَوْلِهِ
" مَكْرَرٌ بَاطِلٌ " .

تَكُنْ عَرَفْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، بَلْ كُنْتَ شَاكًّا لَا تَعْلَمُ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ
أَمْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ ؟ ^(١) ، وَلِهَذَا قَالُوا : إِنَّ الْوَاجِبَ
فِي جَوَابِهِ أَنْ تَقُولَ : " لَا " أَوْ " نَعَمْ " ^(٢) ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي جَوَابِهِ : " لَا " أَوْ " نَعَمْ " ، بَلْ
الْوَاجِبُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ " أَوْ تَقُولَ " عَمْرُو " ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ
إِذَا كَانَ بِـ " أَمْ وَالْهَمْزَةِ " كَانَ قَدْ ثَبَتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَ" لَا " أَوْ
" نَعَمْ " إِنَّمَا تَصْلُحُ حَيْثُ لَا يَكُونُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ مَعْلُومًا ^(٣) .

[لَا]

(لَا) تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلْأَوَّلِ ^(٤) ، فَإِذَا قُلْتَ :
" جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ " عَمْرُو " الْمَجِيءَ الَّذِي أَثْبَتَهُ
لـ " زَيْدٍ " ^(٥) ، وَهُوَ كَلَامٌ مَعَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْجَائِي كَانَ / " عَمْرًا " ، ٧٧/ب
فَأَعْلَمْتَهُ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ^(٦) ،
فَلَوْ قُلْتَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " كَانَ مُحَالًا .

-
- (١) إلى هنا انتهى التكرار المشار إليه آنفا .
(٢) انظر مغني اللبيب ٤٣/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٨ فما بعدها .
(٣) انظر المصدرين السابقين .
(٤) انظر الصفوة الصفية ٧٧٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٣٧/١ ،
وشرح المفصل ١٠٤/٨ .
(٥) انظر المقتصد ٩٤٦/٢ .
(٦) انظر الجنى الداني ٣٠٢ ، وقطر الندى ٣٠٧ ومغني اللبيب

[بَل]

(بَل) لِلإِضْرَابِ عَنِ الْإِثْبَاتِ لِلثَّانِي ^(١) ، فَإِذَا قُلِبَتْ :
 "جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو" كُنْتَ أَضْرَبْتَ عَنْ إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ لـ "زَيْدٍ" وَأَثْبَتَّه
 لـ "عَمْرُو" ، وَكَانَ الْمَعْنَى يَعْكِسُهُ فِي "لَا" ؛ لِأَنَّكَ هَاهُنَا أَثْبَتَ لِلثَّانِي
 وَأَبْطَلْتَ ^(٢) إِثْبَاتَكَ لِلْأَوَّلِ ، وَهُنَاكَ أَثْبَتَ لِلْأَوَّلِ وَنَفَيْتَ عَنِ الثَّانِي ،
 فَزِدْتَ بِذَلِكَ إِثْبَاتَكَ لِلْأَوَّلِ قُوَّةً ^(٣) . وَإِنْ جِئْتَ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ ^(٤)
 - فَقُلْتَ : "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو" - كَانَ عَلَى وَجْهِينِ :

-
- (١) انظر الجمل للزجاجي ١٨ ، والإيضاح ٢٩٠ ، والمقتصد
 ٩٤٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٣٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ .
- (٢) في النسخة "وابطل" تصحيف .
- (٣) انظر المقتصد ٩٤٦/٢ .
- (٤) مذهب البصريين أن تقع "بل" بعد الإيجاب والنفي جميعاً ،
 ومذهب الكوفيين أن تقع بعد النفي أو ما يجري مجراه . وإذا
 جاءت في القرآن كانت تركاً لشيء وأخذاً في غيره .
- انظر معاني الحروف للرماني ٩٤ ، والجنى الداني ٢٥٤ . وقال
 الرضي في شرح الكافية ٣٧٨/٢ : "ونقل صاحب المغني عن
 الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف بـ "بل" بعد الإيجاب ،
 والظاهر أنه وهم من الناقل فإنهم يجوزون عطف المفرد بـ
 "لكن" بعد الموجب حملاً على "بل" كما نقل ابن الأنباري
 والاندلسي فكيف يمنعون هذا ؟ "

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُرِيدَ " بَلْ جَاءَنِي عَمْرُو " (١)
وَالثَّانِي : أَنْ تُرِيدَ " بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو " (٢) . وَالْأَوَّلُ
أَقْوَى .

[لَكِنْ]

(لَكِنْ) إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً ، وَلَا يَخْلُو
الْمَعْطُوفُ بِهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَجِيءَ
إِلَّا بَعْدَ النِّفْيِ (٣) ، كَقَوْلِكَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو " ، وَتَثْبِيتَ
لِلثَّانِي مَا نَفَيْتَ عَنِ الْأَوَّلِ ، بِعَكْسِ مَا صَنَعْتَ فِي " لَا " حِينَ قُلْتَ :
" جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ بِـ " لَكِنْ " وَالْمَعْطُوفُ
بِهَا مُفْرَدٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، لَوْ قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو " لَمْ يَكُنْ
كَلَامًا . (٤)

-
- (١) أى تنفي المجيء عن الأول وتثبته للثاني .
(٢) أى تنفي المجيء عنهما جميعاً . وانظر الوجهين في المقتصد
٠ ٩٤٧/٢

- (٣) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون مجيئه بعد الإيجاب
نحو " أتاني زيد لكن عمرو " ، ولكل فريق حجه وشواهد .
راجع المسألة (٦٨) من الإنصاف ٤٨٤/٢ ، ومغني اللبيب
٢٩٢/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٢٢١/٣ .
(٤) وهو مذهب البصريين كما أشرت سابقاً .

وَإِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُمْلَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ
جَمِيعًا ، إِلَّا أَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى إِثْبَاتًا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ
نَفْيًا ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَجِيء " ، وَإِذَا كَانَتْ
الْأُولَى / نَفْيًا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثْبَاتًا ، كَقَوْلِكَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ
لَكِنْ عَمَرُو جَاءَنِي " (١) ، وَكَذَلِكَ أَصْلُوا فِيهَا (٢) أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَدًا لِتَرْكِ
قِصَّةٍ مُخَالِفَةٍ إِلَى قِصَّةٍ قَدْ يَكُونُ صَرِيحًا بِأَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا إِثْبَاتًا
وَمَا بَعْدَهَا نَفْيًا ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى دُونَ صَرِيحِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ
يَكُونُ إِذَا جَعَلْتَ الْخَبَرَ فِي الثَّانِيَةِ لِمَعْنَى يُضَادُّ مَعْنَى الْخَبَرِ فِي الْأُولَى ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " زَيْدٌ عَالِمٌ لَكِنْ عَمَرُو جَاهِلٌ " ، فَقَوْلُكَ : " عَمَرُو جَاهِلٌ "
وَإِنْ كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثْبَاتًا فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَفْيٌ لِمَا أَثْبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ ؛
لِأَنَّ الْجَهْلَ ضِدُّ الْعِلْمِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ يُونُسَ (٣) فِي " لَكِنْ " أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرْفٍ عَظْفِيٍّ ،

(١) انظر شرح المفصل ١٠٧/٨ .

(٢) في النسخة " فيه " ، والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .

(٣) هو يونس بن حبيب البصري من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو
ابن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء ، وكان له مذاهب
يتفرد بها ، مات سنة ١٨٣ هـ في خلافة هارون الرشيد .

انظر ترجمته في نزهة الألباء ٤٧ ، وأخبار التحويين البصريين
للسيرافي ٥١ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٢/٦ ،
ومعجم الأديباء ٦٨/٢٠ .

وَأَنَّ الْإِسْمَ بَعْدَهَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى قَائِلِ مُضَمَّرٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو " كَانَ التَّقْدِيرُ : لَكِنْ جَاءَنِي عَمْرُو ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا " كَانَ الْمَعْنَى : لَكِنْ رَأَيْتُ عَمْرًا . وَكَذَلِكَ يُضَمَّرُ حَرْفُ الْجَرِّ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرُو " قُدِّرَ فِي " عَمْرُو " أَنََّّهُ مَجْرُورٌ بِـ " بَاءٍ " مُضَمَّرَةٍ ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ " لَكِنْ " تَدْخُلُ عَلَيْهَا " الْوَاوُ " ، كَقَوْلِكَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو " قَالَ : فَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا عَطْفٍ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ حَرْفِ عَطْفٍ آخَرَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ (١) ، وَهَذَا مَذْهَبٌ قَوِيٌّ .

[حَقَّى]

(حَقَّى) قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ [فِيهَا] (٢) وَبَيْنَا مُخَالَفَتَهَا

حُرُوفُ (٣) الْعَطْفِ كُلِّهَا بِأَنَّ كَانَ مِنْ شَرْطِهَا / أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُزْأً مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ (٤) ، حَقَّى لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ (٥)

(١) انظر مذهب يونس في الكتاب ١/٤٣٥ ، شرح المفصل ٨/٨١ ، ١٠٦ ، والجني

الداني ٥٣٤ ، ومغني اللبيب ١/٢٩٣ .

(٢) زيادة يقتضيها المقام .

(٣) في النسخة " بحروف " تحريف .

(٤) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٣ .

(٥) راجع ص ١٧٣ فيما سبق .

[فصل في إمّا]

قد اتفق أن عدد جماعة من النحويين " إمّا " في حروف العطف ،
وجعلوها عشرة^(١) ، وألا مر بين أنه ليس لها في العطف مدخل
البتة .

والدليل على أنها ليست من العطف في شيء أنها تجي قبل
تمام الكلام وقبل الاسم الذي يعطف عليه ، فتقول : " جاءك إمّا زيد
وإمّا عمرو " ، وقد ترى أن " إمّا " الأولى قد جاءت قبل " زيد "
الذي هو الفاعل والمعطوف عليه ، فمن جعلها عاطفة لم يجد شيئاً
يجعله معطوفاً بها ؛ لأن الفاعل على كل حال لا يعطف على الفعل ،
فهذا واحد . ثم إن حرف العطف يدخل عليها في قولك : " إمّا
زيد وإمّا عمرو " ولو كانت حرف عطف لم يصح دخول حرف

(١) لم يعد الجرجاني " إمّا " حرف عطف ، وانظر المقتصد ٢/٩٣٧ ، ٩٤٣

أما ابو علي الفارسي فعدها حرف عطف في الإيضاح ص ٢٨٩
قال : " وإمّا بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأثـور
إلا أنها توءن بأن مبنى الكلام كان على الشك . "

عَطْفٍ آخِرٍ عَلَيْهَا (١) . ثُمَّ إِنَّهَا إِنَّمَا اجْتَلَبَتْ لِتَوْذِنَ بِالشَّكِّ فِي أَوَّلِ
الْكَلَامِ ، إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ " عَلِمَ السَّامِعُ الشَّكَّ مِنَ أَوَّلِ الْأَمْرِ ،
وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُرْكَذًا فِي " أَوْ " إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو " ؛
وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدْرَ الْكَلَامِ هُنَاكَ قَدْ مَضَى عَلَى الْبَقِيَّةِ ، ثُمَّ يَعْرِضُ
الشَّكُّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَكَتَ عَلَى قَوْلِكَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ " لَمْ يَكُنْ
إِلَّا خَبَرًا عَلَى الْقَطْعِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا مُرْفِي " إِمَّا " ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِنْ
قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكٌّ فِي الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ فَاعِلَ الْفِعْلِ
أَوْ مَفْعُولَهُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ (٢) .

(١) انظر المقتصد ٩٤٤/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل ١٠٣/٨ ،

وإصلاح الخلل ٠٨٨

(٢) انظر اللمع لابن جني ١٥٤ ، والمقتصد ٩٤٤/٢ .

قَصْلٌ

وَالْفِعْلُ يُعْطَفُ عَلَى الْفِعْلِ / كَمَا يُعْطَفُ الْإِسْمُ عَلَى الْإِسْمِ ، (١)
 وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بِأَن يَكُونَ قَدْ عَمَلَ عَامِلٌ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، كَمِثْلِ أَنْ تَقُولَ :
 "أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَ زَيْدًا فَتَقُولَ لَهُ كَذَا" ، وَكَمِثْلِ أَنْ تَقُولَ : "إِنْ تُعْطِ
 زَيْدًا وَتَكْسُهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا" ، وَ"إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ وَأَعْطَكَ" ، وَمِثَالُهُ
 مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
 أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * (٢) ، وَقَوْلُهُ عَزَّاسْمُهُ : * إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا
 هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْوُوا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ * (٣) .
 وَمِثَالُهُ فِي النَّصْبِ : * إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ
 مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ * (٤) . وَالْغَالِبُ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي ذَلِكَ الْوَاوُ ،
 وَالْفَاءُ ، وَثَمَّ ، وَأَوْ .

(١) انظر اللُّمَع ١٥٤ فما بعدها .

(٢) سورة يوسف : ٩٠ .

(٣) سورة البقرة : ٢٧١ ، وانظر الإيضاح ص ٨٩ ، ١٠٩٦ .

(٤) سورة المائدة : ٢٩ .

"فصل"

[في تاء التانيث]

تاء التانيث في الاسم تنفصل عنها في الفعل بأمرين :
أحدهما : أنها ساكنة في الفعل ، كقولك : " ضربت ،
وقامت " ، وإنما تتحرك - إذا تحركت - لالتقاء الساكنين ، كقولك :
" خرجت المرأة " (١) .

والثاني : أنها تقرأ في الفعل تاء في الوقف والوصل (٢) ،
وفي الاسم تنقلب في الوقف هاء (٣) ، كقولك : " ضاربه ، وقائمه " .
هذا هو الشائع المستعمل ، وقد جاء في الشعر موقوفاً عليها تاء ، كقوله :
* بل جاوز تيهاء كظهر الحففت * (٤)

- ٥٨

(١) انظر الجنى الداني ١١٨ ، وشرح

المفصل ٢٧/٨ فابعدها .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٣٤١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٦/٤ .

(٣) وهو مذهب البصريين ، انظر الجنى الداني ١١٨ ، وشرح قطر

الندى ٣٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل
على الألفية ١٧٧/٤ .

(٤) البيت منسوب لسوء الذئب من أرجوزة في اللسان (جحف) ،

وقيل هو لأبي النجم العجلي ، وليس في ديوانه .

وهو من شواهد التكملة للفارسي ٣٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ،

والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والمخصص

٧/٩ ، ٨٤/١٦ ، ٩٦ ، وشواهد الشافية ١٩٨/٤ ، والإنصاف ٣٧٧/١ .

أَرَادَ "كَظْهَرَ الْحَجَفَةَ" يَعْنِي التُّرْسَ . " وَيَقُولُونَ : " كَظْهَرَ
الْمَجَنِّ (١) يُرِيدُونَ الْمَلَّاسَةَ " (٢)

وَمِمَّا هُوَ عَلَامَةٌ لِكُونَ التَّاءِ لِلتَّائِيثِ أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَكُونُ مَفْتُوحًا
أَبَدًا - إِذَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا - كَقَوْلِكَ : " ضَارِبَةٌ وَقَائِمَةٌ " ، وَبِهَذَا يُفْصَلُ بَيْنَ
أَنْ تَكُونَ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِمُغِيرِ التَّائِيثِ ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلُوا
التَّاءَ / فِي " أُخْتٍ وَبِنْتٍ " لِمُغِيرِ التَّائِيثِ ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا

ب / ٧٩

=== والجوز : الوسط ، والتهيء : المفاضة التي يتيه فيها

سالكها ، والحجفة : الترس من جلد .

والشاهد فيه قوله " الحجفت " حيث أقرت تاءً في الوقف

على الأصل ، وهو خاص بالشعر كما يفيد كلام الجرجاني .

(١) " المَجَنِّ : التُّرْسُ " عن اللسان (جنن) .

(٢) نقل المصنف ، هذه العبارة عن الجرجاني في شرحه . قال :

" قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المَجَنِّ ، يريدون الملاسة ،

وقال ابن المستوفي : شبه التيهاء بظهر المَجَنِّ في الملاسة ،

والشيء قد يشبه بالشيء ويراد منهما معنى فيهما ، " كظهر الحجفت "

وإنما أراد أن التيهاء ملساء لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملاسة ،

ولم يرد أنها مثله في المقدار . انظر شرح شافية ابن الحاجب

للرزي ٢٠٠ / ٤ .

مُبْدَلَةٌ مِنْ " الْوَائِ " فِي " الْاُخُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ " (١) كَمَا كَانَتْ فِي " تُرَاثٍ
وَتَجَاهٍ " ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَرَاثَةِ وَالْوَجْهِ .

(١) انظر الكتاب ٣١٧/٤ ، وصر صناعة الإعراب ١٥٠/١ " والاخت :
أنشئ الواو ، صيغت على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من
الواو ، وزنها فَعَلَةٌ فتقلوها إلى فَعَلٌ وألحقها التاء المبدلة
من لامها بوزن فَعَلٌ ، فقالوا أخت ، وليست التاء فيها بعلامة
تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ما قبلها ،
وأما " بِنْتُ " فليس على " ابن " ، وإنما هي صيغة على حدة
ألحقوها الياء للإلحاق ثم أبدلوا " التاء " منها ، وقيل : إنها
مبدلة من واو ، قال سيبويه : وإنما بنتٌ كَعَدَلٍ ، والنسب إلى
" بنت " بَنَوِيٌّ ، وقال يونس : بِنْتِي وَ أُخْتِي " عن اللسان
(أخت) و (بني) .

"فصل"

كُلُّ اسْمٍ كَانَ مُؤَنَّثًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَانَ فِي تَقْدِيرِ
 "التَّاءِ" ، بِدَلَالَةِ رَدِّهِمْ لَهَا فِي التَّصْغِيرِ ^(١) ، كَقَوْلِهِمْ : "أَرِيضَةٌ
 وَدَلِيَّةٌ" ^(٢) . يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ^(٣) ، وَإِنَّمَا
 شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : "العَرِيبُ" فِي تَصْغِيرِ "عَرَبٍ" ، وَ"حَرِيبٌ" فِي تَصْغِيرِ
 "حَرْبٍ" ، وَ"قَوَيْسٌ" فِي تَصْغِيرِ "قَوْسٍ" ^(٤) .
 وَإِذَا كَانَ الْاسْمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَلْحَقْ تَاءُ التَّأْنِيثِ تَصْغِيرُهُ ^(٥) ،
 تَقُولُ فِي "عَقْرَبٍ" "عُقَيْرَبٌ" ، وَفِي "عَنَاقٍ" "عُنَيْقٌ" ^(٦) ، وَلَا تَقُولُ :

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٤ ، شرح ابن عقيل على الألفية

٩١/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٦/٢ .

(٢) "أَرِيضَةٌ : تصغير "أَرْضٍ" ، وَدَلِيَّةٌ : تصغير "دَلْوٍ" ،
 والأصل فيه "دَلِيوَةٌ" فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما
 بالسكون فانقلبت الواو ياءً ثم أُدغمت الياء في الياء ، فصار "دَلِيَّةٌ" .

(٣) انظر الكتاب ٤٨١/٣ ، والتكملة للفارسي ٣٠٠ .

(٤) انظر التكملة ٣٠١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤١/١ فمابعدهما ،
 وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩١٤/٤ ، والفاخر لوحدة
 ٢٤٩/أ .

(٥) انظر التكملة ٣٠١ .

(٦) "العقرب واحدة العقارب ، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر
 والأنثى بلفظ واحد ، والغالب عليه التأنيث ، وقد يقال للأنثى
 عقربة وعقرباً ، معدود غير مصروف .

"عُقَيْرَبَةٌ وَعُنَيْقَةٌ" ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ عَاقَبَ تَاءَ التَّائِيثِ (١) ،
وَرُبَّمَا جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ شَذًّا وَقَدْ دَخَلَتِ الْهَاءُ تَصْغِيرَهُ (٢) ، وَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ فِي "قُدَامٍ ، وَوَرَاءٍ" : "وَرِيئَةٌ" (٣) وَ"قَدِيدِيْمَةٌ" (٤) .

=== والعنق : الأنثى من المعز والجمع أَعْنُقٌ وَضُقٌّ وَعُنُوقٌ . قال
الأزهري : العنق الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها
سنة ، وجمعها عنوق ، وهذا جمع نادر " اللسان والتهذيب
(عقرب) و (عنق) .

(١) القول لأبي علي الفارسي ، انظر التكملة ٣٠١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك
١٩١٤/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٧/٣ ، والخصائص ٢٧٨/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤٤/١ ، وفيه
" وفي "وراء" قولان : أحدهما أَنَّ لَامَهُ هَمْزَةٌ ، قالوا : يقال :
وَرَأْتُ بِكَذَا : أَيْ سَاطَرْتُ بِهِ ، ومنه الحديث أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم " كان إذا أراد سَفَرًا وَرَّأَ بَغِيرَهُ " وأصحاب الحديث
لم يضبطوا الهمزة فرووا " وَرَّأَى بَغِيرَهُ " . وقال بعضهم : بل
لَامُهُ وَאוْ أَوْيَاءٌ مِثْلُ كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، مِنْ وَرَّيْتُ بِكَذَا ، وهو الأشهر
فتصغيره على هذا " وَرِيئَةٌ " لا غير بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّةَ
تصغير سماء .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٢٧١/٢ في تصغير " قدام " و " وراء " :
فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليست
من الثلاثة ؟ قيل : لأن الباب على التذكير . فلولم يلحقوهما
الهاء لم يكن على تانيث واحد منهما دليل " ، وانظر الكتاب ٢٦٧/٣ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٩ - وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيمَةُ الْجَوَازِءِ مَسْمُومٌ (١)

وَإِذَا كَانَ الْمَوْتُ نَتًّا غَيْرَ حَقِيقِي جَازَ فِي فِعْلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ - التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ (٢) ، كَقَوْلِكَ : " طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ " ، كِلَاهُمَا حَسَنٌ جَمِيلٌ ، فَإِنْ تَأَخَّرَ الْفِعْلُ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُؤَنَّثَ ، كَقَوْلِكَ : " الشَّمْسُ طَلَعَتْ " ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : " طَلَعَ " (٣) ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى تَأْوِيلٍ ، كِمِثْلِ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِي " الْأَرْضِ " أَنَّهُ " مَكَانٌ " (٤) ،

(١) البيت من قصيدة مفضلية لعلقة بن عبدة بن ناشرة الفحل ، شاعر جاهلي من بني تميم (ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٤ ، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٩) ، ورواية العجز في المفضليات ٤٠٣ :

* يَوْمٌ تَجِيءُ بِهِ الْجَوَازِءُ مَسْمُومٌ *

انظر لعلقة بن عبدة حياته وشعره لعبد الرزاق حسين ٨٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٠٥ ، ٢١٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٣ ، ٤١/ ٤ ، والمخصص ٩٠/ ٩ ، والتكملة ٣٠٢ ، واللسان (سم) .
وقتود الرحل : خشبه وأدواته ، ويسفطني : يحرقني ويغير لوني ، والجوزاء : برج من أبراج الشمس ، ومسموم : شديد السموم ، وهي الريح الحارة .

والشاهد فيه تصغير " قدام " على " قدييمة " حيث لحقت التاء في تصغيره شذوذاً لأنه زاد عن ثلاثة أحرف . وجاء في النسخة " روم " بدل " يوم " وهو تحريف .

(٢) انظر التكملة ٢٩٥ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٦ ، شرح قطر الندى ١٨٢ ، فمابعدا ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٨٨/ ٢ ، فمابعدا ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٦ .

(٤) انظر الخصائص ٤/ ٤١٢ .

فَيَذْكُرُ الْفِعْلُ مَوْءً خَرًّا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٠ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا * (١)

٨٠/أ / وَهَوَ فِي أَنَّهُ عَلَى التَّأْوِيلِ نَظِيرُ أَنَّهُمْ يُؤْنَثُونَ الْمَذَكَّرَ كَمَا
حَكَى الْأَصْمَعِيُّ (٢) مِنْ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ : " فَلَانُ لَغُوبٌ : جَاءَتْهُ
كِتَابِي فَأَحْتَقَرَهَا " ، قَالَ : فَقُلْتُ : أَتَقُولُ : جَاءَتْهُ كِتَابِي ؟ فَقَالَ :

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً خصبة بكثرة ما نزل عليها
من الغيث (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٨٨/٢) ،
وصدر البيت :

* فَلَا مَزْنَةً وَدَقْتُ وَدَقَهَا *

وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢ ، والألماني الشجرية ١٥٨/١ ،
والتكملة للفارسي ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ ، والمقرب
لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد
المفني ٩٤٣/٢ ، والهمع ٦٥/٦ .

والشاهد فيه " وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ " حيث حذفت علامة التأنيث
مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على
تأويل أن الأرض مكان فكانه قال : ولا مكان أبقل إبقالها .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب صاحب اللغة والنحو والغريب
والأخبار والمُلح ، سمع شعبة بن الحجاج وغيره ، وروى عنه أبو
عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني والرياشي وغيرهم
له موءلفات عدة . مات سنة ٢١٦ هـ بالبصرة .

(انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢ ، وإنباه
الرواة ١٩٧/٢ ، وطبقات الزبيدي ١٦٧ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ ،
وغيرها) .

أَلَيْسَ هُوَ صَحِيفَةً ؟ (١)

وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى فَيُؤَنَّثُ الْمَذَكَّرُ وَيَذَكَّرُ الْمُوَنَّثُ
كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ (٢) . ثُمَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ فَارَقَ حَالُ التَّأْخِيرِ حَالُ التَّقْدِيمِ
أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ الشَّيْءِ لَا اسْمُهُ الظَّاهِرُ ، كَمَا بَيَّنَّاهُ
فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَامَ " كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ
" زَيْدٍ " ، وَكَانَ " زَيْدٌ " مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ (٣) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
فَأَنْتَ إِذَا أَخَّرْتَ " طَلَعَ " مِنْ قَوْلِكَ : " طَلَعَ الشَّمْسُ " حَصَلَ فِي
" طَلَعَ " ضَمِيرُ " الشَّمْسِ " . وَمِنْ الْبَعِيدِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُ مُؤَنَّثٍ ثُمَّ
يَذَكَّرُ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ .

(١) انظر هذا الخبر في الخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان (لغب)

٧٤٢/١ ، وفيه حكى أبو عمرو بن العلاء عن اعرابي من أهل

اليمن . . .

(٢) وقد عقد ابن جنى في كتابه الخصائص ٤١١/٢ فصلاً بذلك

فانظروه هناك .

(٣) راجع ص ٢٥ فيما سبق .

(١)

(كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيمَا يَعْقِلُ) .

(٢)

وَإِنَّمَا قُلْنَا : " فِيمَا يَعْقِلُ " إِحْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ " الْإِوْزُونَ وَالْإِحْرُونَ " مِمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ .

وَأَمَّا " الْبَنُونَ " فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْجُمْلَةِ لِأَنَّ مَعْنَى السَّلَامَةِ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْوَاحِدِ قَدْ سَلِمَ ^(٣) ، وَالْوَاحِدُ " إِبْنٌ " فِي الِاسْتِعْمَالِ ، فَهوَ إِذَا شَبِهَ بِـ " أَبْنَاءٍ " فِي أَنْ لَمْ تَكُنْ صِيغَةُ الْوَاحِدِ مَحْفُوظَةً ^(٤) [فِيهِ] ^(٥) .

(١) هَذَا نَصُّ كَلِمِ الْجَرَجَانِي فِي الْجُمْلِ ص ٣٤ .

(٢) " الْإِوْزُونَ : جَمْعُ إَوْزٍ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْإِوْزَةُ وَالْإَوْزُ الْبَطُّ ، وَقَدْ

جَمَعُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالُوا : إِوْزُونَ " .

وَالْإِحْرُونَ : جَمْعُ الْحَرَّةِ ، وَالْحَرَّةُ : أَرْضٌ ذَاتُ حَجَارَةٍ سَوْدٍ نَخْرَاتٍ كَأَنَّهَا أُحْرِقَتْ بِالنَّارِ ، وَهِيَ أَرْضُ بَظَاهِرِ الْمَدِينَةِ .

قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا بَالِهِمْ قَالُوا فِي جَمْعِ حَرَّةٍ وَإِحْرَةٍ حُرُونَ وَإِحْرُونَ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْمَحْذُوفِ نَحْوِ ظُبَةٍ وَثُبَةٍ ، وَلَيْسَتْ حَرَّةٌ وَلَا إِحْرَةٌ مَا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّنْ أَصُولُهُ ، وَلَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ أَرْضٍ فِي أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ بِغَيْرِهَا ؟

فَالْجَوَابُ : إِنْ الْأَصْلُ فِي إِحْرَةٍ إِحْرَرَةٌ ، وَهِيَ إِفْعَلَةٌ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ كَرَّهُوا إِجْتِمَاعَ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، فَأَسْكَنُوا الْأَوَّلَ مِنْهُمَا وَنَقَلُوا حَرَكَتَهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَأَدْغَمُوهُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى الْكَلِمَةِ هَذَا الْإِعْلَالُ وَالتَّوْهِينُ عَوَّضُوا مِنْهُ أَنْ يَجْمَعُوهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالُوا : إِحْرُونَ " . عَنْ اللَّسَانِ (أَوْز) وَ (حَرَر) .

(٣) انْظُرْ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ ٢/١٤٠ .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةَ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/٥٩٨ .

(٥) إِضَافَةٌ يَوْجِبُهَا الْمَقَامُ .

ثُمَّ إِنَّ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ ^(١) جَارٍ مَجْرِي
تَأْنِيثِ " الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، فَيَجُوزُ
فِي فِعْلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ - التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ ، كَقَوْلِكَ : " سَارَتِ الْجِمَالُ ،
وَسَارَ / الْجِمَالُ " وَ" انْكَسَرَتِ الْجُدُوعُ " ^(٢) ، وَانْكَسَرَ الْجُدُوعُ " ^(٣) .

وَأَمَّا إِذَا أَخَّرَ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّأْنِيثُ ، كَقَوْلِكَ : " السُّيُوفُ
قَطَعَتْ " ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَنْظُرَ فِي الْجَمْعِ إِلَى وَاحِدٍ فَتَنْظُرَ أَنَّهُ
إِذَا كَانَ تَأْنِيثُ الْوَاحِدِ حَقِيقِيًّا ^(٤) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا فِي
الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيًّا فِي الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْاسْمُ
مَوْضُوعًا لِذَاتِ الْمَوْثِقِ ، وَالْجَمْعُ مَوْضُوعٌ لِإِفَادَةِ الْكَثَرَةِ فِي الْجِنْسِ ،

(١) المقصود بهذا الجمع جمع التذكير ، وهو الدال على أكثر من اثنين
أو اثنتين ولم يسلم فيه بناء المفرد .

(٢) في النسخة " الجدوع " تصحيف .

(٣) " سارت الجمال " بمعنى سارت جماعة الجمال ، وسار الجمال " بمعنى
سار جمع الجمال ، فمن أثبت فعلى معنى " الجماعة " ، ومن
ذكر فعلى معنى الجمع .

انظر شرح المفصل ١٠٣/٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك

٥٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ١٨٣ ، وشرح شذور الذهب

لابن هشام ١٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٩٥/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠٣/٥ .

لَا لِنَفْسِ الْجِنْسِ (١) . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَوْضِعًا لِمَعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ
التَّأْنِيثُ الْحَقِيقِيُّ ، وَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ فِي هَذَا يُبْنَى عَلَى الْوَاحِدِ لَكَانَ
لَا يَوْءُ نَتْ جَمْعُ الْمَذْكَرِ الْحَقِيقِيِّ ، كَقَوْلِهِمْ : " خَرَجَتِ الرِّجَالُ " (٢) ،
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَوْلَادُهَا
وَجَعَلَتْ أَمْرَاضَهَا تَعْتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا (٣)

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ فِيمَا يَعْقِلُ كَانَ الْأَكْثَرُ فِي ذَلِكَ - إِذَا
تَأَخَّرَ الْفِعْلُ - أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَذْكَرِ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ ، وَفِي الْمَوْءُ نَتْ ضَمِيرُ

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٩٥/٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٣/٥ .

(٣) الأبيات في العقد الفريد ٤٢٦/٣ برواية :

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا وَجَعَلَتْ أَسْقَامَهَا تَعْتَادُهَا
وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادِهَا فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا

وانظر شرح المفصل ١٠٣/٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٤/١٦ ،
والحيوان ٨٩/٣ ، وقد نسبها محقق الحيوان إلى شاعر اسمه
" زربن حبيش الأسدي " وهو مشهور من كبار التابعين ، أدرك
الجاهلية والإسلام ، عاش ١٢٠ سنة ومات بوقعة بدير الجماجم
سنة ٨٣ هـ (انظر ترجمته في الأعلام ٧٥/٣ ، والإصابة في
تمييز الصحابة ٥٧٧/١) .
والشاهد فيه : تأنيث جمع المذكر الحقيقي وهو " كثر
أولادها " .

المؤنث ، فيقال : " الرجال خرجوا ، والنساء خرجن " ، هذا أكثر
في الاستعمال من أن تقول : " خرجت وذهبت " (١) .

فإن كان فيما لا يعقل جاز (٢) فيه إلا مران ، تقول : " السيوف
قطعت وقطعن " (٣) ، إلا أنهم يجعلون النون دليلاً على القلة (٤) ،
ولذلك يقولون : " ثلاث خلون " وهكذا إلى العشرة (٥) ، فإذا
جاوز العشرة قالوا : " لإحدى عشرة ليلة خلت " / ، ولا يقولون ٨١/أ
" خلون " (٦) .

(١) انظر شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٢) في النسخة " جاء " والأولى ما أثبتته .

(٣) انظر شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٤) جمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع

الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية . انظر شرح ابن

عقيل على الألفية ١١٤/٤ .

(٥) انظر التكملة ص ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٥ ، وشرح الكافية

الشافية ١٦٩١/٣ فما بعدها .

(٦) وقد ارتضى ابن يعيش ما ذهب إليه الجرجاني حيث قال : " وقد

قل في تعليل ذلك أقوال : (أقربها) ما ذهب إليه الجرجاني

وهو أن التانيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة أذهب في معنى

الجمعية من القلة ، والتاء حرف مختص بالتانيث فجعلت علامة فيما

كان أذهب إلى معنى الجمعية ، والنون فيما هو أقل خطأ فسي

الجمعية لأن النون لا ترد للتانيث خصوصاً وإنما ترد على ذوات

صفاتها التانيث " . انظر شرح المفصل ١٠٦/٥ .

" فَصْلٌ "

" فِي الْأَعْدَادِ "

اعلم أنه إنما كان (١) الأمر في تأنيث الأعداد وتذكيرها على العكس مما عليه الكلام لا أمر أوجب ذلك ، وهو أن أسماء الأعداد صيغت مع التاء ، وجاءت والتاء فيها ، فلما كان كذلك أُجريت على المذكر متروكة على أصلها ، وعلى ما جاءت عليه ، ولما انتهت إلى المؤنث احتيج إلى الفرق ، فحذفت التاء فصار بهذا السبب كأن المذكر منها مؤنث ، والمؤنث مذكر (٢) .

فإن قيل : محض هذا الذي قلتم أن التاء إنما حذفت لتكون حال المؤنث مخالفة لحال (٣) المذكر فهل كان الحذف في المذكر والإثبات في المؤنث ؟

فالجواب : أن المذكر في الرتبة قبل المؤنث ، والمؤنث فرع عليه وثان له (٤) ، فلما كان كذلك وجب أن يبدأ أولاً بالمذكر ، ولما بدى به لم يكن لحذف ما صيغ الاسم عليه معنى ، فتثبت التاء

- (١) في النسخة " كان " مكررة .
- (٢) انظر التكملة للفارسي ٢٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٢/١ .
- (٣) في النسخة " بحال " والأولى ما أثبت .
- (٤) انظر التكملة ٢٦٠ ، وشرح المفصل ١٨/٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٠٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٩١/٤ .

وَلَمَّا ثَبَّتَ (١) فِيهِ - ثُمَّ أُرِيدَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْمَوْنَتِ - احْتِجَ إِلَى
الْفَرْقِ فَحُذِفَتِ التَّاءُ (٢).

وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ : وَهُوَ أَنَّ الْمَذْكَرَ أَصْلٌ ، وَثُبُوتُ
التَّاءِ فِي اسْمِ الْعَدْرِ كَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ كَانَ عَلَيْهِ الصِّغَةُ ،
فَكَانَ الْأَصْلُ بِالْأَصْلِ أَوْلَى (٣).

وَأَمَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ فَجَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ (٤) مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّاءُ
إِنَّمَا لَحِقَتِ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشْرَةِ مِنْ أَجْلِ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ الْوَاحِدُ
وَالْإِثْنَانُ يَجْمَعُ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ دُخُولُ التَّاءِ فِيهِمَا لِدُخُولِهِ فِي
" ضَارِبَةٍ " وَ" قَائِمَةٍ " ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ / التَّاءُ مِنْ
الصِّغَةِ فِي الْأَصْلِ .

وَأَمَّا (٥) إِسْقَاطُهُمُ " التَّاءَ " مِنَ الْعَشْرَةِ مَعَ الْمَذْكَرِ إِذَا رُكِّبَ
مَعَهَا الْوَاحِدُ إِلَى التَّسْعَةِ كَقَوْلِكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ
أَنَّ الْأَسْمِينَ لَمَّا جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا عَلَامَتَا تَأْنِيهِ فِي

(١) فِي النُّسخَةِ " ثَبَّتَ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٩/٦ ، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ ٢٦٩/٢ .

(٣) انْظُرِ التَّكْمِلَةَ ص ٢٦٠ .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٩/٦ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٤٦/٢ .

(٥) فِي النُّسخَةِ " وَمَا " تَحْرِيفٌ .

مثل "ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ" إِلَى "تِسْعَةَ عَشَرَ" (١) ، فَإِنْ قِيلَ :
فَقَدْ حَذَفُوا فِي "أَحَدَ عَشَرَ وَإِثْنًا عَشَرَ" ، وَإِنْ كَانَ لَوْ لَمْ تُحَذَفْ لَمْ
يَجْتَمِعَ تَاءٌ أَنْ ! (٢)

فَالْجَوَابُ : أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمْ إِذَا لَزِمَ حُكْمٌ فِي بَابٍ أَنْ يَطْرُدُوهُ فِيهِ
وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ فِي الْجَمِيعِ ، مِثْلَ أَنَّهُمْ قَالُوا : "يَعُدُّ" فَحَذَفُوا الْوَاوَ ؛
لِقُتُوبِهِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ حَمَلُوا "تَعُدُّ" وَ"أَعِدُّ" وَ"نَعِدُّ" عَلَيْهِ ،
وَقَالُوا : "أَكْرِمُ" ، وَالْأَصْلُ "أُكْرِمُ" (٣) ، فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ ،

(١) انظر شرح المفصل ٦ / ٢٦ .

(٢) قال ابن يعيش : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَمَا بِالْكَمِ قُلْتُمْ إِحْدَى عَشْرَةَ ،
و "إِحْدَى" مَوْئِنَةٌ ، وَ "عَشْرَةٌ" فِيهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ وَكَذَلِكَ إِثْنَتَا
عَشْرَةٌ ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَأْنِيثَ "إِحْدَى" بِالْأَلْفِ
وَلَيْسَ بِالتَّأْنِيثِ الَّذِي عَلَى جِهَةِ الْمَذْكَرِ نَحْوَ قَائِمٍ وَقَائِمَةٍ ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهَا لِأَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ بِمَنْزِلَةِ
مَا هُوَ نَفْسُ الْحَرْفِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا "حَبَلِي" ، وَحَبَالِي " فَلَمْ
يَسْقُطُوا أَلْفَ التَّأْنِيثِ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ التَّاءِ كَمَا حَذَفُوهَا فِي
"مَسَلَمَاتٍ" لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ التَّاءِ ؛ فَلِذَلِكَ يَسْقُطُونَهَا مَعَ ثَلَاثَةِ
مِنَ الْعَشْرِ وَلَا يَسْقُطُونَهَا مَعَ عَشْرَةٍ مَعَ "إِحْدَى" . أَمَّا اثْنَتَانِ
وَثْنَتَانِ فَلَيْسَ تَتَأْنِيثُ الْإِثْنَيْنِ وَلَكِنَّهُ تَأْنِيثُ بُنْيِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ ،
فَلَا يَنْفَرِدُ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ . فَالتَّاءُ فِيهِ ثَابِتَةٌ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا
أَنْ تَكُونَ فِيهَا وَاحِدَةٌ بِالْهَاءِ . . . انظر شرح المفصل ٦ / ٢٦ .

(٣) انظر المنصف ١ / ١٩٢ ، وَالْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ١ / ١١ ،
وَنَزْهَةُ الطَّرَفِ ٢٠٠ .

لَا جَمَاعَ هَمْزَيْنِ ، ثُمَّ قَالُوا : " تُكْرِمُ " وَ " نُكْرِمُ " وَ " يُكْرِمُ " ، فَحَذَفُوهَا
وَإِنْ كَانُوا لَوْلَمْ يَحْذِفُوهَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ هَمْزَتَانِ ، وَلِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ
السَّبَبَ فِي حَذْفِ التَّاءِ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ لَمْ
يَحْذِفُوا فِي الْمَوْنَتِ ، فَقَالُوا : " ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً " ، وَذَاكَ أَنَّ التَّاءَ
قَدْ كَانَتْ حُذِفَتْ مِنَ الْمَضْمُونِ إِلَى الْعَشْرَةِ (١) .

وَأَمَّا بِنَاءُ الْأَسْمَيْنِ جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ (٢) فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ بِنَاؤُهُ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ إِعْرَابٌ ، فَحُكِمَ حُكْمُ الْأَوَّلِ مِنْ
" حَضَرَمَوْتِ " (٣) . وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ ضَمُّوا
الْإِسْمَ مَعْنَى حَرْفِ الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَالْمَعْنَى
خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ إِنَّمَا / يَدْخُلُ فِي حُكْمِ اسْمٍ آخَرَ بِحَرْفِ
الْعَطْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ؛ فَلَا يَكُونُ بُدٌّ مِنَ الْوَاوِ . (٤)

(١) انظر شرح المفصل ٢٦/٦ .

(٢) وهو لازم ، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون :
" هذه خمسة عشر " ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو " خمسة
عشر " انظر توضيح المقاصد للمرادي ٣١٣/٤ .

(٣) قال سيبويه " فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا
قلت : أحد عشر ، كأنك قلت : أحد جمل ، وليست في عشر
ألف . وهما حرفان جعلتا اسماً واحداً ، ضموا أحد إلى عشر
ولم يغيروا " أحد " عن بناء الذي كان عليه مفرداً " .

انظر الكتاب ٥٥٧/٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ١١٢/٤ ، والتميزة والتذكرة ٤٨٣/١ .

وَأَمَّا إِعْرَابُهُمْ " الْاِثْنَيْنِ " مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ مَا ضُمَّ إِلَى الْعَشْرَةِ
كَقَوْلِهِمْ : " جَاءَ نِي اثْنَا عَشَرَ ، وَرَأَيْتُ اِثْنَيْ عَشَرَ ، وَمَرَرْتُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ " ؛
فَلَا نَهْمُ وَضَعُوا كَلَامَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَبْنُونَ فِيهِ الْوَاحِدَ وَالْجَمِيعَ أَنْ يَعْرَبُوا
التَّثْنِيَّةَ (١) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنََّّهُمْ قَالُوا : " هَذَا وَهُوَ لَاءٌ " ، فَلَمْ يَجْعَلُوا
لَهُمَا إِعْرَابًا ، ثُمَّ قَالُوا : " جَاءَ نِي هَذَانِ ، وَرَأَيْتُ هَذَيْنِ ، وَمَرَرْتُ
بِهَذَيْنِ " ، وَقَالُوا : " الَّذِي وَالَّذِينَ ، فَبَنَوْنَهُمَا ، وَقَالُوا : " جَاءَ نِي
الَّذَانِ ، وَرَأَيْتُ اللّٰذَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِاللّٰذَيْنِ ، فَاعْرَبُوا (٢) .

(١) قال سيبويه في إعراب " اثني عشر " : " فإن زاد المذكر واحداً على
أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له اثني عشر ، لم تغيّر
الاثنين عن حالهما إذا ثبت الواحد ، غير أنك حذففت النون
لأن " عشر " بمنزلة النون ، والحرف الذي قبل النون في الاثنين
حرف إعراب ، وليس كخمسة عشر " انظر الكتاب ٣ / ٥٥٨ .
وذكر البعلبي لإعراب " اثني عشر " أسباباً ثلاثة هي :
" الأول : إرادة الدلالة على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب .
والثاني : أن علامة الإعراب في المثنى حرف التثنية فلو بطلت بطل
دليل التثنية .

والثالث : أن ما عداه من المركب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب
الواحد لا يكون في وسطه ، وأما اثنان فبغير تاء في المذكر
وتاء في المؤنث كما كان قبل التركيب " انظر الفاخر
لوحة ٢٣٠ ب فما بعدها .

(٢) انظر توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل على
الألفية ١ / ١٤١ .

" فِصْلُ "

[في الإعرابِ الأصليِّ وغيرِ الأصليِّ]

اعلم أنَّ الذي له احتيجَ إلى أن يكونَ لِاسْمِ إعرابٍ أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ تَعْتَرِضَهُ مَعَانٍ لَا يَكُونُ فِي صِيغَتِهِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا فَلَا أَصْلُ فِي ذَلِكَ الْفَاعِلِيَّةُ ،
وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافِيَّةُ (١) ، وَلَيْسَ يُعْقَلُ ذَلِكَ مِنْ صِيغِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ .

وإنَّمَا قلْنَا : " الظَّاهِرَةُ " لِأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا فِي صِيغِ الْمُضَمَّرَاتِ دَلِيلًا
عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي ، فَجَعَلُوا ضَمِيرَ الْفَاعِلِ غَيْرَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ حَيْثُ كَانَ " التَّاءُ " فِي
" فَعَلْتُ " ضَمِيرَ الْفَاعِلِ خُصُوصًا ، وَ" الْكَافُ " فِي " رَأَيْتُكَ " ضَمِيرَ
الْمَفْعُولِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ ، فَلَوْ قَدَرْنَا أَنْ لَا يَكُونَ هَا هُنَا
إِعْرَابٌ لَمْ يَنْفَصِلِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ ، إِذْ لَوْ قِيلَ : " ضَرَبَ زَيْدٌ قَمَرًا " .
بِاسْكَانِهِمَا لَمْ يُعْلَمْ الْفَاعِلُ مِنْهُمَا مِنَ الْمَفْعُولِ ، فَإِنْ قِيلَ : / فِي الْأَسْمَاءِ
مَا لَا يَظْهَرُ الْإِعْرَابُ فِيهِ كَمِثْلِ قَوْلِنَا : " ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى " (٢) فَإِنَّ التَّعْلُقَ
بِذَلِكَ مُحَالٌ مِنْ حَيْثُ يَجْرِي مَجْرَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْفَرْقَ
فِي الْوَاحِدِ مِنَ الْأَلْفِ بِلِ أَقَلِّ وَجَبَ أَنْ يُتْرَكَ الْفَرْقُ فِيمَا هُوَ مُمَكِّنٌ فِيهِ
مِمَّا لَا يُحْصَى وَلَا يُعَدُّ .

ثُمَّ اعلم أَنَّا إِنَّمَا جَعَلْنَا الْفَاعِلَ الْأَصْلَ فِي الرَّفْعِ ، وَحَمَلْنَا الْمُبْتَدَأَ

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٦٩ ، والصاحبي ص ٧٦ ، والمقتصد
٢١٠ / ١ ، والمرتل ٣١٣ .

(٢) وهنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول مخافة الالتباس . انظر
شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٩ / ٢ ، وشرح قطر الندى ١٨٥ .

وَالْخَبَرُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ الْخَبَرُ ^(١) ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ حَيْثُ إِنَّا رَأَيْنَا الْفِعْلَ يَكُونُ خَبَرًا وَلَا يَكُونُ مُخْبَرًا عَنْهُ ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ قَدْ خُلِصَ لِلْخَبَرِ ، وَكَانَ الْفَاعِلُ مَعْمُولَ الْفِعْلِ كَانَ هُوَ ، بِأَنْ يَكُونَ أَصْلًا أَوْلى مِنَ الْمُبْتَدَأِ ^(٢) .

هَذَا وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَوْضِعٌ لِمَا لَا يَسْتَغْنِي الْكَلَامُ عَنْهُ ، فَيَجْعَلُ الْعِلَّةَ جَامِعَةً لِلْفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ جَمِيعًا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلى ^(٣) . وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِعْرَابٌ لَكَانَ لَا يَكُونُ هَا هُنَا دَلِيلٌ يَفْصِلُ الْفَاعِلَ عَنِ الْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ يَقْتَضِي الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ ، كَقَوْلِكَ : " ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " ، وَلَوْ لَمْ تَجْعَلْ آخِرَ الَّذِي تَجْعَلُهُ فَاعِلًا مُخَالَفًا لِآخِرِ الَّذِي تَجْعَلُهُ مَفْعُولًا لَمْ يُعْلَمْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ ، وَلَسْنَا نَجِدُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِثْلَ هَذَا الْمُوجِبِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِيَنْفَصَلَ مِنَ الْخَبَرِ لَزِمَ مِنْهُ

(١) هذه قضية فيها خلاف بين النحاة ، فبعضهم يرى أن المبتدأ أصل المرفوعات ، والفاعل فرع عنه ، وقيل : الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه ، وقيل : كلاهما أصلان ليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرع عنه . واختاره الرضي .

انظر شرح المفصل ١/٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ١/٦٧ ، والهمع ٢/٣ ، (الكويت)

(٢) انظر المقتصد ١/٢١٠ ، والمرتجل ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) انظر الفاخر لوحة ٢٣١/أ حيث أفاد البعلي من شرح الجرجاني ، وانظر الإيضاح ص ٢٩ ، ٦٣ ، وإصلاح الخلل ص ١١٨ ، والبسيط ١/٥٤١ ، ٥٤٢ .

المُحَالُ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِعْرَابُ الْخَبَرِ / لِلرَّفْعِ أَيْضاً ، وَإِذَا نَظَرْنَا ١/٨٣
رَأَيْنَاهُمَا لَا يَتَبَيَّنُ (١) أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ
لَنَا أَنَّ هَذَا مُبْتَدَأٌ وَذَلِكَ خَبَرٌ بِأَن نَسْتَدِلُّ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى [عَلَيْهِ] ،
فَإِذَا رَأَيْنَا الْاسْمَ دَالًّا عَلَى شَيْءٍ يُثَبِّتُ لَهُ الْمَعْنَى (٢) أَوْ يُنْفِي عَنْهُ الْمَعْنَى عَلِمْنَا
أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُثَبِّتُ أَوْ يُنْفِي عَلِمْنَا أَنَّهُ
خَبَرٌ ، فَلَيْسَ بِالْإِعْرَابِ عَلِمْنَا أَنَّ " زَيْدًا " فِي قَوْلِنَا : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " مُبْتَدَأٌ ،
وَأَنَّ قَوْلِنَا : " مُنْطَلِقٌ " خَبَرٌ (٣) وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالُوا إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَدَأِ وَ
الْخَبَرِ إِعْرَابٌ لَكُنَّا لَا نَعْدَمُ بِذَلِكَ مَعْنَى نَحْنُ نَجِدُهُ الْآنَ ، وَإِذَا كَانَ

(١) في النسخة " تبين " تحريف .

(٢) من الهامش مع الإشارة إلى أنها من المتن .

(٣) قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١٨٩ " وها هنا نكتة يجب
القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أن المبتدأ لم يكن
مبتدأً لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور
بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ،
والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : " زيد منطلق " فقد أثبت الانطلاق
لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مثبتٌ له ، ومنطلقٌ مثبتٌ به ، وأما تقديم
المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة ، أي من
جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه ،
والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند ، ولو كان المبتدأ مبتدأً
لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه
مبتدأً بأن يقال " منطلق زيد " ولوجب أن يكون قولهم : إن
الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير " ، محالاً .

الامرُ كذلكَ وَجَبَ الحُكْمُ بِكَوْنِ الفَاعِلِ أَصْلًا فِي الرَّفْعِ ، وَكَوْنِ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ
فَرَعًا عَلَيْهِ (١) ؛ إِذْ كَانَ الإِعْرَابُ مُفِيدًا فِي الفَاعِلِ الفَائِدَةُ الَّتِي لَوْ لَمْ يَكُنْ
الإِعْرَابُ لَمْ يُعْرَفْ ، وَكَانَ الإِعْرَابُ فِي المُبْتَدَأِ والخَبَرِ غَيْرَ مُفِيدٍ تِلْكَ الفَائِدَةُ ،
لَمْ يَشْتَبِهْ الامرُ فِي أَنَّ الفَاعِلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الأَصْلَ .

وَأَمَّا حَمْلُهُمْ خَبَرَ "كَانَ" ، وَاسْمَ "إِنَّ" ، وَالْحَالَ ، وَالتَّمْيِيزَ عَلَى
المَفْعُولِ فَلِأَجْلِ أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ مَعْنَى المَفْعُولِيَّةِ أَقْوَى فِي الْحَاجَةِ
إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ المَعَانِي (٢) .

أَمَّا اسْمُ "إِنَّ" ، وَخَبَرُ "كَانَ" فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِهَما إِعْرَابٌ أَصْلًا ،
وَكَانُوا قَدْ أَجْرُوا بِأَب "إِنَّ" وَبِأَب "كَانَ" مُجْرَى مَا لَا يَعْمَلُ شَيْئًا ،
كَمِثْلِ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كُفَّتْ بِ "مَا" - لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ
كَبِيرُ خَلَلٍ .

وَأَمَّا الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْحَاجَةُ / إِلَى أَنْ يَكُونَ ٨٣/ب

(١) نقل البعلبكي في الفاخر ٣١/٨٣ أنها بعد هذا الكلام المجازي معزولاً إليه : "فإذا كان الاسم دالاً
على شيء" يثبت له في المعنى أو ينفي عنه المعنى علمنا أنه مبتدأ ،
وإذا رأينا يدل على المعنى الذي يثبت أو ينفي علمنا أنه خبر ،
ولهذا قالوا : لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعراب لكانا لا نعدم بذلك
معنى نجده الآن ، وإذا كان الامر كذلك وجب كون الفاعل أصلاً
في الرفع ، وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه .

(٢) انظر المرتجل ٣١٥ ، والفاخر لوحة ٢٣١/ب ، والهمع ٣/٢
(الكويت) .

لَهُمَا إِعْرَابٌ ظَاهِرٌ فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَفْعُولِيَّةِ وَيُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلًا ، لِأَنَّ الْمَفْعُولِيَّةَ كَالْفَاعِلِيَّةِ فِي أَنَّهَا مِنْ أَصُولِ الْمَعَانِي ، وَكَانَ جَعْلُ النَّصْبِ فِي الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَوَّلَى (١) .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَكُونُ بِالإِضَافَةِ (٢) كَيْشَلِ "ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ" وَ"مَنَوَا" (٣) سَمَنٍ" وَ"رَاقُودٌ" (٤) خَلٍّ "وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ تَمْيِيزٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ "مِنْ" (٥) ، وَلَكِنَّهُمْ حَدَّثُوهُ اسْتِخْفَافًا ، وَلَوْ كَانَ النَّصْبُ فِيهِ أَصْلًا لَمَا تَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا لَمْ يَتَحَوَّلِ الْمَفْعُولُ عَنْهُ .

- (١) انظر المرتجل ٣١٥ .
- (٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٦٩/٢ .
- (٣) "الْعَنُ لُغَةٌ فِي الْمَنَّا الَّذِي يُوزَنُ بِهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْمَنُّ الْمَنَّا ، وَهُوَ رَطْلَانٌ ، وَالْجَمْعُ أَمْنَانٌ ، وَجَمْعُ الْمَنَّا أَمْنَاءُ . وَقَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : الْمَنُّ كَيْلٌ أَوْ مِيزَانٌ ، وَالْجَمْعُ أَمْنَانٌ " اللسان ، والصاحح (منن) .
- (٤) "الرَّاقُودُ : إِنَاءٌ خُرُفٌ مُسْتَطِيلٌ مُقَيَّرٌ ، وَمَعْنَى مُقَيَّرٍ أَنَّهُ طُلِي دَاخِلُهُ بِالْقَارِ" ، اللسان (رقد) . وَقَالَ الْجَوَالِيقِيُّ "الرَّاقُودُ : إِنَاءٌ مِنْ آتِيَةِ الشَّرَابِ ، "أَعْجَبِي مُعَرَّبٌ ، وَهُوَ دَنٌّ كَهَيْئَةِ إِرْدَبَةِ يُسَيِّحُ بَاطِنُهُ بِالْقَارِ ، وَجَمْعُهُ الرِّوَاقِيدُ" انظر المُعَرَّبُ ٢٠٨ .
- (٥) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٧٤/٢ .

وَاعْلَمْ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذَا وَهِيَ أَنَّ يُقَالَ : إِنَّ الرَّفْعَ
لَمَّا يَسْتَفْنَى الْكَلَامُ عَنْهُ ، وَالنَّصْبُ لَمَّا كَانَ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ ، فَتُجْمَعُ
الْمَنْصُوبَاتُ كُلُّهَا فِي مَعْنَى " الْفَضْلَةِ " وَتُجْعَلُ مَثَلًا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ ،
إِلَّا أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى هَذَا اسْمُ " إِنَّ " وَخَبَرُ " كَانَ " ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ .

" فَمَلَّ "

" فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ "

يَكُونُ ذَلِكَ : إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْجَرِّ مَزِيدًا كَمِثْلِ " أَلْقَى يَدَهُ " وَ " قَرَأْتُ بِالسُّورَةِ " ، وَالْأَصْلُ : أَلْقَى يَدَهُ ، وَقَرَأْتُ السُّورَةَ ^(١) ، ثُمَّ قَدْ تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُفِيدَةً كَمِثْلِ " مِنْ " إِذَا زِيدَتْ فِي النِّفْيِ ، نَحْوُ " مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " فَإِنَّهَا تُفِيدُ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ عَلَى مَا مَضَى ^(٢) .

وَإِمَّا بِإِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، وَإِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى / فَاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى ، كَمِثْلِ * هَدِيًّا بِالِغِ الْكُفْبَةِ * ^(٣) ٨٤/أ وَ " الْحَسَنُ الْوَجْهَ " ^(٤) .

وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْرِفَ فِي هَذَا أَنَّ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ حَقِيقَةً وَبَيْنَ أَنْ لَا تَكُونَ حَقِيقَةً أَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ الصِّفَةَ قَدْ جَرَتْ عَلَى نَكْرَةٍ فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِضَافَةَ غَيْرُ حَقِيقَةٍ ^(٥) ، فَإِذَا نَظَرْتَ

(١) انظر المرتجل ٣١٩ .

وقال البعلبي "الأصل في الجر لإضافة ، وقيل : لحرف الجر ، وعلى كلا القولين فالجر بالحرف الزائد على خلاف الأصل ؛ لِأَنَّهُ جَرُّ غَيْرِ أَصْلِي " انظر الفاخر لوحة ٢٣٥ / أ .

(٢) راجع ص ١٦٩ .

(٣) سورة المائدة : ٩٨ ، وهو مثال لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٤) هذا مثال لإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى .

(٥) انظر المرتجل ٣٢٣ .

إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : * هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ۖ لَمْ تَشْكُ فِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى
الانفصال نحو "بَالِغًا الْكَعْبَةِ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَوَكَانَتْ حَقِيقَةً لَكَانَ
"بَالِغَ الْكَعْبَةِ" مَعْرِفَةً ؛ لِكُونِهِ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ
أَنْ يُجْعَلَ وَصْفًا لِلنِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ لَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ (١) . هَذَا وَمُحَالٌ
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنْ تَكُونَ إِضَافَةٌ "بَالِغٍ" إِلَى "الْكَعْبَةِ" حَقِيقَةً (٢) ؛
لِأَنَّ تَقْدِيرَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ بِـ "بَالِغٍ" إِلَى إِنْسَانٍ قَدْ عُرِفَ
بِأَنَّهُ بَلَغَ الْكَعْبَةَ ، وَصَارَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ .

وَإِذَا رَأَيْتَ الصِّفَةَ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا "رُبَّ" وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى
المَعْرِفَةِ عَلِمْتَ أَيْضًا أَنَّ الإِضَافَةَ غَيْرُ حَقِيقَةٍ ، مِثَالُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ :
٦٢ - يَا رُبَّ غَاطِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَنَا (٣)

(١) انظر المقتصد ٨٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١١٩/٢ فمابعدها .

(٢) في النسخة "حقيقة" تحريف .

(٣) البيت من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل . انظر ديوانه ١٦٣/١ ،
وشرحه لإسماعيل الصاوي ٥٩٥/١ .

قال السيوطي في شرح المغني ٧١٢/٢ "قال الزمخشري : أَيْ رُبَّ
إِنْسَانٍ يَغِيبُطُنِي بِمَحَبَّتِي لَكَ ، وَيُظَنُّ أَنَّكَ تَجَازِينِي بِهَا ، وَلَوْ كَانَ
مَكَانِي لِلْإِقَى مَا لَاقَيْتَهُ مِنَ الْمُبَاعَدَةِ وَالْحَرَمَانِ . . "

والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، والجميل
للزجاجي ٩١ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ ،
وشرح الأشموني ٣٧٠/٣ ، ومغني اللبيب ٥١١/٢ .
والشاهد فيه خفض "غاططنا" بـ "رُبَّ" وهو نكرة ، وإن كان مضافاً ؛
لأنه في نية الانفصال ، كأنه قال : غابط لنا .

لَا شُبَهَةَ فِي أَنَّ الْمَعْنَى : يَا رَبِّ غَابِطِلْنَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
الْكَلَامِ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأَدِلَّةِ نُنْظِرُ إِلَى الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى " يَفْعَلُ " - كَقَوْلِكَ : " هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ " وَأَنْتَ
لَا تُشِيرُ بِهِ إِلَى إِنْسَانٍ / قَدْ عُرِفَ بِضَرْبِ " زَيْدٍ " - عَلِمْتَ أَنَّهَا
لَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ ، وَإِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : " هَذَا
الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا " عَلِمْتَ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ . وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الاحْتِمَالَ إِنَّمَا يَكُونُ
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مُضَافَةً
إِلَى مَا هُوَ فَاعِلُهَا فِي الْأَصْلِ فَلَا يُضَافَةُ هُنَاكَ لَا تَكُونُ حَقِيقَةً أَصْلًا ^(١) ،
فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي مِثْلِ " حَسَنُ الْوَجْهِ " أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهُ حَقِيقَةً ؛
لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى أَنْ تَقُولَ : " حَسَنٌ لِلْوَجْهِ " أَوْ " حَسَنٌ مِنَ الْوَجْهِ " عَلَى
أَنْ تَجْعَلَ " اللَّامَ " وَ " مِنْ " مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ : " غُلَامٌ لَزَيْدٍ " وَ " خَاتَمٌ
مِنْ فِصَّةٍ " ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ حَسَنٌ لِسَبَبِ الْوَجْهِ
أَوْ مِنْ أَجْلِ وَجْهِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا يَدْخُلُ فِي الْقَهْوُسِ ^(٢) .
ثُمَّ إِنَّ مِنْ شَأْنِ هَذَا الْبَابِ - أَعْنِي بَابَ " حَسَنُ الْوَجْهِ " ^(٣) - أَنْ
يَجُوزَ فِي " الْوَجْهِ " وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَكُونُ فَاعِلًا لِلصِّفَةِ فِي الْأَصْلِ - وَجُوهٌ ^(٤) :

(١) مضى مثل هذا في صفحة ٢٠٣-٢٠٤ .

(٢) القهويس : النظر والفكر ، اللسان (هوس) ٢٥٢/٦ .

(٣) وهو ما يعرف بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(٤) انظر الجمل للجرجاني ٣٧٠ .

- (١) أَحَدُهَا : الإِضَافَةُ إِلَيْهِ وَالتَّعْرِيفُ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ " .
 وَالثَّانِي : الإِضَافَةُ وَالتَّنْكِيرُ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ " (٢) ،
 وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : " هُوَ حَدِيثٌ عَهْدٍ بِالْوَجَعِ " (٣) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 * لَا حِنَقٌ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينٌ * (٤)

- ٦٣

- (١) انظر الجمل للزجاجي ٩٤ ، وشرح المفصل ٨٤/٦ .
 (٢) انظر شرح المفصل ٨٤/٦ .
 (٣) انظر الهمع ١٠٦/٥ .
 (٤) هذا عجز بيت لحميد بن مالك الأرقط وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية سمي الأرقط لآثار كانت بوجهه . (انظر خزائنة الأئب ٣٩٥/٥) ، وقبله :
 * أَحَقَبَ أَنْ مِيفَاءَ عَلَى الرِّزُونِ *
 وهو من شواهد الكتاب ١٩٧/١ ، وشرح أبيات سيديويه للنحاس ٦٩ ،
 والجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٢/٦ ، وشرح
 الأشموني ١٤٦/٤ ، واللسان (رزن) .
 واللاحق : الضامر ، والقرا : الظهر ، والرزون : المكان المرتفع
 وفيه طمانينة .
 والشاهد فيه إضافة " لاحق " إلى " البطن " مع حذف الألف
 واللام ، فهو بمنزلة " حسنٌ وَجْهٌ " .

- (١) **وَالثَّالِثُ : النَّصْبُ وَالتَّعْرِيفُ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ " ،**
وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِغَةِ : (٢)
٦٤ - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ (٣)

- (١) وهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ، ولا يجوز نصبه على التمييز لأنه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة . انظر الجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح المفصل ٨٥ / ٦ .
- (٢) هو زياد بن معاوية الذبياني أحد شعراء الجاهلية وفحولهم ، يكنى أبا أماعة ، مات في الجاهلية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥١ / ١ ، والخزانة ١٣٥ / ٢) .
- (٣) انظر ديوانه ٢٣٣ ، وفيه " ونمسك " بدل " وتأخذ " . وهو من شواهد الكتاب ١٩٦ / ١ ، والألمالي الشجرية ١٤٣ / ٢ ، والخزانة ٣٦٣ / ٩ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢١٤ / ١ ، وشرح المفصل ٨٣ / ٦ ، والإنصاف ١٣٤ / ١ .
- والذَنَابُ : الذَّنْبُ ، وَالْأَجَبُ : الذي لا سنام له من الهزال ، والشاعر هنا شبه العيش بالبعير الهزيل الذي لا خير فيه .
- والشاهد في البيت نصب " الظهر " بـ " أجَبَ " على نية التنوين فيه ، ولو كان غير منوي تنوينه لا نجر ما بعده بالإضافة ، وجَرَّهـو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جَرَّهـنا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف ، وانظر الكتاب ١٩٦ / ١ هامش (٢) .
- وفي النسخة " بذباب عيس " تصحيف .

/ "أَجَبٌ" فِي تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ نَحْوَ "أَجَبَ الظَّهْرُ" إِلَّا أَنَّهُ ٨٥/أ
لَا يَنْصَرِفُ .

- (١)
وَالرَّابِعُ : النَّصْبُ وَالتَّنْكِيرُ ، نَحْوَ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا " .
(٢)
وَأَصْلُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ " بِرَفْعِ "الْوَجْهِ" (٢)
وَإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، وَإِنَّمَا (٣) حَدَّثَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الْآخِرُ بِأَنَّ
نَقَلَ الْفِعْلُ عَنْ "الْوَجْهِ" إِلَى "الرَّجْلِ" وَضَمَنَ "حَسَنٌ" ضَمِيرَهُ ، أَيْ
ضَمِيرَ الرَّجْلِ ، عَلَى مَا مَضَى (٤) .

وَهَا هُنَا وَجُوهٌ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ ، وَهِيَ أَنْ يُقَالَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ
الْوَجْهِ " بِتَّنْوِينِ "حَسَنٍ" وَرَفْعِ "الْوَجْهِ" عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، كَمَا يَكُونُ
إِذَا قُلْتُ : " وَجْهَهُ " ، إِلَّا أَنَّهُ قَبِيحٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ قَدْ عَرِيسَتْ
مِنْ ذِكْرِ يَفْعُو مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ "رَجُلٌ" ، وَذَلِكَ أَنْ رَفَعَ
الْوَجْهِ بِ"حَسَنٍ" يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرُ الرَّجُلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ

- (١) انظر الجمل للزجاجي ٩٥ .
(٢) "وهذا هو الأصل لأن الحسن إنما هو للوجه ؛ ولذلك ارتفع
بفعله ، وليس فيه نقل ولا تغيير ، والهاء في "وجهه" هو العائد
إلى الموصوف الذي هو "رجل" انظر شرح المفصل ٨٤/٦ ،
والمقتصد ٥٣٩/١ .
(٣) في النسخة " وأما " والصواب ما أثبت .
(٤) مضى ذلك ص ٢٠٣ .

لِفَعْلٍ وَاحِدٍ فَأَعْلَانِ ، فَإِنْ وَصَلَتْ بِهِ شَيْئًا يَتَعَلَّقُ ذِكْرُهُ لِلْمَوْصُوفِ بِهِ
فَقُلْتُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ مِنْهُ " كَأَن جَيِّدًا. (١)

وَمِنْ الْوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ فِيهِ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ "
فَتَنُونُ " حَسَنًا " وَتَنْصَبُ " وَجْهَهُ " (٢) ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي
الشَّعْرِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

* كُومَ الذُّرَى وَادِقَةَ سُرَاتِهَا * (٣) - ٦٥

" سُرَاتِهَا " فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِ " وَادِقَةٍ " بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : " سَمِينَةٌ
سُرَاتِهَا " ، وَالصَّوَابُ : وَادِقَةُ السُّرَاتِ وَسَمِينَةُ السُّرَاتِ .

وَأَقْبَحُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ " فَتَجُرَّ
" الْوَجْهَ " مَعَ كَوْنِهِ / مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، وَمُهِينًا بِذَلِكَ لِأَنَّ ٨٥/ب
يَرْتَفِعُ بِ " حَسَنٍ " كَمَا هُوَ الْحَقِيقَةُ .

- (١) انظر المقتصد ٥٤٣/١
- (٢) انظر المقتصد ٥٥٠/١ فمابعدھا ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٨/٢ .
- (٣) هذا الرجز لعمر بن لُجَأ التميمي (انظر ترجمته في الشعر
والشعراء ٦٨٤/٢) . وهو في شعره ١٥٥ (جمع د / يحيى
الجبوري) ، والخزانة ٢٢١/٨ ، والعيني ٥٨٤/٣ ، والمقتصد
٥٥١/١ ، والمقرب ١٤٠/١ ، وشفاء العليل ٦٣٩/٢ ، وشرح
الأشْمُونِي ١٣٦/٤ .
والكوم : الناقة العظيمة ، وذرى الشيء : أعلاه ، وودقت السرة :
خرجت واسترخت من السمن .
والشاهد في البيت مجي * معمول الصفة المشبهة المجردة من
" أَل " وهي قوله : " وادقة " اسماً مضافاً إلى الضمير منصوباً بها .

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَ الْمَعْرِفَةَ بِمِثْلِ "حَسَنِ الْوَجْهِ" كَانَ فِيهِ أَيْضًا
وُجُوهٌ :

أَوَّلُهَا : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ وَجْهَهُ" بِالرَّفْعِ وَالْإِضَافَةِ ^(١) كَمَا
هُوَ الْأَصْلُ .

وَالثَّانِي : "الْحَسَنِ الْوَجْهِ" بِالْجَرِّ ^(٢) .

وَالثَّالِثُ : "الْحَسَنِ الْوَجْهِ" بِالنَّصْبِ ^(٣) . وَشَاهِدُهُ مِنَ الشَّعْرِ
بَيْتُ الْكِتَابِ ^(٤) :

٦٦ - فَمَا قَوْمِي يَشْعَلِبَةُ بْنُ سَعْدٍ وَلَا يَفْزَارَةُ الشُّعْرُ الرَّقَا بَا ^(٥)

(١) انظر شرح المفصل ٨٨/٦ .

(٢) انظر الجمل للزجاجي ٩٦ ، وشرح المفصل ٨٨/٦ ، قال سيبويه :
"واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير
المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ، وذلك قولك : هذا الحسنُ
الوجهِ ، أدخلوا الألف واللام على "حسن الوجه" ؛ لأنه مضاف
إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع
ما يكون في مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين ."

انظر الكتاب ٢٠٠/١ .

(٣) على التشبيه بالمفعول ، قال سيبويه : "وهي عربية جيدة"

انظر الكتاب ٢٠١/١ ، وشرح المفصل ٨٨/٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢٠١/١ .

(٥) البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم المري (ترجمته في الأغاني

١٢١/١١) وهو في المفضليات ٣١٤ ، والأمثالي الشجرية ١٤٣/٢

، والمقتضب ١٦١/٤ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، والإنصاف ٨٤/١ ،

وَالرَّابِعُ : " الْحَسَنُ وَجْهًا " وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُهُمْ :

٦٧ - * الْحَزَنُ نَابًا وَالْعُقُورُ كَلْبًا * (١)

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " الْحَسَنُ وَجْهٌ " فَتُضَيَّفَ " الْحَسَنُ " إِلَّا سِيَ
" الْوَجْهَ " مَعَ تَنْكِيرِ " الْوَجْهِ " (٢).

=== شرح الحماسة للتبريزي ٥٥/٢ ، والاغاني ١٢٥/١١ .

وَالشَّعْرُ : جَمْعُ أَشْعَرٍ وَهُوَ كَثِيرُ شَعْرٍ الْقَفَا وَمَقْدَمُ الرَّأْسِ ، وَالشَّعْرَى :
مَوْءِنَتُ الْأَشْعَرِ ، وَالْمَرَادُ بِهَا الْقَبِيلَةُ .

وَوَرَدَ عَجَزُ الْبَيْتِ بِرَوَايَةِ " الشَّعْرَى رَقَابًا " .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : نَصَبُ " الرَّقَابَا " بِالشَّعْرِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ " الْحَسَنُ
الْوَجْهَ " ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٢٠١/١ هَامِشُ (٢) .

(١) هَذَا الرِّجْزُ لِرُوءْيَةِ الْعَجَاجِ يَصِفُ رَجُلًا يَغْلُظُ الْحِجَابَ وَمَنْعُ
الضَّيْفِ ، فَجَعَلَ بَابَهُ وَثِيقًا لَا يَسْتَطِيعُ فَتْحَهُ ، وَكَلَبَهُ عُقُورًا لِمَنْ
حَلَّ بِفَنَائِهِ وَطَلَبَ مَعْرُوفَهُ .

انْظُرْ دِيوانَهُ ١٥ ، وَقِيلَهُ :

* فَذَاكَ وَخَمٌ لَا يَبَالِي السَّبَا *

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٠٠/١ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سَيُوبِيهِ لِلنَّحَاسِ ٧٥ ،

وَالْخَزَانَةُ ٢٢٧/٨ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبُ إِلَى الزَّجَاجِ ٣٢٥/١ ،

وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ ١٥٦/٤ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ " بَابًا " وَ" كَلْبًا " عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ " الْحَسَنُ

وَجْهًا " ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٢٠١/١ هَامِشُ (٤) .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٨٨/٦ .

"فصل"

(١) التَّمْيِيزُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْجَرُّ ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَالْمِائَةِ وَالْأَلْفِ .

وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَهُوَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ^(٢) إِلَى التَّسْعِينَ :
[وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا]^(٣) ، وَفِي كُلِّ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَى شَيْءٍ كُمِلَ دُرُهُ وَمَلُؤَ .

وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْجَرُّ جَمِيعًا ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ
الْمَقَادِيرِ مُنَوَّنًا غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى شَيْءٍ لَوْ كَانَ فِيهِ نُونٌ تَثْنِيَّةٌ ، فَمِثَالُ الْمُنَوَّنِ

(١) هكذا في النسخة ، والصواب " ثلاثة أضرب " بدليل تفصيله فيما
بعد . وقد مضى أن التمييز على ضربين : أحدهما أن يكون
عن تمام الكلام ، والثاني أن يكون عن تمام الاسم . راجع ص ٧٢ .
أما هنا فذكر أن التمييز على ضربين ثم عدده فجعله ثلاثة
أضرب . وجاء في جُمْلَةٍ ٣٦ كذلك أيضا ، فقال " والتمييز على
ضربين : أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام نحو " طاب زيد
نفساً " ، وقد تقدم ذكره ، والثاني أن يكون في الاسم نون
تثنية أو جمع أو تنوين نحو " عشرون درهماً " ، وفي المقادير
نحو " منوان سمنا وقفيزان بُرّاً " ، وما في السماء قدر راحة سحاباً .
والثالث أن يكون الاسم في تقدير النون ، وذلك في ثلاثة عشر
وأخواتها ، فـ "عشر" في تقدير التنوين لأن الأصل ثلاثة وعشرة .
وعلى هذا فهذه الأضرب الثلاثة المذكورة هي أقسام النوع الثاني
من التمييز وهو ما كان عن تمام الاسم لأنها تشمل المقادير من
المكيل ، والموزون ، والمعدود والمسوح . انظر التبصرة والتذكرة

٠٣١٦/١

(٢) في النسخة " عشرة " خطأ .

(٣) إضافة يوجبها الكلام .

قَوْلُهُمْ : " رَاقُودٌ " وَ " رَطْلٌ " ، يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَحْذِفَ التَّنْوِينَ وَتُضِيفَ ،
فَتَقُولَ : " رَاقُودٌ خَلٍّ ، وَرَطْلٌ جَزٍّ (١) ، وَذِرَاعُ كِرْبَاسٍ (٢) وَمَا شَاكَلَ
ذَلِكَ (٣) .

(٤)
فَإِنْ كَانَ الْمِقْدَارُ مُضَافًا إِلَى اسْمٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّمْيِيزِ إِلَّا النَّصْبُ

، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : " مَا فِي السَّمَاءِ قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابًا " . / ٠ / وَشَالَ
مَا فِيهِ الثُّونُ " مَنَوَانٍ " وَ " قَفْقِيزَانٍ (٥) " وَ " جَرِيبَانٍ " (٦) ، لَكَ فِيهِ

(١) الجزز : الصوف لم يستعمل بعدما جُزَّ " اللسان (جزز) ٣١٩/٥

(٢) الكِرْبَاسُ والكِرْبَاسَةُ : ثوبٌ بالفارسية ، وبَيَّاعه كِرَابِيسِي ، وفي

حديث عمر رضي الله عنه ، وعليه قميص من كرابيس ، هي جمع
كرباس ، وهو القطن " عن اللسان (كربس) ١٩٥/٦ ، وانظر الْمُعَرَّبَ
للجواليقي ٣٤٢ .

(٣) ويجوز أن تثبت التنوين وتنصب المميز فتقول : راقودٌ خلًّا ، ورطلٌ
جزًّا ، وذراعُ كرباساً .

(٤) تشبيهاً بالمفعول . انظر شرح المفصل ٧٢/٢ ، والفاخر لوجه
٢٣٢/ب وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٩/٢ .

(٥) " القفيز من المكاييل : معروف وهو شمانية مكاييل عند أهل العراق ،

وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً ، وقيل : هو مكيال
تواضع الناس عليه ، والجمع أقفزة ، وقفزان ، وفي التهذيب : القفيز
مقدار من مساحة الأرض " . اللسان والتهذيب (قفز) .

(٦) " الجريب من الطعام والأرض : مقدار معلوم ، وفي التهذيب

: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذرع والمساحة ، وهو عشرة

أقفزة ، كل قفيز منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء

من الجريب " . اللسان والتهذيب (جرب) .

أَنْ تُثَبِّتَ النُّونَ وَتَنْصَبَ فَتَقُولَ : " مَنْوَانِ سَمْنَا ، وَقَفِيرَانِ بُرًّا ، وَجَرِيبَانِ حِنْطَةً " ، وَأَنْ تَحْذِفَ النُّونَ فَتَضِيفَ ، فَتَقُولَ : " مَنْوَا سَمِنْ ، وَقَفِيرَا بُرٍّ ، وَجَرِيبَا حِنْطَةٍ " . فَإِنْ أَضَفْتَ اسْمَ عَدَدٍ إِلَى الْمِكْيَالِ أَوِ الْعِمْرَانِ فَقُلْتَ : " ثَلَاثَةُ أَقْفِزَةٍ ، وَثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ " لَمْ يَجْزِ فِي التَّمْيِيزِ إِلَّا النَّصْبُ ، تَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَقْفِزَةٍ شَعِيرًا ، وَثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ خُبْرًا " ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّمْيِيزِ عَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ " الثَّلَاثَةُ " وَهُوَ مُضَافٌ ، وَقَدْ جَاءَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ تَمَامِ الْإِسْمِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْمُ مُبْنِيًا فَإِنَّهُمْ يَبْنُونَ الْحُكْمَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّقْدِيرِ ، وَيَنْصُبُونَ شَيْئًا لِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ ، وَذَلِكَ فِي " أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى " تِسْعَةَ عَشَرَ " ^(٣) ، وَفِي " كَمْ " إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا ، وَيَجْرُونَ شَيْئًا عَلَى تَرْكِ تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ وَنِيَّةِ الْإِضَافَةِ ^(٤) وَذَلِكَ فِي " كَمْ " إِذَا كَانَتْ خُبْرًا ، فَإِنَّهُمْ أَجْرَوْهَا مَجْرَى " مَائَةٍ " مَرَّةً ، فَقَالُوا ^(٥) :

(١) انظر الإيضاح ص ٢١٣ .

(٢) في النسخة " خبرا " تصحيف .

(٣) قال الجرجاني : " اعلم أن أصل أحد عشر ، أحد وعشرة ، إلا أنهم حذفوا الواو وجعلوا الاسمين اسما واحدا فقالوا : أحد عشر ، وبنوا الأول على الفتح ؛ لأن الصدر من كل اسمين جعل اسما واحدا مقصور على الفتح نحو حضرموت من حيث إن الثاني زيادة ضمت إلى الأول فهو كناية التأنيث في قولك ضارب وضاربة . . . وأما الاسم الثاني الذي هو عشر فبني على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو ، وحركة الواو الفتح " .

انظر المقتصد ٢ / ٧٣٥ .

(٤) المصدر السابق ٢ / ٧٤٤ .

(٥) في النسخة " وقالوا " ولعل الصواب ما أثبت .

"كَمْ رَجُلٍ" - وَهُوَ أَكْثَرُ - ، وَمَرَّةً مَجْرَى "العَشْرَةَ" فَقَالُوا : "كَمْ رَجُلٍ" ، فَإِنْ وَقَعَ فِي هَذَا فَصْلٌ بَيْنَ "كَمْ" وَمُيِّزِهَا وَجَبَ النَّصْبُ ^(١) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا" ، وَمِثْلُهُ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُهُ :

٦٨ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ احْتِمِلُ ^(٢)

الْأَصْلُ : كَمْ فَضْلٍ نَالَنِي مِنْهُمْ ، ثُمَّ لَمَّا فُصِّلَ بِـ "نَالَنِي" بَيْنَ "كَمْ" وَبَيْنَ "فَضْلٍ" الَّذِي هُوَ الْمُعَيَّنُ نَصْبُهُ .

وَمِنْ مَسَائِلِ "كَمْ" أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُحذفَ التَّمْيِيزُ وَيَكُونُ

ذَلِكَ / إِذَا عَرَفَ الْمُخَاطَبُ الْجِنْسَ الَّذِي تُرِيدُ ، مِثْلَ أَنْ تُجْرِيَ ذِكْرَ الدَّرَاهِمِ فَتَقُولَ : "كَمْ عِنْدَكَ ؟" تُرِيدُ : كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ ؟ ،

(١) انظر المقتصد ٧٤٢/٢ فما بعدها ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٣/١ ،

والهمع ٨٢/٤ .

(٢) البيت للقطامي عمير بن شبيب التغلبي (ترجمته في الشعر والشعراء

٧٢٧/٢ ، والموتى تلف والمختلف ٢٥١ ، ومعجم الشعراء ٢٤٤) .

وهو في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٦٠/٣ ، واللُّمَع

٢٠٧ ، والمقتصد ٧٤٣/٢ ، والإنصاف ٣٠٥/١ ، والخزانة

٤٧٧/٦ ، والهمع ٢٥٥/١ ، والدرر ٢١٢/١ .

العدم : فقد المال وقلته ، والإقتار : الافتقار .

والشاهد فيه : الفصل بين "كَمْ" الخبرية وبين مميزات "فضلاً"

بقوله "نَالَنِي مِنْهُمْ" ونصب المميز ؛ لأنَّ النصب في مثل هذا

الموضع واجب .

أَوْ تَقُولَ : " كَمْ مَالُكَ ؟ " تُرِيدُ : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ ، وَتَقُولَ : " كَمْ سِرَتَ ؟ " تُرِيدُ : كَمْ فَرَسَخًا سِرَتَ ؟ وَ " كَمْ أَقَمْتَ بِهَذَا الْمَكَانِ ؟ " تُرِيدُ : كَمْ يَوْمًا أَوْ كَمْ شَهْرًا . (١)

وَمِنْ مَسَائِلِهَا أَنَّ الذَّكَرَ يَعُودُ إِلَيْهَا تَارَةً عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ ، كَقَوْلِكَ : " كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ ؟ " ، وَأُخْرَى عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ (٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا * . (٣)

وَمِمَّا يَبِينُ أَنَّ النِّصْبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ نِصْبُ الْمَفْعُولِ ، وَأَنَّ مَا عَدَا الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ - الَّتِي هِيَ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ - مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ فَهُوَ قَرَعٌ عَلَى الْمَفْعُولِ أَنَّ الَّذِي أَوْجَبَ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي الْأِسْمِ هُوَ اقْتِضَاؤُهُ مَعْنَى فِيهِ ، وَأَوَّلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ فِي الْأِسْمِ هُوَ الْفَاعِلُ ، لِأَنَّهُ مَا مِنْ فِعْلٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَهُوَ يَقْتَضِي فَاعِلًا وَلَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى مِنْ دُونِهِ ، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ اقْتِضَاؤُهُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِّيًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدِّ (٤) ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الزَّمَانَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْ زَمَانٍ ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَكَانَ إِذَا كَانَ مُبْهَمًا (٥) ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْفَرَضَ

(١) انظر شرح المفصل ١٢٨/٤ فمابعداها ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ فمابعداها .

(٣) سورة النجم : ٢٦ ، وفي النسخة " ... فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ " بزيادة " الْأَرْضِ " .

(٤) وهو ما يعرف بالمفعول المطلق .

(٥) وهو ما يعرف بالمفعول فيه .

الذي له فعل (١) ، ثُمَّ يُلْحَقُ بِهَذَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الْخَمْسَةَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ اقْتِضَاءً لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي / زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا مِنْ شَيْبَابِهِ " لَمْ تَكُنِ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ حَالِ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ أَوْ بِهِ فَهُوَ كَالصَّفَةِ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ الرَّاكِبُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الرَّاكِبَ " فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ فِي شَيْءٍ .

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَكَذَلِكَ (٢) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَخَذْتُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا " لَمْ يَكُنِ " الدَّرْهَمُ " مِنْ اقْتِضَاءِ الْأَخْذِ فِي شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ " لِلْعَشْرِينَ " ، ثُمَّ أَصْلُهُ - كَمَا ذَكَرْنَا (٣) - الْجَرُّ بِ" مِنْ " ، ثُمَّ اخْتَصَرُوا فَحَذَفُوا " مِنْ " وَأَقَامُوا الْوَاحِدَ مُقَامَ الْجَمْعِ فِي شَيْءٍ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ " خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا " ، وَتَرْكُوهُ مَجْمُوعًا فِي شَيْءٍ ، كِمِثَالِ " قَرَرْنَا بِهِ أَعْيُنًا ، وَطَبْنَا أَنْفُسًا ، وَهُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجُوهًا " (٤)

(١) ليست واضحة وهي أقرب ما تكون الى ما أثبتته .

(٢) في النسخة " فلذلك " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) راجع ص ٣١٢ .

(٤) انظر الهمع ٦٧/٤ .

"فصل"

[في إعراب الفعل]

إعراب الفعل غير حقيقي ؛ لانه لا يفيد فيه كما يفيد في الاسم ،^(١)
 فلست تجد للرفع إذا قلت : " هو يفعل " معنى ، وفي النصب
 إذا قلت : " أن يفعل " معنى آخر كما تجد ذلك في الاسم ، وقد
 يتوهم في النصب والجزم أنهما يفيدان فيه معنى ، من حيث أنك إذا قلت :
 " لن يخرج زيد ، ولم يخرج زيد " رأيت قد حدث فيه معنى النفي ،
 وذلك تخيل لا حاصل له ؛ لأن الدليل على النفي هو الحرف نفسه
 لا النصب والجزم ، أفلا ترى أنك تقول : " لا يخرج " ^(٢) زيد ، وما يخرج
 زيد " فتجد / النفي في الفعل من غير أن كان له " ما " و " لا " ب
 عمل فيه ومع أنه مرفوع كما كان في حال الإثبات ، وإنما يتفق أن يكون
 للإعراب فيه ضرب من الفائدة في القليل ، وذلك أن الجزم يفصل بين
 أن لا يكون للنهي وبين أن يكون للنهي ، كقولك : " لا تفعل " و

(١) ذكر ابن الخشاب أن الفعل عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعراب
 للاسم وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وأنه باختلاف صيغه
 يدل على الزمان ، وبحروفه يدل على ما يتضمنه من الحدث ، فلم
 يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ،
 ومعنى " غير حقيقي " أنه لا يستحقه بحكم الأصل ، وإنما يستحقه
 يشبهه بالاسم . انظر المرتجل ٣٢٣ ، والفاخر لوحة / ٢٢ .

(٢) في النسخة " لا تخرج " تصحيف .

" لَا تَفْعَلْ " ، فَقَدْ يَجْرِي فِي الْعِبَارَاتِ مَا يُوْهَمُ أَنَّ الْجَزْمَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَلَيْسَ يَتَحَصَّلُ إِذَا أَنْعِمَ النَّظَرُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّا نَعْقِلُ مَعْنَى الْمُجَازَاةِ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " إِذَا " (١) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٩ - وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا (٢)

وَكَيْفَ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجَازَاةَ مَعْنَى يَحْدُثُ فِي الْكَلَامِ بِحَرْفٍ هُوَ أَصْلٌ فِيهَا وَمَوْضُوعٌ لَهَا وَهِيَ " إِنْ " ، فَحُكْمُهَا فِي أَنَّهَا تُعْقَلُ مِنْ " إِنْ " - حُكْمُ الِاسْتِفْهَامِ - مَثَلًا - فِي أَنَّهُ يَعْقَلُ فِي " هَلْ " وَ " الْهَمْزَةُ " .

(١) انظر الكتاب ٦١/٣ .

(٢) البيت لكعب بن زهير يصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله ، فشبها في انبعاشها بسرعة بنشاط قد نُزِعَ مِنْ صَائِدٍ أَوْ سَبْعٍ ، وَالنَّاشِطُ : الثَّورُ يَخْرُجُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فَذَلِكَ أَوْحَشَ لَهُ وَأَذْعَرُ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٦١ ، وَالْكِتَابُ ٦٢/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٦/٢ ، وَالْمَقْتَصِدُ ١١١٧/٢ ، وَإِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ ٢١٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٣٤/٨ ، وَالْفَاخِرُ لَوْحَةٌ ٢٣٥/ب وَفِيهِ نَسْبُهُ الْبَعْلِيِّ إِلَى عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي شَرْحِهِ .

"فَصْلٌ"

"فِي الضَّمَائِرِ"

الْمُتَّصِلُ : هُوَ مَا لَا يُعَكِّنُ اللَّفْظُ بِهِ إِلَّا مَوْصُولًا بِشَيْءٍ (١) ،

كـ "الكافِرِ" فِي "أَكْرَمَكَ" ، وَ "التَّاءِ" فِي "فَعَلْتُ" .

(٢)

وَالْمُنْفَصِلُ : مَا يُعَكِّنُ اللَّفْظُ بِهِ غَيْرَ مَوْصُولٍ بِشَيْءٍ مُبْتَدَأً [نَحْوَ] : "أَنْتَ فَاعِلٌ كَذَا" وَ "إِيَّاكَ عَنِيتُ" (٣) .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لِلضَّمِيرِ فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :
[حَالٌ] (٤) يَصْلُحُ فِيهَا الْمُتَّصِلُ دُونَ الْمُنْفَصِلِ ، وَحَالٌ يَصْلُحُ فِيهَا الْمُنْفَصِلُ دُونَ الْمُتَّصِلِ ، وَحَالٌ يَصْلُحُ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

فَالَّذِي لَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا الْمُتَّصِلُ / هُوَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ بَدَل "فَعَلْتُ" ، وَفَعَلْتُ : "فَعَلَ أَنْتَ" ، وَفَعَلَ أَنَا" (٥) ، وَتَأْتِي بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ضَمِيرَ فَاعِلٍ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِشَيْءٍ (٦) ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٨ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٢٢٧ .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٨٥ .

(٤) إضافة يقتضيها المقام ، ويدل عليها ما بعدها .

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٩٦ .

(٦) وذلك نحو "ما قام إلا أنت" أو "ما قام إلا أنا" ، انظر التبصرة

والتذكرة ١/٤٩٦ .

الحُكْمُ فِي ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِكَ : "رَأَيْتُكَ " ، لَا يَجُوزُ هَا هُنَا أَنْ تَقُولَ :
 "رَأَيْتُ إِيَّاكَ " (١) . وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي ضَمِيرِ كُلِّ مَفْعُولٍ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً
 ثَانِياً (٢) .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا إِلَّا الْمُنْفَصِلُ فَأَنْ تُرِيدَ الْابْتِدَاءَ
 بِذِكْرِ الْمَقْصُودِ بِالضَّمِيرِ ، كَقَوْلِكَ : "أَنْتَ خَارِجٌ " ، لَا وَجْهَ هَا هُنَا لِلْمُتَّصِلِ ؛
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ . أَوْ تُرِيدَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ
 بِـ "إِلَّا " ، كَقَوْلِكَ : "مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنْتَ " ، أَوْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ
 ، كَقَوْلِكَ : "مَا عَنَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ " ، وَمِثْلُ "إِلَّا " فِي هَذَا حَرْفُ الْعَطْفِ
 كَقَوْلِكَ : "عَنَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ " ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : * يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ
 وَإِيَّاكُمْ * (٣) وَ "فَعَلَ هَذَا زَيْدٌ وَأَنْتَ " .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْمُنْفَصِلُ وَالْمُتَّصِلُ فَأَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ
 مَفْعُولاً ثَانِياً مِثْلَ أَنْ تُرِيدَ إِضْمَارَ "الدَّرْهَمِ" فِي قَوْلِكَ : "أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا"
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ الْمُتَّصِلُ وَالْمُنْفَصِلُ ، تَقُولُ : "الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ" ، وَإِنْ
 شِئْتَ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ" (٤) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : "زَيْدُ الدَّرْهَمِ
 أَعْطَيْتَهُهُ" ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا
 كَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ / أَيْضًا ضَمِيرًا كـ "الكَافِ" فِي "أَعْطَيْتُكَ " ، ٨٨ / ب

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٥٠٥ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٩٩ / ١ .

(٢) سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .

(٣) سورة الممتحنة : ١ .

(٤) انظر الهمع ٢١٩ / ١ (الكويت) ، وشرح ابن عقيل على الألفية

فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا الْوَصْلُ ، تَقُولُ : " الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْهُ زَيْدًا " ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " أُعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ " . وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ
كَالْفِعْلِ ، تَقُولُ : " زَيْدُ الدَّرْهَمِ مُعْطِيكَهُ ، وَمُعْطِيكَ إِيَّاهُ " (١) . وَمِمَّا (٢)
يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ وَالْمُنْفَصِلُ مَا يَكُونُ قَدْرَ انْتِصَابٍ بِالصَّدَرِ نَحْوُ " عَجِبْتُ
مِنْ ضَرْبِكَ ، وَمِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ " .

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِي الضَّمَائِرِ أَنَّهُ يُرَاعَى فِيهَا الْمَرَاتِبُ .
تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ لَا تُقَدِّمُ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا الْغَائِبَ عَلَى
وَاحِدٍ مِنْهُمَا . (٣)

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَثَلًا : " مَلَكْنِيكَ زَيْدٌ " فَتُقَدِّمُ ضَمِيرَ
الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " مَلَكْنِي زَيْدٌ " (٤) ، وَتَقُولُ :
" أُعْطَانِيكَ زَيْدٌ " ، وَلَا يَجُوزُ " أُعْطَاكَ زَيْدٌ " فَهَذَا فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ ،
وَمِثَالُهُ فِي الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ أَنَّكَ تَقُولُ : " الدَّرْهَمُ أُعْطَاكَهُ زَيْدٌ " وَلَا تَقُولُ :
" أُعْطَاهُوكَ " . (٥)

- (١) انظر الهمع ٢٢١/١ (الكويت) .
- (٢) في النسخة " ما " وحقه ما أثبت .
- (٣) يعني أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب
أخص من ضمير الغائب . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٠٦/١ .
- (٤) في النسخة " ملكني " تحريف .
- (٥) قال سيويوه : " وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ،
فإنما هوشي " فأسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ،
وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً " الكتاب ٣٦٤/٢ ، وانظر
شرح المفصل ١٠٥/٣ .

[نُونُ الْوَقَايَةِ]

النُّونُ الَّتِي تُلْحَقُ قَبْلَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الَّتِي هِيَ " الْيَاءُ " فِي نَحْوِ
 " أَكْرَمَنِي " تُسَمَّى عِمَادًا ^(١) ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ تَحْفَظَ عَلَى آخِرِ الْفِعْلِ
 حَرَكَتَهُ وَسُكُونَهُ فَتُبْقِيَ فَتْحَةً " أَكْرَمَ " إِذَا قُلْتَ : " أَكْرَمَنِي " عَلَى حَالِهَا ،
 وَسُكُونِ " أَكْرَمَ " إِذَا قُلْتَ : " أَكْرَمَنِي " عَلَى حَالِهِ ، وَلَوْلَمْ تَكُنِ النَّوْنُ
 لَوَجَبَ كَسْرُ آخِرِ الْفِعْلِ وَأَنْ يُقَالَ : " أَكْرَمِي " وَ " أَكْرِمِي " ، فَكَأَنَّ
 يَتَغَيَّرُ الْفِعْلُ عَنْ صِفَتِهِ وَيَقَعُ اللَّبْسُ فِي الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُشَبَّهُ أَمْرَ
 الْمَوْئِئَةِ ^(٢) ، وَلَا تُلْحَقُ هَذِهِ النَّوْنُ قَبْلَ هَذِهِ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ ضَمِيرَ
 مَجْرُورٍ إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ / وَهِيَ " عَنِّي " وَ " مِنِّي " وَ " لَدُنِّي " . ٨٩/أ
 وَأَمَّا " قَدَرْنِي " وَ " قَطَنِي " فَإِنَّمَا الْحَقُّ بِ " مِنِّي " مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُمَا
 مَعْنَى " حَسْبِي " ^(٣) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ " الْيَاءُ " ضَمِيرَ مَجْرُورٍ .
 هَذَا وَقَدْ جَاءَ تَرْكُ " النَّوْنِ " فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَقَالُوا : " مِنِّي "
 وَ " عَنِّي " بِنُونٍ وَاحِدَةٍ ، وَ " قَدِي " كَقَوْلِهِ :

(١) والأكثر في تسمية هذه النون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الفعل

من الكسر المشبه للجر ، وتسمى عِمَادًا أيضًا .

انظر مغني اللبيب ٣٤٤/٢ ، والهمع ٢٢٢/١ (الكويست) ،

وشرح ابن عقيل على الألفية ١٠٨/١ .

(٢) انظر الهمع ٢٢٣/١ (الكويست) .

(٣) انظر الكتاب ٣٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٢٤/٣ .

٧٠ - قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الْخُبَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ إِلَّا مَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ (١)

(١) البيت لحميد بن مالك الأرقط ، وهو في الكتاب ٣٧١/٢ ، والكامل للمبرد ٢٢١/٢ ، والأُمالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ٧٥/١ ، ١٥١ ، وشرح المفصل ١٢٤/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، والهمع ٦٤/١ ، والخزانة ٣٨٢/٥ .

والْخُبَيْبَانِ : بهيئة التصغير هما عبدالله بن الزبير - وكنيته أبو خُبَيْب - ومصعب أخوه ، ويروى " الْخُبَيْبِينَ " على صيغة الجمع ، يريد أبا خبيب وشيعته .

وقدني أي حسبي وكفاني ، وقدني الثانية تأكيد لها ، والإمام تعريض بعبدالله بن الزبير لأنه كان شحيحاً بخيلاً ، والملحد : يعنسي الذي استحل حرمة البيت وانتبهكها .

والشاهد في البيت : حذف النون من " قدي " الثانية تشبيهاً بـ " حسبي " وإثباتها هو المستعمل لأنها في بنائها بمنزلة " من ، وعن " فتلزمها نون الوقاية لئلا يغير آخرها عن السكون ، وانظر الكتاب ٣٧١/٢ - ٢٧٢ هامش (٤) .

فصل

في الكاف

(الكاف) يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْمُخَاطَبِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : "رَأَيْتُكَ" وَ "مَرَرْتُ بِكَ" وَ "غُلَامُكَ" (١).

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مُجَرَّدًا لِلْخُطَابِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "ذَلِكَ" وَ "هُنَاكَ" (٢) وَ "النَّجَاءُكَ" ، هِيَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حَرْفٌ (٣) ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوَأَرَدْتَ أَنْ تَضَعَ مَوْضِعَ "الكاف" اسْمًا لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ ، لَوْ قُلْتَ : "ذَا زَيْدٍ" أَوْ "ذَا زَيْدًا" كَانَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّ "ذَا" اسْمُ إِشَارَةٍ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يُضَافُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً أَوْ يُنَكَّرُ . فَالْنَكِيرَةُ كَقَوْلِكَ : "غُلَامُ زَيْدٍ" ، الْأَصْلُ "غُلَامٌ" ثُمَّ أَضِفْتَ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مَعْرِفَةً وَأَضِيفَ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧١ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ مَنْ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي (٤)

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ١٣٤/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٠٩/٢ ، والجنى الداني

١٤٠ ، وشرح المفصل ١٣٤/٣ .

(٣) "ولو كانت اسما لكان "النجاءك" محالا ؛ لأنه لا يضاف الاسم

الذي فيه الألف واللام " . انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، وشرح المفصل

١٣٤/٣ .

(٤) نسب هذا البيت في الكامل للمبرد ١١٨/٢ لرجل من طي ،

إِضَافَةٌ " زَيْدٍ " إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُنْكِرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ تَعْرِيفَانِ . ثُمَّ إِنَّ وَجْهَ التَّنْكِيرِ فِيهِ أَنْ يُقَدَّرَ تَقْدِيرُ " صَاحِبٍ " كَأَنَّهُ يُرِيدُ : عَلَا صَاحِبُنَا الْمُسَمَّى زَيْدًا رَأْسَ صَاحِبِكُمْ الْمُسَمَّى كَذَلِكَ زَيْدًا ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ / ذَلِكَ لَمْ يُعْقَلْ ٨٩/ب
لِلإِضَافَةِ فِيهِ مَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَلَمَ يَكُونُ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ يَعْنِيهِ (١) ،
فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : الرَّجُلُ الَّذِي عَرَفْتَ أَنَّ مِنْ صِفَتِهِ كَذَا وَكَذَا (٢) ، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ تُضِيفَ الرَّجُلَ مَعَ الْإِفِّ وَاللَّامِ كَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ تُضِيفَ الْعَلَمَ ، وَهَذَا مَوْضِعٌ يَقُلُّ تَنْبَهُ النَّاسَ لَهُ ،

== وكان رجل منهم يقال له " زيد " من ولد عروة بن زيد الخيل
قتل رجلا من بني أسد يقال له زيد .

والبيت من شواهد المفصل ١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤٤/١ ، وشرح
التسهيل ١٦٢/١ ، وارتشاف الضرب ٥١٦/١ ، وشرح الأشموني
٣٧٨/٣ ، وشرح التصريح ١٥٣/١ .

وروى المبرد عجز البيت :

* بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِي *

ثم ذكر له رواية أخرى وهي :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْحِمَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضٍ مَصْقُولِ الْقَرَارِ يَمَانِ

والنقا : الكثيب من الرمل .

والشاهد فيه أنه أضاف " زيدا " إلى المضر فجري في تعريفه
بالإضافة مجرى " أخيك ، وصاحبك " .

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١١٨/١ ، والنهجم ٢٤٣/١ (الكويت) .

(٢) جاء بعد هذا في النسخة " فكما أنه لا محال أن تضيف الرجل الذي
عرفت أن من صفته كذا وكذا " ولا شك أنه مقحم بسبب انتقال نظر
الناسخ .

وَمِثْلُهُ أَنَّ الْعَلَمَ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ ، فَإِذَا قِيلَ : " الزَّيْدَانِ " كَانِ الْمَعْنَى : الْمُسَمَّيَانِ بِـ " زَيْدٍ " ، وَإِذَا قِيلَ : " الزَّيْدُونَ " كَانِ الْمَعْنَى : الْمُسَمَّوْنَ بِـ " زَيْدٍ " ، لَا يَكُونُ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى إِذَا لَمْ يَقْدَرِ ذَلِكَ .

وَهَذَا الْفَصْلُ اعْتِرَاضٌ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَارْجِعْ إِلَى حَدِيثِ " الْكَافِ " وَاعْمَلْ أَوَّلًا فِي أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَكَانِهَا ^(١) ، فَإِذَا أَمَكَّنَكَ أَنْ تَضَعَ مَوْضِعَهَا اسْمًا مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ^(٢) ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْخُطَابِ .

وَمِمَّا الْبَكَفُ فِيهِ حَرْفٌ " إِيَّاكَ " ، الصَّحِيحُ ^(٣) فِيهَا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ " الْكَافِ " فِي " ذَلِكَ " ^(٤) ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ

(١) في النسخة الكلمة غير واضحة ، ولعل الصواب ما ذكرته .

(٢) في النسخة " يكن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في النسخة " والصحيح " بزيادة الواو .

(٤) قال ابن جنى : " وحكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن

الأنخفش ، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأنخفش :

أنه اسم مفرد مضمحل لتغيير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف

أعداد المضمرين ، وأن " الكاف " في " إِيَّاكَ " كالتي في " ذلك "

في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة للضمير ،

ولا يجيز أبو الحسن فيما حكى عنه " إِيَّاكَ " وإِيَّا زَيْدَ وإِيَّاىَ وإِيَّاىَ

الباطل " سر صناعة الإعراب ٣١٣/١ ، وانظر شرح المفصل

٩٨/٣ فما بعدها .

أَنَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضَعَ مَوْضِعَهُ اسماً ظاهراً ، فَلَا يُقَالُ : " إِيَّا زَيْدٍ " كَمَا لَا يُقَالُ : " ذَا زَيْدٍ " . هَذَا هُوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ " الْكَافُ " هَاهُنَا ضَمِيراً وَفِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَنُزِّلَ " إِيَّاكَ " مَنْزِلَةً " نَفْسِكَ " (١) ، فَقِيلَ لَهُ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بَدَلَ " إِيَّاكَ عَنِيتُ " : " إِيَّا زَيْدٍ عَنِيتُ " . / وَقَدْ رُوي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ " (٢) ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ هُوَ

-
- (١) هذا مذهب الخليل بن أحمد . قال سيوييه " قال الخليل : لو أن رجلاً قال : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أعنفه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة " انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، وصرناة الإعراب ٣١٣/٢ .
- (٢) حكى سيوييه عن الخليل فقال : " حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : لماذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب " الكتاب ٢٧٩/١ .

" وأورد ابن الأنباري أنها رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه . ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات لأنه أضاف " إِيَّا " إلى " الشواب " وهو اسم مظهر ، والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك كما يقال ضربت زيدا ، فلما لم يجوز ذلك دلّ على أنه ليس باسم مظهر " .

انظر الإنصاف ٦٩٧/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٥٠٤/١ .

تَرَكُ الْأَخْذَ بِهِ لِشُدُوزِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ ، وَسَلَكَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ
مَسْلَكًا آخَرَ ، فَقَالُوا : إِنَّ " الْكَافَ " هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، وَفِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ،
كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتُكَ " ، وَ" إِيَّا " عِمَادٌ لَهُ حَتَّى يُمَكِّنَ اللَّفْظُ بِهِ
مُقَدِّمًا (١) . وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ مِنَ الصَّوَابِ .

[لَدُنْ]

(لَدُنْ) فِيهِ لُغَاتٌ : " لَدُنْ " وَ" لَدَى " وَ" لَدُ " (٢) ،
وَهُوَ فِي مَعْنَى " عِنْدَ " (٣) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : * مِنْ لَدُنْكَ
سُلْطَانًا نَصِيرًا * (٤) ، وَيُقَالُ : " مِنْ لَدُنْ وَقْتُ الصَّلَاةِ " فَيَكُونُ الْمَعْنَى :
مِنْ عِنْدِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) " إِيَّا " وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ ضَمَائِرٍ هَلْ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ؟
هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ النَّحَاةِ . فَالْبَصَرِيُّونَ نَهَبُوا إِلَى أَنَّ " إِيَّا "
هِيَ الضَّمِيرُ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْكَافِ وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ حُرُوفٌ لَا مَحَلَّ
لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ . وَالْكُوفِيُّونَ نَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْكَافِ
وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ ضَمَائِرٌ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ ، وَ" إِيَّا " عِمَادٌ لَهَا .
انْظُرْ أَدَلَّتْهُمْ فِي الْإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةُ (٩٨) ٢/٦٩٥ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/١٢٣ ، وَالْهَمْعُ ٣/٢١٦ .

(٣) انْظُرْ الْإِيضَاحَ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ١٣٩ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢/١٢٧ .

(٤) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : ٨٠ .

٢٢ - فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنَّ أَنِّي غُلَامٌ^(١)

المَعْنَى : مِنْ لَدُنْ كُونِي غُلَامًا ، وَحَقُّهُ الْإِضَافَةُ أَبَدًا كـ
"عِنْدَ " سَوَاءً. (٢)

(١) البيت لعمر بن حسان من بني الحارث بن همام (ترجمته في معجم الشعراء ٢٣٢) ، وهو في إصلاح المنطق ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ،
والأُمالي الشجرية ٢٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ ،
والخزانة ١١٢/٧ .

" قال صاحب الصحاح : الكُثْر - بالضم - من المال : الكثير ،
يقال : ما له قُلٌّ ولا كُثْرٌ وقال في (قتر) : وأقتر الرجل :
افتقر ، وقال في (عَيِي) : عييت بأمرى ، إذا لم تهتد
لوجهه ، وقال : يقول : كنت متوسطاً لم افتقر فقراً شديداً ولا
أمكنني جمع المال الكثير ، ويروى " أعاني " أى أذلني وأضعني"
انتهى .

والشاهد في البيت علو أن " لدن " إذا أضيفت إلى الجملة كانت
ظرف زمان .

(٢))) " لدن " هي لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وهي مبنية
- عند أكثر العرب - لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً .
وهو الظرفية ، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها وعضها ،
ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف " عند " و " لدى " فإنهما
لا يلزمان استعمالاً واحداً بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ،
ويبنى عليهما المبتدأ ، والغالب اقترانها بـ " مِنْ " نحو " وَعَلَمْنَا
مِنْ لَدُنَّا عَلَمًا " و " هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ " ، وقد تضاف إلى جملة
فتكون عندئذ ظرف زمان نحو :
===

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لَدُنْ غُدُوَّةٌ " فَإِنَّهُمْ قَدْ خَصَّوْا " غُدُوَّةٌ " مِنْ بَيْنِ
الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا بِحُكْمِ مَعَهُ ، وَهُوَ أَنْ نَصَبُوهَا بِهِ ^(١) ، وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ :
" لَهُ مَعَ غُدُوَّةٍ حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَهُوَ أَنْ شُبِّهَ النُّونُ فِيهِ بِالتَّنْوِينِ
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ : " هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا " وَهُوَ شَيْءٌ نَادِرٌ غَرِيبٌ
يُقَاسُ الشَّوَابُ مِنَ الْأَحْكَامِ أَبَدًا عَلَيْهِ " ^(٢) .

هَذَا وَغُدُوَّةٌ " اسْمٌ عَلَمٌ فِي كَلَامِهِمْ ، يُقَالُ : " خَرَجْتُ غُدُوَّةً "
بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلُ " طَلْحَةٍ وَحِمَزةٌ " فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ
الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ . وَإِنَّمَا نُونُهَا هُنَا خُصُوصًا ؛ لِیُظْهَرَ مَا أَرَادُوهُ
مِنْ / تَنْزِيلِ " لَدُنْ " مَنْزِلَةٍ مَا يَعْمَلُ النَّصْبُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ
لَمْ يُنَوِّنُوا فَقَالُوا : " لَدُنْ غُدُوَّةٌ " لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ " لَدُنْ " ؛
لِأَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ يَكُونُ لَفْظُهُ فِي حَالِ الْجَرِّ كَلَفْظِ ^(٣) الْمَنْصُوبِ .

=== صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرَقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ
أما " عند " فلا تضاف إلا إلى مفرد.

انظر الايضاح في علل النحو ١٣٩ فمابعدھا ، وشرح المفصل ١٢٧/٢ ،
ومغني اللبيب ١٥٦ فمابعدھا ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٧/٣ ،
والهمع ٢١٦/٣ .

(١) اختار ابن مالك النصب على التمييز ، وقيل : هي خبر لكان المحذوفة
ويجوز فيها الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر في القياس ، وحكى
الكوفيون الرفع في " غُدُوَّةٌ " بعد " لَدُنْ " بكان المحذوفة ، والتقدير
" لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ " . انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٦٩/٣ ،
وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، والهمع ٢١٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٠/١ ، والنقل بالمعنى ، والفاخر لوحة ٢٤٠/أ .

(٣) في النسخة " كاللفظ " تحريف .

"فصل"

[في الضمير المستتر]

في المُسْتَكِنِ إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ لَا زَمًّا فِي هَذِهِ إِلَّا رُبْعَةً الَّتِي هِيَ :

" إِفْعَلْ ، وَأَفْعَلْ ، وَنَفَعْلٌ ، وَتَفَعْلٌ " مِنْ حَيْثُ كَانُوا جَعَلُوا هَذِهِ الضَّيِّغَ لَا تَصْلُحُ لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ ^(١) ، وَكَانَ " إِفْعَلْ " لَا يَكُونُ أَمْرًا إِلَّا لِلْمُخَاطَبِ ، وَ" أَفْعَلْ ، وَنَفَعْلٌ " لَا يَكُونَانِ حَدِيثًا إِلَّا عَنْ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ" تَفَعْلٌ " إِذَا كَانَ التَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ لَا يَكُونُ حَدِيثًا إِلَّا عَنِ الْمُخَاطَبِ . وَإِنَّمَا كَانَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَخْلُوَ مِنْ هَذِهِ الضَّائِرِ أَنْ لَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ " إِفْعَلْ " وَيُرَادُّ بِهِ أَمْرٌ غَائِبٌ كَمَا يَكُونُ " لِيَفْعَلْ " ، وَكَانَ إِذَا رُفِعَ بِهِ اسْمُ الْغَائِبِ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ كَمَا يَخْلُو " لِيَفْعَلْ " إِذَا رَفَعْتَ بِهِ ظَاهِرًا فَقُلْتَ : " لِيَفْعَلْ زَيْدٌ " مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَخْلُو مِنَ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ بِهِ ظَاهِرًا ، فَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ الظَّاهِرِ بِهِ فَمِنْ الضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ . وَمَا عَدَا هَذِهِ إِلَّا رُبْعَةٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْغَيْبَةِ ، فَإِذَا رُفِعَ بِهِ الظَّاهِرُ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الظَّاهِرِ جُعِلَ ضَمِيرُهُ فِيهِ كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَرَبَ " .

(١) الضمير المستتر على ضربين " لا زم ، وغير لازم " ، والمراد باللازم أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة ، وغير اللازم ما يستكن في الصفة نحو قولك : " زيد ضارب " لا نك تسنده إلى المظهر أيضاً وإلى المضمّر البارز انظر شرح المفصل ١٠٩/٣ .

فصل

الجزء الواحد لا يُفيد ، فلو قلت : " زيد " ولم تَضْمِ إليه فعلاً
أو اسماً آخر لم يكن له فائدة^(١) ، وكذلك الحكم / إن ذكرت
فعلاً فقلت : " ضرب " ولم تَضْمِ إليه اسماً ولم تُقدِّر فيه ضمير الشيء ، لم
يُقدِّر وكان بمنزلة صوت تصوته . وأنت ترى أكثر الناس إذا سمعوا
هذا أنكروه وظنوا أنه يوءدِّي إلى إبطال معاني الكلم التي أرادها واضع
اللغة ؛ والسبب في دخول هذه الشبهة عليهم أنهم لا يحصلون مرادنا
بالفائدة ، ولا يعلمون أن المراد بها ما يستفيدُه المخاطب من المتكلم ،
ومعاني الكلم المفردة تكون معلومة للمخاطب كما تكون معلومة للمتكلم ؛
لأن من شرط المتخاطبين أن يكون العلم بمعاني أوضاع اللغة التي يكلم
بها الرجل صاحبه مشتركاً بينهما ، وإلا لم يكن هناك خطاب ، ألا
ترى أنه إن نطق أحد الرجلين مع من لا يحسن العربية أصلاً بالفاظ
من كلام العرب لم يتصور أن يكون ذلك خطاباً له !

وإن قد ثبت ذلك فإن الفائدة تحصل من التأليف ، وليس كل
كلمتين يكون فيهما تأليف ، إنما يكون التأليف بين الاسم والاسم ،

(١) قال ابن الخشاب " قال صاحب المختصر : اعلم أن الواحد من
الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا اختلف منها اثنان
فأفادانحو " خرج زيد " سمي كلاماً وسمي جملة .
انظر المرتجل ٣٤٠ ، والجمل للجرجاني ٤٠ .

(١) كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، وَالْفِعْلُ وَالاسْمُ ، كَقَوْلِكَ : " خَرَجَ زَيْدٌ " .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَانَ الِاسْتِثْلَافُ مُمْتَنِعاً فِيهِ ، فَلَا يَأْتِلِفُ الْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ ،

وَلَا الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : " مَا خَرَجَ " وَلَا تَنْوِي فِيهِ ضَمِيْراً ،

وَلَا الْحَرْفُ مَعَ الْاسْمِ نَحْوَ : " إِنَّ زَيْدًا " / أَوْ " هَلْ زَيْدٌ " ٩١/ب

ثُمَّ لَا تَقْدَرُ ضَمُّ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ إِلَيْهِ ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ " يَا عَبْدَ اللَّهِ " ،

وَذَلِكَ أَيْضاً إِذَا حَقَّقْتَ لَمْ يَكُنْ اسْتِثْلَافٌ حَرْفٍ مَعَ اسْمٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَ

الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِنَا : " يَا عَبْدَ اللَّهِ " إِنَّ فِيهِ مَعْنَى : أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ ،

وَأُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَابَ " يَا " عَنِ الْفِعْلِ

وَقَامَ مَقَامَهُ صَارَ لِذَلِكَ كَأَنَّهُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ وَبِالْاسْمِ الْفَائِدَةُ ، هَذَا

وَإِنَّهُ لَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِذِكْرِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْلِ دَلَالَتِهِ عَلَى جُمْلَةٍ

مِنَ الْكَلَامِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ : هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ " لَا " ،

، الْفَائِدَةُ حَاصِلَةٌ هَاهُنَا ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِنَفْسِ مَا وَضَعَ لَهُ " لَا " ؛ وَلَكِنْ

لِأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْضُوعاً لِلنَّفْيِ ثُمَّ جَاءَ فِي جَوَابِ اسْتِفْهَامٍ عُلِمَ أَنَّ الْمُجِيبَ

بِهَا قَدْ نَوَى فِي نَفْسِهِ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهَا ، وَأَنَّهُ قَصَدَ نَفْيَهَا ، فَإِذَا

قَالَ : " هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ " فَقَالَ الْمُجِيبُ : " لَا " عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ :

لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ، ثُمَّ جُعِلَ " لَا " دَلِيلًا عَلَيْهِ . (٢)

(١) وهذان الاثنان مطردا في الإفادة . انظر الإيضاح ص ٩ ،

والهمع ٣٣/١ (الكويت) .

(٢) انظر الفاخر لوحة ٢٤٠/ب ، ٢٤١/أ حيث تتضح إفادة البعلى

من شرح الجرجاني .

[الجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ]

الْجُمْلَةُ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ حَتَّى تَقَعَ مَوْقِعًا يَصِحُّ وَقُوعُ الْمَفْرَدِ فِيهِ ، وَمَوَاضِعُ ذَلِكَ هِيَ الَّتِي عَدَدْنَاهَا ^(١) ، فَإِذَا رَأَيْتَهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ فَاعْلَمْ أَنَّهَا عَارِيَةٌ الْمَوَاضِعِ مِنَ الإِعْرَابِ ^(٢).

وَمِنَ الْوَاضِحِ فِي ذَلِكَ " الصَّلَةُ " فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ / إِلَّا جُمْلَةً ، وَلَا يَقَعُ فِيهَا الْمَفْرَدُ الْبَتَّةَ ، وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ مَفْرَدٍ لَمْ يُتَصَوَّرْ تَقْدِيرُ إِعْرَابٍ فِيهَا ^(٣) ، لِأَنَّ الإِعْرَابَ يَكُونُ لِلْمَفْرَدِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ ^(٤) مَوْقِعَ الْحَالِ فَإِنَّهَا تَجِيءُ مَرَّةً مَعَ الْوَاوِ وَأُخْرَى بِغَيْرِ الْوَاوِ .

(١) يقصد في الجمل ص ٤٠ قال " والجمله تقع موقع المفرد في ستة مواضع ، أحدها خبر المبتدأ ، والثاني خبر كان وأخواتها .. والثالث خبر إن وأخواتها .. والرابع في المفعول الثاني من باب ظننت وأخواتها ، والخامس في صفة النكرة .. والسادس الحال " .

(٢) وقد أتى الجرجاني بمثال واحد لكل من الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب كما ستري .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٩/٣ .

(٤) في النسخة " وقع " تحريف .

فَمَثَلُ الْأَوَّلِ : " جَاءَنِي زَيْدٌ وَغَلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَهُوَ يُمْلِي الْحَدِيثَ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ " (١)
وَمَثَلُ الثَّانِي : قَوْلُكَ : " أَتَانِي زَيْدٌ يَعْدُو بِهِ فَرَسُهُ " (٢)
وَقَوْلُ [أَبِي] ذُوَادٍ (٣) :

٧٣ - وَلَقَدْ أَغْتَدِي يَدَافِعَ رُكْنِي أَحْزُونِي ذُو مِيعَةٍ إِضْرِيحُ (٤)

(١) الجملة الحالية هنا اسمية وقد تضمنت الواو والضمير. انظر شرح المفصل

٦٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢١١/١ .

(٢) الجملة الحالية هنا فعلية فعلها مضارع مثبت فاستغنت عن الواو

تنزيلا للمضارع منزلة اسم الفاعل في عدم احتياجه إلى الواو ،

بل لا بد من الضمير . انظر دلائل الإعجاز ٢٠٤ ، وشرح

الكافية للرضي ٢١٢/١ ، والصفوة الصفية ٤٩٢/٢ .

(٣) إِضْرِيحُ يُوجِبُهَا المعروف

وأبودو اد الإيادي هو جارية بن الحجاج ، شاعر قديم من

شعراء الجاهلية ، كان وصافا للخيل ، وأكثر أشعاره في وصفها .

(انظر ترجمته في الموءتلف والمختلف ١٦٦ ، والشعر والشعراء

٢٤٣/١ ، والأغاني ٣٧٦/١٦) .

(٤) البيت في ديوان أبي دوءاد ٢٩٩ ، ودلائل الإعجاز ٩١ ، ٢٠٥ ،

٥٩٢ ، والأغاني ٣٧٦/١٦ ، واللسان ٣١٤/٢ (ضرح) .

أحزوني : حفيف سريع العدو ، ذومبيعة : ذونشاط في حضره

وعدوه ، إضريح : جواد كثير العرق وهو ما يحمد في الخيل .

والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية " يدافع ركني " فعلية

بغير الواو .

وفي النسخة كتب الناسخ كلمة " مسرع " تحت كلمة " إضريح " .

" يَعدُو بِهِ فَرَسُهُ " حَالٌ ، وَكَذَلِكَ " يُدَافِعُ رُكْنِي ... إِلَى آخِرِ
الْبَيْتِ ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ (١) جُمْلَةً وَاحِدَةً .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ ، وَهُوَ أَنَّا نَرَاهُمْ يَعدُونُ فِي
مَسْأَلَةِ الْحَالِ مَسَائِلَ لَيْسَ مَعْنَى الْحَالِ فِيهَا مَا أَصْلُوهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
قَدْ أَصْلَوْا فِي الْحَالِ أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ نَيْسِي
زَيْدٌ رَاكِبًا " كُنْتَ أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ بِالرُّكُوبِ ، كَمَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ
بِالْمَجِيءِ (٢) ، وَأَصْلُوا أَيْضًا أَنَّ حَدَّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ " كَيْفَ " ،
ثُمَّ إِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي أَشْيَاءَ مَا يَجْعَلُونَ الْجُمْلَةَ فِيهِ حَالًا جُمْلًا مِنَ الْكَلَامِ
لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا الَّذِي أَصْلُوهُ فِيهَا .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مِثْلِ " خَرَجْتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ " ،
وَقَوْلُ النَّابِغَةِ :

٧٤ - كَأَنَّ رَحْلِي ، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحْدٍ (٣)

(١) فِي النُّسخَةِ «الْجَمْعُ» ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا ثَبَتَ .

(٢) انْظُرْ دَلَائِلَ الْإِعْجَازِ ٢١٣ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢/٦٤ .

(٣) انْظُرْ دِيوانَ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي ٧٩ ، وَرِوَايَةَ الدِّيوانِ :

* يَوْمَ الْجَلِيلِ *

وَهُوَ فِي الْأُمَالِي الشَّجَرِيَّةِ ٢/٢٧١ ، وَالْخَصَائِصِ ٣/٢٦٢ ، وَشَرْحُ
الْمَفْصَلِ ٦/١٦ ، وَالْأَغْنِي ١١/٣٤ ، وَالْخَزَانَةِ ٣/١٨٧ عَرْضًا .
وَزَالَ النَّهَارُ : انْتَصَفَ ، وَالْجَلِيلُ : وَادٍ قَرِبَ مَكَّةَ ، وَالْمُسْتَأْنَسُ : الَّذِي
ذَهَبَ تَوَحُّشُهُ ، أَيْ اطمأن . أَوْ هُوَ الْعَبْصَرُ لِلشَّيْءِ الْمَطْمَئِنِّ لَهُ ،
وَحَدِّ : أَيْ مَنْفَرَدٍ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ مَجِيءُ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ " وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا "
مُسَبَّوْقَةٌ بِوَاوِ الْحَالِ . وَفِي النُّسخَةِ " الْخَلِيلُ " تَصْحِيفٌ .

/ إِنَّ الْوَائِلَ لِلْحَالِ ، وَإِنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مَعَ عَلَمِنَا أَنَّ قَوْلِنَا : ٩٢ / ب
 " وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ " " الشَّمْسُ " لَا تَكُونُ خَبَرًا عَنْ " زَيْدٍ " ، وَلَا هَيْئَةً
 فِيهِ تَكُونُ جَوَابًا لـ " كَيْفَ " . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُقَسَّمَ الْكَلَامُ
 فِي هَذَا قِسْمَيْنِ : يَكُونُ مَعْنَى الْحَالِ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنَى الصِّفَةِ وَالْهَيْئَةِ
 الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ كَالَّذِي أَرَادُوهُ حَيْثُ قَالُوا فِي " كَيْفَ " إِنَّهُ
 سُوءٌ أَلْ عَنْ الْأَحْوَالِ . وَفِي الْآخِرِ مَعْنَى الْوَقْتِ ، كَقَوْلِنَا : " خَرَجْتُ
 فِي حَالِ طُلُوعِ الشَّمْسِ " . وَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ قَدْ خَلَطُوا أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ
 بِالْآخِرِ . وَالتَّحْقِيقُ مَا ذَكَرْتُ .

وَعَلِمَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا أَنْ تُغْنِيَ " الْوَائِلُ " فِيهَا
 فِي بَعْضِ الْكَلَامِ عَنْ ذِكْرِ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى ذِي الْحَالِ ^(١) ، مِثَالُ
 ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٧٥ - خَرَجْتُ وَالْوَطءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْنِيهِ الْإِزْمَارِ ^(٢)

قَوْلُهُ : " وَالْوَطءُ خَفِيٌّ " حَالٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ ، إِلَّا
 أَنَّهُ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الْوَطءَ مِنْهُ لَا الْوَطءَ عَلَى الْإِطْلَاقِ .

(١) انظر المرتجل ٣٤٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٥ .

(٢) البيت للإسماعيل بن يسار ، وهو في دلائل الإعجاز ٥٤٨ ، والأغانية ٤١٧ / ٤١٨٢ .
 والشاهد فيه : مجيء الجملة الحالية " الوطاء خفي " وقد
 أغنت " الواو " فيها عن ضمير يعود إلى صاحب الحال .

وَمِثْلُ هَذَا أَنْ تَقُولَ : "رَأَيْتُ زَيْدًا وَالْفَرَسُ مُلْجَمٌ" فَيَسْتَقِيمُ مِنْ حَيْثُ
تَعْلَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ "وَفَرَسُهُ مُلْجَمٌ" ، وَلَوْ أَسْقَطْتَ "الْوَاوَ" فَقُلْتَ : "خَرَجْتُ
الْوَطْءُ خَفِيٌّ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسُ مُلْجَمٌ" لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ "الْوَاوَ" هِيَ
الَّتِي تُنْبِئُ عَنْ إِرَادَةِ الذِّكْرِ فِي الْمَعْنَى ، وَأَنَّكَ أَرَدْتَ "فَرَسَهُ" ، وَأَرَادَ
الْمُتَكَلِّمُ "وَطْأَهُ" ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ / تَخْلُوَ (١)
الْجُمْلَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يَعْلَمُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى كَمَا فَسَّرْنَا ،
وَأِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِذَا أُريدَ بِالْحَالِ التَّوْقِيتُ ، كَمِثْلِ "خَرَجْتُ وَقَدْ
طَلَعَتِ الشَّمْسُ" ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ عَلَى التَّوْقِيتِ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ
فِي الْجُمْلَةِ ذِكْرٌ يَعُودُ إِلَى ذِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ صِفَةً لَهُ ، وَلَا يَكُونُ
الْقَصْدُ بِالْجُمْلَةِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ مِنْ ذِي الْحَالِ وَهُوَ بِصِفَةِ كَذَا ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ
الشَّمْسِ لَا يَكُونُ هَيْئَةً لِلخَارِجِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

هَذَا آخِرُ الْإِمْلَاءِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ . فَرَّغَ مِنْ تَحْرِيرِهِ وَتَدْيِيرِهِ
يَوْمَ الْخَمِيسِ وَقْتَ الضُّحَى الْعَاشِرِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سِتٍّ وَتِسْعِينَ
وَحَمْسٍ مِائَةٍ . رَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ وَدَعَا لِكَاتِبِهِ وَلِصَاحِبِهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرِّضْوَانِ .
آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ .

(١) فِي النُّسخَةِ "يَخْلُوهُ" تَحْرِيفٌ .

الغفَّارِ

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة	السورة
(اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين)	٦-٧	٢٧٠	الفاتحة
(ادع لنا ربك يبين لنا ما هي)	٦٨	٢٤٧	البقرة
(وان كانت لكبيرة)	١٤٣	٨٤	=
(إن تبدو الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتوءمها الفقراء فهو خير لكم)	٢٧١	٢٩٠ / ٢٤٨	=
(كل آمن بالله)	٢٨٥	٢٦٠	=
(أنى لك هذا)	٣٧	٢٣٧	آل عمران
(من أنصاري إلى الله)	٥٢	١٧٠	=
(ما فعلوه إلا قليلاً ^(١) منهم)	٦٦	١٠٦	النساء
(إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)	١٣٥	٢٧٩	=
(فيما نقضهم ميثاقهم)	١٥٥	١٠٨	=
(وجعلكم ملوكاً)	٢٠	٦٧	المائدة
(إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار)	٢٩	٢٩٠	=
(وحسبوا ألا تكون فتنة)	٧١	٨٦	=
(هدياً بالغ الكعبة)	٩٨	٣١٥ / ٣١٤	=
(وجعل الظلمات والنور)	١	٦٧	الأنعام
(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ^(٢))	١٣٧	٢٢٦	=
(تماماً على الذي أحسن)	١٥٤	٢٤٣ / ١٠٩	=
(فأذن موءذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين)	٤٤	٨٧	الأعراف
(مهما تأتتا من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين)	١٣٢	٢٣٩	=

(١) بنصب (قليلاً) قراءة .

(٢) بخفض (شركائهم) قراءة .

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنفال	(ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)	٣٣	١٤٩
التوبة	(ضاقت عليهم الأرض بما رحبت)	١١٨	٢٤٩/٣٠
=	(وليجدوا فيكم غلظة)	١٢٣	١٥٦
يونس	(آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) (١)	١٠	٨٧
يونس	(فبذلك فلتفرحوا)	٥٨	١٥٥
يوسف	(واسأل القرية)	٨٢	٧٧
يوسف	(تالله تفتوؤ تذكر يوسف)	٨٥	١٧٨
يوسف	(إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر		
	(المحسنين)	٩٠	٢٩٠
الرعد	(هل يستوى الأعمى والبصير أم هل		
	(تستوى الظلمات والنور)	١٦	١٩٠
إبراهيم	(وإن كان مكرهم لتنزل منه الجبال)	٤٦	٨٤
الإسراء	(من لدنك سلطاناً نصيراً)	٨٠	٣٤٠
الكهف	(وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد)	١٨	١٩٦
مريم	(ثم لننزلن من كل شعبة أيهم أشد على		
	(الرحمن عتياً)	٦٩	٢٥٥/٢٥٤
طه	(ولا صلبنكم في جذوع النخل)	٧١	١٧١
الحج	(فاجتنبوا الرجس من الأوثان)	٣٠	١٦٨
الفرقان	(أهذا الذي بعث الله رسولا)	٤١	٢٤٣
النمل	(كل آتوه داخرين)	٨٧	٢٦٠
القصص	(ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده		
	(ويقدر لولا أن من الله علينا لخسف بنا ويكانم		
	(لا يفلح الكافرون)	٨٢	٢١٩

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٦١	٣٦	(وإن تصيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)	الروم
٢٣٣	٢	(ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها)	فاطر
٢٠٧	٢٤	(لقد ظلمك بسوء الظن نعجتك إلى نعاجه)	ص
٢٠٧	٤٩	(لا يسأم الإنسان من دعاء الخير)	فصلت
١٤	٣١	(أجيئوا داعي الله)	الأحقاف
٢١١	٤	(فضرب الرقاب)	محمد
		(وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً)	النجم
٣٢٧	٢٦	(يخرجون الرسول وإياكم)	المتحنة
٣٣٢	١	(من أنصاري إلى الله)	الصف
١٧٠	١٤	(من أنبأك هذا)	التحریم
٧٠	٣	(فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)	الحاقة
٢٦٥	١٣	(علم أن سيكون منكم مرضى)	المزمل
٨٦	٢٠	(أيحسب أن لن يقدر عليه أحد)	البلد
٨٦	٥	(أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذامقربة) ١٤-١٥	البلد
١٧٨	٩	(لقد أفلح من زكاها)	الشمس
		(فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر)	الضحى
١٩٢	١١-١٠-٩	(وأما بنعمة ربك فحدث)	
٢٧٢	١٦-١٥	(لنسفها بالناصية . ناصية كاذبة خاطئة)	العلق
١٤٥	٥	(حتى مطلع الفجر)	القدر
٢٤٢	٢-١	(والعصر إن الإنسان لفي خسر)	العصر

٢ - فهرس الحديث

الصفحة

جاء في الخبر أن النبي صلى الله عليه [وسلم]
" سبق بين الخيل فأتى فرس له سابقاً "

٨١

*

٣ - فهرس الأمثال

١٧٤

استنت الفصل حتى القرع

٢٥١

بعد اللتيا والتي

١٤١

تسمع بالمعدي خير من أن تراه

٤ - فهرس الأقوال المأثورة والنماذج النحوية

الصفحة	
١٦١	آتيك إذا أحمر البسر
٢٥٨	أجمعون أكتفون
٢٢٦	أخذته بدرهم فصاعداً
٣٣٩	إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب
١٤٦	أسلمت حتى أدخل الجنة
٥٥	أغد البعير
١٧٤	أكلت السمكة حتى رأسها
٢٦٣-١٩٩	أكلوني البراغيث
٢٧٧	الأمير ثم الوزير، والأب ثم العم
٢٤٢	أهلك الناس الدينار والدرهم
١٧٧	ترب الكعبة
٩٨	جاء البرد والطيلسة
٢٨٠	جالس الحسن أو ابن سيرين
٢٥٩	حسن بسن وجائع نائع
٢٤١	ربته رجلاً
٢١٠	رويد نفسه
٢١٥	شتان بين زيد وعمرو
٢٠٦	عجبت من ضرب زيد عمراً ومن دق القصار الثوب
٢٢١	عليه رجل ليسني
٢١٠	عمرك الله
٢٠٩	عمرك الله
٢٩٧	فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها
١٧٤-١٧٣	قدم الحاج حتى المشاة

الصفحة

٢٩٢	كظهر المجن
٧٣	كفى بزيد رجلاً
١٠١	كل رجل وضعته
١٠١	كل طير وشكله
١٥٠	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
١٦٢	لا تدن من الأسد فيأكلك
١٥٥	لتعن بحاجتي
٣٤٢	لدن فدوة
٩٩	لو تركت الناقة وفصيلها
٢٤٣	ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً
١٧٣	مات الناس حتى الأنبياء
٢٦٥	مضى أمس الدابر
٢٢٩	هو ثبت القدر
٣١٧	هو حديث عهد بالوجع
١٢٣	يا أيها الرجل ذا الجمرة

٥ - فهرس الأَشعار

(روي الباء)

الباء المفتوحة : البحر الشاعر الصفحة

وكما لقي الدينار صاحبـــــــــــــــــه

١٤٣ في ملكه افترقا من قبل يصطحبا بسيط العتبي

وتغبط الأرض منها حيث حل بها

٢٥٦ وتحسد الخيل أيها ركبا = =

يسر المرء ما ذهب الليالي

٢٤٩ وكان نهابهن له نهابا وافر —

فما قومي بثعلبية بن سعد

٣٢١ ولا بفزارة الشعر الرقابا = الحارث بن ظالم

الباء المضمومة :

ومالي إلا آل أحمد شيعــــــــــــــــة

١٠٧ ومالي إلا مشعب الحق مشعب طويل الكميت بن زيد

الباء المكسورة :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر

٥٠ بمنهم جون الرباب سيكوب طويل هدية بن خشرم

البحر الشاعر الصفحة

(روي التاء)

التاء الساكنة :

ذكرتها أيمانها — فحلفت ما حلفت رجز - ١٧٦

(روي الجيم)

الجيم المضمومة :

ولقد اغتدى يدافع ركني

أحوذى ذو ميعة إضريج خفيف أبوداود الإيادي ٣٤٧

الجيم المكسورة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا

أواخر العيس أصوات الفراريج بسيط ذو الرمة ٢٢٤

(روي الدال)

الدال المفتوحة :

فزججتهم — بمزجة زج القلوص أبي مزادة مجزوء الكامل — ٢٢٥

الدال المكسورة :

كأن رحلي ، وقد زال النهار بنا

بذى الخليل على مستأنس وحيد بسيط النابغة الذبياني ٣٤٨

بالله ربك إن قتلت لمسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمد كامل عاتكة بنت زيد ٨٥

البحر الشاعر الصفحة

(روي الراء)

الراء الساكنة :

ثم زادوا أنهم في قومهم

نعم الساعون في الأمر العبر رمل طرفة بن العبد ٥٣

الراء المفتوحة :

وإذا ما تشاء تبعث منها

مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً خفيف كعب بن زهير ٣٣٠

الراء المضمومة :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها

كلا مركبيها تحت رجلك شاجر طويل لبيد بن ربيعة ٢٣٨

يا زبرقان أبا بني خلف

ما أنت ، ويبأبيك والفخر كامل المخبل السعدى ١٠٢

الراء المكسورة :

وهل يدع الواشون إفساداً بيننا

؟ (١)

وحفرأ لنا العاثور من حيث لا ندرى طويل معدان الكندى ٢٠٦

وإذا توعرت المسالك لم يكن

منها السبيل إلى نذاك بأوعر كامل محمد بن العولى ١٦٥

لويغير الماء حلقي شرق

كت كالغصان بالماء اعتصارى رمل عدي بن زيد ١٨٧

(١) علامة الاستفهام تعني أن البيت متنازع في نسبه .

الصفحة	الشاعر	البحر
		تابع الراء المكسورة :
		شتان ما يومي على كورها —
٢١٧	الأعشى	سريع ويوم حيان أخى جابِر
		سالتاني الطلاق إن رأنا ما
٢١٩	زيد بن عمرو بن نفيل	خفيف لي قليلاً وقد جئتماني بنكر
		وي كأن من يكن له نشب يحب
٢١٩	=	خفيف سب ومن يفتقر يعيش عيش ضر
		(روي الضاد)

الضاد المضمومة :

		فأصبح من أسماء قيس كقابض
٢٤٤	قيس بن جروة الطائي	على الماء لا يدري بما هو قابض طويل
		(روي العين)

العين الساكنة :

		رب من أنضجت غيظاً صدره
٢٤٥	سويد بن أبي كاهل	رمل قد تمنى لي موتاً لم يطع
		<u>العين المفتوحة :</u>

		لقد علمت أولى المغيرة أننسي
٢٨	المرار الأسدي	طويل كررت فلم أنكل عن الضرب سمعا
		تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
١٨٨	جرير	= بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا

العين المضمومة :

		وقائلة لي ما أشجع ؟
٢٤٨	أحمد بن عمرو	مقارب فقلت : يضر ولا ينفع

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	
<u>العين المكسورة :</u>			
			وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم
٢١٣	ذو الرمة	طويل	وكيف بتكليم الديار البلاقع
			لا نسب اليوم ولا خلصة
٩٤	أنس بن العباس	سريع	اتسع الخرق على الراقع
			(روي الفاء)
<u>الفاء المضمومة :</u>			
			أمن رسم دار مربع ومصيف
٢٠٧	الحطيئة	طويل	لعينيك من ماء الشؤن وكيف
			(روي اللام)
<u>اللام الساكنة :</u>			
			ضعيف النكاي أعداءه
٢٠٨	—	مقارب	يخال الفرار تراخي الأجل
<u>اللام المفتوحة :</u>			
			عددت قشيراً إذ فخرت فلم أسأ
٦٢	النابغة الجعدي	طويل	بذاك ولم أزعك عن ذاك معزلاً
<u>اللام المضمومة :</u>			
			فما زالت القتلى تج دمائها
١٤٧/١٤٥ ١٧٤	جرير	طويل	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
			فهيهات هيهات العقيق وأهله
٢١٤	=	=	وهيهات خل بالعقيق تواصله

البحر الشاعر الصفحة

تابع اللام المضمومة :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

٨٨ ألا عشى بسيط أن هالك كل من يحفى وينتعل
أنتهون ولن ينهى نوى شطط

١٨٣ = كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
كم نالني منهم فضلاً على عدم

٣٢٦ القطامي = إن لا أكاد من الإقثار احتل
اللام المكسورة :

ألا رب يوم لك منهن صالح

١٠٩ امرؤ القيس طويل ولا سيما يوم بدارة جلجل
غدت من عليه بعدما تم ظموها

١٨١ مزاحم العقيلي = تصل وعن قيض ببیدا مجهل
ربما تكره النفوس من الأمس

٢٤٦ أمية بن أبي الصلت خفيف سر له فرجة كحل العقال

(روي الميم)

الميم المضمومة :

ويأخذ بعده بذناب عيش

٣١٨ القابغة الذبياني وافر أجب الظهر ليس له سنأ

تبع الميم المضمومة :

				فإن الكثر أعياني قديماً
٣٤١	عمرو بن حسان	=		ولم أقتر لدن أني غلامٌ
				وإن أتاه خليل يوم مسغبة
١٥٩	زهير بن أبي سلمى	بسيط		يقول : لا غائب مالي ولا حرمٌ
				وقد علوت قنود الرحل يسعفني
٢٩٦	علقمة الفحل	=		يوم قد يديمة الجوزاء مسمومٌ
				خرجت والوطء خفي كماً
٣٤٩	إسماعيل بن يسار	سريع		ينساب من مكفه الأرقم

الميم المكسورة :

				حاشا أبي ثوبان ، إن به
١١١	الجميع الأسدي	كامل		ضناً عن الملحاة والشم
				بطل كأن ثيابه في سرحمة
١٧١	عنترة بن شداد	=		يحذى نعال السبت ليس بتوأم
				ولقد شفى نفسى وأذهب سقمها
٢٢٠		=	=	قول الفوارس : ويك عنتر أقدم

(روى النون)

النون المفتوحة :

				يا حبذا جبل الريان من جبل
٢٢٢	جرير	بسيط		وحبذا ساكن الريان من كانا

البحر الشاعر الصفحة

تابع النون المفتوحة :

يا رب غابطنا لو كان يعرفكم

٣١٥ بسيط جرير لاقى مباددة منكم وحرماننا

النون المكسورة :

بشين الزمي " لا " إنَّ " لا " إن لزمته

٢٠١ طويل جميل بن معمر على كثرة الواشين أى معون

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

٣٣٦ = رجل من طي* بأبيض ماضي الشفرتين يمانى

شتان بين محمد ومحمد

٢١٧ كامل مخيم الراسبي هي أمات وميت أحيانسي

٦ - فهرس الأجزاء

الصفحة

الشاعر

(روي الباء)

الباء المفتوحة :

الحزن نابا والعقور كلبا روية بن العجاج ٣٢٢

(روي التاء)

التاء الساكنة :

بل جوزتيها كظهر الجحفت سوء الذئب ٢٩١

التاء المكسورة :

كوم الذرى وادقة سراتها عمرو بن لجأ ٣٢٠

(روي الحاء)

الحاء المفتوحة :

قد كاد من طول البلى أن يمصها روية بن العجاج ٤٩

(روي الدال)

الدال المضمومة :

لإذا الرجال كثرت أولادها
وجعلت أمراضها تعتادها
فهي زروع قد دنا حصادها
زربن حبيش ٣٠١

الصفحة

الشاعر

الذال المكسورة :

٣٣٥ حميد الأرقط قدني من نصر الخبييين قدى
ليس الإمام بالشحيح الملحد
(روي الزاى)

الزاى المكسورة :

١٢٣ ربيعة بن العجاج يا أيها الجاهل ذو التنزي
(روي الميم)

الميم المكسورة :

١٨٢ العجاج يضحكن عن كالبرد المنهم
٢٠٠ ابو الأخرز الحماني ليوم روع أو فعال مكبرم
(روي النون)

النون المكسورة :

٣١٧ حميد الأرقط لاحق بطن بقرا سمين
(روي الهاء)

الهاء المفتوحة :

٢١٨ أبو النجم العجلي واهـا لريا ثم واهـا واهـا
ياليت عينيها لنا وفاهـا
بشمن نرضى به أباهـا

٧ - فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	القائل	البحر	
٢٨١	المتنبي	طويل	- أذا الغصن أم ذا الدعص أم أنت فتنة
٢/١٤١	طرفة بن العبد	طويل	- ألا أيهذا اللائي أحضر الوشا
٢٢٥	عمرة الخثعمية ^٢	طويل	- هما أخوا في الحرب من لا أخا له
١٣١	-	بسيط	- يا للكهول وللشبان للعجب
٩٦	النايفة الذبياني	بسيط	- أمسى ببلدة لاعم ولا خال
٢٠٩	يزيد بن سنان	وافر	- وإن يهلك فذلك كان قدري
٢٨	المتنبي	كامل	- كيف الرجاء من الخطوب تخلصا
١٨١	قطرى بن الفجاءة	كامل	- من عن يميني مرة وأمامي
٢٩٧	عامر بن جوين	مقارب	- ولا أرض أبقل إبقالمها
١١٤	-	متدارك	- ثم لم يبق منها سوى حامد

*

٨ - فهرس أجزاء الأبيات

١٨٣	المتنبي	طويل	- يروى بسكا لفرصاد
٢٢٩	أبو دهبل الجمحي ^٣	طويل	- قتلى الطف

الصفحة :	
٢٢٦	ابن عامر "عبد الله بن عامر المقرئ"
٩	أبو بكر محمد بن السري
٧٠	أبو عثمان "المازني"
٢٩٧	الأصمعي "عبد الملك بن قريب"
١٨٣ - ٨٨	الأعشى
١٠٩	أمرؤ القيس
١٣٥	ثابت قطنة
٣١٥ - ١٨٨	جرير
٢١٩	الخليل بن أحمد
٣٤٧	أبروداد "الإيادي"
٢١٣	ذو الرمة
١٥٩	زهير
٢١٤ - ٩٢ - ٤	سيبويه "صاحب الكتاب"
٠ ٣٤٢ - ٢٧٢	
٢	عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
١٨٦	عدي بن زيد العبادي
٢٨١ - ٢٥٥ - ١٤٢ - ٢٨	المتنبي
٢٥٥	معاذ بن مسلم
٣٤٨ - ٣١٨	القابغة "الذبياني"
٢٨٦	يونس بن حبيب

١٠ - فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	
١٨٤ - ١٧٠ - ١٦٨	البصرة
٢٠	جور
٣٠٦ - ١٢٨	حضر موت
٢٢٩	الشام
٢٢٩	الطف
٢٢٩	العراق
١٧٠ - ١٦٨	الكوفة
٢٠	ماه

*

١١ - فهرس المذاهب النحوية

٢٥٤	البصريون
٣٤٠ - ٢٥٤ - ١٣٥ - ٨٥	الكوفيون
٣٣٩	المحققون
١٥٤ - ١٤٤ - ٤٣ - ٢٩ - ١٣	النحويون
٢٧١ - ٢٦٦ - ٢٥١ - ٢٠٦	
٣٣٩ - ٢٨٨ - ٢٧٤	

*

١٢ - فهرس الكتب الواردة في الأصل

٢٢٥ - ٢٠٦	الحماسة
٢٤٢ - ٢٧١ - ٢١٩ - ٢١٠ - ٩٢ - ٦٤ - ٤	الكتاب (صاحب الكتاب)

١٣ - فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع
١٧-٢	الفصل الأول :
٢	أ - التعريف بعبد القاهر الجرجاني
٤	شيوخه
٧	تلاميذه
٩	مكانته العلمية
١٠	وفاته
١١	ب - شعره
١٢	ج - مؤلفاته
٢٣-١٨	الفصل الثاني :
١٨	الجمال وشروحه
٦٣-٢٤	الفصل الثالث
٢٤	شرح الجمال "توثيق وتعريف"
٢٤	١ - توثيق نسبة الكتاب
٢٧	٢ - تحقيق عنوان الكتاب
٢٨	٣ - منهج عبد القاهر في شرحه
٣٨	٤ - مصادر الجرجاني
٣٩	٥ - شواهد الجرجاني
٥٨-٤٢	٦ - الموازنات
٤٢	* موازنة بينه وبين المرتجل
٤٩	* موازنة بينه وبين الفاخر
٥٨	٧ - قيمة الكتاب العلمية
٦٠	٨ - وصف المخطوط
٦٣	٩ - منهج التحقيق

١٤ - الفهرس التفصيلي للمسائل النحوية

الكلام وما يتألف منه

الموضوع	الصفحة
كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة	٢
الكلم ينقسم إلى اسم ، وفعل ، وحرف	٢
الاسم وحده	٢ ، ٣ ، ٤
الفعل وحده	٦
السبب في تعدد نوع الفعل	٩ ، ١٠
الحرف وحده	٧ ، ٨

الإعراب والبناء

الإعراب : معناه	١١
الإعراب بالحروف " الأسماء الستة "	١٢
إعراب الأسماء المعتلة الآخر	١٤
الإعراب الأصلى وغير الأصلى	٨ ، ٣٠
الأصل فيه الفاعلية والمفعولية والأضافية	٨ ، ٣٠
الفاعل الأصل فى الرفع ، والمبتدأ والخبر فرع عليه	٩ ، ٣٠ ، ٣١
حمل خبر كان واسم إن والحال والتمييز على المفعولية	١١ ، ٣١ ، ٣٢
الرفع لما يستغنى الكلام عنه والنصب لما كان فضلا	٣١
إعراب الفعل غير حقيقي لأنه لا يفيد كما يفيد الاسم	٩ ، ٣٢
يكون فى إعراب الفعل ضرب قليل من الفائدة	٩ ، ٣٢ ، ٣٣

المعرفة والفكرة

الأسماء المعارف على ضربين	٢٤٠
١ - ما فيه الألف واللام ، والعلم	٢٤٠
٢ - الضمائر	٢٤٠

الألف واللام على ضربين

٢٤١

١ - لتعريف العهد

٢٤٢

٢ - لتعريف الجنس

المبهم على ضربين :

١ - أسماء الأشارات

٢٤٢

٢ - الموصولات

الموصول

٢٤٣

صلته لا تكون إلا جملة من الكلام

٢٤٣

لا بد في الصلة من ذكر قيود إلى الموصول

٢٤٥

(مَنْ) تكون على وجوه

٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨

(مَا) يكون اسماً

٢٤٩، ٢٥٠

" ما " : إذا كانت حرفاً

٢٥١

(الذي)

٢٥٣

الألف واللام بمعنى " الذي "

٢٥٣، ٢٥٤

(أَيْ) بمعنى " الذي "

٣٤٦

جملة الصلة لا محل لها من الإعراب

الضمير

٣٣١

الضمير المتصل : تعريفه

٣٣١

الضمير المنفصل : تعريفه

٣٣١، ٣٣٢

للضمير في الفصل والوصل ثلاثة أحوال

(الكاف) يكون على وجهين

١ - اسماً للمخاطب

٣٣٦

٢ - حرفاً مجرداً للخطاب

- ٣٣٨ ما الكاف فيه حرف (إيا)
- ٣٣ ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر
- ٣٤٣ الضمير المستتر لزوماً يكون في أفعال وأفعال ونفعل وتفعّل
- ٣٤٣ يخلو الفعل من الضمير إذا رفعت به اسماً ظاهراً
- الابتداء
- ٢٣ عامل الرفع في المبتدأ والخبر
- ٢٤ بماذا يكون أولاً لثان المبتدأ أو الخبر ؟
- ٣١ حكم التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر
- ٣٢ لا بد من أصل للفرق بين المبتدأ والخبر
- ٣٣ جملة العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
- ٣٣ ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر
- ٣٦ التنكير هو الأصل
- ٣٨ يصلح الخبر عن النكرة في النفي
- ٣٩ الخبر يكون مفرداً وجملة
- ٣٩ الخبر المفرد على ضربين
- ٤٠ الخبر جملة لا بد أن يكون فيه ذكر يرجع إلى المبتدأ
- ٤٢ الشرط والجزاء في موضع خبر المبتدأ
- ٤٣ الظرف يكون خبراً عن المبتدأ
- ٤٤ المقصود بالظرف الجار والمجرور والزمان والمكان
- كان وأخواتها
- كل ما ليس فيه " ما " من هذه الأمثال سوى " ليس "
- ٢٨ يجوز فيها تقديم الخبر مطلقاً
- ٢٩ ما فيه (ما) يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم فقط
- ٢٩ (ليس) تختلف النحويون في تقديم خبره
- ٣٠ (ما دام) هو لتقدير زمان فعل بزمان فعل آخر

الموضوع	الصفحة
في (ما دام) شيء ليس في (ما زال) وأخواتها	٣٠
ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين	٣٤
أفعال المقاربة	
كاد ، وعسى	٤٦
تشبيه كاد بعسى ، وعسى بكاد	٤٨ ، ٤٩
الفرق بين كاد ، وعسى	٥٠
إنَّ وأخواتها	
إنَّ ، أنَّ تخفف ويبطل عملها بالتخفيف	٨٣
(إنَّ) إذا خففت وجب أن يلزم اللام خبرها	٨٤
(إنَّ) تخفف ولا يقع بعدها إلا ما يدخل على المبتدأ	
والخبر من الأفعال	٨٤
أجاز الكوفيون وقوع غير تلك الأفعال بعد (إنَّ) المخففة	٨٥
(أن) المفتوحة إذا خففت كان بعدها اسماً أو فعلاً	٨٦
إذا كان بعدها فعلاً وجب أن يكون معه أحد حروف	
أربعة	٨٦
إذا كان بعدها اسماً كان في تقدير ضمير القصة	٨٧
باب (وإنَّ) تبع للأفعال لأنها تعمل لتشبيههم لها بالفعل	٢٦
النفسي	
(ما) حرف يدخل على الاسم والفعل	٨٩
أهل الحجاز شبهوا (ما) بـ (ليس) فأعملوها عملها	٨٩
وجه الشبه بين (ما) و (ليس)	٨٩ ، ٩٠
(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إن)	٩١
(لا) تدخل على النكرة المفردة فتنيهاً على الفتح	٩١
(لا) تعمل عمل (ليس) قليلاً	٩٢

٩٣ (لا) لا تدخل إلا على النكرة

٩٤ إذا كررت (لا) والاسم بعدها نكرة جاز فيه أربعة أوجه

٩٥ إذا كان الواقع بعدها معرفة لم يجز إلا الرفع

٩٥ المعنى في تكرير (لا)

٩٦ في (لا) أصل آخر

من شرط جواب القسم أن يكون فيه واحد من (ما ، لا) في النفي ١٧٧

حسبت وأخواتها

٦٠ المفعولان فيها مبتدأ وخبر في الأصل

(علمت) يكون على وجهين

٦٠ ١ - العلم بنفس الشيء

٦١ ٢ - علم الشيء بصفة

٦١ (رأيت ووجدت وزعمت) فيها وجهان

(ظننت) له حالتان : يتعدى إلى مفعول واحد في حالة

٦٣ وإلى مفعولين في الأولى أخرى

٦٣ (خلت وحسبت) ليس فيها إلا التعدي إلى مفعولين

٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ خواص لهذا الباب لا تكون لغيرها من الأفعال

٦٦ (جعلت) تلحق بهذا الباب إذا كانت بمعنى (صيّرت)

(جعلت) يجيء على وجهين آخرين

١ - بمعنى صنع وفعل

٦٧ ٢ - بمعنى أخذ

أعلم وأرى

٦٨ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين أربعة ، أعلم وأرى وأنبأ ، ونبأ

أعلمت وأرى - من رؤية القلب - كل منها أصل في التعدى إلى

٦٨ ثلاثة مفعولين

- ٧٠ نبأت وأنبأت ليس لهما أصل في التعدى إلى ثلاثة مفعولين
- ٧١ المفعول الثالث في هذا الباب هو المفعول الثاني في باب (علمت)
- أعلمت أزيد أخوك أم عمرو " يأتي بلفظ الاستفهام وليس غرضه
- الاستفهام
- ٧١

المفاعيل

- ٣٢٧ النصب الأصلي هو نصب المفعول وما عداه فرع على المفعول
- ٧٥ يسمى المصدر إذا نصب مفعولاً مطلقاً
- ٧٦ المصدر يكون مبهماً وموئاً قتاً ومعرفة
- ٧٧ المضاف لا يكون هو المصدر بالحقيقة
- ٧٨ (الظرف) " وسط " إذا أسكن السين لم يستعمل إلا ظرفاً
- ٨٠٠ ٧٩ (وسط) بالتحريك اسم متصرف بوجود الإعراب
- ٣٤٠ (لدن) فيه لغات وهو بمعنى (ضد)
- ٣٤٢ (غدوة) مخصوصة النصب بـ (لدن)
- ٣٤٢ (غدوه) اسم علم في كلامهم
- ٩٨ الواو بمعنى " مع " إذا نصب الفعل بعدها أوجببت المصاحبة
- ١٠٠ الفرق بين " الواو " العاطفة و " أو " المعية
- ١٠٢ ١٠١ قد يأتي النصب في بعض المسائل على تأويل معنى فعل

الاستثناء

(إلا) يكون لها حالتان

- ١ - حالة تعمل فيها لفظاً ومعنى
- ١٠٣
- ٢ - حالة تعمل في المعنى دون اللفظ
- ١٠٣
- عملها بعد تمام الكلام
- ١٠٤
- لا تجيء قبل تمام الكلام إلا في غير الموجب
- ١٠٥

الصفحة

الموضوع

إذا جاء ت في غير الموجب بعد كلام تام كان في الاسم بعدها وجهان :

- ١ - النصب على الاستثناء
- ٢ - أن يكون تابعا للاسم قبل (إلا) ١٠٦
- (لا يكون ، وليس) النصب فيه بأنه خبر كان ١٠٨
- (لاسيما) الأصل فيه ، ويجوز فيما بعده الجر والرفع ١٠٨
- (خلا ، عذا) فيهما إضمار فاعل ١١٠
- إذا دخلت (ما) عليهما فهما فعلان ١١١
- (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء ١١١
- (سوى) ظرف لا يكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلا في الشعر ١١٣ ، ١١٤

الحال

- انتصاب الحال عن الفكرة ٨١
- حمل الحال على المفعول ٣١١ ، ٣١٢
- إذا وقعت الجملة موقع الحال فإنها تجيء مع الواويرة وأخرى بغيرها ٣٤٦
- من شأن الجملة الواقعة حالا أن تغنى " الواو " فيها عن ذكر يعود منها إلى ذى الحال ٣٤٩

التمييز

التمييز على ضربين :

- ١ - عن تمام الكلام
 - ٢ - عن تمام الاسم ٧٢
- المنصوب من تمام الكلام على ضربين :
- ١ - أن يكون فاعلا في المعنى .
 - ٢ - أن يكون الفاعل ٧٣ ، ٧٤

الموضوع	الصفحة
التمييز يُحتاج إليه في بيان العدد	١٩٤
تمييز الأعداد المبهمة	٢٣٠
١- الأعداد من ٣ إلى ١٠ تميز بالإضافة إلى جمع قلة إن وجد	٢٣٠
٢- إن جاوزت العشرة كان التمييز باسم مفرد نكرة منصوب	٢٣١
٣- إن بلغت المائة كان التمييز بالإضافة إلى مفرد	٢٣١
الأصل في كلمة تمييز أن تدخل عليه (مِنْ)	٣٢٨ ، ٣١٢
أضرب التمييز في الأسماء	٣٢٣
١- ضرب لا يجوز فيه إلا الجر	
٢- ضرب لا يجوز فيه إلا النصب	
٣- ضرب يجوز فيه النصب والجر	٣٢٣
(كم) إذا كانت استفهاماً	٣٢٥
(كم) إذا كانت خبراً	٣٢٥
من مسائل (كم) :	
١- يجوز أن يحذف التمييز إذا عرف المخاطب الجنس الذي	
يريد	٣٢٦
٢- الذكر يعود إليها تارة على لفظ الأفراد ، وأخرى على	
لفظ الجمع	٣٢٧
الحروف	
الحروف التي لا تعمل :	
(لو) تفيد امتناع الشيء لا امتناع غيره	١٨٥
(لو) تختص بالفعل	١٨٦
(لولا) تكون على وجهين	١٨٧
١- امتناع الشيء لوجود غيره	
٢- للتحضيض وهي هنا تختص بالفعل	١٨٨

الموضوع	الصفحة
(هل) للاستفهام عن الشيء لا يكون ثبوته أولى من عدمه	١٨٩
(الهمزة) يستفهم بها عن الشيء قد ثبت له أصل	١٨٩
الفرق بين هل والهمزة	١٩٠
(أمّا) تجيء في شيئين أردت أن تفصل بينهما	١٩١
الاسم بعدها مرفوع بالابتداء	١٩١
(لام الابتداء) تعلق علمت وأخواتها	١٩٢
(سوف ، السين) لا يعملان	١٩٣
(قد) تفيد الإخبار بأمر كان متوقعا	١٩٤
الحروف الكائنة على حرف واحد مبنية على الفتح	١٣٧
(لام الجر) الأصل فيها الفتح	١٣٧
السبب في كسرها مع المظهرات	١٣٧ ، ١٣٨
(نون الوقاية) تلحق قبل ضمير المتكلم	٣٣٤
مجيء بعض الكلمات بترك نون الوقاية	٣٣٤ ، ٣٣٥
حروف الجر	
الأصل فيها أنها اجتلبت لتعدي الأفعال التي لا تتعدي	
إلى الأسماء	١٦٣
(الباء) تكون للإلصاق والاستعانة وبمعنى " في ، مع " ومزودة	١٦٤ ، ١٦٥
الباء أصل في القسم	١٧٥
(اللام) الأصل فيها الإضافة	١٦٥
تكون للملك فيكون المعنى على الاختصاص	١٦٦
تكون للتعليل وتأكيد النفي	١٦٧
(من) لابتداء الغاية والتبيين ومزودة	١٦٨ ، ١٦٩
(إلى) لانتها الغاية وبمعنى (مع)	١٧٠
(في) معناه الوعاء ، وبمعنى (على)	١٧٠ ، ١٧١

- (رَّب) لها خواص من بين حروف الجر ١٧٢، ١٧١
 (حتى) تكون لتعظيم أو تحقير، وللغاية ١٧٤، ١٧٣
 (التاء) للقسم مقصورة على الاسم الاعظم ١٧٧
 (عن) معناه التعدى ١٨٠
 (على) معناه كون الشيء فوق الشيء ١٨٠
 (عن وعلى) يكونان اسمين ١٨١، ١٨٠
 (الكاف) تأتي اسماً بمعنى (مثل) ١٨٢
 (منذ ، منذ) يكونان حرفي جر مرة واسمين أخرى ١٨٤

القسم

- الأصل في القسم (الباء) ١٧٥
 إبدال (الواو) من (الباء) ١٧٥
 لا يستعمل الفعل (حلفت) مع الواو ١٧٥
 امتناع دخول (الواو) على الضمير ١٧٦
 (التاء) مقصورة على الاسم الاعظم ١٧٧
 القسم كلام يقتضي كلاماً آخر ١٧٧
 من شروط جواب القسم أن يكون فيه واحد من أربعة حروف ١٧٧
 إذا تقدم شيء من جملة جواب القسم جاز أن تخلو من ١٧٧
 الحروف الأربعة ١٧٨
 لا يجوز مجيء غير (ما ، لا) في جواب القسم ١٧٩

الإضافة

- الأصل في الجر الحرف على تقدير معنى حرف (اللام ، من) ٣٢٣
 للإضافة حكم في اللفظ وحكم في المعنى ٢٢٣
 لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ٢٢٤

الصفحة

الموضوع

٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦	الفصل بين المضاف والمضاف اليه يجيء نادراً في الشعر
٢٢٧	المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص
٢٧	عمل الاسماء الجرفي الإضافة
٢٢٧	إذا كانت الإضافة بمعنى (اللام) لم يقع اسم المضاف إليه على المضاف
٢٢٧	إذا كانت بمعنى (من) وقع اسم المضاف إليه على المضاف
٢٢٩	تجيء الإضافة في النادر على معنى (في ، والباء)
٣١٤	الجرف غير الحقيقي
١-٦	بأن يكون حرف الجر مزيداً
٢-٢	بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول على تقدير الانفصال
٣-٣	بإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى
٣١٤، ٣١٥	الفرق بين الإضافة الحقيقية وغير الحقيقية
	اسم الفاعل
١٩٦، ١٩٥	اسم الفاعل يعمل فعل الفعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
١٩٧	يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء من خمسة أشياء
١٩٨	اسم الفاعل يكون التقدير فيه أنه فعل لما قبله
١٩٩	أولا يكون فعلاً لما قبله وإنما لما بعده
	اسم المفعول
٢٠٠	يعمل عمل "يُفْعَلُ" من فعله
٢٠٠، ٢٠١	لم يأت على "مَفْعُلٌ" في كلامهم
٢٠١	يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء من خمسة أشياء
	الصفات المشبهة
٢٠١	مبهني المشبهة أنها مشبهة باسم الفاعل
٢٠١	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
٢٠٢	تعمل عمل الفعل إذا اعتمدت على شيء من خمسة أشياء

الموضوع	الصفحة
إذا كانت لا تثني ولا تجمع ولا توءنث لم تعمل إلا على قبح	٢٠٢
الصفة تتبع ما قبلها في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع	٢٠٤
فاعل الصفة في الأصل يجوز فيه وجوه	٣١٧
المصدر	
يعمل عمل الفعل وله أحوال ثلاثة :	
١- عمل المصدر إذا كان مثوياً	٢٠٥
٢- عمله إذا كان مضافاً	٢٠٦
٣- المصدر إذا كان فيه الألف واللام لم يعمل إلا	
في ضرورة الشعر	٢٠٨، ٢٢٧
المصدر إذا كان مضافاً والفعل منه متعدياً كان على ثلاثة	
أوجه	٢٠٦، ٢٠٧
يعمل المصدر إذا توءول على معنى (أن) مع الفعل	٢٧
اسم الفعل	
اسماء الافعال يستوي فيها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث	٢٠٩
(رويد) مصدر في الأصل	٢٠٩
في (رويد) وجهان آخران	٢١٠، ٢١١
(بَلَّه) مصدر فعل متروك	٢١١
(دونك) ظرف في الأصل	٢١١
(على) هو حرف ثم جعل اسماً	٢١٢
(صه ، صه) لا يكون لهما عمل في الظاهر	٢١٢
(إيه) اسم فعل متعد بمعنى (هات)	٢١٢
(هيهات) اسم للفعل في الخبر	٢١٤
(شتان) اسم لـ (افترق) ويقتضي فاعلين	٢١٥

الموضوع الصفحة

(أف ، أوه ، واها ، وي) أسماء أفعال في الخبر ٢١٨

الفرق بينها وبين أفعالها ٢٢٠

الأسماء المسمى بها أفعال الأمر لا يستعمل في الغائب ٢٢١

(إليك) بمعنى تنح ٢٢١

التعجب

التعجب من المعاني التي تعرض في النفوس ٥٤

صيغته " ما أفعله ، وأفعل به " ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

امتناع بناء فعل التعجب مما زاد على ثلاثة أحرف ٥٧

امتناع بناء فعل التعجب من الألوان والعيوب ٥٨

(افعل به) على صيغة الأمر يستوى الحال فيه بين ان

يكون المخاطب واحداً أو اثنين أو جماعة أو مذكراً أو مؤنثاً ٥٩

التوابع

سبب تسميتها بذلك ٢٥٧

التأكيد

التأكيد على ضربين ٢٥٧

الفرق بين (كل) و (أجمعون) ٢٥٨

امتناع التأكيد في النكرة ٢٥٩

(كل) مفرد في اللفظ جمع في المعنى ٢٦٠

الصفة

تكون للموصوف في المعنى وتوافقه في التعريف والتكثير ٢٦١

يختلف الحكم بين أن تكون الصفة للموصوف وأن تكون فعلاً لما هو من

سببه ٢٦٢ ، ٢٦٣

الصفة تفيد في النكرة التحضيض وفي المعرفة التوضيح ٢٦٤

قطع الصفة إلى المدح ٢٦٥

(ذو) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ٢٦٦

عطف البيان

- ٢٦٧ عطف البيان يكون علماً أو كالعلم
٢٦٧ ما يفرق بين عطف البيان والصفة

البدل

- ٢٦٩ البدل يقوم مقام المبدل منه
٢٦٩ أنواعه (بدل البعض من الكل)
٢٦٩ بدل الاشتغال
٢٧٠ بدل الغلط
٢٧٠ بدل الكلمة من الكل
٢٧١ إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من النكرة
٢٧٣ استعمال (بل) في بدل الغلط

عطف النسق

حروف العطف

٢٧٤

(الواو) توجب المشاركة

٢٧٥، ٢٧٤

٢٧٥

" الواو " توجب الترتيب من الغلط الظاهر

٢٧٧، ٢٧٦

(الفاء) توجب الترتيب ولا تصلح " الواو " لذلك

٢٧٧

(ثم) للترتيب إلا أنها تدل على أن بينهما مهلة

٢٧٨

(أو) تكون لأحد الشيئين أو الأشياء

٢٧٨

تكرر في الخبر شكاً ، وفي الأمر للتخيير

٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠

(أم) تكون على وجهين متصلة ومنقطعة

٢٨٣

(لا) تنفي عن الثاني ما وجب للأول

٢٨٤

(بل) للإضراب عن الأول والاثبات للثاني

٢٨٥، ٢٨٤

إن جئت بها بعد النفي كان على وجهين

٢٨٥

(لكن) يعطف بها إذا كانت مخففة

- ٢٨٦ مذهب يونس في (لكن) أنها ليست حرف عطف
- (متى) من شرطها أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه. ٢٨٧، ١٧٣
- ٢٨٨ (إِمَّا) عدها جماعة من النحويين في حروف العطف
- ٢٩٠ عطف الفعل على الفعل ، والاسم على الاسم
- النداء
- ١١٥ الاسم الظاهر في النداء يقع موقع الضائر
- ١١٦ النداء معنى مخصوص من المعاني التي هي غير الخبر
- ١١٨ (أى .) يكون منادى مفرداً معرفة إلا أنه مبهم
- ١١٨ "أى " وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام
- ١١٩ لماذا يمتنع نداء ما فيه الألف واللام من غير "أى " ويصح مع "أى " ١١٩
- ١٢١ (يا أله) الألف واللام فيه مخرج عن حده
- صفة المنادى يكون فيها الحمل على اللفظ إذا كانت مفردة والحمل على الموضع والنصب إذا كانت مضافة
- ١٢٣ إن وصفت صفة (أى) بالمضاف لم يكن فيه إلا الرفع
- ١٢٥ من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه
- (الابن) إذا وقع بين علمين وكان صفة جعل الموصوف منه في حكم اسم واحد ١٢٨
- إن لم يكن (الابن) بين علمين وجب ترك المنادى على ضمه ١٢٩
- الموضع الذي يجب فيه حذف ألف "ابن " في الخط وإثباته ١٣٠
- الاستغاثة
- إذا كان النداء للاستغاثة أدخل على المنادى اللام الجارة المفتوحة ١٣١
- في فتح اللام الجارة وجهان ١٣١
- لم كسرت اللام في المعطوف على المنادى ؟ ١٣٢

الموضوع	الصفحة
الترخيم	
الاسم إذا رخم كان فيه مذهباً	١٣٣
حذف حرف أو حرفين للترخيم	١٣٤
ترخيم ما آخره ياء النسب	١٣٤
ترخيم ما آخره حرف صحيح قبله حرف مدزائد	١٣٤
شروط الترخيم	١٣٥
أجاز الكوفيون ترخيم ما هو على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً	١٣٥
ترخيم ما آخره تاء التثنية	١٣٦
ترخيم المركب تركيباً مزجياً	١٣٦
المنوع من الصرف	
جميع ما لا ينصرف أحد عشر	١٦
خمسة لا تنصرف مع أنها نكرة	١٦
ستة لا تنصرف في حال وتنصرف في أخرى	١٧
التعريف في هذا الباب أن يكون الاسم علماً موضوعاً لشيء بعينه	١٧
(حسان) يجوز أن ينصرف أولاً ولا ينصرف	١٩
صرف (صياقلة)	١٩
المعدول يكون له في انصرافه حالتان : التنكير والتصغير	٢٠
(ماه، جور) يمتنع صرفهما	٢٠
المقصود بالمنع هو التنوين	٢١
نواصب الفعل المضارع	
(أن) من شأنها أن تجعل الجملة من المبتدأ والخبر	
في تأويل اسم مفرد	١٣٩
(لن) تكون لنفي الفعل المستقبل	١٤٠، ١٣٩

الموضوع	الصفحة
النفي ب (لن) أقوى من النفي ب " لا "	١٤٠
(كي) فيه ضرب من التعليل والطمع	١٤٠
(إن) تعمل في حالة وتلقى في أخرى	١٤٤، ١٤٣
(أن) تنفرد بأنها تضع في مواضع كثيرة	١٤١
إضمارها جوازاً بعد لام التعليل	١٤٨، ١٤٧
لا يجوز حذف (أن) إن دخلت (لا)	١٤٨
إضمارها وجوباً بعد (حتى) وتكون حرف جر	١٧٣، ١٤٦، ١٤٥
بعد اللام إذا جاءت لتأكيد النفي	١٦٧، ١٤٩، ١٤٨
الفرض من إضمار (أن) بعد واو الجمع	١٥٠
(أو) بمنزلة " الواو " في انتصاب الفعل بعده بإضمار (أن)	١٥١
الفرض من إضمار (أن) بعد الفاء	١٥٢
جواز الفعل المضارع	
(لم) تقلب معنى (يفعل) إلى معنى (فعل)	١٥٤
(لَمَّا) مثل (لَمْ)	١٥٤
الفرق بين " لَمْ ، لَمَّا "	١٥٤
(لام الأمر) تكون امراً للغائب	١٥٤
الأمر في فعل ما لم يسم فاعله يتوجه في الحقيقة إلى الفاعل	
المتروك ذكره	١٥٥
(لا) يكون للنهي ويصلح للمخاطب والغائب	١٥٦
(إن) للشرط والجزاء	١٥٧
" إن " لتعليق أحد الأمرين بالآخر في وجوده أو انتفائه	١٥٧
الشرط والجزاء إذا كانا فعلين	١٥٨

الموضوع	الصفحة
اقتتران جواب الشرط بالفاء	١٥٩
(إذا) ظرف مكان وتسمى ظرف المفاجأة	١٦١
لا تدخل (إذا) إلا على الجملة الاسمية	١٦١
كل ما يجاب بالفاء يجاب بالجزم إلا النفي	١٦٢
العلة في امتناع أن تقدر في النفي " إن لا تفعل " كما قد تفي	
النهي	١٦٣
(مَنْ) ضمنت معنى (إن) للجزاء كما ضمنت معنى الاستفهام ٢٤٦، ٢٣٢	
(ما) يكون لما لا يعقل ، ضمّن معنى (إن)	٢٤٨ ٢٣٣
(أى) يكون من جنس المضاف اليه	٢٣٣
(أين) ظرف مكان يتضمن معنى الجزاء	٢٣٤
(متى) ظرف زمان يتضمن معنى الجزاء	٢٣٤
(حيث) ظرف مكان وهو مخصص بالإضافة إلى الجملة	٢٣٥
لا يجازى بـ " حيث " إلا إذا كان معه " ما "	٢٣٦
(إن ما) بمنزلة (حيث) في أنه لا يجازى إذا كان معه " ما " ٢٣٦، ٢٣٧	
(أنى) إذا جوزى بها كانت بمعنى أين	٢٣٧
(مهما) فيه وجهان	٢٣٨، ٢٣٩
أفعال المدح والذم	
(نعم ويئس) أصلان في المدح والذم	٥١
من شرط المخصوص بالمدح والذم أن يكون من جنس فاعل نعم ويئس ٥٢، ٥٣	
الأصل في نعم ويئس	٥٣
(حبذا) أصله (حب) و (ذا) فاعل له	٢٢٢
دخول " مِنْ " على النكرة فيه	٢٢٢

تاء التانيث

٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١	الفرق بين تاء التانيث في الاسم وبينها في الفعل
٢٩٤	كل اسم موء نث من غير علامة هو في تقدير التاء بدلالة ردهم لها في التصغير
٢٩٦	إذا كان الموء نث غير حقيقي جاز في فعله التذكير والتانيث إن تقدم
٢٩٨	السبب في تانيث الفعل وجوباً إن تأخر
٢٩٩	كل جمع موء نث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل
٣٠٠	تانيث الجمع يجرى مجرى الموء نث غير الحقيقي
٣٠٢، ٣٠١	لحاق ضمير المذكر بالمذكر وضمير الموء نث بالموء نث إن تأخر الفعل وكان الفاعل جمعاً لما يعقل
٣٠٣	تانيث الأعداد وتذكيرها
٣٠٣	حذف التاء في حال الموء نث وإثباتها في حال المذكر
٣٠٤	الواحد والاثنتان يجريان على الأصل
٣٠٤	السبب في إسقاط التاء من العشرة إذا ركب معها الواحد إلى التسعة
٣٠٦	بناء الاسمين جميعاً على الفتح
٣٠٧	إعراب الاثنين من جميع ما ضم إلى العشرة
٣٤٤	الجزء الواحد لا يفيد ما لم تضم إليه اسماً أو فعلاً
٣٤٥، ٣٤٤	تحصل الفائدة من التأليف بين الاسم والاسم
٣٤٥	والفعل والاسم

١٥ - فهرس المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات والرسائل العلمية :

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي إسحاق إبراهيم بن الحسين النيلي الطائي - رسالة دكتوراة - الجزء الأول ، تحقيق ودراسة محسن سالم العميري - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني لشمس الدين محمد ابن أبي الفتح أبي الفضل البعلبي - ميكروفيلم بمركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - رقم (٤١١) نحو.

ثانيا : المطبوعات :

- الإتياع والمزاوجة / لأحمد بن فارس - تحقيق كمال مصطفى - مطبعة السعادة بمصر . نشر مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى ببغداد

١٣٦٦ هـ .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / شيخ أحمد الدمياطي
الشهير بالبناء - تعليق علي محمد الضباع - دار الصدوة
الجديدة - بيروت - لبنان .
- أخبار الشعراء المسمى كتاب الأوراق / للصولي - غني بجمعه ج .
هيوارس . د ن .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض / لأبي
سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي - تحقيق د . محمد
إبراهيم البناء - دار الاعتصام - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي - الجزء
الأول - تحقيق د . مصطفى أحمد النحاس . الطبعة
الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " معجم الأدباء " / لياقوت
الحموي - مطبعة دار الطائون - الطبعة الأخيرة .
- أسرار البلاغة / لعبد القاهر الجرجاني - تعليق أحمد مصطفى
المراغي - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- أسرار العربية / لأبي البركات كمال الدين ابن الأثير - تحقيق محمد
بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين / لعبد الباقي اليماني
تحقيق د . عبد المجيد دياب - مركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة / لابن حجر العسقلاني - دار إحياء التراث
العربي - الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي
تحقيق د . حمزة عبد الله النشرتي - نشر دار المريخ بالرياض
الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

- إصلاح المنطق / ليعقوب بن السكيت - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.
- الأُصمعيّات / لأبي سعيد عبد الملك الأُصمعيّ - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة الخامسة - بيروت ، لبنان .
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج - تحقيق د . عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / لأبي عبد الله ابن خالويه - عالم الكتب ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير غازي زاهد مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن المنسوب / الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - نشر دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين / لخير الدين الزركلي الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- الأُغاني / لأبي الفرج الأُصمعيّاني - مصورة عن طبعة دار الكتب ، دار إحياء التراث العربي .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي - تحقيق مصطفى السقاء ود . حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م .
- الإقناع في القراءات السبع / لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباناش - تحقيق د . عبد المجيد قطامش - مطبوعات جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

- الأُمالي / لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي - بيروت.
- الأُمالي الشجرية / لأبي السعادات ابن الشجرى - دار المعرفة - بيروت.
- الأُمالي النحوية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودى - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- الأُمالي / لأبي عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د. عبد المجيد قطامش - دار المأمون للتراث - دمشق .
- إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ويسمى " التبيان في إعراب القرآن " / لأبي البقاء العكبرى - دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة / لجمال الدين علي بن يوسف القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات كمال الدين ابن الأنبارى - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الباز - الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لجمال الدين ابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار أحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٠ م.
- الإيضاح العضدى / لأبي علي الفارسي / الجزء الأول ، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود - مطبعة دار التأليف بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- البرهان في علوم القرآن / ليدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثالثة -

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع البستي - تحقيق
د. عياد عيد الشبتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة
الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة / لمجد الدين الفيروز أبادي - تحقيق
محمد المصري - دمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
- البيان في غريب أعراب القرآن / لأبي البركات ابن الأنباري - تحقيق
د. عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- تاج العروس من جواهر القاموس / للسيد مرتضى الزبيدي .
أ- منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
ب- تحقيق مصطفى حجازي ومراجعة عبد الستار أحمد فراج -
مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
- تاريخ الأدب العربي / لكارل بروكلمان - الجزء الخامس - ترجمة
د. رمضان عبد التواب ومراجعة السيد يعقوب بكر - دار
المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م
- تاريخ بغداد / للحافظ أبي بكر أحمد الخطيب البغدادي - دار
الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- التبصرة والتذكرة / لابن إسحاق الصيمري - تحقيق د. فحي أحمد
مصطفى . منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
- جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البقاء العكبري
تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي -
بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- التتمة في النحو / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. طارق تجم
عبد الله - المكتبة الفيصلية - مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ /
١٩٨٤ م.
- التصريح على التوضيح = شرح التصريح / لخالدة الأزهري - تصحيح
لجنة من العلماء - دار الفكر .
- التفرقات / لأبي الحسن الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر - الطبعة
الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- تفسير ابن كثير / دار الفكر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- تفسير القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد = الجامع لأحكام القرآن -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- التكملة / لأبي علي الفارسي - تحقيق د. كاظم بحر العرجان -
دار الكتب - الجمهورية العراقية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهري - تحقيق جماعة من العلماء -
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لابن أم قاسم
المرادي - تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات
الأزهرية - الطبعة الأولى ١٩٧٥ م.
- الجمل / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ.

- الجمل في النحو / لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د. علي توفيق
الحمد - مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- الجمل في النحو / للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق د. فخر الدين
قباوة - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم و د. عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية
الحديثة ١٣٨٤ هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني / لحسين بن قاسم المرادي -
تحقيق طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة - جامعة
الموصل ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- الحجة في علل القراءات السبع / لأبي علي الفارسي - تحقيق علي
النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي -
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الحماسة / لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي - تحقيق د. عبد الله
عسيلان - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية - الرياض ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الحيوان / لأبي عثمان الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون -
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- خزانة الأدب ولبالاب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي -
تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة
الثانية ١٣٩٩ هـ.
- الخصائص / لأبي الفتح عثمان ابن جني - تحقيق محمد علي النجار -
دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٥٢ م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية /
لاحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة
الثانية ١٣٩٣ هـ .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني / لعبد القاهر الجرجاني -
تحقيق محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٤ م .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر / لأبي الحسن علي بن الحسن -
الباخرزي - تحقيق د. سامي مكي العاني - دار العروبة
الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ديوان الأعرشي - تحقيق المحامي فوزي طوي - الشركة اللبنانية
للكتاب للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦ م .
- ديوان أبي دهب الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني - تحقيق عبد
العظيم عبد المحسن - طبع القضاء بالنجف الأعلى - الطبعة
الأولى - بغداد ١٣٩٢ هـ .
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالقبان
في شرح الديوان - تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري
وعبد الحفيظ شلبي - دار الفكر .
- ديوان أبي النجم العجلي / صنعه وشرحه علاء الدين أغا - مطبوعات
النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ديوان إمرء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة
الثانية - دار المعارف ١٩٦٤ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت - تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي -
المطبعة التعاونية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق د. نعمان محمد
أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .

- ديوان جميل شاعر الحب العذري ، تحقيق د . حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٧٧ م.
- ديوان الحطيئة - تحقيق د. نعمان محمد طه - القاهرة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي - رواية ثعلب - تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح - دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج - بعناية وليم بن الورد - ليبسك ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى " بشرح الأعلام الشنتمرى " - تحقيق د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ديوان طرفة بن العبد " بشرح الأعلام الشنتمرى " تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعيب - بغداد ١٩٦٥ م.
- ديوان عنتر - تحقيق محمد سعيد مولوى - المكتب الاسلامي ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.
- ديوان القطامي - تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٦٠ م.
- ديوان كعب بن زهير - دار الكتب ١٩٥٠ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة " بشرح إبراهيم جزيني " - منشورات دار القاموس الحديث - بيروت - مكتبة النهضة - بغداد .
- ديوان النابغة الذبياني - جمعه وشرحه محمد الطاهر ابن عاشور الشركة التونسية والشركة الوطنية - الجزائر .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي -
تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / للميرز محمد باقر
الخوانساري - تحقيق أسد الله إسماعيليان - دار المعرفة بيروت.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد - تحقيق د. شوقي ضيف -
دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق د. حسن
هنداوي - دار القلم - الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي / لأبي عبيد البكري - تحقيق
عبد العزيز الميني - دار الحديث - الطبعة الثانية - بيروت
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- سنن أبي داود - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي -
منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد - دار الفكر - الطبعة السادسة عشرة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى
ألفية ابن مالك" - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٦٥هـ.
- شرح أبيات سيويه / لأبي محمد يوسف ابن السيرافي - تحقيق محمد
علي سلطاني - مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

- شرح أبيات سيويه / لأبي جعفر النحاس - تحقيق أحمد خطاب -
مطابع المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- شرح أبيات مغني اللبيب / لعبد القادر البغدادي - تحقيق
عبد العزيز رباح وأحمد دقاق - دار المأمون للتراث دمشق ١٣٩٨هـ .
- شرح التسهيل / لابن مالك - تحقيق د . عبد الرحمن السيد - مكتبة
الأنجلو المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٤م .
- شرح جمل الزجاجي / لعلي بن مؤمن ابن صفور - تحقيق د . صاحب
أبوجناح - دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠م .
- شرح ديوان جرير / لمحمد إسماعيل الصاوي مع تفسيرات ابن حبيب -
دار الأندلس - بيروت .
- شرح ديوان الحماسة / لأبي علي أحمد بن محمد العزوقي ، تحقيق
أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف
والترجمة - الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- شرح ديوان الحماسة "أبوتام" / لأبي زكريا الخطيب التبريزي -
عالم الكتب - بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاسترأباني - تحقيق محمد
نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد -
دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / لابن هشلم - تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- شرح شواهد المغني / لجلال الدين السيوطي - تصحيح محمد
الشنقيطي - مكتبة دار الحياة - بيروت .
- شرح الفريد / لعصام الدين الأسفرايني - تحقيق نوري ياسين
حسين - المكتبة الفيصلية - مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥م .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الحادية عشرة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي بمكة - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى .
- شرح كافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاسترأبادي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ٢٠٢٩ م .
- شرح مشكل أبيات المتنبي / لابن سيدة الأندلسي - تحقيق محمد حسن آل ياسين - دار الطليعة للطباعة الأولى ١٩٧٦ م .
- شرح المعلقات السبع / للزوزني - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- شرح هاشميات الكميت / بتفسير أبي رياش القيسي - تحقيق د . داود سلوم و د . نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .
- شرح الوافية نظم الكافية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د . موسى بناي العليلي - مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- شعر عمر بن لجاج التيمي / جمع د . يحيى جبوري - دار القلم - الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- شعر النابغة الجعدي - منشورات المكتب الإسلامي بدمشق - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

- الشعر والشعراء / لابن قتيبة الدينوري - تحقيق أحمد محمد شاكر -
الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد السلسلي
تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني - المكتبة الفيصلية
مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - الطبعة
الثالثة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- صاحب في فقه اللغة / لابن فارس ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ١٩٢٨ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / لإسماعيل بن حماد الجوهري -
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت -
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الصلة / لابن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل
العرب - القاهرة ١٩٦٦ م .
- طبقات الشافعية / لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - تحقيق عبد الله
الجبوري - دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- طبقات الشافعية / للسبكي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية .
- طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر -
دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م .
- طبقات المفسرين / لشمس الدين محمد الداودي - تحقيق علي محمد
عمر - مكتبة وهبة - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده / للدكتور أحمد مطلوب - بيروت

- عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية / للدكتور أحمد بدوي - سلسلة أعلام العرب (٨) - المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .
- العقد الفريد / لابن عبد ربه الأندلسي - تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- علقة بن عبدة الفحل حياته وشعره / لعبد الرزاق حسين - المكتب الإسلامي - بيروت ومكتبة فرقد الخانجي - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية / لعبد القاهر الجرجاني - شرح الشيخ خالد الأزهرى - تحقيق د . البدر اوي زهران - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٣م .
- غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزرى - عني بنشره ج . براجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة / لتاج الدين الاسفراييني - تحقيق د . عفيف عبد الرحمن - منشورات جامعة اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات (٢) ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م .
- فتح القدير الجامع فني الرواية والدراية من علم التفسير / لمحمد الشوكاني - دار الفكر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / لأبي عبيد البكري - تحقيق د . إحسان عباس ود . عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب / لنور الدين الجامي - تحقيق د . أسامة طه الرفاعي - مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- الكافية في النحو / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. طارق
نجم عبدالله - مكتبة دار الوفاء - جدة - الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م

- الكامل في اللغة والأدب / لأبي العباس المبرد - مؤسسة المعارف -
بيروت.

- الكتاب / لأبي بشر عمرو المشهور بسيبويه - تحقيق عبد السلام

هارون - مكتبة الخانجي - بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٧م

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للحاجي خليفة - دار العلوم
الحديثة - بيروت.

- لسان العرب / لجمال الدين ابن منظور - دار صادر - بيروت.

- اللمع في العربية / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق حامد المؤمن -

عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م

- ما ينصرف وما لا ينصرف / لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى محمود

قراءة - القاهرة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م

- مجمع الأمثال / لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني - تحقيق

محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر بيروت - الطبعة

الثالثة ١٣٩٣هـ.

- مجمل اللغة / لأحمد بن فارس - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان

مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م

- المحتسب في تبیین وجوه شوان القراءات / لأبي الفتح ابن جني -

تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح

شليبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ.

- مختصر في شوان القراءات / لابن خالويه - نشر ج. برجستراسر -

المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م

- المخصص / لابن سيده - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- المرتجل في شرح الجمل / لأبي محمد عبدالله ابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر.
- المستقصى في أمثال العرب / لجار الله محمود الزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأ أقوال والأفعال - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٨ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي / لأحمد الفيومي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- معاني الحروف / لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى - تحقيق د. عبد الفتاح شلبي - دار الشروق - جدة - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.
- معاني القرآن / للأخفش الأوسط - تحقيق د. عبد الأمير الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ٢٠١٨ م.
- معجم البلدان / لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت ١٣٩٧ هـ.
- معجم الشعراء / لأبي عبيد المرزباني - تصحيح وتعليق ف. كرنكو - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ٢٠١٨ م.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ / ٢٠١٧ م.

- معجم شواهد النحو الشعرية / للدكتور حنا جميل حداد - دارالعلوم -
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / لمحمد فؤاد عبد الباقي -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / لأبي عبيد البكري -
تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٣٦٨ هـ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية / لعمرضا كحالة -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / لأبي منصور الجواليقي -
تحقيق أحمد محمد شاكر - مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة .
- مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة في موضوعات العلوم / لطاش
كبرى زاده - تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور - دار
الكتب الحديثة - القاهرة .
- المفصل في علم العربية / لأبي القاسم الزمخشري - دار الجيل -
بيروت - الطبعة الثانية .
- المفضليات / للمفضل الضبي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - بيروت - الطبعة السادسة .
- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم
بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والأعلام - العراق .
- المقتضب / لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ .

- مقدمة في النحو / للذكي - تحقيق د. محسن العميرى - المكتبة
الفيصلية - مكة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- المقرَّب / لعلي بن مؤمن ابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى
وعبدالله الجبورى - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة
الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف / لعلي بن مؤمن ابن عصفور - تحقيق د. فخر
الدين قباوة - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة
الرابعة ١٣٩٩هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق
إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي .
- المؤتلف والمختلف / للآمدي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة .
دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لابن تغرى بردى - مطبعة
دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ.
- النحو والصرف بين التمييز والحجازيين / للدكتور عبدالله الحسيني
المكتبة الفيصلية - مكة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأديباء / لأبي البركات كمال الدين ابن
الأنبارى - تحقيق د. إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار
الأردن - الزرقاء - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
- نزهة الطرف في علم الصرف / لأحمد محمد الميداني - تحقيق د.
السيد محمد عبد المقصود درويش - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- النشر في القراءات العشر / لابن الجزرى - تصحيح علي محمد الصباغ -
دار الكتب العلمية - بيروت .

- النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - بيروت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / لإسماعيل باشا
البغدادى - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية / لجلال الدين
السيوطي .
- أ - تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني - دار المعرفة - بيروت.
- ب - تحقيق د. عبد العال محمّد مكرم - دار البحوث العلمية -
الكويت ١٣٩٤ هـ .
- الوافي بالوفيات / لصلاح الدين الصفدى باعتناء س. ديدريغ -
الطبعة الثانية .
- الورقة / لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح ، تحقيق د .
عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج - دار المعارف بمصر -
الطبعة الثانية .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان - تحقيق د. إحسان
عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٨ هـ .

١٦ - فهرس الفهارس الفنية

الصفحة

- | | |
|-----|--|
| ٣٥١ | ١ - فهرس الآيات القرآنية |
| ٣٥٤ | ٢ - فهرس الحديث والأخبار |
| ٣٥٤ | ٣ - فهرس الأمثال |
| ٣٥٥ | ٤ - فهرس الأقوال المأثورة والنفائج النحوية |
| ٣٥٧ | ٥ - فهرس الأشعار |
| ٣٦٥ | ٦ - فهرس الأراجاز |
| ٣٦٧ | ٧ - فهرس أنصاف الأبيات |
| ٣٦٧ | ٨ - فهرس أجزاء الأبيات |
| ٣٦٨ | ٩ - فهرس الأعلام |
| ٣٦٩ | ١٠ - فهرس الأماكن والبلدان |
| ٣٦٩ | ١١ - فهرس المذاهب النحوية |
| ٣٦٩ | ١٢ - فهرس الكتب الواردة في الأصول |
| ٣٧٠ | ١٣ - فهرس الدراسة |
| ٣٧١ | ١٤ - فهرس المسائل النحوية |
| ٣٩٠ | ١٥ - فهرس المصادر والمراجع |
| ٤٠٩ | ١٦ - فهرس الفهارس الفنية |